شاهد على المستقبل

الحلقات الخمسون كما أذيعت في الراديو

شاهد على المستقبل الحلقات الخمسون كما أذيعت في الراديو

مـقـدمـة

لا جديد في هذا الكتاب إلا الصور. فقلب صفحاته وتفرّج على الصور ما وسعتك الفرجة.

قد أذيعت كل مادة الكتاب في الراديو، في الأيام الخمسين الواقعة بين الأول من كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣، والتاسع عشر من كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤. أذيعت هذه البرامج الخمسون من سبع إذاعات هي: البلد في جنين، وطريق المحبة في نابلس، وأجيال وأمواج في رام الله، وبيت لحم ألفين، والخليل إف إم، والحرية في غزة. ولعلك استمعت إليها أو إلى بعضها. على أن نيّة إصدار الكتاب أصيلة. أردناه وثيقة تلخص التفكير الذي يدور في بلادنا بشأن الإصلاح، وبشأن بناء مستقبل لفلسطين.

وجّه معهد الإعلام بجامعة بيرزيت في البداية رسالة إلى كل ضيف من الضيوف الخمسين، ثم بعد ذلك تم إجراء المقابلة هاتفيا. وهذه صورة الرسالة التي وجهت إلى كل ضيف من ضيوف البرنامج:

« نشكر لكم الموافقة على إجراء مقابلة إذاعية طولها نحو اثنتي عشرة دقيقة. سنذيل هذه الرسالة ببعض النقاط التي استوقفت فريق البحث والتحرير، والتي نؤمل أن تضيئوا جوانبها بالمزيد من المعلومات والآراء مع التأكيد على أن هذه ليست أسئلة المقابلة. فالمقابلة، التي سنسجلها عبر الهاتف، والتي يستضيفكم فيها أحد الزميلين وليد العمري أو د. نبيل الخطيب ، سوف تكون فيما نتوخى مجالاً حراً لطرح النقاط المختلفة في المجال الذي تحدده المواد المرفقة وعنوان الحلقة.

ليس في المقابلة كمائن، ولكن فيها أسئلة صريحة نحن على يقين من أنكم ستشفعونها بإجابات تضارعها صراحة، كل هذا في خدمة المستمعين.

بعد إضافة المقدمة والخاتمة ستصبح مقابلتكم عبارة عن برنامج إذاعي طوله ١٥ دقيقة. وسوف يُبث من خمس محطات إذاعية في مختلف مدن فلسطين. وسنقوم بتفريغ البرنامج كاملاً على الورق وطباعته بعد تفصيح عبارته، ثم نضمه إلى برامج أخرى مماثلة (وعدد المقابلات جميعاً خمسون)، ونصدره في كتاب. سنطبع من هذا الكتاب خمسة آلاف نسخة يتم توزيعها مجاناً في عشر مدن.

المشروع كله من تمويل مؤسسة « تمكين » برام الله، وهو يندرج ضمن سلسلة مشاريع لـ (يو إس إيد US Aid) تحت عنوان عريض هو الإصلاح.

بخلاف العنوان العريض « الإصلاح »، فإن معهد الإعلام في جامعة بيرزيت هو الذي حدد منفرداً كل الموضوعات وأعدّ أوراق البحث واختار الشخصيات المهمة التي يتم إجراء المقابلات معها.

وهيئة التحرير تضم:

عارف حجّاوي: مشرفاً عاماً، وعماد الأصفر: محرراً رئيسياً، و د. نبيل الخطيب: محرراً ومحاوراً، و صالح مشارقة: باحثاً ومحرراً، ووليد العمري: محرراً ومحاوراً.

يضاف إلى ذلك عدد من الزملاء الذين يقومون بمهام صحفية أو إدارية أخرى.

نرجو أن تعتبروا دعوتنا إليكم فرصة لتقديم « شهادتكم على المستقبل »، ولتنوير إمكانات المستقبل، ووضع المستمع والقاريء في صورة أحوال بلادنا الحاضرة، لكن دون إغفال المستقبل. قد تنفقون جانباً من وقت المقابلة في محاكمة الماضي واستدرار العبر منه. ولكن المهمة الأصعب قد تكون استشراف ما يمكن أن يحدث في نطاق واقعي.

كل من دعي الى المشاركة هو / هي من قادة الرأي (من سياسيين، ومفكرين، ومختصين)، ونأمل في أن نخرج من المقابلات الخمسين جميعاً بصورة واقعية لما يمكن لفلسطين أن تحقق بعد مسيرة إصلاح ناجحة. نأمل أن تضعوا لبنة مهمة في أجندة الإصلاح.

سيكون زميلي حسام البرغوثي قائماً على الترتيب للمقابلات من حيث المواعيد . ونرجو أن يتسع صدركم لما يحتمل حدوثه من سوء فهم أو اضطراب في الترتيبات علماً بأننا نقدر أن وقتكم ثمين وبأننا خططنا ما استطعنا حتى نجتنب الوقوع في هذه الأخطاء.

نوجه عنايتكم أخيراً إلى أن البرنامج سيحتوي على فقرة فيها تسجيلات ميدانية تستمعون فيها إلى آراء وتجارب الناس العاديين، مما سيتيح فرصة لإثراء الحوار والتطرق إلى النقاط التي تهم الناس. إليكم ختاماً بعض النقاط التى أثبتها فريق البحث والتحرير: .. »

وذيّلنا كل رسالة بالمحاور والمعلومات التي يهم الضيف الاطلاع عليها حتى يهيء نفسه للحوار.

أمّا كيف اخترنا الضيوف فإن هيئة التحرير استعرضت عشرات الأسماء وانتقت من رأت أنه يملك المعلومات والرؤية. أخفقنا في الوصول إلى عدد قليل، ولقينا صدّا من عدد قليل لأسباب لا نشك في وجاهتها. واضطررنا إلى البحث عن أفضل البدائل. على أن نحو ٤٠ ضيفا من الخمسين هم ممن تم اختيارهم بدءاً. وقد اطمأنّت هيئة التحرير إلى أن هؤلاء الضيوف بشكل عام هم الاختيار الأنسب لتلك الموضوعات. أما اختيار الموضوعات فقد تم في جلسات تحريرية عديدة كانت الواحدة منها تطول حتى تبلغ الساعات الأربع، وقد تم فيها تقليب أحوال البلد ومناقشة قضاياه. ثم جرى تحديد الموضوعات وغربلتها حتى استقرّت على ما ترونه هنا. وقد شارك بفاعلية في هذه الجلسات عدد من أعضاء الفريق الذين لم يرد ذكرهم سابقا : ساندي سليمان، وبثينة السميري، ونبال ثوابتة، ومنية دويك، ولوريس مسلم.

نشعر الآن ببعض القلق لأن هذا الكتاب يوزَّع مجانا. فهذا قد ينتقص من قيمته في عين القاريء، وقد يحشره في زمرة الكتب التي تحمل رسالة فجّة، وقد يشكّك القاريء في أن أجندة الكتاب نابعة من هيئة التحرير. لكنّنا نعلم أن معظم الناس في بلدنا لا يملكون فائضا يشترون به الكتب، وأن من يملكون فائضا لا يشترون به الكتب، ونريد أن يصل هذا الكتاب إلى أيدي أكبر عدد من الناس وأن تتداوله أيدي الشباب والفتيات في بيوتهم، لا أن يستقرّ في أدراج المؤسسات.

أياً كانت سلبيات التوزيع المجّاني فهذا الكتاب الذي بين يديك تدوين صادق لكلمات قالها الذين قالوها وأذيعت على الملأ. وهو ثمرة جهد فريق وردت أسماء العاملين في جانب التحرير من أفراده، وغابت أسماء الذين أداروا المشروع وأسهموا فيه فنيّا. فالشكر لكل من ساهم في إنجاح البرنامج وفي إخراج الكتاب. والشكر أصلا للضيوف الخمسين.

وثمة شكر نحب أن نخص به الضيف الحادي والخمسين. هذا الضيف كان الأول ترتيبا، وقد أجرينا معه المقابلة فعلا، ثم اكتشفنا أن الحاسوب محاها. فبادرنا إلى إصلاح خلل الحاسوب، وفعلا لم يتكرر الأمر مع أي ضيف آخر. واعتذرنا لهذا الضيف، ولقي اعتذارنا القبول ثم حاولنا الحصول على موعد لإعادة التسجيل، ولكن سفرة طويلة للضيف حالت بيننا وبين ذلك. نعتذر إليه مرة أخرى.

نقل هذه المادة من صورتها المسموعة إلى صورتها المكتوبة أكرم مسلّم. في ذيل الكتاب تحليل وإيجاز لمادته.

معهدالإعلام - جامعة بيرزيت

مقدمـــة المحـــرر

لا يكفي التحديق في عيون القاتل، وهذا ضروري ومصيري وجميل، فمن حين إلى آخر ينبغي التحديق في المرآة لرؤية ملامح «الأنا»، وأين وكيف أصبحت، لتحديد ما عليها تجاه ذاتها. هذه مقدمة «حاضرية» ضرورية في أي حديث عن المستقبل.

وعادة ما يكون الحديث عن المستقبل (ليس لمجرد الحديث طبعاً)، أقرب إلى المخاطرة (هذا في الظروف العادية)، فكيف إذا حال دونه دخان حرب فاشية حيوانية ظالمة وحديد دبابات وجدران مَعازِل، وكيف إذا كانت تسهر على اقتلاع بذوره وجذوره بلدوزرات شارون وغير شارون، تلك المسكونة بغرائز الغاب في أبشع تجلياتها ؟

هذا تحديدا ما يحتاج إلى جهد خاص .. إلى بصيرة فذّة وبعد نظر.

ندع الشهادة (على المستقبل) لشهودها الخمسين ونقول شيئاً عن تحرير هذا العمل:

ما بين «الارسال» و «الاستقبال» تفقد المفردات الكثير من حمولتها، هذا إذا كان التواصل مباشراً، رغم ما يتيحه الحديث المباشر من عوامل مساعدة تتمثل في الملامح وتعبيرات الجسد، فكيف بالمسموع عبر الأثير إذا أعيدت كتابته ليُقرأ من جديد ! هذه هي اللغة على أية حال وسيلة اتصالنا الوحيدة التي لا غنى عنها رغم أنها تبدو أحياناً كوصفة مضمونة لسوء الفهم !

هذا مدخل «فلسفي» لتوضيح أنّ هذه المقابلات بُثّت عبر الأثير من عدة محطات محلية، وأن تقديم المسموع مكتوباً يقتضي بعض التغييرات و «التكييف» مع مقتضيات المكتوب، اجتهدنا أن يكون بسيطاً وفي حدود الضروري جدّا، لكن تقتضي الأمانة العلمية الاشارة اليه.

فقد عملنا مثلا على تفصيح بعض المفردات «الموغلة» في العاميّة، هنا وهناك، وأحياناً التدخل في بناء الجملة بما ينسجم مع القواعد العربية السليمة، دون أي تأثير على المعنى، فالحديث الشفوي، بحكم طبيعته، يكون أقرب ما يكون إلى المسودة التي يعوزها شيء من التحرير.

هناك «عادات كلاميّة» لكل انسان تتمثل في «لوازم» يكررها الشخص في الحديث الشفوي، بدون ضرورة للمعنى، ربما بغرض «كسب الوقت» بغرض ترتيب الأفكار .. هذه عملنا على تخفيفها.

هناك مقابلات مع مواطنين عاديين، في الشارع والحسبة والبقالة والمقهى، هؤلاء تحدثوا بعاميّة خالصة.. ارتأينا نقلها كما هي تقريباً محافظين على طزاجتها وعفويتها مع بعض الشروحات بين مزدوجين أحياناً..

.. هذه حدود تدخلنا بشكل عام .. أما ما تبقى من سوء فهم تفرضه طبيعة اللغة، فهو ما لا ندعي قدرة على تذليله !

أكرم مسلّم

آصف قزموز

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

السـلامة المهنيـة

نبيل الخطيب: لقاء اليوم مع السيد آصف قزموز، المدير العام في وزارة العمل، وذلك للبحث في رؤياه حول واقع السلامة المهنية في مواقع العمل في بلادنا.

.. مع غياب سلطة القانون، كثير من العمال يكررون شكواهم بأنهم يقعون ضحية فوضى إجراءات السلامة، هل هذا تقدير صحيح؟.

قزموز: هذا كلام سليم، في غياب السلطة التنفيذية أو ضعف قدرتها على متابعة وملاحقة تنفيذ القانون، تبرز مثل هذه الإشكالات، وهذا أمر طبيعي في ظل الظروف الاستثنائية التي نعيشها في فلسطين، والمعروفة لدى الجميع.

لكن من وجهة نظر أخرى، لا يجوز أن تبقى هذه المسالة مشجباً يعلق عليه التقصير في أطراف الإنتاج المعينة، وبالتالي هذه المشاكل والقضايا لها علاقة بضعف امكانات السلطة التنفيذية في إلزام الناس بالقانون، لكن يبقي أمر آخر: نحن نستطيع كجهات فنية أن نلاحق ونتابع عبر التوعية والإرشاد والتعاون المشترك ما بين أطراف الإنتاج، لأن صاحب العمل ليس له مصلحة في ضرر العامل فهذا يشكل كلفة ومسؤولية عليه، وفي نفس الوقت مصلحة العامل أن يكون عمله في بيئة عمل آمنة وسليمة.

نحن نحاول كوزارة أن نكون عنصراً توفيقياً، توجد القواسم المشتركة في المصالح ما بين الطرفين من أجل الرقي والارتفاع بمستوى احتياجات الأمان والسلامة في أماكن العمل.

نبيل: قد تبدو المصالح متوافقة وكأنها بديهية، ولكن أكيد انتم تعلمون أكثر من أي شخص آخر، أن كثيرين من أصحاب العمل [يتعاملونٍ] بذهنية التاجر الصغير؛ يريدون أن يوفروا اليوم بدل التأمين أو إجراءات إضافية، ولكن بالمقابل العمال يخسرون أرواحهم؟

قزموز: نحن نسعى من ضمن مهامنا في عملية التوعية والإرشاد لإفهام أصحاب العمل أن اشتراطات الأمان والسلامة لهم مصلحة بها، وليست مصلحة لطرف واحد، وهو العامل، وبالتالي نحن عندما نشدد على أصحاب العمل بأن يؤمنوا اشتراطات الأمان في مواقع العمل، نحن عملياً نحافظ على صحة وسلامة العامل من جهة، ونحافظ على سلامة وسائل الإنتاج والمواد المصنعة، فتوفر احتياطات للعامل تجعله يستطيع القيام بعمله بشكل أفضل، وبالتالي نحن نحاول إرساء مفاهيم مشتركة بيننا وبينهم، لنقول لهم انتم أصحاب مصلحة في رفع إنتاجية عملكم، وفي نفس الوقت بتحقيق عمل مشترك بينكم وبين العامل به فائدة للطرفين.

نبيل: فيما يتعلق بقوة الردع من جانبكم أو جانب المؤسسات الرسمية. انفجار مصنع الولاعات في الخليل الذي أودى بحياة أكثر من ١٠ عاملات، مركز تعبئة الغاز في دير شرف بنابلس الذي أودى أيضا بحياة حوالي ٤ ، أمثلة كهذه هل تلتها محاسبة تشكل قوة ردع لأصحاب العمل الآخرين؟

قزموز: الحقيقة نحن كانت لدينا في هذا الموضوع متابعة حثيثة على مدار الساعة مع معالي الوزير نفسه، الذي كان على اتصال معي، وصاحب المنشأة التي جرى الحريق بها، وبنفس الفترة حصل أيضا حريق بمنشأة أخرى في مدينة الرام، هذا الموضوع نحن تابعناه بالتعاون مع هيئة البترول، أغلقنا المنشأة لحين التحقيق بالأسباب والبحث عن الأسباب التي أدت للحادث من جهة، ووضع الحلول والإصلاحات المهنية التي تحول دون تكرار مثل هذا الحادث. لكن استمر الموضوع في المحاكم بخصوص حقوق العمال، وهذا الموضوع بقي بين الأخذ والعطاء وتم تحويله للمحكمة، لأننا عادة عند حصول التفاهم بين صاحب العمل والعامل أو ذوي العامل الذي تعرض للحادث، نحن نكون سعيدين جداً أن لا نعود للمحاكم. لكن عند نشوء خلاف، نحن نقوم بدورنا، المتمثل بتقديم التقارير الفنية التي استنتجناها واستخلصناها أثناء عملية التحقيق الفني. الذي حصل بمصنع الولاعات، الحقيقة هو جرس إنذار لا أقول مبكراً كان متأخراً لكنه ربُ ضاره نافعة، هذا يكفي انه وضع أساساً ودعوة لكل المؤسسات الرسمية التي لم تقم بالتنسيق معنا في عملية ترخيص المنشآت. منذ ذلك التاريخ بدأت عملية تنسيق مرضية، في ظل الظروف القائمة تعثرت بسبب تقطع أوصال الوطن وعدم القدرة للذهاب إلى الميدان.

نبيل: هل كان هناك محاسبة؟

قزموز: الجميع يعلم أنها حولت إلى القضاء، والمجلس التشريعي هو الذي تابع هذا الموضوع، وبحسب معلوماتي تم محاسبة المعنيين بالأمر.

نبيل: دعنا نستمع إلى عدد من التعليقات من العاملين حول واقع الحال في هذا الأمر بالبلاد:

– عملت بالعديد من المصانع، لم يكن لدينا أي تأمين أو توفير أمني، حتى على مستوى صيدلية أو صندوق إسعاف لا يوجد للعامل. تأمين مصنع. مراحيض غير متوفرة، تأخر الدوام على الحواجز يخصم من الراتب ١٠–٢٠ شيكلاً.

– أصيب إصبعي في المنجرة التي اعمل بها، لم يعترف أحد بي، من ناحية العلاج، طلبت من صاحب المنجرة أن ندفع تكاليف العلاج النصف بالنصف، قال: لا أعرفك ولا تعرفني ولا أريدك أن تعمل لدي.

– بالنسبة للتأمين كل الموظفين لديهم تأمين، رئيس العمل يشرف ويتابع حالات الإصابات. وجميع التكاليف تغطى من حساب العمل هنا.

– لا يوجد أدنى إجراءات أمان لدينا، نعمل في الصباح والمساء، لا [يدفع بدل]عمل إضافي، لا تأمين، لا تعويض بعد الإصابة، حقنا مهضوم، ساعات عمل كثيرة ودخل قليل. وضع مأساوي.

– قبل الأمان على حياتنا وأطرافنا، لا يوجد أمان بأن نحتفظ بعملنا،[فنحن] مهددون كل يوم بالفصل من العمل، وفي حالة حدوث إصابة عمل لا أحد يهتم، كل ما هناك أن تذهب [وتحل المسألة]بشكل شخصي. مثال: صاحب العمل أحضر معدات عمل جديدة، لم يعطنا الوقت الكافي لنتعلم عليها، ولم يوفر خبراء لتعليمنا على استخدامها، تعلمنا على عاتقنا، أصيب أحد العمال من جراء هذا، لم يهتم أحد به وتعالج على نفقته الخاصة.

نبيل: يبدو أن كثيراً من العمال يشعرون أن لا حول لهم ولا قوة؟

قزموز: استخلص بعض النقاط التي اعتقد أنه من المفيد أن نوصلها للمواطنين والعمال، تحديداً بالنسبة لي، أحد المشاكل الرئيسية التي تواجه العمال هو عدم المعرفة إلى أين يتوجه وكيف يتصرف. الجهل بالقانون.

هنا عليه أن يتوجه لنا وللنقابة (نحن نكمل بعضنا البعض) إذا النقابة حلت الموضوع فهذا جيد، لكن في حال عدم حلها للموضوع نتدخل نحن كجهة حكومة، وبالتالي نتمنى على العمال عند مواجهتهم لأية مشكلة أن يتوجهوا إلى وزارة العمل، ونحن إذا لم نحل له المشكلة فعلى الأقل نعلم أين الحل ونرشده له.

نبيل: هل هناك برامج توعية للعمال على مستوى النقابة ومستواكم؟

قزموز: على مستوى الوزارة، نحن الآن أصبح لدينا إدارة عامة تسمى «إدارة تفتيش وحماية العمل»، وهي تشمل السلامة المهنية والتفتيش على كافة اشتراطات العمل والتشغيل وبالتالي، نحن لدينا طواقم مؤهلة ومفتشون يجوبون كل المناطق والمصانع والورش للتأكد من توفر اشتراطات الأمان، لكن هذا غير كافٍ. نحن أيضا نقوم بتنظيم أيام عمل إرشادية حتى بعد ساعات الدوام، لدينا الاستعداد لجمع العمال وتوجيههم وتوعيتهم، أولا حول كيفية تجنب المخاطر في المصنع أو الشركة المعنية حسب طبيعة المعدات والآلات الموجودة بها، وبنفس الوقت توعيتهم حول ما يسمى بالسلامة المهنية، وكيف يتصرف وما هي حقوقه وواجباته.

هذه هي المناسبات التي نستطيع بها الاحتكاك مع العامل، إضافة إلى أن لدينا المنشورات نتمنى على أي شخص لديه الرغبة لان يتعرف ويزيد من الوعي الشخصي لديه أن يتوجه لنا لأخذها، نحن جاهزون لهذه الخدمة.

بالنسبة لأصحاب العمل، نحن على استعداد لاستقبال أي طلب منهم بهدف تنظيم أيام عمل إرشادية لهم ولعمالهم.

نبيل: هناك تقديرات متشككة، وأنت تعلم أن الجمهور الذي يشعر انه لا حول له ولا قوة، يشعر بقدر من غياب الثقة، بمعنى انه يقول إذا ذهبت إلى النقابة أو وزارة العمل ثم أحيل الموضوع على القضاء، هناك يضيع حقي، وبالتالي يشعر بعدم إقباله على متابعة حقوقه، لأنه لا يثق بقدرة القضاء على ذلك، وكأنه يصل إلى طريق مسدود؟

قزموز: القضاء هو آخر علاج، نحن لا نتوجه مباشرة إلى القضاء، أولا نتوجه لصاحب العمل، نحاول أن نصل «لنتيجة إقناع معه» لتقديم ما هو مطلوب منه، لكن عند تعذر الأمر، نتوجه للقضاء، وأقولها: الأخ وزير العمل في المدة الأخيرة أغلق عدة ورش ومؤسسات نتيجة وجود مخاطر جدية مهنية لحين تصويب أوضاعها، وبالتالي نحن نملك الحق في إغلاق هذه المؤسسات، وبالتالي لا اعتقد أن صاحب العمل مهما بلغ من عدم الاكتراث واللامبالاة، لا اعتقد انه يتحمل إغلاق منشأته لفترة من الوقت. من هنا نحن نحاول أن نضغط من جهة ونقنع من جهة أخرى.

نبيل: لو سئلت ما هي الآليات المثلى التي تتمنى أن يكون عليها الحال، كي يكون الوضع في أحسن حالاته بالنسبة لسلامة العمل؟

قزموز: ما نتمناه، أولاً: لا بد أن نلزم كل المصانع والورش والشركات التصنيعية، بشكل رئيسي التي بها مخاطر مهنية، أن يكون هناك شخص يعرف باسم «ضابط أمن السلامة»، يتم اختياره من بين العمال، ويكون حلقة الصلة بيننا وبينهم، ونحن على استعداد لتنظيم دورات خاصة لهؤلاء، ليكونوا العيون الساهرة على سلامة وأمن العاملين أثناء العمل، وعلى صلة معنا عند الضرورة.

في المؤسسات الكبيرة نحن نطمح أن تكون هناك لجنة سلامة وصحة مهنية، أيضا من العمال أنفسهم داخل المصنع، ومن جانب صاحب العمل، حتى يكونوا هم العقل المخطط المتابع لاصابات وأمراض العمال. ■

د. إلهام أبو غزالة

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

الحالــة الحقوقــية للمــرأة الفلســطينية

نبيل: في حلقة اليوم من برنامج شاهد على المستقبل، نلتقي الدكتورة إلهام أبو غزالة، أستاذة علم اللغة في جامعة بيرزيت، والباحثة والكاتبة في شؤون المرأة والمدافعة عن حقوقها في المجتمع، إضافة الى عضويتها في مجلس معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، ودافعنا في هذا اللقاء هو البحث في الحالة التي عليها المرأة عموماً، والفلسطينية تحديداً، لجهة الحقوق والتشريعات لما لذلك من أهمية استثنائية في التنمية الاجتماعية.. الدكتورة الهام أبو غزالة أهلاً وسهلاً بك.

..جدل كبير ما زال يدور حول المساواة، إلى أي مدى من وجهة نظرك يحل إلغاء التمييز القانوني تجاه المرأة مشكلة المساواة بشكل عام؟

د. أبو غزالة: أنا لا أعتقد أن التمييز القانوني وحده يكفي، لدي إشكالية في كلمة مساواة، لأنه أنت تتساوى في طموحاتك مع ما تود أن تكونه في المجتمع من كيانية قائمة بذاتها، لك حقوقك، و واجباتك، وقدرتك على الانجاز والابداع في المجتمع، أنا شخصياً لا أرى الرجل يتمتع بهذه الحقوق أساساً، الرجل نفسه يحتاج إلى الكثير ليصل إلى ما يتمناه، الإنسان، سواء رجلاً أو إمرأة، من قدرة على الإبداع، ورجلنا مازال لم يصل، وبالتالي إذا استخدمنا كلمة مساواة، أنا افكر أننا نساوي بموقع ما زال يحتاج إلى الكثير ليتطور ويصل إلى النقطة التي نودها لرجلنا، فبالتالي كلمة مساواة كلمة عليها إشكالية.

نبيل: ما هو الاقتراح اللغوي لتشخيص هذه الحالة بين الرجل والمرأة، والميزان الذي يميل غالباً للرجل؟

د. أبو غزالة: هي حقوق الإنسان، الحقوق المدنية سواء للرجل أو المرأة في سبيل الإبداع، لا أعتقد أن أي مصطلح يمكن أن يجمل طموحنا لإنسان حرّ، مبدع، قادر أن يخدم وطنه، يبدع لوطنه، لا أظن أن لدي المصطلح في هذه اللحظة.

نبيل: هناك واضح في الكثير من الأحيان، اختلاف ما بين المستوى اللفظي والعملي حتى على مستوى الرجال الذين يعلنون اهتمامهم في الموضوع للحدّ من التمييز ضد المرأة، وفي الكثير من الأمور، ما بين الاعلان والممارسة، كان لنا زملاء الذين استطلعوا آراء رجال حول هذه العلاقة إن كان داخل البيت أو في المجتمع، نستميحك عذراً للاستماع إليهم، ومن ثم نستكمل النقاش.

السؤال ، هل تعمل في البيت، وتساعد زوجتك ؟

– نعم، أعمل في البيت.

سؤال : ماهو أكثر عمل تكره أن تقوم به في البيت؟

– أدير بالي على الأولاد. لأن هذه أصعب مشكلة عندي، ما عندي طولة روح.

– رمي الزبالة، والغسيل، أكره ان أنشر الغسيل بشدة؛ عن عقيدة اكرهه. أما رمي الزبالة، اعتبره لازما، لا أتصور أحداً غيري يقدر عليعمله، ومع هذا أكرهه.

– كل شغل البيت على الرجل بيكون صعب سواء جلي أو كنس أو مسح. نحن في مجتمع شرقي، سيظل الرجل طول العمر لا يشتغل في الأعمال المنزلية.

– الطبخ، لأنه من شغل الست، الشيء الوحيد الذي ليس من عمل الرجل.

– المسح.

– ظروفي لا تسمح لي، لأن عملي يتطلب فضاوة.

– أكثر شيء، تدريس الأولاد في البيت لأن التدريس مهمة صعبة.

– أساعدها في كل شيء، الجلي، الغسيل، أحياناً أطبخ.

– أساعدها، أكثر شيء أكرهه هو الجلي، لأنني أشعر أنه للمرأة أكثر.

– لا يوجد شيء محدد، أكثر شيء بحاجة أعمله، لازم أعمله.

– لا أكره أي شيء، بالعكس ممكن أن أقوم بأعمال هي لا تقوم بها، مثلاً المغسلة أو الحمام ممكن أن انظفها بكل أرتياح، هؤلاء الذين نتكلم عنهم شريحة خاصة، « ماخذين في حالهم مقلب »، متعجرفون [يشعرون] أنه أذا ساعد أحدهم المرأة نقص من حقه، الدين يحث على المساعدة والتقاسم الوظيفي في البيت.

نبيل : دكتورة الهام أبو غزالة، كيف يمكن أن تعقبي مباشرة على ما استمعت إليه؟

د . أبو غزالة : واضح أن كل الرجال الذين استمعنا لآرائهم مبرمج لديهم مسبقاً أن عمل البيت هو للمرأة، وبالتالي الذين سمعناهم مقسمون بين من يرفض بشكل شبه مطلق، ويعتقد أن الطبخ والغسيل والأطفال للمرأة، والناس الذين ينظرون للموضوع كأنه تلطف منهم، إذا اشتغلوا في البيت لا ينقص من قيمتهم .

في الحالتين، سواء أكانوا رافضين للعمل في البيت أم يعملوت بشكل تنازلي، في الحالتين هم يرون أن أعمال البيت للمرأة .

لا أحد مولود منا بعمل محدد له، كلنا نكتسب المهارات في حياتنا، أقول : طالما الرجل يعمل خارج المنزل والمرأة لا تعمل خارج المنزل، أذاً تلقائياً لدينا تقسيم عمل، هذا الرجل الذي يعمل خارج البيت ويعود منهكاً، والمرأة الجالسة في البيت، فبالتالي يوجد تحديد لعمل المرأة وعمل الرجل، أنا في حالة كهذه لا أتساءل لماذا الرجل لا يساعد، من الطبيعي أن يساعد الرجل، عندما المرأة والرجل (الطرفان يعملان خارج المنزل) . في حالة كون الطرفين معنيان بدخل أفضل، علاقات اجتماعية أوسع بكل ما يتيحه العمل من تطور للانسان . إذا كان الطرفان معنيين بهذا ويؤمنان بهذا، يكون لا بد أن يعمل الرجل داخل المنزل، وإلا تنهك المرأة وترفض العمل خارج المنزل الذي هو شيء مهم جداً في تطور المرأة وتطور الإنسان بشكل عام .

نبيل : في مجتمع كالمجتمع الفلسطيني، حيث هناك تخلف لنظام الإنتاج، والنظام السياسي غير مكتمل، وكذلك التشريعي غير مكتمل، لأي مدى ترين واقعية الآمال بحل مشكلة هذا التمييز من الناحية القانونية كبداية؟

د . أبو غزالة : القانون وكل ما يسمى البنى العليا للإنسان، هي أساساً ناتجة عن واقعه، التي هي البنى التحتية له، فكيف ممكن أن يصبح تشريع جيد مناسب للإنسان سواء امرأة أو رجلاً إذا كان واقعه اليومي متخلف، بمعنى نحضر قوانين من الخارج ونضعها، أعطني الوضع المناسب لتطبيق هذه القوانين، إذا لم يكن هناك تطور على مستوى الواقع اليومي للناس، بمعنى المرأة قادرة على العمل، لديها فرص عمل، طبعاً قادرة على الدراسة التحصيل الأكاديمي، وكذلك الرجل، أية قيمة تكون للبنى العليا ومن بينها القوانين والتشريع، في إحداث التغير، لن يحدث التغير إلا الواقع العملي، إلا خروجي من المنزل كل يوم، البس أغسل وجهي، أفتح الباب، أقول للجيران صباح الخير، أنزل للشارع أرى الناس، أركب التكسي أذهب لعملي، أشتغل وأنتج في عملي، أبدع في عملي، أعود للبيت بكل القصص والحكايات والإنجازات سواء لي ولأصدقائي، عبث أو صعب أن نلعب على البنى العليا لأي مجتمع دون أن تكون البنى الواقعية في تطور، للأسف الواقع الموجود لدينا، هو واقع لا يوجد به تطور على المستوى الاقتصادي أوالحياة اليومية للناس، إذاً كيف من الممكن للتشريع أن يثبت وجوده في هكذا واقع .

نبيل : وفي المقابل هناك الكثير من المشرعين المحافظين الذين يقولون : يجب أن ننطلق من المفاهيم التقليدية والواقع، هذا للإبقاء على التشريعات التي توصف بالمحافظة على الأقل هكذا يجري النقاش في المجلس التشريعي، عندما نوقش القانون الأساسي، الآن قانون العقوبات الى آخره، كيف الخروج من هذه المعضلة، معضلة مراعاة الواقع من ناحية، ومعضلة الاهتمام بدفع المجتمع نحو التطور وتغير الواقع؟ .

د . أبو غزالة : دائماً يجب أن يحاول الشخص، وأفضل المحاولات هي ما كان على مستوى الواقع، بما معناه أن نوفر للناس عملاً، فرصاً للتطور، للإبداع، للإنجاز، لكن في حالة للأسف الوضع الذي نحن فيه والذي لا يسمح بتوفير هذه الاحتياجات للناس، لا بأس من العمل على تطويرالتشريعات تجاه الأشخاص والإنسان والمرأة، كل ما كان مستوى البنى التحتية ضعيفا، كلما كان مستوى البنى الفوقية ضعيفاً، لأنها تصبح هي أنعكاساً لضعف البنى التحتية . لكن دائماً يكون هناك أناس قادرون أن يستشرفوا أكثر، يستشرفون الحاجات أكثر، مع عدم وجود بنى تحتية، وهؤلاء الناس يجب باستمرار أن يدفعوا في سبيل تشريعات أفضل، لأن التشريعات صحيح صعب أن تشتغل على مجتمع ما زالت احتياجاته غير موجودة، لكن ممكن في لحظة من اللحظات « تلزم » ويتمسك الشخص بها ويحاول أن يدفعها ويثبتها، فالوضع ليس سهلاً، يحتاج الى عمل أضافي من الناس القادرين على استشراف مستقبل أفضل للإنسان الفلسطيني، وتفعيل دور المجلس التشريعي في تشريعات أكثر إنسانية تجاه حقوق الإنسان سواء رجلاً أم أمرأة .

نبيل : وأنت متفائلة بقدر ما تجاه المشهد، مشهد المستقبل فيما يتعلق بهذه الجهود التي تدفع نحو التنمية في هذا المجال؟ .

د . أبو غزالة : الصحيح الوضع صعب، ولكن نحن الفلسطينيين لدينا تاريخ من الهبوط والارتفاع، أفكر أننا نمر بلحظة هبوط، لا أعرف إذا سبق مررنا بها، لكن إلى هذا الحد، هذا شعب حي تاريخياً ولا مرة وقف على نقطة واحدة، أنا دائماً أستشرف قدرة إبداعية لهذا الشعب، وبرأيي أن هذا النوام الذي يحدث الآن لن يطول، دائماً هناك أحلام، يوجد أناس تحاول، تجد طريقها الى المضي في هذه الأحلام وتحقيقها، يلزم في الوقت الحاضر تفعيل أكثر، جهد أكثر تجميع أكثر في مؤسسات، تجمعات، أحزاب، في أي شكل من أشكال التجمع، لأنه دون التجمع الأفراد لا يقدرون أن يطوروا، أنا عبر تاريخي في هذا البلد الذي ولدت وأعيش فيه، أنا دائماً أرى أن كل حال نوام، لا أريد القول موات، بهذا المجتمع، كانت دائماً تلاحقها حالة نهوض، نعم أنا أستبشر خيراً في هذا المجتمع . ■

آمال خريشة

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

قضايا المرأة العاملة

نبيل: نلتقي في هذه الحلقة السيدة آمال خريشة، مدير عام جمعية لجنة المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، وهي ناشطة سياسية في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، أما المؤسسة فتعنى بمتابعة قضايا المرأة إن كانت العاملة أو عموماً في مجال التنمية. موضوع البحث اليوم هو حقوق المرأة العاملة في فلسطين.

.. ما هو برأيك الفارق الأساسي بين مشاكل المرأة العاملة من جهة والرجل العامل في فلسطين تحديداً ؟

خريشة: بشكل أساسي الفارق ينبع من الأدوار التي تقوم بها النساء في المجتمع وتقسيم النوع الاجتماعي، المرأة العاملة تقوم بكافة أعباء المنزل والقضايا المتعلقة بتربية وتنشئة الأولاد، بالإضافة إلى الهم الذي يفرضه الواقع السياسي على النساء الفلسطينيات، فكونهن إناث عاملات وجزء من الشعب الفلسطيني فهن يواجهن اضطهاداً مركباً يطبع كافة نواحي حياتهن اليومية.

نبيل: لو سألتك عن أكبر المشاكل التي تواجها المرأة العاملة في هذه البلاد، في الحياة الداخلية، علاقات العمل، العائلة، العادات ؟

خريشة: هي مسألة التهميش وعدم اعتبارها مواطنا كامل الأهلية، والتعامل معها بالمسلك على أساس أنها إنسان في الدرجة الثانية. هذا بشكل عام لكونها أنثى، لأن المجتمع الفلسطيني مجتمع محافظ عشائري في المسلك رغم محاولات التغيير الاجتماعي للصور النمطية التي تقوم بها مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات النسوية، إلا أن طابع التهميش وعدم التعامل مع النساء بكامل الأهلية العقلية والعاطفية، وعدم الاعتراف بقدراتهن وعدم إفساح المجال لتطوير قدراتهن وغياب سياسات للنهوض بوضعية المرأة للوصول لحالة من المساواة في المسلك، هذا برأيي سمة عامة لوضعية المرأة الفلسطينية، ولكن هناك تفصيلات كونها عاملة، هناك إجحاف بحقوقها. في الوضع الحالي المشكلة الرئيسية هي البطالة، تدني الأجور، عدم حصولها على الراتب واعتماد نظام السلف نتيجة الأوضاع الاقتصادية.

نبيل: وهو أمر ينطبق على الرجال والنساء معاً سيدة آمال ؟

خريشة: نعم ولكن الذي يدفع أولاً لسوق البطالة هن النساء، لأن هناك عقلية سائدة أن الرجال هم المعنيون بمسؤولية الأسرة، وبالتالي الأولوية لعمل الرجال، وهذا ما نراه في كافة المشاريع التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، مشاريع التشغيل الطارىء، مشاريع مكافحة البطالة، الأولوية للرجال، ومن هنا قمنا بعملية ضغط على وزارة العمل والنقابات وهيئات أخرى لتضمين النساء ضمن هذه المشاريع، ولكن طبيعة المشاريع التي تنفذ في هذه المرحلة السياسية العصيبة هي مشاريع مرتبطة بالبنية التحتية، وقدرات النساء محدودة في هذا المجال، لذلك هناك صياغة لمشاريع من أجل إيجاد فرص عمل للنساء تتعلق بمهارات النساء في مجال التكنولوجيا، الإرشاد النفسي والاجتماعي.

نبيل: هل تشعرون من خلال أبحاثكم ومتابعتكم لهذه القضايا ان هناك فعلاً فلسفة تمييز مسبق في ذهن القائمين على التشغيل في فلسطين، إن كان في المؤسسات المعنية أو عموماً على مستوى التشغيل الوطني في إطار قضايا وبرامج محو البطالة..... الخ ؟

خريشة: لا أدعي سوء النية والتخطيط لإبعاد النساء، ولكن المسلك يعكس العقلية والمفاهيم والمضامين على أدوار المواطنين، فبالتالي النساء يأتين بالدرجة الثانية على مستوى أصحاب العمل، هناك بعض أصحاب المهن يفضلون عمل النساء فيها لتحديد أجور قليلة ومتدنية جداً. مثلاً النساء يعملن بشكل أساسي في قطاع النسيج والخياطة رغم ضرب هذا القطاع نتيجة الإغلاق، واعتماد هذا القطاع على السوق الإسرائيلية والمصانع الإسرائيلية من خلال عقود الباطن، أيضاً يعملن في مجال السكرتاريا، بعض الصناعات التحويلية وبعض قطاعات العمل غير الرسمي، أصحاب العمل يفضلون تشغيل النساء لتوفير الأجور، واعتقادهم أن النساء ليس لديهن القدرة على المطالبة بالحقوق، وتشكيل لجان عمالية، والتوجه للنقابات، أصحاب العمل في المسلك العام يقيمون نوعاً من العلاقة العائلية مع النساء العاملات وينسجون علاقات عائلية وصداقة مع عائلات العاملات، بحيث إن تململت المرأة العاملة تقوم العائلة بالضغط عليها من منطلق أن المشغل يعرف ويقدر العائلة، وحتى في بعض الأحيان بعض أصحاب العمل يقدمون الهدايا في المناسبات للنساء العاملات أو لعائلتهن، وهذا يصعب القضايا المطلبية والعملية النضالية للنساء العاملات، في قطاعات أخرى أو مستوى آخر، مستوى التشغيل، يفضل تشغيل الرجال في مجالات عديدة، وهناك عقلية أن الرجل هو المسؤول الأول عن العائلة، وبالتالي يجب أن يفسح له المجال في حالة وجود وظيفة واحدة للمرأة والرجل، يفضل أن يكون الرجل في ظل هذه الأوضاع.

وكافة المشاريع التنموية التي تقوم بها الجهات الرسمية في السلطة الوطنية الفلسطينية تستهدف في الأساس الرجال، وهي إشكالية وتحدٍ كبير نواجهه في الحركة النسوية لإشراك النساء ولتضمين القوى العاملة النسوية في هذه المشاريع.

نبيل: لو ابتعدنا قليلاً عن الحالة الطارئة التي نعيشها حتى لو امتدت لفترات طويلة، ولكن في الوضع الطبيعي في المجتمع الفلسطيني، هل هناك رصد للحالات التي يكون فيها تمييز مباشر أو غير مباشر على الرواتب، على سبيل المثال في مؤسسة واحدة، الكادر الوظيفي، مدرس ومدرسة، عاملة تنظيف وعامل... إلخ. نفس المهنة ولكن رجل وامرأة. هل هناك أي رصد لحالات تمييز تجرأت عليها أية مؤسسات فلسطينية؟

خريشة: نعم، من خبرتنا في مجال النساء العاملات في الصناعات التحويلية تمت زيارات ميدانية للعديد من المصانع في منطقة نابلس على سبيل المثال، عندما تم التطرق للأجور، النساء العاملات يأخذن تقريباً نصف أجر العامل الذي يقوم بنفس المهنة، رغم أن العاملة لديها خبرة أطول من العامل.

نبيل: دعينا نستمع إلى عدد من المواطنات، اللواتي تحدثت إليهن زميلاتنا حول الموضوع.

السؤال: إلى أي حدّ يجب أن تتعب المرأة لتصل إلى النجاح الذي تريد في مجال عملها؟

– من تجربتي العملية، كثير صعب أن تصل المرأة للذي تريد، أولا، العمل داخل البيت وخارجه تبذل ثلاثة أضعاف جهد الرجل، لكن المشكلة في الوظيفة أو مكان عملها، الرجال لا يتقبلون أن تكون المرأة ناجحة، فتضطر ان تبذل عشرة أضعاف ما يبذله الرجل من عمل لتثبت وجودها، ويقتنعوا فيها، ويظل للأسف [الإدعاء] أنها سيدة تعرف كيف تتدبر أمورها إن هي نجحت، لا يأخذون ذلك لأنها فعلاً ناجحة مهنياً، ولأنها تبذل جهداً لتثبت وجودها.

– في اللحظة التي آمنت بها المرأة أن تصبح هي والرجل في خطين متوازيين بنفس المقدار والحجم والمهام الموكلة لهم، ليش تتعب أكثر، أي نجاح سواء كان للرجل أو المرأة يكون التعب متساوياً. اتعب تصل، وهذه المقولة تنطبق على الرجل. إذا كان من منطلق أنها تشتغل في البيت وخارجه، لا أعتقد في الوقت الحالي، هم الاثنان يعودان للبيت معاً، أصبح العمل متوازياً.

– شغلة طبيعية، لأنه مهما قلنا يوجد تعاون، يبقى الحمل الأكبر على المرأة في عملها داخل وخارج البيت، وتريد جهداً كبيراً لتثبت وجودها في المجتمع.

– المؤسسات تقول اعملي لتثبتي وجودك ونفسك، لماذا نفس الشيء الرجل يجب أن يثبت وجوده وحاله، هنا يأتي كيف إيمان المرأة الداخلي والتربية من الأساس في كيفية الوصول لهدف.

– أكيد هذا شيء مؤكد المرأة يجب أن تتعب داخل وخارج البيت، حتى لو كان زوجها يساعدها داخل البيت، أنا من النوعية يا ريت اقعد في البيت. أنا ضد عمل المرأة، ولكن أمور الحياة تتطلب مني أن أعمل.

– يجب أن تضحي وتتعب كثيراً في عدة شغلات مقابل وصولها للذي تريده، ليس بسهولة أن تصل بشيء بسيط.

– المرأة هي مسؤولة عن بيت وأولاد كتعليم، هي التي تجهز كل مهام البيت، الرجل عندما يعود للبيت يرجع ليرتاح ليس لديه أية مسؤولية هي التي تتولى حتى تعليمهم ومراقبتهم وإرشادهم، مطلوب منها بذل جهد كبير، يكون على حساب راحتها الشخصية، المرأة لما تكون عاملة تختلف كثيراً عن المرأة العادية لأن المرأة العادية لا تبذل المجهود الذي تبذله المرأة العاملة. من تجربتنا كنساء قمنا ببعض الأعمال كنا ناجحات بكل شيء حتى في وزارة الصناعة كنا نخرج للكسارات، المحاجر، مصانع، كنا نقوم بعملنا على أكمل وجه ونتفوق.

نبيل: مما تقدم من آراء، يبدو أن هناك اختلافاً في مستوى الوعي والإدراك للحقوق من قبل النساء، وهذا ربما له تفسيراته الاجتماعية المعروفة، ولكن هذا يدفعني إلى السؤال عن تفسيرك لوضع الأحزاب السياسية في بلادنا، موضوع حقوق المرأة العاملة في الممارسة السياسية كأولوية؟

خريشة: قبل الانتقال إلى هذه النقطة، أود أن أشير لقضية أساسية تتعلق بان هناك غياباً ثقافياً سياسياً، وعدم تعامل الأحزاب مع قضايا العمال والعاملات من منطلق قضايا سياسية، عدم تدخل هذه الأحزاب في رسم سياسات للسلطة التنفيذية فيما يتعلق بإثبات حقوق وقوانين، لم يقم أي تنظيم سياسي بانتظار ميزانية الدولة من منطلق مسّها لاحتياجات العاملين أو العاملات أو الفئات المهمشة.

حول قانون العمل برأيي أن قانون العمل الفلسطيني يعتبر من القوانين المتقدمة في المضمون عن مثيلاته في العالم العربي، وبشكل خاص عن القانون السابق «القانون الأردني»، هناك العديد من الايجابيات في قانون العمل الفلسطيني، ولكن الإشكالية غياب أقدام للقانون من أجل السير و الانطلاق قدماً في الحياة الواقعية والعملية. غياب محاكم عمالية، ترهل في جهاز القضاء، إشكالية في جهاز القضاء، عندما تقول للعاملة اذهبي إلى المحكمة، هذا يعني أن قضيتها ممكن أن تمكث في المحاكم سنوات عديدة، وبالتالي يلجأ العمال وممثلو العمال والعاملات لحل قضايا الحقوق من منطلقات تسويات بالغالب تأتي على حساب حق العامل أو العاملة.

نبيل: دعينا نشهد على المستقبل، في ضوء هذه المعطيات السياسية والقانونية التي تفضلت بها، كيف ترين حال المرأة العاملة الفلسطينية بعد ١٠ سنوات على سبيل المثال؟

خريشة: أنا ادعي أن هناك وعياً أكثر لدى النساء العاملات بحقوقهن، وهناك ترابط أمتن بين الحقوق النقابية والقانونية للنساء العاملات وحقوقهن كمواطنات في مجال الحقوق السياسية والاجتماعية الأخرى، أعتقد خلال عشر سنوات سيكون هناك وعي أكثر لدى العاملات وقوة تنظيمية أكثر لهن من خلال تنظيمهن في اللجان النقابية، والضغط الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني على النقابات من أجل عقد الانتخابات، وإرجاع البعد التمثيلي العمالي لمضمون هذه الحركة النقابية، أنا متفائلة أن النساء سيقمن بمعارك مطلبية جنباً إلى جنب مع الرجال. ■

أميـن الحــداد

أجرى المقابلة: وليد العمري

أداء البنـــــوك

وليد: نبحث في دور البنوك والانتقادات الموجهة لأدائها، في هذا المجال، نصيب سلطة النقد الفلسطينية من الانتقاد وافر وآخذ في الازدياد، لسلطة النقد حصة الأسد من الانتقادات الموجهة للسلطة المصرفية، التي من المفترض أنها تقوم بدور البنك المركزي، والانتقادات تتعلق بمدى قدرتها على مراقبة البنوك وضبط حجم الأموال المخصصة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وتلك التي تنقل إلى الخارج، ضيف هذه الحلقة أمين الحداد محافظ سلطة النقد الفلسطينية.

.. كيف تقيم العمل المصرفي منذ قدوم السلطة الفلسطينية حتى الآن؟

الحداد: واقع العمل المصرفي في فلسطين حالياً يواجه العديد من المشاكل، والأساس في هذه المشاكل أن الجهاز المصرفي العامل في فلسطين يتعرض كما تعرضت كل القطاعات الاقتصادية لمشاكل الإغلاق والحصار وصعوبة التنقل، وبالتالي هناك تأثير مباشر لواقع الاحتلال الجديد على الجهاز المصرفي، هذا على الجانب الإداري، الجانب الآخر المهم جداً هو الجانب الناتج عن تأثير إجراءات الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني ككل، كون الجهاز المصرفي هو جهاز خدمي يجمع مدخرات الشعب الفلسطيني، ويقوم من خلال الوسائل المصرفية والخدمات المصرفية المختلفة بتقديمها لتمويل جانبين أساسين في العمل الاقتصادي، الأول: يتعلق بتمويل النشاط القائم في الاقتصاد من حيث رأس المال، والثاني يتعلق بتمويل التوسع في النشاط الاقتصادي والذي عادة ما يقاس بحجم النمو في الاقتصاد.

كون الاقتصاد الفلسطيني واجه أصعب معركة في تاريخه أدت إلى انحسار حجم الناتج المحلي الفلسطيني بما يقارب ٥٠٪ في إحصائيات السلطة الوطنية الفلسطينية، ربما يصل إلى حوالي ٢٦٪ في إحصاءات البنك الدولي وما يصل إلى حوالي ٣٦٪ في إحصاءات صندوق النقد الدولي، نحن نتحدث عن انعكاس مباشر على القطاع المصرفي بخسائر في محفظة التسهيلات إلى حد ما تصل نسبتها إلى هذه النسب. كون القطاعات الاقتصادية تراجعت قدرتها على السداد، وتراجع قدرتها على السداد يعني أن البنوك تواجه قروضاً متعثرة، ومواجهة القروض المتعثرة يعني خسائر جمة. وبالتالي فالقطاع المصرفي الفلسطيني يواجه أزمة كبيرة جداً في مقاومة تأثير الاحتلال الإسرائيلي. وحتى نكون منصفين ووفق ما ورد في تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكل الزائرين لفلسطين، فهناك جمود وثبات غير طبيعي واستقرار للجهاز المصرفي العامل في فلسطين، متمثل في ثبات حجم الودائع حوالي ٣٥٠٠ مليون دولار إلى ٣٦٠٠ مليون دولار من بداية الانتفاضة حتى تاريخه. أحيانا هناك انخفاض بـ ٥٠-٣٠ أو ٤٠ مليون دولار ولكن بالإجمال هناك ثقة كبيرة من إجمال الشعب الفلسطيني بالجهاز المصرفي، ولذلك حافظ على هذه المبالغ. وثانياً: هناك استقرار في حجم التسهيلات في الجهاز المصرفي ما بين ٨٨٠ مليون دولار إلى حوالي ١٠٠٠ مليون دولار.

وليد: أنت لا ترى وجود تهريب أموال للخارج في هذه المرحلة، في ظل الظروف السائدة؟.

الحداد: اصطلاح تهريب أموال يعني أن المواطن أو المواطنين أخذوا جزءاً كبيراً من ودائعهم وانتقلوا بها للخارج، هذا لم يتم على الإطلاق، النوع الثاني من التهريب أن تقوم المصارف التي جمعت هذه المدخرات بأخذها وتهريبها إلى الخارج بمعنى إيداعها خارج فلسطين. في بداية الانتفاضة حدث ارتفاع في نسبة الودائع خارج فلسطين ووصلت إلى حوالي ٧٥٪، نحن في سلطة النقد ومن منطلق دورنا الرقابي قمنا وبشكل مباشر باتخاذ إجراءات سريعة، وعلى مستويين لمعالجة هذا الأمر. المستوى الأول، أكدنا على الجهاز المصرفي بتعميم واضح أن حجم الودائع خارج فلسطين يجب أن لا يزيد عن ٦٥٪ من حجم الودائع، وبالتالي نحن نحافظ حالياً بحد أدنى على ٣٥٪ من ودائع الشعب الفلسطيني في داخل فلسطين. طبعاً هناك بنود بحجم ودائع خارجية حوالي ٥٠٪ ومعظم البنوك الفلسطينية المرخصة فلسطينياً ودائعها خارج فلسطين تقريباً أقل من ٥٠٪ ، والبنوك الوافدة لكون لديها شركات أو بنوك أم في الدول التي أتت منها سواء الأردن أو مصر أو استراليا، تجد لها إمكانية لاستثمار هذه الأموال خارج فلسطين بسبب الظرف الخاص بالطلب على الاقتراض داخل فلسطين.

الحقيقة في هذا المجال جميع البنوك حالياً ملتزمة بوجود ٣٥٪ من أموال الشعب الفلسطيني داخل فلسطين، الجانب الآخر الذي تتم معالجته من قبل سلطة النقد هو توفر السيولة النقدية، عندما يذهب المواطن للبنك للحصول على سيولة تتوفر، نحن رفعنا (نسبة السيولة) كسلطة نقد بسبب ارتفاع النشاط النقدي في سوق الاقتصاد الفلسطيني من حوالي ٤٪ إلى حوالي ٦٪ وبالتالي إضافة إلى ٣٥٪ الموجودة داخل فلسطين، هناك حوالي ٦٪ كنقدية داخل حوافظ المصارف وبالتالي ٤١٪ من حجم الودائع المودعة في البنوك العاملة في فلسطين موجودة داخل فلسطين.

وليد: دعنا هنا نستمع إلى رأي مجموعة من المراجعين أمام أحد البنوك، بخصوص التعامل أو الوضع المصرفي الموجود في البلد.

– تغيرت الرسوم وهذا التغير كان واضحاً، البنوك بدأت بأخذ نسبة على الدفع، ولكن من جهة أنا أتفق على أن البنوك تأخذ هذه النسبة على أساس إنها تسهل المواضيع.

– أنا من الأناس المحتارين، آتي إلى البنك وادفع ومستعدة أن ادفع ٣ شيكل واعلم انه قانوني، دفعت وليس لدي أية مشكلة. المشكلة تحصل عند مراجعة شركة الكهرباء أقول لهم أنا دفعت الفاتورة، يقولون البنك لم يوصلها، ماذا نفعل حيال تأخير وصولها من البنك؟ إجراءات وتعقيدات تغلبنا نحن في النهاية، اذهب إلى البنك أو الشركة.

– ٣٠ شيكلا لـألف شيكل أقول لا مشكلة، ادفع ٥ شيكل على ٤٠ شيكلا إنها نسبة عالية، يوجد فواتير أقل، الشيء الوحيد السيئ فعلاً. عدد الفواتير في ٥ شيكل تكون مبالغ هائلة، أنا كمواطن أوفرها على نفسي بالذهاب مباشرة إلى الشركة. نتكلم عن مستوى مجتمع، انصح كل فرد بعدم الذهاب إلى البنك، لست ضد البنك ولكن توفير الوقت ودفع العمولة والوقوف ساعة في طابور، لذلك أذهب مباشرة إلى الشركة.

– الأساس أن أحداً (يبتزني)، شعور سيء جداً، وأسوء شيء الشعور بأنك تدفع بدون مقابل، آخذ فاتورة الكهرباء والبالغة قيمتها ٦٠ شيكلاً ادفعها في مكان الدفع كالبلدية مثلاً ويأخذوها ٦٠، وكوني ادفع في البنك ٦٣ شيكلاً، أنا لدي إحساس أن ٣ شيكل زيادة إحساس بالابتزاز من ابن البلد بغض النظر عن قيمة ٣ شيكل.

– هذا الشعور يجعل المرء يستاء منه، لأنه ليس من المعقول أن أدفع كل شهر فاتورة كهرباء يأخذون مني ٣ شيكل، هذه «حرمنة».

– اشعر بالاستفزاز والاستغلال وأنا أكثر شيء أكرهه استغلال البعض.

– أنا تفاجأت كثيراً عندما عرفت أنه عند دفع فاتورة أو صرف شيك، البنك يحصل على عمولة، يفترض أن هذا الأمر هو خدمة يقدمها البنك، واستفسرت في إحدى المرات وقالوا لي إن السلطة نفسها طلبت من البنك أخذ هذه العمولة، وليس البنك بحد ذاته هو الذي فرض هذه العمولة، الشيء الآخر استغلال الكثير من الشركات أنها موجودة في السوق تأخذ الأسعار التي تريد كشركة جوال، الاتصالات الفلسطينية، هذه كلها شركات محتكرة للسوق.

وليد: قبل أن نسمع الآراء كنا نتحدث عن المشاكل الكبيرة والآن نريد أن نتحدث عن مشاكل صغار المودعين، المواطن العادي، ماذا تقول لهم بخصوص هذه الرسوم، هل هي من السلطة أم من البنوك؟

الحداد: أولا: ليس لسلطة النقد أية علاقة في رسم أو عمولة يتقاضاها البنك، جميع هذه العمولات والرسوم تفرضها البنوك، ونحن أصدرنا بناء على ما وردنا من شكاوى من المواطنين تعميماً إلى البنوك بأننا سنغرم كل بنك يكذب ويدعي أن ما يحصله من رسوم هي للسلطة الفلسطينية أو بناء على تعليمات من سلطة النقد. وأنا أود أن أتفق مع كثير من الملاحظات التي قدمها المواطنون في موضوع العمولات والرسوم، هناك زيادة كبيرة في نوع وحجم العمولات التي تفرضها البنوك العاملة في فلسطين حالياً، ونحن كسلطة قمنا منذ ٦ اشهر بإجراء دراسة ومسح للسوق بناء على العديد من الشكاوى التي وصلتنا، وهي في معظمها مشابه لما قاله الإخوة والأخوات المواطنون وهذه الشكاوى ترتبط في العمولات على الإيداع النقدي، تحصيل ودفع الفواتير، على صرف الشيكات، حتى الإيداع النقدي يتم أخذ عمولة عليه من بعض البنوك، ووجدنا في هذه الدراسة أن هناك بعض البنوك تصل حجم العمولات وعددها إلى مبالغ وعدد كبير، مثلاً في احد البنوك وصل حوالي ١٨٥ عمولة ورسماً وهذا بالنسبة لنا كسلطة نقد غير مقبول، ونحن حالياً قمنا بإجراء دراسة على جميع الأسواق المحيطة بفلسطين، وعلى الأسواق العالمية المشابهة لنا والأسواق المتقدمة في خدماتها المصرفية، ووصلنا إلى نتيجة أن حجم العمولات من حيث العدد يجب أن لا يزيد عن حوالي ٨٠–٨٢ عمولة، وسيتم اتخاذ إجراء في هذا الموضوع بالقريب العاجل، وثانياً المبلغ المحصل أيضا لدى بعض البنوك كبير جداً، وأنا اتفق مع المواطنين انه أحيانا يكون لدى بعض المواطنين الموفرين مبالغ صغيرة يجمعوها أو وديعة التوفير الصغيرة للمواطن الصغير.

وليد: وللمستقبل كيف يمكن تفعيل دور البنوك في سبيل تنمية فعالة وعدم الإثقال على المواطن، بل تسهيل المهمة عليه؟

الحداد: أولا نحن في برنامج مشترك مع الجهاز المصرفي سنعالج مشكلة تسوية الودائع والشيكات بالسرعة الممكنة، ونعمل حالياً وبالتعاون مع جميع العاملين في الجهاز المصرفي على بناء شبكة تسويات الكترونية، ستمكن المواطن من الحصول على أمواله بفترة زمنية محددة لا تزيد عن يومين. الموضوع الثاني البحث عن أدوات تمويل وتقديم تسهيلات ونوعية تسهيلات مختلفة، وبهذا الصدد نحن نعمل جاهدين مع صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، والعديد من البنوك المركزية الأجنبية والعربية للبحث عن أدوات لاستغلال الموجود من سيولة داخل البنوك العاملة في فلسطين في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ولكن دائماً يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار أن الودائع الموجودة والأموال الموجودة في الجهاز المصرفي هي أموال المواطنين، ودورنا كسلطة نقد يقوم على أساس أننا نعتبر في ظل هذه الحرب الضروس التي نخوضها مع الجانب الصهيوني، أن مهمتنا الرئيسية هي الحفاظ على هذه الأموال لمن أمنونا عليها، وهم كل مواطن صغير أو كبير. وبالتالي الاولويات لدى سلطة النقد ولأكون صادقاً هي أولا الحفاظ على سلامة هذه الودائع وصيانتها من أي تلاعب، سواء من داخل البنوك أو خارجها.

الهدف الثاني: وهو الأقل أهمية بالنسبة لنا هو البحث عن ما هو متوفر من طلب على الاقتراض ومحاولة تلبيته بكل الأشكال، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة المؤسسات المقترضة على السداد، حيث انه من غير المقبول أن ندفع كسلطة نقد البنوك أن تأخذ أموال المواطنين كودائع، ونعرض عليها أن تقوم بإقراضها لشركات ومؤسسات من المتوقع أن تكون غير قادرة على السداد، وبالتالي تخسر البنوك هذه الأموال ويخسرها المواطن. عمل الجهاز المصرفي يرتبط بالمستقبل السياسي والاستقرار السياسي وبالتالي الاقتصادي، طالما هناك هجمة كبيرة، أولويات السلطات الرقابية والبنوك المركزية في جميع دول العالم تنصب بشكل أساسي على استمرار سلامة الجهاز المصرفي، والتي تؤدي بالنتيجة إلى سلامة الودائع وأموال المواطنين المودعة لدى البنوك. ■

د. إياد السراج

أجرى المقابلة: وليد العمري

العـــلاج النفســـي

وليد العمري: الاحتلال الإسرائيلي بممارسته اللاإنسانية، من قتل وحصار وهدم للمنازل ومنع للتجوال، يضاف إلى الفقر المدقع وارتفاع نسبة البطالة والفوضى العامة الطامة المنتشرة في المناطق الفلسطينية وتداعياتها على المجتمع والأفراد، هي من ابرز الأسباب التي تؤدي إلى تفشي الأزمات النفسية في صفوف أعداد متزايدة من المواطنين. ورغم أن الغالبية تدرك ذلك إلا أن قلة تسعى للحصول على العلاج النفسي، ويعزف البعض عن ذلك إما خوفاً لأن المجتمع الفلسطيني ينظر بسلبية كبيرة للمأزومين والمرضى النفسيين، أو لارتفاع كلفة العلاج لهذا النوع من الأمراض. نستضيف في هذه الحلقة من برنامج شاهد على المستقبل، الدكتور إياد السراج، مدير مركز غزة للصحة النفسية.

. . هل هناك من إحصائيات تشير إلى طبيعة الوضع، أو ما هو حقيقة الوضع النفسي في فلسطين، هل هناك فعلاً ارتفاع [في نسبة الحالات] مثلما تقول التوقعات؟

د. السراج: نعم هناك إحصائيات كثيرة، نحن منذ إنشاء غزة للصحة النفسية في غزة العام ١٩٩٠ إلى اليوم ونحن نقوم بإجراء دراسات علمية حول موضوع الأمراض النفسية، وخاصة الأمراض التي لها علاقة بالصدمة والمعاناة نتيجة الانتفاضة الأولى والثانية، أو ما بينهما، وحصل ارتفاع هائل في كثير من الأمراض النفسية، خاصة الأمراض التي لها علاقة بالصدمة، مثل التوتر النفسي والاكتئاب، مثلاً اليوم لدينا إحصائية أن حوالي ٣٥٪ من أطفال غزة حتى عمر ١٥ سنة يعانون بين فترة وأخرى من التبول اللاإرادي أثناء الليل، وهذه نسبة عالية جداً، فمن الممكن أن تكون أعلى نسبة في العالم. لدينا إحصائية تقول ان حوالي ٣٣٪ من الأطفال لديهم أعراض ما بعد الصدمة بشكل يحتاج إلى معالجة، وهذا مؤشر خطير.

وليد: مؤشر خطير جداً، ولكن كيف تفسر أن نظرة المجتمع لم تتغير كثيراً حيال هذه المسألة رغم خطورتها؟

د. السراج: ممكن أن ندّعي بتواضع أن في غزة ونتيجة لعملنا المكثف خلال ١٣ عاماً الماضية، حصل تغير ولو بسيط في نظرة الناس إلى المرض النفسي، بشكل عام الناس لديهم هاجس من المرض النفسي أنه جنون أو «ركوب» من الجن والعفاريت ويخافون منه.

وليد: دعنا هنا دكتور نستمع إلى رأي مجموعة من المواطنين، وهم من غزة، حول رأيهم في اللجوء إلى الطبيب النفسي أو حتى الحصول على استشارة:

– أكيد يجب أن نتوجه لطبيب نفسي، على أساس شيء واحد، أن الرسول قال لكل داء دواء، وأحسن دواء للداء هو الطبيب.

– لا أذهب مباشرة، أحاول أن أواجه المشكلة وحدي.

– أشعر أن الناس هنا لديهم فكرة أن الذي يذهب للطبيب النفسي هو مجنون، في مجتمعنا الشرقي، لدى الغرب الموضوع عادي، لكن نحن كشرقيين نرفض.

– المفروض أن اذهب إلى طبيب نفساني حتى أحلّ الموضوع. لما تحصل الحاجة يضطر الشخص لعدم الذهاب خوفاً من كلام الناس: «شو هادا رايحة على دكتور نفساني مخها وعقلها ضارب».

– لا بالعكس الطبيب النفساني لا يعالج مجانين بالعكس يسعى لراحة الإنسان، من ماذا يعاني، ويساعده في مواجهة متاعبه.

– أحاول أن أحل المشكلة بنفسي، وإذا لم استطع أذهب لطبيب ليوجهني للطريق الصحيح، هذا أصلا لمصلحتي أنا وليست لمصلحة الناس.

– الطبيب النفسي، مثله مثل أي طبيب آخر، تعلم كي يعالج الناس، ونحن بوضعنا بالتأكيد جزء كبير منا بحاجة إلى طبيب نفسي، أو كل إنسان بطبيعته بحاجة لطبيب نفسي، لأن الإنسان عندما يواجه مشكلة معينة، لا يجد أحداً بجانبه ليسانده غير أقربائه، ودائماً الأقرباء والأصدقاء يكونون متأثرين بمشاعر هذا الشخص، لذلك لا يرشدونه لحلّ الموضوع، لكن الطبيب يكون على الحياد.

– لا يعنيني كلام الناس، طبعاً الدكتور النفسي هو صديق وليس طبيب.

– إذا وجدت أحداً يشجعني بالذهاب للدكتور اذهب، لا مشكلة.

وليد: د.أياد استمعت معنا إلى هذه الآراء. ماذا تقول لهؤلاء المواطنين؟

د. السراج: أنا سعيد لأن الغالبية منهم لديهم استعداد للوصول للطبيب النفسي في حالة لزومه ونظرتهم للأمر جيدة، هذا شيء يبشر بالخير، الجيل الجديد يفكر بطريقة أفضل وبشكل تقدمي أكثر من الجيل القديم، نحن عملنا في غزة خلال السنوات الماضية والتغير يحصل والجيل الجديد مبشر بالخير، فعلاً الناس

بدأت تتقبل أن الطبيب النفسي مثله مثل طبيب الأنف والأذن . .الخ . ولكن هناك البعض ما زال يخشى من الوهمة أو الاتهام بالجنون، ولكن هذا شيء موجود في كل بلدان العالم.

وليد : لاحظنا من بعض الردود أن الكثيرين يشيرون إلى مسألة الخجل في الأساس مما سيقوله المجتمع، هل المجتمع نفسه هو المريض نفسياً في هذه الحالة؟

د . السراج : نحن لا شك في تقييمنا لمجتمعنا الفلسطيني هناك كثير من المشاكل الاجتماعية التي لها علاقة بالتربية في البيت والمدرسة، التي تؤثر على تكوين مواقف معينة لدى بعض الناس، وآراء معينة فيما يتعلق بحياتهم، ومن ضمن الأشياء الأساسية في حياتنا هو أن المجتمع ما زال مجتمعاً قبلياً، مجتمعاً يتناول الناس بالإشاعة وبالغمز واللمز، وهذا شيء يكاد يكون هواية قومية أن الناس يتكلمون على بعضهم البعض، وبالتالي يخشون طبعاً أن يصبح الكلام عليهم، كلام الناس مهم جداً في حياة المجتمعات العربية، هناك فرق بينهم وبين المجتمعات الأوروبية التي لا أحد يهتم بالآخر، وهذا شيء مؤثر على حياتنا للأسف يؤدي إلى خوف الناس، الناس تحسب الحساب، تخجل، هذا موضوع مهم في تقرير المسار الذي يمشي عليه الإنسان الفلسطيني؛ ماذا سيكون رد فعل الناس. السؤال في العالم المتقدم هو : هل سأكون أنا سعيداً أم لا . ولكن عندنا السؤال الأول : ماذا سيقول الناس؟ وهذا شيء لا بد من تغيره.

وليد : وكيف تفسر إذاً إقبال العديد من المواطنين على الشعوذة مثلاً أو ما يشابهها، وهي النقيض للعلاج أو الطب النفسي؟

د . السراج : الواقع هو ليس نقيض، والأمراض النفسية تنتشر أكثر في أوقات الأزمة خاصة أمراض التوتر والاكتئاب، عندما تكون الأزمة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية طاحنة يصبح حالة من التوتر العام وتلجأ خاصة النساء إلى أي شيء يعطيهن بعض الشعور بالأمان، وأحياناً تنعكس المشاكل العامة على الأشخاص والعلاقات الإنسانية، مثل الزوج وزوجته، فتصبح هناك مشاكل بالمنزل، وتلجأ الزوجة إلى الخط الأول للدفاع في الخارج، وهو عادة الأسرة المحيطة بها ثم تنتقل للخط الثاني وهو الفتاحين والحجابين والمشايخ . . . الخ، وإذا فشل ذلك تذهب إلى الطبيب أو المحلل النفسي، إذا كان لا يوجد نتيجة. في حالات كثيرة(للحق) يقوم بعض الناس الذين نسميهم نحن مشعوذين، ولكن البعض منهم ليسوا مشعوذين يستعملون الأساليب الدينية والقرآن، بإراحة الناس نفسيا، ولكن هناك بعض الناس أيضاً يستغلون ضعف الناس ومشكلتهم لابتزازهم والحصول على أموال منهم أو حتى الاعتداء عليهم أحيانا جنسياً خاصة النساء.

وليد : أنت قلت أنه في حالة الأزمات عادة يتزايد تدهور الوضع النفسي للمواطنين، نحن في بلد يعيش تحت الاحتلال، والسنوات الأخيرة شهدت ولا زالت الكثير من عمليات القتل والتدمير. وطلبة المدارس يستشهدون داخل صفوفهم أو خارجها، ألا ترى انه من الضروري في مثل هذه الحالة عندما يسقط طالب شهيداً، أو عائلة تفقد عدداً من أفرادها أن يكون هناك اهتمام من قبل هيئة متخصصة نفسياً في إعطائهم الإرشادات اللازمة؟

د . السراج : نعم بالضبط هذا ما نقوم به في غزة، لدينا غير عياداتنا المنتشرة في أنحاء قطاع غزة ومراكزنا المجتمعية، لدينا فرق خاصة للتدخل في الأزمات، ولدينا أيضاً خط هاتف ساخن يمكن الاتصال به في أي وقت للحصول على المساعدة، عندما تحصل مشكلة في منطقة ما نرسل عدداً من الخبراء والمتخصصين للالتقاء بالناس الذين هم ضحايا العنف والقتل أو هدم المنازل.

وليد : ولكن كخطة وطنية، أليس هناك حاجة لخطة وطنية أو مشروع وطني لمعالجة ذلك، أنتم تفعلون ذلك في غزة، ولكن ليس هناك من يفعل ذلك في مناطق أخرى، مناطق فلسطينية أخرى؟

د . السراج : طبعا لا بد من وجود خطة وطنية، وأنا اعلم أن وزارة الصحة قامت بعمل خطة وطنية للصحة النفسية في فلسطين منذ أكثر من ٥ سنوات، ولكن للأسف لم يتم تنفيذها، والسبب في ذلك غياب الكفاءات المتخصصة في هذا الموضوع، لأن هذه التخصصات نادرة وجديدة علينا في الساحة الفلسطينية، وأيضاً غياب الإمكانيات، وبالإضافة إلى الوضع السياسي الذي هو سيىء جداً، يكفي أن وزارة الصحة تستطيع أن تقدم الخدمات الأولية المطلوبة منها في هذه الظروف الصعبة جداً.

وليد : وهل نستطيع القول أنكم أنتم سواء كمؤسسات خاصة أو جمعيات خاصة أو كوزارة صحة تستطيعون الحدّ من حالة التدهور الحاصلة، كي لا يخرج الفلسطينيون بعد كل هذه المواجهة مع إسرائيل مجتمعاً متهالكاً ومريضاً؟

د . السراج : هنا يوجد أولاً : المجتمع الفلسطيني عاش قروناً من الاستعمار والحروب، وبقي صامداً لأن لديه أسباباً موضوعية تؤدي إلى صموده وتساعده، منها وجود الأسرة، العائلة والقبيلة، ولكن بدون شك ان هناك توقعات خطيرة لمستقبل شبابنا في غياب السلام والأمان والاطمئنان، ولذلك نحن نتوقع أن تحصل مشاكل إلا إذا قامت قيادة فلسطينية واعية بعملية سلام مع النفس، في المجتمع الفلسطيني يكون فيه أبعاد روحية إنسانية نفسية توضح للمجتمع الفلسطيني عمق المشكلة وآفاق المستقبل، وتعطي الفرصة للناس أن يعبروا عن أحزانهم، وهذا شيء مهم أن يعرف الناس أنه من الطبيعي أن يحزن الإنسان لفقده لإنسان عزيز وألا ينكر، وبالتالي لا بد من أن نقوم بعملية من هذا النوع نحصل على سلام مع النفس، نعترف بالفقد ونحزن عليه، حتى نستطيع إكمال المشوار نحو المستقبل، بالإضافة إلى مكونات الشعب الفلسطيني التي تضمن له الاستمرار والحيوية والصمود، لا بد من قيام قيادة فلسطينية سياسية اجتماعية ودينية واعية، تسير بالمجتمع الفلسطيني إلى مستقبل أفضل، خاصة في ضوء الذي حصل من تدمير وقتل، وهو يؤثر تأثيراً عميقاً خاصة على نفسية الأطفال. ■

أيـوب ربـاح

أجرى المقابلة: وليد العمري

البنـــاء العشـــوائـي

وليد: في بلادنا نشاهد العمارات والأبراج، التي لا تملك ساحة أو موقفاً للسيارات، ولا منشراً للغسيل، كذلك المباني التي تعتدي على الشارع والأماكن العامة، حتى ان العديد منها لا يراعي مواصفات الأمان، بعضها تخالف القانون فلا تحتوي مصعداً رغم تعدد طوابقها، وبعض المباني تباع شققها دون أن تتوفر فيها الحماية أو المرافق اللازمة. لدرجة أن بعض المشاريع بيعت قبل أن تتوفر فيها الحفر الامتصاصية حسب المواصفات. هل السبب المحسوبيات أم الرشوات، أم أن البعض استغل ظروف انتقال الصلاحيات المدنية من الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية وغياب القبضة الحديدة والقانون، فخلق هذا الواقع المؤلم الذي يبدو من الصعب إصلاحه؟. هذا ما سنبحثه مع المهندس أيوب رباح، رئيس بلدية رام الله..

.. ماذا تقول في هذا الوضع المنتشر، هل فعلاً من الصعب إصلاح الانتشار العشوائي للمباني، أم انه بالامكان وضع حد لهذه الظاهرة؟

رباح: الواقع انه لا يوجد شيء صعب، لكن في البداية أؤكد أن من حق المواطن الفلسطيني أن يعيش في مدن نظيفة ومنظمة، تتوفر فيها البيئة الجيدة وجميع الخدمات الضرورية. ما يحدث عملياً أن القانون أعطى البلديات صلاحيات لإزالة المخالفات، وذلك بعد اتخاذ الإجراءات التي نص عليها القانون، من إيقاف العمل، اختبار تنفيذ، والتوجه إلى محكمة البلديات، لكن في الواقع تصطدم البلديات بعدة أمور، أهمها عدم استمرارية عمل المحاكم، وعدم وجود قاضٍ في معظم الأحيان، وبالتالي عدم تنفيذ قرارات المحكمة، هنالك دور على السلطة التنفيذية، التي هي مسؤولة عن تنفيذ القرارات، وهي في معظم الأحيان غير فعالة، ما جعل الحد من المخالفات أصبح من الصعب تنفيذه.

وليد: هل أنت كرئيس لبلدية رام الله، راضٍ عن الوضع في هذه المدينة حالياً؟

رباح: الوضع في رام ليس بالسوء الذي نفكر فيه، استطعنا خلال السنوات الماضية ولغاية بداية الانتفاضة أن نضبط هذه العملية بشكل فعال جداً، لكن بعد بداية الانتفاضة كان من الصعب جداً ضبط الأمور بشكل جيد، أي رئيس بلدية لن يكون راضياً عن تشويه للمدينة أو أية مخالفة تحصل في مدينته.

وليد: أنت قلت ان عدم تنفيذ قرارات المحكمة أو عدم قيام السلطة التنفيذية بدورها، هو ما يفتح الباب أمام انتشار هذا البناء العشوائي، لكن هناك من يقول أن المتعهدين ربما يعتمدون على متنفذين سواء في البلدية أو السلطة الرسمية، وهو ما يساعدهم ويسهل عليهم في اقامة مثل هذه المباني التي لا تلتزم بالمواصفات المطلوبة؟

رباح: هذا غير صحيح، وأستطيع أن أؤكد أنه في مدينة رام الله أو في بلدية رام الله هذا لم يحصل ولن يحصل، هناك مخالفات يقوم بها بعض تجار الشقق الذين همهم الكسب المادي لا غير، هذه المخالفات لا تزال قائمة ولا أستطيع ترخيصها، لن ترخص إلا إذا أجاز القانون ذلك، هناك تعطيل لعدد كبير من المخالفات لا يزال واقعا موجودا في بلدية رام الله.

وليد: بالإضافة إلى البلديات، من هي الجهات المعنية بالإشراف، أو الملزمة بالإشراف، على هذه المواصفات، كي يتم وضع حدّ لهذه الظاهرة؟

رباح: هناك عدة جهات: نقابة المهندسين التي تدقق المخططات ويتم ختمها من قبلها قبل تقديمها للبلدية، هناك البلدية والتي هي اللجنة المحلية للأبنية، بالإضافة إلى الدفاع المدني ودائرة الصحة، ودائرة الآثار والسلامة العامة. بالإضافة إلى جميع الجهات هذه، أنا برأيي، وعي المواطن أو المالك أو مسؤولية المهندس المشرف أو المكتب الهندسي المشرف، له دور أساسي في تطبيق المواصفات.

وليد: دعنا نستمع إلى ما يقوله زميلك رئيس بلدية البيرة الحاج وليد حمد في هذه المسائل.

الحاج حمد: ليس صحيح الكلام بوجود زيادة في البناء العشوائي في المدينتين، هناك بعض المخالفات الموجودة، وهي نسبة [منخفضة] من نشاطات الأبنية في المدينة، باعتقادي إن بعض المخالفات التي نراها الآن سببها[ارتفاع] عدد الأبنية المقام خلال فترة السنتين الأخيرتين، فالقضية أصبحت قضية نسبية وليست قضية بصورة قاطعة.

– نلاحظ أناساً يحصلون على رخصة بناء لأربعة طوابق، ولكن بعد انتهاء عملية البناء نلاحظ أنهم قاموا ببناء بين ٥ إلى ٦ طوابق، أليست هذه من ضمن البناء العشوائي؟.

الحاج حمد: يمكن تسميتها بناء مخالفا وليس بناء عشوائياً، أو[يمكن تسميتها] بعض التجاوزات، البناء العشوائي هي الأبنية التي تتم بدون ترخيص بالمطلق وتكون غير خاضعة لأية أنظمة أو قوانين، نرغب بتسمية هذه الظاهرة أبنية مخالفة أو تجاوزات على ترخيص الأبنية الصادرة عن البلدية. مرد هذه القضية بصراحة جشع بعض المستثمرين الذين يقومون بعملية البناء، فنظراً لارتفاع سعر الأراضي يقوم بعض المستثمرين بمحاولة زيادة عدد الطوابق والشقق في دونم من الأرض ليجنوا أرباحا أكثر. لكن للأسف الشديد حتى لو أعطينا ٦ طوابق سيكون لبعض الناس الجشعين توجه لبناء الطابق السابع.

– كيف تتم معالجة المشكلة؟

الحاج حمد: نعالجها بان ننذر الشخص المخالف، نحاول إيقافه، وخلال السنتين الأخيرتين لا توجد قوة تنفيذية موجودة أمام البلديات أو تحت تصرفها لوقف مثل هذه الأعمال بصورة فعلية وجدية، نحاول أن نقطع الماء والكهرباء عن هذه العقارات، ولكن في النهاية يقع الظلم على الشخص الذي لم يرتكب هذه المخالفة، وتقع البلدية في فخ ظلم إنسان غير مخالف، في حين الشخص المخالف انتهى من العمارة وخرج بدون أية خسائر.

لا ننجح دائما، حيث صدرت قرارات من بعض المحاكم لم تجز قطع المياه عن شقة بسبب وجود مخالفة قانونية فيها.

– ننتقل إلى موضوع آخر، وهو مواصفات البناء، إلى أي حد تهتمون في بلدية البيرة في مواصفات البناء ووجودها، مثل وجود مصعد ودرج طوارىء خارج البناية؟.

الحاج حمد: قطعاً هذا من الوظائف الأساسية للبلدية، أي ضمان ان تكون الأبنية التي يتم إنشاؤها في المدينة مقبولة تنظيمياً، بالإضافة لعدم قبول أي مخططات في بلدية البيرة، إلا بعد مرورها على نقابة المهندسين، وبالتالي يكون دور نقابة المهندسين هنا[ضمان] ان يكون التصميم جيداً، وعلى المستوى المطلوب.

– انتم كبلدية، ما هي متطلباتكم لحل مشكلة البناء المخالف أو العشوائي؟.

الحاج حمد: في اعتقادي البلدية كونها حكومة محلية، يجب أن يتوفر لها بعض العناصر الضرورية من أجل قيامها بتنفيذ القوانين والأنظمة التي تقوم بإصدارها، مثل رخص الأبنية، فإذا كان المواطن يتجاوز البناء يجب أن يكون للبلدية شرطة تنفيذية أو قوة تنفيذية تستطيع البلدية من خلالها وقف هذا البناء، قبل أن يستفحل ويصبح من المستحيل إزالة هذا البناء.

[عودة الى السيد ايوب رباح]

وليد: هناك انتشار واسع للمشاريع، أنا أريد أن أشير إلى المشاريع في مدينة رام الله، مثلاً بيعت المباني لذوي الدخل المحدود قبل أن تتوفر فيها مصاعد أو مواقف للسيارات، ولا حتى حفر امتصاصية، وأقيمت هذه الحفر بشكل عاجل، ما أدى إلى أنها كانت دون المواصفات وتحولت إلى مكرهة صحية على الجوار بمجمله، وعندما اشتكى المواطنون مضى اشهر على ذلك دون حل هذه المشكلة وذهبت السلطات المختصة إلى تحصيل ما تبقى على الساكنين، دون أن تعاقب صاحب المشروع نفسه. أي من يدفع الثمن في النهاية هم الضحايا أنفسهم؟

رباح: حصلت بعض الحالات، لكن هنا اللوم لا يقع على البلدية، المواطن أيضا يجب عليه أن يحمي نفسه من جشع المستثمرين، المواطن لا يستطيع السكن في البناية قبل أن يكون هناك إذن إشغال من قبل البلدية. في بعض الحالات وبسبب ضيق الحالة الاقتصادية، يضطر المواطن بدل أن يدفع أجرة المسكن الذي يسكن به اضافة لدفع أقساط الشقة التي اشتراها، يضطر عملياً لترك الشقة التي كان يسكن بها ويسكن في المبنى الجديد، وهو على علم أن المبنى غير مكتمل، وهذا يعود للمواطن، البلدية عملياً لا تعطي الخدمات للمواطنين قبل اكتمال عملية البناء ووجود إذن إشغال للمبنى، بما في ذلك وجود المصعد ومواقف سيارات، اضافة لجاهزية الحفر الامتصاصية. همنا الوحيد هو أن تكون البيئة نظيفة، والمباني يستطيع المواطن الفلسطيني السكن بها بكل راحة، حيث تتوفر فيها جميع الخدمات. المخالفات عملياً هي آخر شيء نلجأ له (المخالفات المادية) الحل الوحيد هو أن يكون هنالك سلطة تنفيذية تحت سيطرة البلديات حتى تستطيع أن تزيل بعض هذه المخالفات أثناء البدء بها وليس بعد انتهائها، هذه السلطة غير موجودة لدى البلديات ولضعف تطبيق القانون خلال الفترة السابقة، وصلت المخالفات إلى ما وصلت إليه.

وليد: أنت رئيس، ربما العاصمة الإدارية للشعب أو السلطة الفلسطينية، ماذا تقول بالنسبة للمواطنين عن المستقبل. هل فعلاً ستأتينا أيام قريباً نرى فيها مدينة مرتبة ونظيفة ومباني طبقاً للمواصفات؟

رباح: في الواقع هذه الرؤية بدأنا فيها نحن عملياً في بلدية رام الله منذ حوالي خمس سنوات، والتي تبدأ عادة بتخطيط المدن بالطريقة الصحيحة وعمل المشاريع الهيكلية لأية مدينة.

عملياً وفي مدينة مثل رام الله، يجب أن نعتمد على الرؤية المستقبلية لهذه المدينة، هل ستكون فرضاً معتمدة على الصناعة أو السياحة أو الخدمات....الخ. الحفاظ على مناطق خضراء ضمن حدود المدينة كي تكون متنفسا للسكان تشكل الرئة للمدينة يندرج في هذه الرؤية، يجب توزيع هذه الخدمات في جميع أنحاء المدينة، بالإضافة لهذا، هناك تخصيص لمنتزهات وعيادات صحية، وحدائق أطفال وخدمات أخرى، لقطاع أراضي المباني عامة. ونعمل جاهدين على إيجاد شوارع شريانية تخدم المواطنين في التنقل في المدينة دون الدخول إلى منتصف المدينة، هناك عدة أمور نعمل عليها والتي يتضمنها المشروع الهيكلي الذي تم إعداده لبلدية رام الله، والذي يتطلع إلى مستقبل مدينة رام الله لسنة ٢٠٠٥ على الأقل، ونعمل جاهدين على تطبيق ما يمكن تطبيقه من هذه الأمور، حتى يستطيع المواطن أن يعيش في بيئة نظيفة ومجتمع يستطيع العيش فيه بكل راحة. ■

بثينة سالم

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

تشغيل الأطفال

نبيل: نلتقي الأستاذة بثينة سالم، وهي محامية وتعمل في الإدارة العامة لحماية وتفتيش العمل في وزارة العمل الفلسطينية، وذلك للبحث في رؤياها حول تشغيل الأطفال في فلسطين، انتهاك حقوقهم، وسبل التغلب على هذه الظاهرة.

. .لم يفلح القانون الذي صودق عليه في العام ٢٠٠٣ في الحدّ من ظاهرة عمالة الأطفال، هل تتفقين مع هذا القول؟

سالم: أنا أجيب بكلمات مطلقة: هذا صعب، لان الجميع يدرك أن هذه ظاهرة ولا يوجد في أي بلد من بلدان العالم تشريع يمكن أن يقضي على هذه الظاهرة. المتفق عليه عربياً وإقليمياً ودولياً أن تشريعات أو قوانين العمل تسعى لتنظيم هذه الظاهرة والحدّ من أثارها السلبية، هذا أفضل تعبير لهذه الظاهرة، لكن القضاء عليها مصطلح مطلق كبير، ويجب أن يراعي السياسة العامة في الدولة وسياستها اتجاه هذه الفئة في المجتمع.

نبيل: هل تشعرين أننا نسير في الاتجاه الصحيح، هل القانون يساعدكم في الحدّ من هذه الظاهرة؟

سالم: يوجد فرق كبير بين الحبر المكتوب على الورق وارض الواقع، لكن نحن نتمنى أن تتفعل هذه التشريعات بحيث تضمن الحدّ من هذه الظاهرة ونتائجها السلبية.

نبيل: بتقديرك، السبب الأساسي كما هو في باقي الدول النامية، سبب اقتصادي، أم يتعلق بمستوى التعليم لدى الأهل؟

سالم: الجميع يعلم أن هذه الظاهرة هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية وتوعوية، ليس سببها الوضع الاقتصادي فقط أو الوضع التوعوي فقط أو الوضع الاجتماعي، كل هذه العوامل تتداخل في تحديد انتشار أو محدودية هذه الظاهرة.

هناك عبء كبير على الدولة اتجاه هذه الظاهرة، هي التي تشجع ازدهارها وتشجع انتهاءها، وهذا يعتمد على سياسات هذه الدولة، ونحن من الدول التي ليس لها القدرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على القضاء أو محاولة القضاء عليها.

نبيل: هل لديكم إحصاءات وتقديرات حول حجم هذه الظاهرة بالنسب أو الأعداد في فلسطين؟

سالم: الشيء الرئيسي الذي يجب أن يعلمه الجمهور أن وزارة العمل صاحبة اختصاص في تنظيم سوق العمل فيما يتعلق بهذه الفئة، بما معناه، أن الوزارة ذات صلاحية وإشراف على فئة العمال الأحداث، يعني سن العمل المسموح به في قانون العمل ١٥ سنة، نحن معنيون بتنظيم عمل وبيئة عمل هذا العامل الحدث، أثناء عمله في المنشأة، طبعاً العامل الحدث الذي يعمل دون سن ١٥ سنة الوزارة تحاول ضبط هذه الحالة وتحويلها إلى الجهات المختصة إذا أمكن.

الشيء الرئيس الذي تشرف عليه الوزارة هو علاقة العمل، طالما هذا العامل الحدث يشغل من قبل صاحب عمل، الوزارة تختص في مراقبته، في حين الحدث الذي يتم تسريحه للعمل من قبل أهله، لا يوجد لديه صاحب عمل رئيسي، هذه الظاهرة مجتمعية وللأسف القوانين لم تعط وزارة العمل اختصاصاً أو صلاحية بالإشراف عليها، فهذا دور مؤسسات أخرى اجتماعية أسرية مطلوب منها أن تراقب هذه الظاهرة وتحد منها.

نبيل: نستمع لبعض هؤلاء الأحداث الذين يعملون في ظروف مختلفة في بلادنا.

السؤال: ما هو السبب الذي يدفعك أن تنزل للشارع وتبيع؟

– حتى نستطيع الحصول على المال لنعيش.

– أبيع التوت، حتى نعيش، والدي مريض لا يعمل ونحتاج أن نعيش، أحصل على ٢٠ شيكلاً في اليوم.

– اعصر جزر، للحصول على المال لشراء الملابس والأشياء.

– اعمل حتى أساعد أهلي، أبي يعمل على بسطة وأنا أبيع فراشي وبيوت هويات، أعطي المال لأهلي (لوالدي).

– أبيع ليف وميداليات وبقل، عمري ٧ سنوات، أعمل لأساعد والدي.

– لأصرف على أخواني.

– قلة المصاري.

– تسلية.

– والدي مريض بالسكري.
– اعمل عتالاً في الحسبة، لأن والدي لا يعمل، والدي عمره ستون سنة.

نبيل: معظم الأطفال الذين استطلعنا آراءهم هم يعملون على عاتقهم وليس في مؤسسات عمل، ولكن من تجربتك من يتعامل مع هذه الحالات؟

سالم: للأسف يوجد مسؤولية مشتتة في هذا الموضوع، ويفترض أن تحدد جهة ما مختصة لمراقبة أوضاع هذه الفئة والنهوض بها ومحاولة معالجة أسبابها الاقتصادية والاجتماعية التي تدفعها لمثل بيئة العمل هذه غير الآمنة وغير السليمة.

نحن كوزارة عمل لسنا جهة ذات اختصاص في مراقبة هذه الفئة، وليس من حق مفتش العمل أن يمسك العامل الحدث هذا ويذهب به إلى والده ويخالف والده، نحن فقط نراقب علاقة عمل فيها فقط صاحب عمل. المفروض وجود إحدى الجهات وأن يكون لديها برامج وسياسات معينة تراقب وتدرس ظروف هذه الفئة وتحاول أن توفر لها ما يجعلها تفكر ملياً قبل النزول إلى سوق العمل.

نبيل: وعودة إلى تلك الفئة التي قد تندرج ضمن إطار صلاحياتكم، لو تخيلنا أن مفتش العمل وجد طفل / ة عمره أقل من السن القانوني لنقل ١٣ عاماً. من هو فعلاً الذي ينفذ، ومعروف أنه لا يوجد دائما الإمكانيات في هذه الأيام لتنفيذ القانون، ما الذي يقوم به؟

سالم: قبل أن أتكلم عن ماذا سنفعل في هذا الموضوع. قبل ٤ أيام سمعت من مفتش عمل، قال لي إنه ضبط مخالفة من هذا النوع، حدث عمره ١٣ سنة، يعمل في منشأة، ذهب وحرر ضبطاً في صاحب العمل وطلب من العامل الذهاب إلى بيته وعدم العودة إلى العمل.

تفاجأنا نحن في الإدارة العامة في مقر الوزارة أن والد الحدث هذا يتصل بنا على الوزارة ويقول لنا أعطوني ١٥ شيكلاً يومياً مقابل جلوس ابني في المنزل. لا القانون ولا الدستور يستطيع الحد من هذه الظاهرة، المشكلة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية في البلد، أو أتوقع أنها تتعلق بأنماط تربية معينة.

يوجد عقلية تجارية سائدة عند البعض، حتى الأشخاص غير المحتاجين يذهبون بأبنائهم إلى سوق العمل حتى « يندعكوا » في الحياة، مفتش العمل دوره دور ضابط قضائية في النهاية يريد أن يضبط الحالة المخالفة ويتخذ الإجراءات المناسبة، وطبعاً الضبط هذا هو آخر إجراء، أولاً نأخذ إجراءات تقديرية: ادراك صاحب العمل لعواقب تشغيل هذا الحدث، إذا لم يلتزم نوجه له إنذاراً خطياً مع تحديد مهلة معينة لإزالة سبب المخالفة وترويح الطفل إلى منزله. إذا لم يلتزم تحرر له ضبطاً وتحوله إلى المحكمة المختصة.

نبيل: وهنا قد تقع الأمور في حيص بيص، لان المحاكم قد لا تستطيع تنفيذ القانون.

سالم: تتكلم أنت عن محاكم مدنية نظامية، لكن القضايا المتعلقة بالحق العام أو محاكم الصلح ذات الجزائية عادة لا يوجد بها ذات الإجراءات، مخالفات العمل هذه ينظر فيها فوراً لأنها مخالفات حق عام ولا تأخذ مدة مثل قضايا الفصل المدنية.

نبيل: نستمع إلى قصة أسامة طفل حدث يعمل ويتعلم.

أنا في الصف السابع، عمري ١٢ سنة، أعود من المدرسة الساعة الواحدة، ادرس مباشرة ثم اخرج من المنزل الساعة الثانية وأعود الساعة الثالثة أو الرابعة، في الصيف اذهب للعمل الساعة الثامنة صباحاً وأعود بحسبة البيع، المساء أو المغرب أبيع لمدة ٩ ساعات، إذا كان البيع جيداً أبيع لمدة ٤–٥ ساعات.

أول ما بدأت العمل بدأت في البراويز والعلاقات ثم عطر السيارات، والدي يعمل على « تْرَك » أحيانا يعمل وأحيانا لا، أمي لا تعمل. لدي أخت وأخ توفي، اعمل لمساعدة أسرتي لتكون أسرتي منظمة والتعليم هو حياتي، عندما أكبر سأكون مهندساً ثم لاعب كرة قدم.

نبيل: إذا قفزنا إلى المستقبل، عشر سنوات من الآن بكل التعقيدات الاقتصادية والسياسية كيف تتخيلين هذا المشهد مشهد حقوق الطفل فيما يتعلق بالعمالة في فلسطين؟

سالم: إذا تجاوزنا الوضع السياسي والأمني والاقتصادي الذي نعيش فيه، أتخيل طبعاً انه يجب أن ننظر إلى هذه الظاهرة من زوايا أخرى، والتي يجدر بنا النظر إليها هي البعد الواقعي والعملي لهذه الظاهرة، هل نحن ننظر إلى هذه الفئة كفئة مستضعفة؟ فئة ننبذ عملها لأنه من الحرام أن يخرج بها إلى العمل؟ أم أننا سنرحب بهكذا فئة حتى تساهم معنا ومن الممكن أن يكون لديها مساهمة في مدخول الفرد والدخل القومي للبلد.

طبعاً هذا يعتمد على الرؤى الاقتصادية للبلد.

أتمنى أن تنهض مسؤولية الدولة والمجتمع نحو هذا الموضوع وان يصبح لدينا وعي تربوي تجاه هذه الظاهرة.

نحن نفسياً ننبذ هذه الظاهرة، للأسف أنا أرى أن هذه الظاهرة تلاقي ترحيباً في المجتمع وهذا ما يجب أن نركز عليه قبل أن نعالج المشكلة في جذورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هذه مشكلة ذات أبعاد عميقة. ■

جبريل الرجوب

أجرى المقابلة: وليد العمري

فـوضى الســـــلاح

وليد: تتناول هذه الحلقة قضية تقلق جميع المواطنين وتقض مضاجعهم: فوضى السلاح وضبطه، للوهلة الأولى السلاح واحد من أدوات الحفاظ على القانون والنظام العام والدفاع عن البلاد، ولذلك يحصر في أيدي السلطات الشرعية، ولكن في حالتنا الفلسطينية ظل السلاح رفيقاً للفلسطيني في مختلف مراحل نضاله من أجل التحرير، غني عن القول هنا أن عناصر غير مدربة وغير مؤهلة سواء من أبناء التنظيمات الفلسطينية أو من عموم أبناء الشعب، امتلكت هذا السلاح بشكل أو بآخر، وأن استخدامها له في مجمله أدى إلى إزهاق أرواح بريئة، خطأ في بعض الأحيان وفي حالات الانفعال غضباً أو فرحاً، وأصبح الناس يحتكمون للسلاح وحامله بعد أن عجز القانون عن إنصافهم ومحاسبة المخطئين. ضيفنا لهذه الحلقة من برنامج شاهد على المستقبل، العميد جبريل الرجوب مستشار الرئيس للأمن القومي.

.. هل هناك إمكانية فعلاً لضبط هذه الظاهرة في الشارع الفلسطيني؟

الرجوب: أنا مقتنع بان الإمكانيات متوفرة لضبط هذه الظاهرة وبمنتهى السهولة، الذي يتحمل مسؤولية الفوضى والإرباك في كل مناحي الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، بما فيها هذه الظاهرة الخطيرة، والتي لها علاقة بالسلاح والتسلح، هو الاحتلال لأنه توجد دوافع لحمل السلاح لها علاقة بالمقاومة والنضال، وهذه شكلت أساساً ومبرراً لأشخاص وإفراد لا علاقة لهم بالنضال والمقاومة لحمل السلاح، لتحقيق مآرب شخصية، وفي بعض الأحيان كشكل من أشكال التباهي والاعتزاز بالذات في سياق عادات وتقاليد قبلية وعشائرية، لها علاقة بالثأر والقوة وترسبات، برأيي، لا تصلح لحاضرنا ولا مستقبلنا، لا بد من تشخيص مسألة السلاح في ثلاثة أطر: سلاح الشرطة، وهذا برأيي فيه حالة من الفوضى، لأنه من يسمح له بحمل السلاح واستخدامه في أجهزة السلطة الأمنية يجب أن يتم تدريبه وتأهيله قانونياً، بحيث يعرف الظروف التي يمكنه فيها استخدام السلاح في دفاعه عن وطنه وعن قيم ومفاهيم ومصالح ومؤسسات، ولكن هذه مسألة أعتقد حتى الآن فيها قصور، ولا بد من تطويرها باتجاه: أولا، تأهيل عسكري لكل رجال الأمن والشرطة وتأهيلهم في إطار فهم قانوني واضح وتشريعات قانونية من المؤسسات والمجلس التشريعي، التي لها علاقة بحالات استخدام السلاح من جانب الشرطة ورجال الأمن لغرض فرض القانون وسيادة النظام وتوفير الأمن العام للإفراد والمجتمع والسلطة.

النوع الثاني له علاقة باقتناء السلاح لمقاومة الاحتلال، وأنا بتقديري أن هذه المسألة بالامكان ضبطها والسيطرة عليها، كون الدوافع والمنطلقات والأهداف لاقتناء وتملك واستخدام هذا السلاح لها علاقة بقيم ومسائل نبيلة وسامية في نفوس جزء مهم من الشعب الفلسطيني. تنظيم هذه المسألة أعتقد لن يواجه إشكالية، وهناك فرصة القنونة لهذه المسألة بشكل جيد ومريح للقوى السياسية ومؤسسات السلطة.

النوع الثالث لاقتناء السلاح يتمثل في الأسباب الفردية، إن كان للدفاع عن النفس أو الممتلكات أو لأسباب أخرى، هذه مسألة بحاجة إلى بحث كل قضية على حدة، أولاً يجب أن يكون هناك ترخيص من الشرطة، وثانياً يجب أن يتم عرض مبررات ومسوغات منطقية لعملية الترخيص، وبنفس الوقت يكون هناك وضوح أن الفرد المعني بالحصول على الرخصة يجيد استخدام السلاح، وأيضا يدرك الحدود التي فيها يجب أن يستخدم هذا السلاح؛ يوجد أناس يعيشون في الريف لديهم أغنام وأبقار وممتلكات، رجال الأعمال أيضا بحاجة، وأعتقد إن هذه المسألة لا بد من تشريعها. وحماية المسألة بقوة القانون ومصادرة السلاح وضبطه إذا ما كان هناك فرصة للسلطة لممارسة صلاحياتها وسلطاتها بمعزل عن الاجتياح والعدوان الإسرائيلي، أنا متأكد أن هذا أمر ممكن وتحقيقيه لن يواجه صعوبة، لأنه هناك مصلحة لكل شرائح الشعب الفلسطيني ولكل الأطياف السياسية بضبط هذه المسألة، فقد حصل هناك سوء استخدام، ويسقط يومياً ضحايا أبرياء لهذه الفوضى، والجانب الأساسي من هذه الأسلحة وحملها واقتنائها وبذل جهد للحصول عليها له علاقة بمقاومة الاحتلال والدفاع عن أرضنا وممتلكاتنا ومقدساتنا.

وليد: سيادة العميد: نحن ذهبنا إلى أحد الأسواق وطرحنا على المواطنين هذا السؤال، هل تؤيدون وجود السلاح بأيدي الشرطة فقط ولماذا؟

– لماذا يوجد شرطة أصلاً، لو تركت الناس على خاطرها يصبح الأمرغير منطقي. إذا تشاجر الأخ مع أخيه يرفع السلاح عليه، لا يوجد توعية حول السلاح ولا تقدير لقيمة السلاح بين يدي الشعب، أنا ضابط إسعاف وعشنا بفترة أرى الأشياء الصعبة جداً.

– تنظيم الحياة الداخلية ضروري جداً لأي مجتمع بغض النظر أننا نعيش تحت احتلال، ولكن ضروري جدا أن يكون هناك تنظيم للحياة الداخلية، هناك ناس تحمل السلاح تكون فقط معنية بالوطن، وناس تحمل السلاح «على الفاضي».

– طبعاً يجب أن يكون بيد السلطة، عندما يتسلح الشعب كلّه تسود فوضى.

– في حال الدولة يكون السلاح فقط بيد السلطة، أما الآن تحت الاحتلال يجب على كل إنسان أن يبقي معه سلاحاً.

– هذا المفروض أن يكون بيد السلطة والجهات المختصة تحسباً من التعدد.

– أية مشكلة مع أحد، يحضر السلاح.

– خالي واجه مشكلة، هددوه بحرق المحلات أو يحضر المبلغ فوراً، قال لهم اعملوا الذي تريدون لا يوجد معي مصاري الآن، وزعوا فيه في اليوم الثاني بياناً انه عميل والذين أتو عليه كانوا مسلحين، هؤلاء لو كان عندنا سلطة لكانت وقفت في وجههم.

وليد: استمعت معنا الى ما يقول المواطن، الجميع يريد أن يكون هناك قانون، وأن يكون السلاح فقد بأيدي الأجهزة المختصة، أي أجهزة الأمن الشرطة وغيرها، هل هناك إجراءات متبعة فعلاً لضبط ذلك وتقليل الخطأ في استخدام السلاح؟

الرجوب: أولاً القاعدة انه يوجد هناك سلطة وشرطة وسلاح واحد. والاستثناء قائم في كل المجتمعات والدول، انه يتم ترخيص أسلحة فردية لبعض المواطنين لأسباب واعتبارات يجيزها ويحددها القانون، وهذه مسألة يجب ألا يستثنى منها المجتمع الفلسطيني والواقع الفلسطيني إذا ما كان هنالك حالة من الاستقرار، وخلال الفترة التي كان بها استقرار نسبي في المجتمع الفلسطيني في مناطق السلطة تم تنظيم هذه المسالة بنسبة عالية جداً، وتم الحد من سوء استخدام وامتلاك الأسلحة، وكان هناك عمليات مصادرة وتنظيم، وحصر الترخيص في الأسلحة الخفيفة وفقط في المسدسات من قبل الشرطة ولحالات استثنائية ومقنعة ومبررة. أعتقد أن قلق المواطن مبرر ومفهوم، وهناك استثناءات لحمل السلاح مخزية ومعيبة وأسيء استخدام السلاح، والحالات لا تعد في كل المدن والقرى والتجمعات السكانية الفلسطينية، ولكن هذا هو الاستثناء، وكما قلت بسبب حالة الإرباك والفوضى ومصادرة الأمن من جانب الإسرائيليين وتدمير المؤسسة الأمنية واجتياح كل المدن الفلسطينية، الإسرائيليون ساعدوا ويساعدون على هذه المسلكيات السلبية، لأن لهم مصلحة في أن تقوم المظاهر السائدة في علاقة الناس على الزعرنة وتهديد الأمن الشخصي والاجتماعي للمواطنين، وبرأيي هذا القلق عند كل مواطن مبرر ولكن الحالة التي يعيشها الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية و السلطة الفلسطينية تحتم علينا الصبر والتحمل [والثقة] بان النوايا والإمكانيات متوفرة لدى السلطة وأجهزتها ومؤسساتها المدنية، بما في ذلك المجلس التشريعي، لأن قلق كل المواطنين في الشارع والمؤسسات حول خطورة هذه الظاهرة هو قلق الجميع.

وليد: وللمستقبل سيادة العميد، هل سيأتي يوم بالفعل يكون فيه القانون هو سيد الموقف، ويحصر فيه السلاح بيد السلطات المخولة لحمله فقط؟

الرجوب: أعتقد أن أهم ركائز لحماية مجتمعنا ومشروعنا في الاستقلال والتحرر له علاقة بسيادة القانون، ونظم القوانين منصوص عليها تحمي حق المواطن في التعبير عن رأيه وتوفر له الأمن والحرية في إطار سيادة القانون. نحن لسنا مافيات. بالتأكيد لا بد من معالجة الموضوع، واعتقد أن معالجة هذا الموضوع وضبطه هو من أحد أهم الركائز التي سيقوم عليها نظامنا ومجتمعنا وحماية مشروعنا في التحرر والاستقلال، وفق رغبة في الاستمرار والديمومة والتواصل بمعزل عن كل القرارات والترسبات التي لحقت ببعض النفوس بسبب الاحتلال، أو بتحريض من الاحتلال، أو بسبب الظروف الاستثنائية التي عاشها المواطن الفلسطيني خلال الخمسة والخمسين سنة الماضية. ■

جمال الشـــاتي

أجرى المقابلة: وليد العمري

مجتمعات اللجوء الفلسطينية

وليد: في هذه الحلقة نبحث في مجتمعات اللجوء الفلسطينية ومستقبلها، واقعها ظل متردياً رغم كثرة وتعدد الجهات المسؤولة عن تطويرها وأتلبية] احتياجات ساكنيها، من وكالة الغوث إلى الدول المانحة، ومن السلطة الفلسطينية إلى البلديات، ومن دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية إلى اللجان الشعبية المخيمات، تعددت وتنوعت المسؤوليات وظل الواقع سيئاً، للوقوف على ذلك نستضيف السيد جمال الشاتي، رئيس لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي الفلسطيني.

. . على من تقع مسؤولية الواقع المتردي الذي تعيشه مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين؟

الشاتي: بداية نحن نتحدث عن قضية مصيرية جداً من قضايا الشعب الفلسطيني، وهي جوهر الصراع مع الاحتلال الصهيوني عبر عقود من الزمن، فالمسؤولية أولاً وأخيراً حقيقة تقع على من خلق هذه المشكلة، وأدى إلى وجود هذه القضية، وهو الاحتلال الصهيوني عبر سنوات طويلة تزيد عن نصف قرن.

وليد: هذا واضح، ولكن في مسألة التحفيف عن اللاجئين؟

الشاتي: المسؤولية الثانية تقع على هيئة الأمم المتحدة في استمرار مأساة ومعاناة هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين سواء أكانوا داخل المخيمات أم خارجها، وخاصة أن هذه المؤسسة والمنظمة الدولية تقاعست ولم تعمل على تنفيذ القرار الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين، فيما يتعلق بالمسؤولية الأخرى، حقيقة هناك وكالة الغوث كونها جهازاً تنفيذياً متخصصاً من أجل هيئة الأمم المتحدة تشرف على المخيمات الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين. بعد مجيىء السلطة الفلسطينية في العام ٩٤ هناك أيضاً مسؤولية على السلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن ما بين وكالة الغوث وما بين السلطة بعد نشوئها، هناك أيضاً إطار آخر يجب أن نضعه أمام المسؤوليات، وهو منظمة التحرير الفلسطينية من خلال دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين. فبالتالي منظمة التحرير هي الإطار الأوسع والأعم والأشمل في تمثيل الفلسطيني في الداخل والخارج، ونحن نعرف أن المخيمات الفلسطينية أيضاً منتشرة داخل الوطن وفي الخارج، فبالتالي المسؤولية تقع على الجميع في هذا الجانب.

وليد: على جميع من ذكرنا، كيف تفسر أسباب التناقص في مقدرات وإمكانيات وكالة الغوث التي كلفت ومنذ بداية هذه المأساة في تقديم العون لتسهيل الحياة على اللاجئين الفلسطينيين؟

الشاتي: بين الفينة والأخرى نسمع من خلال مسؤولي وكالة الغوث، ومن خلال المفوض العام لوكالة الغوث، أن هنالك عجزاً مالياً، وأن هناك حالة من الإرباك في الوضع المالي لوكالة الغوث، ولا تستطيع القيام بمهامها، وبنفس الوقت هناك سياسة التقليصات المستمرة من قبل الوكالة في أكثر من مجال، سواء في المجال التعليمي أو الصحي أو الخدماتي تجاه اللاجئين والمخيمات الفلسطينية، وبنفس الوقت هناك شكوى دائمة من قبل الوكالة ومسؤوليها. نحن نقول: يجب أن يكون هناك آلية جديدة في التعامل مع وكالة الغوث من قبل الأمم المتحدة، وكالة الغوث تعتمد على التبرعات من الدول المتبرعة لصندوق وكالة الغوث، ولكن نحن نطالب أن يكون هناك صندوق دائم من قبل الأمم المتحدة لدعم وكالة الغوث، وأن لا يقتصر الأمر أو نكتفي فقط من خلال التبرعات الطوعية من الدول هنا وهناك. فيجب أن يكون تغيير في آليات العمل، في التعاطي من قبل الأمم المتحدة مع وكالة الغوث كجهاز تنفيذي متخصص من الأمم المتحدة تجاه اللاجئين الفلسطينيين ومجتمعاتهم.

وليد: نصف قرن من المعاناة، وليس هناك صندوق دائم لتغطية ما يلزم لتحقيق العيش الكريم للاجئين الفلسطينيين، دعنا سيد جمال الشاتي نستمع وإياك إلى ما يقوله بعض اللاجئين في أحد مخيمات اللجوء في منطقة غزة:

– أكبر مشكلة السكن في الوقت الحالي، كل ١٠– أو ٨ أشخاص يعيشون في غرفة طولها ٣متر X ٣متر ثاني مشكلة العمل.

– مشكلة المخيم الازدحام، والشوارع، هذه تقريباً المشكلة الرئيسية في المخيم، مخيم مثل الشاطىء حوالي [يسكنه] ٧٥ ألف [نسمة]، مساحته كيلو ونصف X نصف كيلو، تصور ٧٥ ألف نسمة في هذه المساحة.

– المشكلة التي نعاني منها هي الأراضي التي راحت منا، نفكر فيها والضيق داخل المخيمات، الحل الانسحاب من المستوطنات وتوسيع الأراضي لنا.

– مشاكل المخيم مهمشة من السلطة والوكالة، لا نرى من السلطة أية خدمات أو اعتناء في المخيمات.

– في مخيم الشاطىء حوالي ٢٠–٢٥ ألف صياد، مصاريف الصيد أكثر من المدخول، يجب على السلطة أن تضبط الأمور بخصوص تنظيم الصيد.

– من أول ما نولدنا ونحن في المشاكل، ولدت في غزة سنة ٥٦ دخل علينا اليهود، كنّا معرضين للخوف والرعب لحد الآن.
– نسبة الموظفين في مخيم الشاطىء، متدنية، النسبة ١٥٪ فقط.
– ماء المخيم مالح وكله ميكروبات.
– الحل الجذري عند الله، أن تذهب إسرائيل ونعود نحن إلى وطننا.

وليد: نستأنف حوارنا، سيد جمال طبعاً العودة إلى أماكن سكناهم الحقيقة هو الحلّ، لكن الظروف كما يعلم الجميع صعبة جداً، وما سمعناه هو شكاوى عن الكثير من القضايا، وموروثنا الشعبي يقول فالج لا تعالج. هل قضية اللاجئين هي فالج يهرب الجميع من علاجه؟

الشاتي: بتقديري أن قضية اللاجئين قضية لا أريد أن أتعامل معها كشعار فقط يتردد هنا وهناك بين مناسبة وأخرى، والكل يقول أن حق العودة هو حلم، وأنا أقول بل هو هدف لا بد من تحقيقه.

فبالتالي إيماننا بحقنا في العودة إلى ديارنا التي اقتلعنا منها العام ٤٨ هو فعلاً هدف ونسعى إلى تحقيقه بكل ما أوتينا من قوة، رغم كل السنوات التي مضت على شعبنا وأهلنا المشردين في كلّ مكان.

وليد: ولكن لا يزال واقعياً!

الشاتي: هذا لا يعني أن تبقى الأمور أو أن يبقى اللاجيء في مخيمه تحت ألواح الصفيح ترفرف فوق رأسه، حتى يثبت أنه شاهد حي على النكبة في ظروف قاسية، يجب أن يكون هناك ظروف حياتية ومعيشية بكرامة وحرية للاجئين، على الأقل أبسط القواعد الحياتية في الحياة.

وليد: سيد جمال أنت لاجيء ومسؤول أيضاً ترأس لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي، هل أنت راضٍ عن هذا الوضع الذي يزداد تردياً بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، نحن نعرف أن إسرائيل هي المسؤولة عن هذه المأساة، ونعرف أن الأمم المتحدة هناك تقصير هائل منها، ولكن أين هي القيادة الفلسطينية من هذه المسألة؟

الشاتي: أنا لست راضياً عن أداء منظمة التحرير الفلسطينية من خلال دائرة شؤون اللاجئين مع مخيماتنا في الشتات، ولست راضياً أيضا عن أداء السلطة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بأدائها تجاه مخيماتنا واللاجئين في الداخل، يجب أن يكون هناك اهتمام واضح حتى نعزز صمود أهلنا في المخيمات، من أجل الاستمرار بمسيرتنا والوصول إلى أهدافنا الوطنية، وعلى رأسها حق العودة للاجئين الغد. هذا جانب، الجانب الآخر أن المخيم الذي أنشيء العام ١٩٤٨ وما تلاه من سنوات أخرى في الخمسينيات هو نفس المخيم الذي بقي بعد ٥٥ عاماً، مع التزايد الطبيعي للسكان، ولكن البقعة الجغرافية بقيت كما هي، فبالتالي هذا أدى إلى ازدحام واكتظاظ، ولولا هناك بعض العائلات التي يخرج من بينها من يسكن خارج المخيمات سواء في الإيجار أو يبني خارج المخيم لصار هناك انفجار سكاني داخل هذه المخيمات، ورغم الخروج العادي الطبيعي، إلا أنه ما زال الاكتظاظ والازدحام موجوداً حتى هذه اللحظة، الجانب الأخير يتعلق بالبنى التحتية المدمرة في هذه المخيمات، وأصلاً لم يكن هناك في بعض المخيمات بنى تحتية، فبالتالي يجب أن يكون هناك اهتمام واضح ومسؤولية واضحة. عندما نقول أن اللجان الشعبية لها علاقة بمنظمة التحرير ومن خلال دائرة شؤون اللاجئين، ماذا تملك دائرة شؤون اللاجئين من ناحية عملية على الأرض؟ هل لديها جهات تنفيذية أم هي إطار سياسي معنوي لا أكثر ولا أقل؟. المفروض أن يكون هناك مسؤوليات لوزارات مختلفة مختصة تقوم بهذا العمل، حتى نخلق جسماً على الأرض يعالج هذه المخيمات.

وليد: وما الذي يمنع ذلك، هل ترون وجود خلاف أو تمييز في المعاملة مع أبناء المخيمات وأشقائهم في القرى والمدن الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة أو في الخارج؟

الشاتي: لا، هذا الجانب ليس تمييزاً، القضية قضية أنه هناك قضية سياسية لها علاقة بقضية اللاجئين وهو الواقع السياسي للمخيم، ومعنيون بالحفاظ على دور والإبقاء على دور وكالة الغوث كجهة دولية من خلال الأمم المتحدة، ولكن هذا لا يعني أن تبقى مؤسسات السلطة مثل بكدار أو غيرها مكتوفة الأيدي وتقول هذا من اختصاص وكالة الغوث، علينا أن نؤدي دوراً وطنياً أيضاً من خلال مؤسسات السلطة ووزاراتها تجاه المخيمات وسكانها.

وليد: إلى حين تحقيق حق العودة، أو إيجاد حلّ مرضٍ لقضية اللاجئين، كيف ترى مستقبل هذه المخيمات وساكنيها في ظل هذه الظروف التي نعيشها؟

الشاتي: أنا بتقديري يجب أن نسعى بشكل أو بآخر من أجل تعزيز صمود أهلنا في المخيمات من خلال حياة طبيعية، حرة كريمة لسكان المخيمات، أن نعمل فعلاً على إنشاء شبكات مياه أو كهرباء أو هواتف داخل المخيمات حتى يصبح لدى ابن المخيم ما هو موجود لدى الآخرين في محيطه. أن نعمل على تخفيف الازدحام والاكتظاظ السكاني من خلال مطالبة وكالة الغوث بتوسعة حدود المخيمات، وأن تبقى هذه التوسعة تحت إشراف وكالة الغوث، وأن تشتمل خدمات الوكالة هذه التوسعة، وأن لا يكون هناك أي تفسير وكأن هنالك توطيناً، فبالتالي الحفاظ على دور وكالة الغوث والإبقاء على المخيم كواقع سياسي لا أكثر ولا أقل، والنضال من أجل ضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين. ■

جميل الطريفي

أجرى المقابلة: وليد العمري

إجـــراءات الـمـعـابـــــر

وليد: لا يسافر الفلسطيني غالباً إلا مضطراً لعمل أو دراسة أو علاج، ويتحمل في سبيل ذلك الكثير من المعاملة اللاإنسانية التي تهدر كرامته، ويقاسي من إجراءات شديدة التعقيد تجعل من التفكير في السفر هماً لا يحتمل، فإسرائيل تحتل الأرض الفلسطينية وتسيطر على المعابر بذرائع أمنية تذل الإنسان الفلسطيني، وتجعل السفر كابوساً. وللوقوف على إجراءات المعابر والسفر نستضيف في هذه الحلقة الوزير جميل الطريفي، رئيس هيئة الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية..

.. هل تطلعنا أولاً على إجراءات المعابر والسفر بالنسبة للمواطن الفلسطيني، إذ ما أراد فعلاً أن يسافر من الضفة الغربية إلى خارج البلاد؟

الطريفي: كما تعلم كان المواطن الفلسطيني يستطيع السفر بكل سهولة ويسر، بحيث إما أن يأخذ تصريحاً للسفر أو جواز سفره الفلسطيني ويذهب للاستراحة في أريحا، وبعد ذلك يتوجه إلى الجسر، هناك كما تعلم كان يوجد طواقم فلسطينية تساعد بقدر الامكان على حل مشاكل المواطن الفلسطيني، وكان المواطن الفلسطيني وجوده داخل معبر السفر لا يستغرق ثلاثين إلى أربعين دقيقة، سواء في السفر أو العودة، ومع ذلك هذه الإجراءات لم تكن مطابقة للاتفاق الذي كنا نسعى إلى تطبيقه مع الجانب الإسرائيلي، ونسعى إلى تطوير اتفاق المعابر.

الجسر كان يفتح من الثامنة صباحاً وحتى منتصف الليل، وكنا نسعى إلى أن يكون مفتوحاً طوال ٢٤ ساعة، ولكن هناك كانت حالات تنغيص من قبل قوات الاحتلال، ومنع من السفر مخالف للاتفاق بالكامل، كان هناك استدعاءات في بعض الحالات لأجهزة الأمن الإسرائيلية على المعابر، كانت هناك إعاقات أو اضطرابات من قبل شركة الأمن التي تدير المعبر نيابة عن الجانب الإسرائيلي، ولكن كان إلى حدّ ما هناك سهولة في تدفق المسافرين سواء في الذهاب أو العودة.

بعد الانتفاضة والإجراءات الإسرائيلية الجديدة أولاً تم منع كافة الطواقم الفلسطينية من الوصول إلى معبر الكرامة على الإطلاق، والموجودة الآن هي فقط الطواقم الإسرائيلية، مما يعني أن المواطن الفلسطيني يخضع للمزاجية والابتزاز ساعات أيضاً، هناك إجراءات الجمارك غير المنصفة، والتعسفية، تجاه المواطن الفلسطيني وحسب مزاج موظف الجمارك الإسرائيلي.

وليد: نفهم من حديثك أن اتفاق المعابر أصلا كان سيئاً، أم أنه يطبق بشكل غير سليم؟

الطريفي: حقيقة دعني أكون صريحاً، أتفاق المعابر أساساً كان اتفاقاً سيئاً، لم يكن الاتفاق الذي يرضي الحد الأدنى من الكرامة الفلسطينية، كان بالامكان أن يكون اتفاق المعابر أفضل من ذلك بكثير، الجانب الإسرائيلي يريد فقط أن يطلع على هوية من يدخل إلى الأراضي الفلسطينية وأن يراقب المحتويات التي ينقلها معه من أمتعة السفر، بحيث لا يكون هناك أي نوع من أنواع تهريب الأسلحة أو المواد الممنوعة كما كانوا يسمونها، هذان الهاجسان كان بالامكان تدبيرهما بطريقة حقيقية أفضل من الطريقة التي تم الاتفاق عليها، ومع ذلك كما ذكرت كنا نحاول قدر الامكان ونجحنا في بعض الحالات أن نطور الاتفاق لصالح الحفاظ على كرامة المواطن الفلسطيني، ولصالح سهولة تدفق المسافرين ومرورهم بسهولة سواء في الذهاب أو العودة.

الآن هناك إجراءات إسرائيلية أحادية الجانب يتحكم فيها سواء الشرطة الإسرائيلية من ناحية أو الجمارك، ولأن الإسرائيليين أو الشركة التي تدير المعبر نيابة عن الجانب الإسرائيلي، هذه الجهات مختلفة تستطيع أن تنكل بالمواطن تحت أي مسمى، وكما تعلمون هناك باستمرار اليافطة التي ترفع وهي يافطة الأمن والتي يختبؤون وراءها في أي إجراء تنكيل بالمواطن الفلسطيني من خلالها.

وليد: بما أنك تحدثت عن مدى الذرائع والمبررات الإسرائيلية، من وجهة نظرك ما هي وجاهة هذه المبررات: هل إسرائيل فعلاً صادقة فيها أم أنها تستخدمها كذرائع فقط لإذلال وتعقيد الأمور أمام الفلسطينيين؟

الطريفي: بكل صراحة كما يجري على كل مستويات حياتنا، وليس فقط في المعابر، الذرائع الأمنية هي من أجل التنكيل بالمواطن الفلسطيني وإهانة المواطن الفلسطيني ليس أكثر، وكما ذكرت لك إذا كانت القضية تحقيق بعض الهواجس الأمنية فبالامكان تحقيقها دون المساس بالفلسطيني وكرامته وبانتظاره ساعات طويلة، خاصة في أيام الصيف، ولذلك في تقديري هذه ذرائع فقط وليس لها أية حقيقة على أرض الواقع تتعلق بالأمن الحقيقي.

وليد: دعنا نستمع إلى آراء المواطنين حول ما يكابدونه ويعانونه على المعابر والحواجز خلال تنقلاتهم إلى الخارج:

– أول شيء تنظيم عملية الحجز على الجسر، نحن نعلم أن كل مشكلة الجسر أساسها هي عملية تحديد رقم، يجب أن يصير تنسيق بين الأردن والسلطة الفلسطينية على أساس السماح بعدد أكبر من الناس بالسفر إلى الأردن، فبالتالي نخفف من الضغط الموجود من الناس التي تنام على الاستراحة، والأعداد الكبيرة، وتقريباً نحدد ونقلص المشكلة.

– بخصوص المعاملات وجوازات السفر، تجد نفسك في موعد السفر تحتاج إلى طابع من منطقة وتحضر المعاملات من منطقة أخرى، هذه كلها لو تكون

في منطقة واحدة أو عن طريق الكمبيوتر وليس معاملات تقليدية، أولاً في الحصول على الوثائق اللازمة. ثانيا: الذي يريد السفر إلى الأردن نلاحظ إجراءات روتينية كثيرة وتأخيراً وحجز دور، خاصة أن منطقة أريحا منطقة معروفة بمناخها الحار في الصيف، والكثيرين ينتظرون من ٢–٣ أيام ويعودون بالنهاية رغم أنه ممكن من خلال آلية معينة أن يكون فقط مرور، فقط فحص الجواز وأحياناً تكون النقطة الإسرائيلية أسهل من النقطة الفلسطينية، تلاحظ أنك تتعامل مع عدو يخدمك أسرع وأكثر من ابن البلد.

– أهم شي تنظيم الحجوزات: الأولوية للمرضى لا تستطيع مساواتها مع الآخرين، ثم الحجز يكون له موعد، ولا يكون هناك واسطات الذي لديه واسطة يأخذ دور الآخرين.

– زيادة مساحة المكاتب وزيادة عدد الموظفين وفتح أفرع جديدة.

– كنا في الطريق إلى فرنسا وكندا ذهبنا للجسر، وكان عليه ناس كثيرون، ولكن عن طريق الواسطة استطعنا السفر إلى فرنسا وكندا بكل سهولة، مع العلم أنه الكثير من الناس كانوا ينتظرون على الجسر لمدة ٤–٥ أيام.

– يجب أن يبدؤوا في عملية السلام، السلام يجعل التنسيق بيننا وبين اليهود والأردن، الناس تذهب من الجسر بشكل ممتاز. يجب على السلطة تسوية الأمر لأنها هي المسؤولة عن هكذا شيء.

– تنسيق السلطة مع الإسرائيليين والأردنيين بزيادة عدد الناس الذين يستوعبهم كل يوم.

– أعتقد هذه المشكلة هي مشكلة احتلال في الدرجة الأولى، مهما حاولت السلطة التصليح من جهتها، تبقى المشكلة الأساسية مشكلة احتلال، لكن السلطة تستطيع المساعدة لو بشيء خفيف حتى تقلل معاناة الناس، وأهم شيء إلغاء مسألة الواسطات، حتى في الجسر هناك أماكن مخصصة للأشخاص الذين لديهم VIP تحاول السلطة معاملة الناس نفس الشيء.

وليد: استمعنا إلى آراء المواطنين وشهادتهم، المشكلة إذا ليست فقط في الاحتلال الإسرائيلي واجراءاته، وإن كانت هي الأساس، وإنما في الجانب الفلسطيني: استمعت إلى المواطنين يتحدثون عن أن هناك محسوبيات ووساطة. انتم كسلطة فلسطينية، لماذا لا تحاولون التخفيف على المواطنين على الأقل فيما يتعلق بمجالاتكم؟

الطريفي: قبل الانتفاضة وفي الأعوام التي يتحدث المواطنون عنها هي أيام الصيف أو أيام المواسم، وليس الحج، ونحن نقول أن الجسر يفتح للحجاج في الذهاب أو العودة على مدى يومين طوارىء ٢٤ ساعة من أجل إتمام وتسهيل إجراءات دخولهم، ولكن في أيام الصيف في الأيام العادية كان يغادر من الاستراحة أكثر من ١٠٠ باص؛ حوالي ٥٠٠٠ مسافر أو ٦٠٠٠، ويعود نفس العدد، بمعنى كانت حركة الجسر تصل إلى ١٠–١٢ ألفاً، أو كل من هو قادم إلى الاستراحة يستطيع السفر بنفس اليوم بدون حجز أو أي شي، ولكن الأخوة في الأردن عندما فرضوا الإجراءات الجديدة تحديداً لعدد المسافرين، أصبحنا ملتزمين بحوالي ١٠٠٠ مسافر في اليوم، هذا في حده الأقصى طبعاً، وتم هناك أكثر من زيارة إلى الحكومة الأردنية والحديث مع أعلى المستويات بدءاً من رئيس الحكومة وكافة المسؤولين من الأمن العام، ولكن للأسف لم نستطع الوصول إلى أكثر من هذا العدد: حوالي ١٠٠٠ مسافر، عندما يكون لديك ٥٠٠٠ مسافر والذي يستطيع أن يخرج فقط ألف، بالقطع هناك تكدس للمواطن الفلسطيني على الاستراحة.

وليد: ولكن المواطنين يشتكون من أن هناك محسوبيات وواسطات هي التي تسيء الأمور؟

الطريفي: دعني أقول لك ما هي المحسوبيات، وبالتالي هي ليست محسوبيات حقيقية، في كثير من الحالات نجد أن هناك وفوداً رسمية لا بد أن تخرج في يوم محدد إلى مكان محدد، بمعنى هناك وفد رسمي فلسطيني ذاهب إلى دولة معينة لحضور مؤتمر معين، وهذا الوفد يتكون من أربعة أو خمسة أشخاص بالقطع هذا الوفد في هذا اليوم سيذهب ويخرج، هناك وفود شبابية في كثير من الحالات، هناك وفود معلمين ومهندسين والأطباء (النقابات)، بالقطع الأخوان يعتبرون أن هذه محسوبية، ولكن لا بد أن تساعد هذا الوفد الذي يخرج مهما كان، سواء وفد رسمي أو شعبي أو مهني ليذهب في هذا اليوم بالذات، لا ننسى أن هناك تكدساً آخر وعدداً آخر من المواطنين يتواجدون في الاستراحة تحاول السلطة قدر الامكان التخفيف عن هذا المواطن، بتقديم وجبات طعام ومرطبات، ولكن المواطن الفلسطيني، عندما يريد أن يخرج ويتعثر خروجه يومين أو ثلاثة مهما قدمت له هو بالقطع يبقى متضايقاً لأنه يريد أن يتمم إجراءات سفره ويخرج.

وليد: وللمستقبل هل تستطيع أن تعد المواطن الفلسطيني أن الأوضاع ستصبح أفضل بكثير مما هي عليه الآن؟

الطريفي: أنا حقيقة لا أستطيع أن أعد بشيء، نحن نعمل بحالات الطوارىء، عندما تبرز مشكلة طارئة في مكان نبذل كل جهدنا لحلها، ولكن لا نستطيع أن نفصل المعابر عن الوضع العام الذي يعيشه الفلسطيني، المعبر هو مثل الحاجز الذي يمر من نابلس إلى رام الله أو بيت لحم إلى الخليل أو من رام الله إلى بيرزيت، وبالتالي نحن نعيش في حالة عامة، حالة حصار وخنق من أجل ليّ ذراع هذا المواطن وهذا الشعب من أجل القبول بالحلول السياسية التي يطرحها شارون، وبتقديري أن المواطن الفلسطيني مدرك لهذه المقولة وهذا الوضع، وبالتالي أبدى قدراً كبيراً من التحمل، وبالتالي نحن نحاول التخفيف على المواطن قدر طاقتنا، وكما ذكرت لا نستطيع أن نفصل ما يجري على المعابر عن الوضع العام الفلسطيني. ■

د.جميل هلال

أجرى المقابلة: وليد العمري

الشـــــعـوذة

وليد: تبحث هذه الحلقة في ظاهرة الشعوذة، فبين الأقل تعليماً والأشد فقراً، وهم فئة كبيرة في المجتمع الفلسطيني، هناك إيمان راسخ بالشعوذة، إذ يبحث الكثيرون عن قراء الأكف والفناجين أو ضاربي الودع لتفسير واستجلاء الطالع، البعض يدفع مبالغ كبيرة للمشعوذين مقابل كتابة حجاب يحمي من الخطر أو يعالج مرضاً، وتنشغل مجالس النساء في العديد من الحواري الفقيرة برواية قصص منمقة ومبهرة عن طرد الجن من الأجساد العليلة، وإخراج الأرواح الشريرة من منازل تسودها خلافات، وعن تحضير أرواح الغائبين، وهي ظاهرة يرفضها الأوفر تعليماً لكنهم ينشغلون في مناقشتها. ضيف هذه الحلقة الدكتور جميل هلال، وهو كاتب وباحث اجتماعي.

. . نريد أن نستمع إليك أولاً إلى أسباب انتشار هذه الظاهرة في مجتمعات العالم الثالث؟

د. هلال :بشكل عام انت اشرت إلى الأسباب الرئيسية، والسبب الرئيسي هو الجهل والفقر، وعناصر الانتشار موجودة في الثقافة الشعبية، تحديداً عناصر تمت إلى الخرافة، الأساطير الفلكلور. وهي نفس الأسباب التي تجدها في المجتمعات العربية، بما فيها المجتمع الفلسطيني، الإشارة أنه في المجتمع الفلسطيني ليس هناك دراسات جادة وجدية حول الموضوع.

وليد: سنبحث في هذا الموضوع، ولكن دعنا نستمع الآن إلى ما يقوله المواطنون بهذا الخصوص.

– واحدة أتت من الضفة وكانت متضررة كثيراً لأن «ضرتها» كانت عاملة ٣ عمولات، ذهبت لشيخة وقالت لها أن أول عمل موضوع في فم ميت، ثاني عمل تحت رأسه، وثالث عمل مدفون تحت رجليه، وبحثوا واخرجوا فعلاً هذه العمولات، وأصبحت بخير، كانت مثل المجانين.

– العرافون هم الدجالون، الذين يتمايلون على الناس، حتى يغروا الفتيات حتى يأخذوا أموالهن، وهذا حرام شرعاً.

– واحدة كانت تمارس هذا العمل، وعندما ذهبت للحج ربنا عمى عينيها فلم تر الكعبة، عادت لبلدها وقالت للناس الذين يفهمون بالدين ما حصل معها. قالوا لها ماذا كنت تفعلين في دنياك، قالت كنت فتاحة، قالوا لها خافي من ربنا وابعدي عن هذه الاعمال.

– واحدة أخذت إلى عدة اطباء واجروا لها عدة علاجات ولم تستفيد، ثم اخذوها لسيدة تفتح، كتبت لها آيات قرآنية، نقعوها بالماء وشربت منها وشفيت.

– منهم من يأخذون أموالاً.

– كان لدينا مشكلة قالوا أن أناس عملوا لنا عمل، وموجود على باب البيت، حفرنا ووجدنا ورقة، وحرقناها.

وليد: هل هناك أبحاث في الشعوذة في بلدنا تبحث مدى صحتها وضررها؟

د. هلال: نحن بحاجة للبحث في مدى انتشار الظاهرة، خلفية وسمات الطرف الذي يقوم بالشعوذة، والجمهور الذي يتعاطى مع الشعوذة. اعتقد أن العلم الحديث قاطع بهذا الموضوع، ليس هناك أساس علمي لكل ما يقال حول قدرة أفراد معينين على تخطي قوانين الطبيعة، أو قدرة على إشفاء أو معالجة أمراض نفسية، وإذا لاحظت من الأحاديث التي جرت، تناولت ٣ قضايا مهمة في حياة الناس العاديين، هي: الأمراض التي يبدو أنها مستعصية طبياً حسب الطب المتوفر والقدرات المتوفرة لدى الناس، فيلجأون إلى المشعوذين، تفسير هذا يكون أن المريض تحسن بشكل طبيعي وأحيانا يساعد هؤلاء بالطمأنة النفسية مما يجعل المريض يتشافى بسرعة أكبر، وممكن أن يكون قد تشافى حتى لو لم يذهب إلى هؤلاء المشعوذين.

المجال الذي يتم التداول به في هذه القضايا هو مجال العلاقات الاجتماعية الحميمة التي تولد الغيرة والحسد والتنافس، وبحاجة في هذه الحال للبحث عن عوامل خارجة عن الطبيعة لتفسيرها بدل من تفسيرها بطبيعة العلاقات التي تقوم، تحديداً في مجال العلاقات بين الرجل والمرأة، قضايا تتعلق بالإنجاب والعقم، قضايا لها علاقة بالموقع الدوني للمرأة في المجتمع أو الرغبة الشديدة في الإنجاب تحديداً إنجاب الذكور، ومحاولة الاستعانة بهؤلاء المشعوذين.

وليد: أنت تقول أنه ليس هناك أي أساس علمي حول قدرة أفراد معينين على تخطي قوانين الطبيعة، دعنا نستمع الآن إلى هذا اللقاء الذي أجراه الزميل عارف حجاوي مع أحد المطببين الشعبيين.

س: الشيخ أحمد البنا، صاحب دار الحكمة للتداوي والعلاج بالقرآن الكريم، هذا اللقاء سيبث في حلقة تحت عنوان «الشعوذة». هل ما تقومون به شيخ أحمد شعوذة أو بعيد عن الشعوذة؟

ج: هو بعيد عن الشعوذة، لا يوجد به أي نوع من أنواع الشعوذة، هو العلاج بالقرآن الكريم من خلال برامج معينة يلتزم بها المسلم أو الإنسان صاحب المشكلة خلال مدة معينة، تكون الأمور كلها ميسرة.

س: هذا العلاج هل يعتمد على نفسية المريض ومعالجة نفسية المريض أم جسم المريض؟

ج: أنا شخصياً استخدم طريقة الذبذبة، طريقة العلاج بالألوان، طبعاً تعلم نفسية المريض من خلال الأسئلة التي تسأله إياها، أحيانا تكون لديه حالة نفسية بعيدة عن الجن أو الشيطان، إذا كانت لديه الحاسة السادسة قوية، فهو بإمكانه معالجة نفسه بنفسه عن طريق «طب التخيل».

س: هل الذبذبات والألوان من العلاج بالقرآن أم شيء ابتدعته؟

ج: هو شيء بعيد عن البدع، هو علاج طبيعي يستخدم في معظم الدول الأجنبية؛ «العلاج بالألوان»؛ جسم الإنسان مكون من مناطق حساسة فيه، وكل منطقة بحاجة إلى لون معين، في حال زاد أو نقص هذا اللون يكون في خلل، فكل جزء من الجسم يكون له لون من ألوان الطيف. من الأحمر إلى البنفسجي.

س: وتحدثت أيضاً عن التخييل وأن الجن قد يكون موجوداً وقد يكون غير موجود، الطب الحديث لا يعترف بأن الجن يدخل الإنسان ويؤثر عليه جسمياً، وكثير من المشايخ والمتدينين لا يعترفون بان للجن أثراً مادياً في جسم الإنسان؟

ج: الجن عبارة عن موجات كهرومغناطيسية، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: يدخل الشيطان في مجرى الدم في العروق، فالجن عبارة عن موجات كهرومغناطيسية تدخل في الدم، وله أبواب كثيرة ممكن أن يدخل منها على جسم الإنسان، ويوجد آيات في القرآن تثبت أن الجن قد يصل الإنسان بأمراض معينة.

وليد: استمعنا إلى شهادة من شخص يعالج بالقرآن والألوان، كيف تعالج المجتمعات المتطورة مثل هذه الحالات؟

د. هلال: في المجتمعات المتطورة أو القائمة على العلم الحديث، هناك عيادات وأطباء نفسيون ومدارس مختلفة. .الجن أو اختلاف الألوان وموجات كهرومغناطيسية هذه كلّها محاولة استخدام لغة العلم الحديث للتغطية على الشعوذة والأساطير والخرافة، طبعاً الكثير من المشعوذين يستخدمون التدين الشعبي للتغطية أو لإيهام المريض أو المعالج أن لديهم قوة أو بركة خاصة تمكنهم من العلاج، في أحيان معينة «النجاح» يأتي لأن هؤلاء يقومون بالشيء الذي يمارسونه أو جزء منه من طريقة الأسئلة وطمأنة المريض والتخفيف من حدة القلق، التي تساعد في توفير فرص أو عناصر العلاج، ولكن التفسير هو تفسير طبيعي له علاقة بالتكوين النفسي والشخصي والمشكلات التي يعانيها الفرد. ■

جورج إبراهيم

أجرى المقابلة: وليد العمري

واقع المسرح الفلسطيني

وليد: نستطلع في هذه الحلقة جوانب السياسة الثقافية في فلسطين، وتحديداً الواقع المرير للمسرح الفلسطيني، ما الذي يقف عائقاً أمام تطور الحياة المسرحية؟ هل هي الظروف الموضوعية؟ أم نقص الكفاءات الإبداعية وغياب النصوص والكتاب؟ للوقوف على ذلك نستضيف الفنان المسرحي جورج إبراهيم.

.. ما الذي فعلاً يعيق تطور الحياة المسرحية في فلسطين؟ نحن نلاحظ أنه في السنوات الأخيرة، هناك تراجع وليس تقدماً؟

إبراهيم: عدة أشياء تعيق الحياة المسرحية والفنية بشكل عام.

● أول إعاقة هي الاحتلال والحصار الإسرائيلي على المدن الفلسطينية، الذي لا يمكّن الفنان الفلسطيني من التنقل من مدينة إلى أخرى وحتى خارج البلاد، هذا هو العائق الأول؛ عائق جسدي ويومي، مثلاً عندما يكون لدي ممثلون من القدس والبروفات تجرى في رام الله، وعدم تمكن الممثلين من الحضور من القدس، ووجوب مغادرتهم في ساعات معينة غير الوقت الذي يقضونه على الطرقات بسبب الحواجز قبل وصولهم للمسرح، يكونون منهكين ولا يستطيعون إعطاء العطاء المطلوب منهم.

● ثانياً: العائق الأساسي هو عدم وجود أب للفن الفلسطيني؛ بمعنى لا يوجد دولة ترعاه ومبالغ تصرف عليه، الفن اليوم بحاجة إلى أموال تصرف عليه حتى يواكب التطورات الفنية في العالم. الأفلام اليوم تكلف ملايين الدولارات، ولا أعتقد انه في ٢٠٠٠–٣٠٠٠ دولار تستطيع إنتاج فيلم منافس، حتى لو كنت أكبر المبدعين وكتبت أجمل سيناريو وقصة، ولديك أفضل ممثلين، تحتاج إلى كاميرات ومعامل..إلخ.

وليد: هل نفهم من حديثك أن هناك تقصيراً من قبل وزارة الثقافة بهذا الخصوص، خاصة وأن هناك من يقول أنه ومنذ إنشاء السلطة الفلسطينية العام ٩٥ حتى الآن ليس هناك أية بصمات واضحة لوزارة الثقافة على الحياة المسرحية!؟

إبراهيم: أنا لا أريد انتقاد أحد بدعوى أن البلد ما زال على كفّ عفريت كما يقولون، السلطة لم تحصل بعد على المسؤوليات التي تخصها. لا أريد ان انتقد وزارة الثقافة لأنها دائماً لم يكن لديها الأموال حتى تستطيع القيام بالبرامج. أنتقد وزارة الثقافة أنه ليس لديها استراتيجية ثقافية حتى تستطيع العمل عليها، أما من ناحية الدعم المالي للفنانين والحركة الثقافية في فلسطين، لا أستطيع أن انتقدها لأنني كنت مطّلعاً على عدم وجود الأموال، كان لديهم بعض الدعم، ونحن أيضاً بمسرح القصبة وصلنا بعض الدعم، كان الدعم المعنوي أكبر.

وليد: أنا ألمس من حديثك وكأن العقبة هنا هي عقبة مادية مالية، وليست مسألة غياب ثقافة سياسية جادة تعنى بشؤون المسرح؟

إبراهيم: هي غياب استراتيجية ثقافية جادة للشعب الفلسطيني، وهذه مسؤولية وزارة الثقافة والسلطة الوطنية التي هي مشغولة بالوضع السياسي والأمني، وهذا من حقها أن تنشغل به، لكن بنفس الوقت يجب أن يعطوا بعض الوقت للحركة الثقافية والإستراتجية الثقافية، مؤخراً، حاول المجلس الأعلى للثقافة والإعلام أن يفعل شيئاً حول الاستراتيجية الثقافية، وكان هناك مؤتمر في القاهرة حضره مثقفون فلسطينيون من الشتات والداخل، وخرجوا بنتائج سوف تقدم إلى السلطات العليا، ولا أعلم ماذا سيكون وضعها مستقبلاً، ولكن خلصنا إلى بعض النتائج والنصائح والإرشادات، وأظن أنه يمكن في الحكومة القادمة أن تقدم هذه الاستراتيجية، ومجدداً أني لا أعلم ماذا سيحدث بها لأن أمرنا كفلسطينيين ليس في يدنا.

وليد: العوامل هي موضوعية تتعلق بالوضع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، نحن تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأيضا ذاتية تتعلق سواء بالكوادر أو الكتاب، وأيضا بقدرة السلطة الفلسطينية من جانب آخر؟

إبراهيم: نعم تتعلق بكل هؤلاء، لأنه نحن كشعب فلسطيني لا يوجد لدينا أية بنية تحتية تخدم الثقافة، مثلاً المسرح الذي أنا جزء منه: لدي ممثلون معدودون على أصابع اليد الواحدة، إذا أردت إيجاد ممثلين جدد لا أجد، والسبب الأساسي [أنه] لا يوجد معهد دراما في كل فلسطين، لم يهتم أحد بإنشاء معهد دراما لتفريخ النشء الجديد، لا يوجد معهد سينما في كل فلسطين، لا أحد يهتم وإذا اهتم أحدهم لا توجد الامكانات المادية والناس الداعمون لهكذا معاهد. ثانياً حاجتنا إلى وقت طويل حتى نستطيع مواكبة المستوى الفني الذي وصلو إليه في العالم، وإلى جانب ذلك لا يوجد تخطيط ثقافي لإنشاء جمهور، يجب أن تذهب إلى الأطفال والنشء الصغير، إلى المدارس، المخيمات الصيفية، وهناك لا يوجد هذا الاهتمام بالدرجة المطلوبة، وحتى في وزارة التربية والتعليم لا

يوجد اهتمام بالمسرح، عندما نطلب من وزارة التربية والتعليم عرض مسرحية للأطفال أو الكبار، ونطلب منهم إحضار الأطفال للمسرح ليطلعوا على ما هو المسرح، يقولون لنا لا نستطيع تعطيل الأطفال عن حصص دراسية لأنهم تعطلوا كثيراً.

وليد: دعنا نستمع لآراء بعض المواطنين والمهتمين حول السياسة الثقافية في فلسطين، وتحديداً مسألة تطور المسرح الفلسطيني وحالته في هذه الأيام.

السؤال: ما مستقبل الإبداع في فلسطين؟

– سميرة الناطور(ممثلة): يوجد لدينا مبدعون كثيرون، وعلى جميع الأصعدة، لكنهم بحاجة إلى من يرعاهم، إذا كان يوجد جهات قادرة على رعايتهم أكيد المستقبل سيكون ممتازاً، لكن بشرط أن يتوفر من يتبنى هؤلاء المبدعين. أتوجه بشكل أساسي لوزارة الثقافة التي هي معنية أن ترعى كل الفنانين الفلسطينيين، وللمؤسسات المهتمة بتنشيط كل الفنون في فلسطين.

– جمال الأفغاني (فنان تشكيلي): كرؤية قادمة للفن بشكل عام في فلسطين، هو مرتبط بوضع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلد نفسها. لنفترض حتى في مرحلة السلام أيضاً، المكان هذا بحاجة إلى رؤية مختلفة تجاه الفنون التشكيلية وخاصة أنه لا يوجد إمكانية لرعاية الأجيال القادمة بالفنون التشكيلية، ولا يوجد عملية نقد بالعمل التشكيلي، ولهذا أقول أنه لا يوجد فن تشكيلي في فلسطين.

– فتحي عبد الرحمن (مخرج مسرح وتلفزيون): كما يقال: نحن محكومون بالأمل، أكيد لدينا أمل بان الإبداع الفلسطيني سوف يكون له مساحة واسعة من التطور والتقدم، ولكن من أجل تحقيق هذا الحلم لا بد من التغلب على كل عناصر الضعف والعناصر التي شلّت وعرقلت الإبداع الفلسطيني، سواء على صعيد الحياة والديمقراطية، أو على صعيد دعم الحركة النقابية و الإبداعية، أو على صعيد رفع تقنية العمل الإبداعي وتوفير الامكانات والمواد التي تساعد على تقدم الفن الفلسطيني، وقبل ذلك بالتأكيد إنهاء أو إزالة الاحتلال.

– في مجال التصميم الداخلي والديكور والفن التشكيلي الذي هو جزء من الفن التشكيلي في البلد، يوجد شغل كثير على الفن التشكيلي يتوجه باتجاه جميل، لكن المزاج الداخلي أقل بكثير، نفس المنعطف الذي دخل به الفن التشكيلي. بالفترة هذه لاحظت الكثير من الناس يذهبون إلى المراكز الثقافية لحضور المعارض ويسألون عن الفنانين والرسامين، ألاحظ أيضا عدداً كبيراً من الناس يهتمون أن يدخل شيء جديد على ديكور منازلهم أو محلاتهم.

– أنا متفائل من المستقبل، إذا نظرنا للعود كان تاريخياً مظلوماً، كانت أهمية العود في مرافقة المطرب، لم يكن له دور أساسي في الموسيقى العربية، منذ فترة أصبح للعود مركزاً وليس بحاجة لمطرب بجانبه. نظرة المجتمع آخذة بالتغير نحو العود والعزف والموسيقى.

وليد: هذه الآراء شملت الكثير من مجالات الفن والثقافة، هل هناك فعلاً مستقبل للإبداع في فلسطين، إذا افترضنا أن هناك محاولات؟

إبراهيم: طبعاً يوجد مستقبل للإبداع في فلسطين، لان فلسطين هي جزء من العالم، والعالم كلّه يوجد به أبداع. لكن يوجد معوقات مقابل هذا الإبداع، وإذا أزيلت هذه المعوقات، المبدع الفلسطيني يصبح مثله مثل غيره. أقول من تجربة شخصية: كنّا في مسرحية قصص تحت الاحتلال في بلجيكا، وعرضنا المسرحية مدة ٣ أسابيع متتالية، وحضرها في كل عرض ٣٠٠ متفرج، وكانت العروض جيدة، والناس هناك تفاجأت بمستوى الفن الفلسطيني، واعتقدوا أنه ليس لدينا فن، وتفاجأوا بأننا نقدم فنّاً على مستوى أوروبي.

وليد: ولكن أين الدور الذي يلعبه المسرح، أنت تتحدث عن مسرحية عرضت في بلجيكا، أين الدور الذي يلعبه المسرح في توجيه وتصويب مسيرة الشعب الفلسطيني، الذي يعيش مرحلة التحرر أو الكفاح من أجل التحرر من نير الاحتلال؟ المواطن لا يلمس مثلاً أنه يعيش حياة مسرحية بهذا الخصوص؟

إبراهيم: المسرح والحياة المسرحية بحاجة إلى تخطيط واستراتيجية. عندما تتحدث عن مسرح أنا لا اقصد مسرحاً مثل مسرح وسينماتك القصبة، مسرح واحد وحيد في رام الله، يجب أن يكون دعم للحركة الثقافية في كل المدن الفلسطينية، وأن لا تقتصر فقط على مدينة رام الله أو القدس، هذه ليست حياة مسرحية، نحن كشعب عندما نريد أن نقيس أنفسنا ونقول أن لدينا ١٠–١٥ ممثلاً، هؤلاء ليسوا حياة مسرحية. عندما نقول أن لدينا قاعتين مسرحيتين هذه ليست حياة مسرحية، ننتج مسرحيتين أو ثلاث في السنة بعموم فلسطين، هذه ليست حياة مسرحية، هذه أعمال فردية تمثل فلسطين أحياناً في الخارج وتقدم أعمالاً في الداخل، لكن هذا لا يكفي. الحياة المسرحية والثقافية والفنية يجب أن تكون لها استراتيجية كاملة تبدأ من النشء الصغير بالتعلم في المدارس والمعاهد، بناء المعاهد والقاعات.

تصور أنه في كل فلسطين لا يوجد غير قاعة سينما واحدة، هذا لا يعقل، كيف تريد أن تبني حياة ثقافية بعدم وجود بنية تحتية؟ ■

حسن خريشة

أجرى المقابلة: عارف حجاوي

التقاعد الحكومي

عارف: موضوعنا لهذه الحلقة التقاعد الحكومي، من الذي يدفع مرتب التقاعد للموظف في كل بلاد العالم؟ المنطق هو أن الضرائب المقتطعة من الموظفين العاملين تمول تقاعد الموظفين السابقين، وفي بلدنا نتحدث مؤخراً عن صندوق تقاعد تموله السعودية والولايات المتحدة، ما هي صورة المستقبل لصندوق التقاعد الحكومي في فلسطين، معنا للإجابة على هذا السؤال وغيره النائب في المجلس التشريعي، ورئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان، حسن خريشة.

. .المجلس التشريعي الفلسطيني رفض مؤخراً قانون التقاعد ، لماذا ؟

خريشة: حقيقة المجلس لم يرفض قانون التقاعد، وإنما تحدث عن تأجيل في الإجراءات المتخذة بإجراءات التقاعد لحين إقرار قانون خاص بالتقاعد ينسجم مع المرحلة السابقة والمراحل الحالية والقادمة لنضالات الشعب الفلسطيني.

عارف: فسّر لنا عن نضالات الشعب الفلسطيني وما علاقتها بالتقاعد !

خريشة: بمعنى أنه كان هناك خلاف رسمي في حينه، خلاف سياسي أو أدخل في ذهن القيادة الفلسطينية والرئيس تحديداً أن هناك من يسعى إلى التخلص من جموع كثيرة من إخواننا الذين شاركوا في عملية النضال في الخارج أثناء وجود نواة فلسطينية في الشتات. وهذا في حينه لم يكن دقيقاً وصحيحاً، وبالتالي كان هناك محاولة لإثارة زوبعة حول هذا الموضوع، وتفادياً لإثارة إشكاليات سياسية حول هذا الموضوع، اتخذ المجلس التشريعي قراراً بتأجيل هكذا إجراءات لحين إجراء أو عمل قانون واضح يخص التقاعد في فلسطين سواء أكان بالداخل أم الخارج، ومن هنا جاءت عملية التأجيل أكثر من عملية التسريع فيه، وتم تأجيله مدة ثلاثة شهور على أن يتم بعدها عمل قانون تقاعدي جيد، علماً أن أموال التقاعد لأبناء الشعب الفلسطيني الذين كانوا في الخارج تم صرفها في فترات سابقة أثناء الانتفاضة الأولى، وبالتالي لا يوجد لهؤلاء عوائد أو أموال تقاعدية موجودة في صناديق التقاعد.

عارف: الآن نحن بصدد صندوق تقاعد فلسطيني، وعندنا في فلسطين جيش من الموظفين، كنسبة وتناسب، من أعلى النسب في العالم، هذا يثقل كاهل خزينة الدولة فما الحل؟

خريشة: صحيح أن لدينا قطاعات كبيرة من الموظفين وبالتالي كبار السن أيضاً، قريباً سيصل عددهم إلى آلاف مؤلفة ممن وصلوا لسنّ التقاعد، بالتالي هم بحاجة إلى التقاعد، أيضاً الموظفون أثناء وجود الاحتلال الذين وصلوا لسنّ التقاعد، وأيضاً موظفون تم توظيفهم أثناء وجود السلطة الفلسطينية وصل جزء كبير منهم لسن التقاعد، هذا يضع على عاتقنا مسؤوليات مادية كبيرة.

في هذا الظرف الصعب الذي نعيشه، لا أعتقد أن شيئاً من هذا يمكن تحقيقه ما لم يتم دراسة هذا الموضوع بعناية مكثفة وبرؤية واضحة وخبرات فريدة من نوعها، على اعتبار أن الأموال التي كانت متوفرة في صندوق التقاعد لإخواننا العائدين الذين قدموا لأرض الوطن بعد اتفاقيات اوسلو، هذا صندوق تم صرف أمواله، بالإضافة، للأسف الشديد لدينا أيضاً أموال تقاعدية موجودة في جنيف تحت أسماء مختلفة ويجب أن تحضر إلى فلسطين ليتم التعامل معها، وأيضاً ما زال عندنا نظامان: نظام إخواننا في غزة والاقتطاعات التي يحصلون عليها للتقاعد والمعاشات، ونظام آخر في الضفة الغربية يختلف عنه في غزة. وبالتالي مفروض في هذه المرحلة توحيد الأنظمة سواء في غزة أو الضفة الغربية أو لأولئك القادمين والمقيمين في أرض الوطن، تحت مسميات واحدة، ومطلوب البحث عن آليات لجمع أموال لأجل وضعها في صناديق تقاعدية تخدم المستقبل، وأعتقد أن هذا أيضاً مرتبط بقانون تضامن اجتماعي أو تكافل اجتماعي.

عارف: دعنا نستمع لمواطنين على وشك الدخول في هذه المرحلة الحرجة من العمر . نستمع إلى هذا التقرير .

– أنا مواليد ٣٧، صار عمري ٦٦ سنة.

ـ أنت حالياً تمدد سنوات عملك؟

– مددت سنوات عملي عدة مرات، آخر مرة ينتهي التمديد في ٢٠٠٣/١٢/٣١.

ـ نريد أن نعرف منك ما هو شعورك وأنت مقبل على سنّ التقاعد من حيث الأمان المالي.

– أولاً: شعوري أني راغب في التقاعد بغض النظر عن الناحية المالية نتيجة أوضاع كثيرة، أما من ناحية الضمان المالي لا يوجد حتى هذه اللحظة معلومات مؤكدة عن كيفية التعامل مع موضوع التقاعد، يوجد قلق لعدم وجود معلومات لدي أو لدى الآخرين عن كيفية تقديم هذا القانون. يوجد أفكار تطرح بأنه يمكن أن يعوق تطبيق هذا القانون، نتيجة لأنه يحتاج إلى أموال توضع في صندوق التقاعد لإمكانية تنفيذه، وحتى هذه اللحظة لا يوجد لدي معلومات أو شعور بإمكانية تحقيقه سريعاً.

– (مواطن آخر) أنا برأيي أن قانون الخدمة المدنية إذا طبق فهو في صالح، الموظف وطبيعة الحال أنا أقول عن الموظفين الذين رواتبهم منخفضة، هؤلاء لا يشعرون بالأمان، لأنهم يخافون في المستقبل أن لا يكفيهم الراتب مع غلاء المعيشة.

ــ وأنت [مواطن آخر] ما هو شعورك، وهل سوف يكفيك المبلغ الذي ستأخذه في سن التقاعد؟

– نحن لا نعرف لغاية الآن ما هو الذي سيعطونا إياه على التقاعد، لا شيء واضح، ولكن أنا أقول كل الموظفين المتقاعدين الذين سبق تقاعدهم لم يكفهم أي شيء، فتات.

ــ[مواطن آخر] كم عمرك؟

– ستون عاماً.

ــ ما هو شعورك وأنت مقبل على سنّ التقاعد من حيث الأمان المالي؟

– ما من شك أن الإنسان عندما يتقاعد يكون بحاجة إلى نوع من الأمان من الناحية المالية، واعتقد الوضع الحالي، وضع غير واضح لغاية الآن بالنسبة للموظفين الذين في عمرنا، القانون غير واضح والمستقبل أيضاً بالنسبة للموظف المتقاعد غير واضح، وأعتقد أن أهم شيء بالنسبة للإنسان الذي يبلغ سن التقاعد، هو أن يستمر في البحث عن عمل ما دام الإنسان قادراً على العمل، الجلوس في البيت بدون عمل يؤدي إلى وضع صحي سيء.

عارف: ما رأيكم فيما قاله المواطنون؟

خريشة: ما يقوله المواطنون هو كلمة الفصل، كلمة الحق، على اعتبار أنهم يتحدثون من واقع ملموس ومعاش، والحقيقة، ما دام يوجد قانون خدمة مدنية وجدول للرواتب، بالتالي المفروض أن يرافقه قانون للتقاعد مختلف عن القانون السابق، بمعنى أن قسماً كبيراً ممثلاً في قطاع التربية والتعليم، وهو القسم الأكبر من إخواننا الموظفين العاملين في السلطة الفلسطينية، تجد أن تقاعدهم مختلف بين الفينة والأخرى، الذين تقاعدوا في ٨٥ أو ٨٦ تختلف رواتبهم عن من تقاعد في ٩٤ وعن من تقاعد في ٩٦ ؛ بمعنى أن سلم الراتب التقاعدي يختلف كل شهر عن الآخر، بمعنى أن هذا يحدث وهم يتبعون جميعاً لوزارة واحدة، المفروض توحيد هذا القانون حتى يشعر المواطن الفلسطيني أنه يوجد لديه أمان مستقبلي مالي واجتماعي، المفروض أن نحقق له شكلاً من أشكال الدخل الحقيقي والمتساوي مع الآخرين. لأنه لا يجوز أن نعطي هذا المتقاعد أكثر من ذاك، وهم بنفس الوظيفة، وبالتالي يشعر الشخص أن هناك ظلماً معيناً بحقه، هذا كلام لم يعد مقبولاً في المجتمع الفلسطيني الذي نعيش، حيث يجب أن يكون شكل من أشكال المساواة.

عارف: متى تعتقدون أن قانوناً سيسن. قد أرجيء القانون، إلى متى ينتظر هؤلاء أن يأتي قانون متسق يعامل الأفراد سواسية؟

خريشة: أولاً حتى هذه اللحظة قانون الخدمة المدنية لم يقر ولم يطبق بعد، طبق في جزء من الدوائر والوزارات وجزء لم يطبق، على اعتبار أن هذا القانون أيضاً لم يحقق عدالة للكل، بشكل أو بآخر جدول الرواتب بالنسبة لقطاعات كبيرة من الموظفين، وأهمها موظفو وزارة الصحة الذين تعامل معهم بنكران الجميل للجميع، باعتبار أن هؤلاء كانوا باستمرار قطاعات مميزة متميزة في المجتمع الفلسطيني، وهو أجحف بحقوقهم، وبالتالي هناك محاولات لإعادة جدول الرواتب وتحديداً الدرجات في قانون الخدمة المدنية.

عندما يتم ذلك ستكون هناك إجراءات فعلية حقيقية لوضع قانون التقاعد، رغم أنه المذكرة الأساسية قدمت إلى المجلس التشريعي وسيتم البتّ فيها. تأجيل التقاعد كان لمدة ثلاثة شهور تنتهي بداية شهر كانون الثاني على اعتبار أنه في بداية هذا الشهر سيتم فعلاً القراءة الأولى والثانية لقانون التقاعد الفلسطيني الذي نأمل أن يكون منصفاً وعادلاً، وهذا كلّه يعتمد بالدرجة الأولى على جهود إخواننا المتقاعدين، ليشكلوا اللوبي والقوى الضاغطة على أعضاء المجلس التشريعي ليخرج قانون منسجم مع طموحاتهم وتوجهاتهم، وبالتالي يؤدي غرضه. فحقيقة كلما كان هناك قوى ضاغطة صاحبة مصلحة حقيقية في أي قانون، يأتي القانون مطابقاً لمواصفاتهم وطموحاتهم، وبالتالي يخرج قانون متوازن.

عارف: كيف تنظرون إلى المستقبل بعد ١٠ سنوات من الآن، كيف سيكون فهم عملية التقاعد في مجتمعنا؟ هل سيمول الموظف الحالي زميله الذي سبقه وتقاعد أم سنبقى معتمدين على أموال من هنا وهناك ومن السعودية والولايات المتحدة؟

خريشة: وجود السلطة الفلسطينية حتى هذه اللحظة مرتبط ومرهون بحجم المساعدات القادمة من الخارج، وبوجهة نظر فلسطينية أتحدث أننا قادرون كفلسطينيين على تمويل المتقاعدين، كما يوجد أناس قادرون على إدارة اقتصاد بلدنا بالطريقة الصحيحة دون الحاجة لأية مساعدات خارجية تفرض علينا مستلزمات واستحقاقات في المستقبل صعب تلبيتها، وبدون حاجة لقروض لأن هذه القروض مطلوب في النهاية أن يدفعها الشعب الفلسطيني. هل تستطيع فعلاً الأجيال الجديدة أن تمول الأجيال التي سبقتها في قضية التقاعد؟ نحن شعب تعود على التكافل الاجتماعي، واعتقد انه لا داعي لحصولنا على قروض لتمويل صناديق التقاعد، فنحن قادرون بإيراداتنا وموازنتنا الداخلية الخاصة، أن نمارس هذا الكلام بشكل واضح وصريح، لكن مطلوب منا أيضا الشفافية والبعد عن الفساد، والحرص على المال العام والتهيب عن المنظومة القيمية الجدية التي أنشئت في هذا العهد، القائمة للأسف الشديد على قلة من الناس تحتكر وتختبيء وراء شعارات كبيرة، مثل المصارحة والوطنية والإخلاص. نحن بحاجة لتوسيع قاعدة الحكم، وتوسيع قاعدة الديمقراطية على اعتبار أن كل ما اتسعت الديمقراطية كلما قل الفساد، وبالتالي بحاجة إلى سلطة قضائية قادرة أن تحاسب كل من يخطيء. في العالم يوجد نموذجان: النموذج الأول أن يخرج الناس فيه للشارع حتى يسقطوا حكومات فاسدة، ونموذج يتجه الجميع فيه إلى القضاء، ليحاسب كل من تسول له نفسه العبث بالمال العام. ■

د. حسين الأعرج

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

الحكم المحلي وفرص إصلاحه

نبيل: نلتقي اليوم الدكتور حسين الأعرج، وكيل وزارة الحكم المحلي في السلطة الفلسطينية، وذلك للبحث في رؤياه حول الحكم المحلي، وفرص إصلاحه في بلادنا فلسطين.

.. حال البلديات والمجالس القروية إشكالي يستقطب انتقادات شعبية في غالب الأحيان، لكنها تتمحور حول انفلات هذه المجالس من الرقابة بسبب غياب الانتخابات، أقصد الرقابة الشعبية، لا يشعرون أنهم مدانون للجمهور لأنه لم ينتخبهم، كيف تقيم هذا التقدير؟

د. الأعرج: الحقيقة هذا الكلام سليم مئة بالمئة، لأن من أهم أركان الحكم المحلي هو أن يكون هناك مجالس محلية منتخبة مسؤولة مسؤولية كاملة أمام المواطنين الذين انتخبوهم، وكما يعرف الجميع فإن الانتخابات هي الأساس لإنشاء حكم محلي بكل معنى الكلمة، أما الدول التي لا تلجأ إلى الانتخابات فنظمها المحلية هي نظم إدارة محلية، وليست نظم حكم محلي، وبما أننا نحن في فلسطين منذ اللحظة الأولى ارتأت القيادة الفلسطينية أن يكون عندنا حكم محلي، فانه لا بد أن يكون هناك انتخابات محلية لكي تكتمل الدائرة وتكتمل النظم المحلية الفلسطينية، حيث أن الهيئات المحلية مجالس بلدية أو قروية تتعامل مع أراضٍ واستقطاعات أراضٍ وفرض ضرائب محلية ومواطنين، كل هذا يتطلب أن يكون هناك جسم محلي منتخب مسؤول مسؤولية كاملة أمام الشعب. أما ما جرب في فلسطين لحدّ هذه اللحظة وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فكان عبارة عن عملية اختيار للمجالس البلدية من خلال استمزاج آراء بعض الأخوة في التنظيمات السياسية والفصائل والعشائر والجماعات المؤثرة وكذلك NGO's الفلسطيني، إذا كان جمعيات خيرية، إصلاح، إلى غير ذلك، في الأمور، ولكن هذا كان عملية وسيطة ما بين الانتخابات وما بين التعيين، لكن يبقى هذا أمراً غير كافٍ في منظورنا لكي تكتمل الصورة والنظم المحلية الفلسطينية.

نبيل: لماذا لم تجرَ انتخابات محلية عقب الانتخابات العامة العام ١٩٩٦؟

د. الأعرج: أولاً: الانتخابات المحلية حتى العام ١٩٩٧ كان من المستحيل إجراؤها لسبب بسيط أن قانون الهيئات المحلية الفلسطينية أقر العام ١٩٩٧، وبالتالي لم يكن بمقدورنا إجراء أية انتخابات قبل العام ١٩٩٨ لهذا السبب القانوني، الذي كان يعرف أن هناك قوانين في قطاع غزة، ولم تجر فيها الانتخابات على الإطلاق حتى هذه اللحظة على المستوى البلدي، وبالتالي كان هناك فراغ قانوني، وفي الضفة الغربية كان القانون الأردني، فلم يكن بمقدورنا إجراء هذه الانتخابات، أما بعد ١٩٩٨ فمجلس الوزراء اتخذ في حينه قراراً أن تجري الانتخابات في ١٩٩٩/٧/٨ ومن ثم لم تتم بسبب الرؤية السياسية، بان هناك كان انشغال في الانتخابات والمشاكل التي طرأت ما بين السلطة الوطنية وإسرائيل.

نبيل: هناك انتقاد يرقى إلى مستوى الاتهام من قبل بعض الأوساط الفلسطينية، بان السلطة كانت تنأى بنفسها عن الانتخابات المحلية لأنها كانت تخشى من أن مجمل الأحزاب السياسية قد تشارك فيها، بما قد يزاحم الحزب الحاكم «فتح»؟

د. الأعرج: الحقيقة أنا لا يوجد عندي شخصياً سبب واحد مقنع لتأخير الانتخابات بعد ١٩٩٨ ، شخصياً، أنا أقول كان يجب أن تجرى وكانت الأمور الإدارية والقانونية والتمويلية جاهزة، وكان هنالك رؤية سياسية أن نهتم بالمستوى المركزي وبتأسيس الدولة قبل أن نلتفت إلى مثل هذه الأمور، أنا نظرياً قد أقبل ذلك، لكن في واقع الأمر كان باستطاعتنا أن تجري الانتخابات بعد ١٩٩٨ ،القانون كان موجوداً، الحاجة لإجراء الانتخابات كانت موجودة، المجتمع كان جاهزاً، التمويل إلى حدّ ما كان جاهزاً، لحدّ هذه اللحظة لدينا حوالي مليون شيكل موجودات في حساب خاص للانتخابات المحلية، وكان هناك وعود من الدول المانحة بان تلتزم بتسديد ما قيمته ٥–٦ مليون دولار تكلفة الانتخابات، أما بخصوص التخوف من أنه ممكن فوز الجهات غير المشاركة في السلطة الوطنية، الحقيقة أنا أقول فيها نوع من التجني إلى حدّ ما، لأننا في البلديات الفلسطينية عندما نشكل هيئة محلية، مجلساً بلدياً، نتحاور وكل الفصائل، عندنا في معظم البلديات أعضاء المجالس البلدية يتشكلون من فصائل فلسطينية من أطر سياسية مختلفة، وفي بعض الحالات ليس بالضرورة كلّ البلديات، الآن رؤساؤها من فتح، يوجد من فصائل أخرى، نوابهم من فصائل أخرى ممن هم أيضاً غير مسيسين كما يسمى، لكن أصدق ما بالقول أن هناك رؤية وأجهزة أمنية قدمت إلى القيادة الفلسطينية في حينه أن هناك تخوفاً من أن تسيطر بعض هذه الفصائل على هذه البلديات، هذا كان موجوداً وهذا كان من الأمور التي تقدم لنا، لكن أنا أقول ما كان هذا هو السبب الوحيد عند القيادة الفلسطينية، لأنه

في واقع الأمر هم موجودون في البلديات وفي قيادة البلديات على مستوى المجالس البلدية، وأيضا أريد أن أقول من تجربة ثماني سنوات النمط العشائري هو السائد، أنا أتوقع أنه في الدورتين القادمتين لن نخرج عن الأطر العشائرية والقبلية، لأنني كنت أشاهد عندما تجتمع الفصائل كان الطابع العشائري والقبلي يغلب على التنظيمات، حتى ولو أنهم أبناء تنظيمات خصوصاً في الريف الفلسطيني.

نبيل: أشكرك على أنك تطرقت إلى ملامح المستقبل، ولكن قبل ذلك نريد أن نستمع وإياك لاستطلاع لآراء بعض المواطنين حول ما يعتبرونه أولويات في الخدمات التي يتوقعونها من مؤسسات الحكم المحلي:

– نلاحظها كثيراً في القرى والمدن، لا يوجد مجلس بلدي قائم بالأعمال التي يجب أن يقوم فيها أصلاً، المفروض أن يتغيروا حتى يتحسن الأداء ويضعوا الرجل المناسب في المكان المناسب.

– لا يفعلون شيئاً جديداً، الوضع للأسوأ، الأصول أن تجرى انتخابات.

– انتخاب أعضاء ورؤساء مجالس بلديات جديدة، لأنهم يعتقدون أنفسهم شيئاً كبيراً على سلطتهم.

– تقوم بواجبها وزيادة. عملها كويس.

– أتى دعم ولا يظهر الناتج في العمل، يجب وضع لجنة ينتخبها نفس أهل القرية، يكونوا أمناء على هذا، يتولون احتياجات، ولديهم أمانة في هذا.

– يوجد أعمال كثيرة ناقصة، مثلاً تنظيف الشوارع، تتراكم النفايات لوقت على الطرقات.

– أريد أن أرى شيئاً ايجابياً وتحسناً على كل هذه السلبيات.

نبيل: استكمالاً لاستطلاع مواقف المواطنين، هناك انطباع عام أنك عندما تسير في مدينة فلسطينية رغم الظروف العامة، تشعر أن هناك فوضى في التنظيم وفوضى في البناء...إلخ، أين تقع حدود صلاحيات المجلس البلدي وحدود وصلاحيات ورقابة الوزارة عندما يكون هناك خرق للقوانين أو فوضى في هذا الأمر؟

د. الأعرج: أولاً صلاحيات البلدية تتحدد بحدود البلدية، والمخططات الهيكلية المقرة من وزارة الحكم المحلي، ومجلس التنظيم الأعلى، وخارج حدود البلدية هو من اختصاص اللجان المركزية للتنظيم والبناء التي تشرف عليها وزارة الحكم المحلي من حيث الإطار القانوني والمؤسساتي، لكن المواطن إذا كان يتحدث عن الثلاث سنوات الماضية، فأنا معه، هناك فروق كثيرة، حالة من الانفلاش وعدم السيطرة على البناء والتنظيم لا في داخل المدن ولا في خارجها بسبب الظروف. ما قبل الانتفاضة الفلسطينية كان الوضع أكثر ترتيباً وسيطرة بسبب قدرة الوزارة والبلدية ووجود جهات تنفيذ ومحاكم، كنا أكثر قدرة على المراقبة والتدقيق ومنع الاعتداءات على الطرقات، ما يجري الآن هو كارثة، ووضع صعب جداً، وسيحمل الأجيال القادمة والاقتصاد الوطني أعباء مالية كثيرة، لأن هناك الكثير من المباني تبنى على الشوارع الرئيسية، أنا أرى يومياً هذه الاعتداءات، ونقف حائرين لأن المواطن – يلجأ خصوصاً بوجود التكنلوجيا الحديثة – يستطيع إحضار الاسمنت في ساعة ويقوم بعملية صب السقف بسرعة تجعلنا نعجز عن الملاحقة– هذا الوضع في المستقبل سيواجه أية بلدية أو هيئة محلية بمشاكل، الحديث يدور عن عمارات، عن حقائق على الأرض، تتحدث عن إقامة عمارة في شارع أو بالقرب من شارع، لا نتحدث عن شيء سهل إزالته، وإذا ما أخذنا قراراً بإزالته أيضاً هو خسارة على الاقتصاد القومي، وبالتالي نحن في وضع صعب جداً، وهذا كلّه بسبب الاحتلال الإسرائيلي وإعادة احتلال المناطق.

نبيل: وعليه د. حسين كيف تقدرون خلال عشر سنوات المشهد، هل نحن بصدد حكم صالح ومحاولة إصلاح الخلل الحاصل، إن كان ذلك في الإدارة عموماً أو مشهد البناء، أم إننا سنكون تكراراً بائساً لتجارب الدول النامية.؟

د. الأعرج: نحن كنّا أكثر تفاؤلاً عندما وجدت السلطة الوطنية الفلسطينية، وكان شعارنا أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، إذا ارتأينا أننا بحاجة إلى إصلاح، لا بد أن تتوفر مجموعة من المطالب ليكون عندنا إصلاح على مستوى الحكم المحلي، أو على مستوى الحكومة المركزية، يجب أن تتوفر رغبة صادقة للإصلاح عند المسؤولين والقيادة والوزراء والوكلاء وأصحاب الاختصاص، أن يكون عندنا استعداد لتنفيذ القرارات الخاصة، كثير من القرارات نأخذها بخصوص الإصلاح، ولا ترى النور، نتيجة الاستعداد والتقبل الذهني لدى رؤساء وموظفي البلديات للإصلاح، يجب أن يكون هناك تعاون ايجابي من المجتمع، إذا سألت: المواطن كم دفعت من المستحقات المطلوبة منك للبلدية، هل دفعت فاتورة الكهرباء أو الماء أو الضريبة الشخصية؟، لا شي تقريباً، فبالتالي لا بد أن يكون تعاون ايجابي للمجتمع في تطبيق ما يترتب على الإصلاح. الأهم من كلّ ذلك يجب أن تتوفر الإمكانيات المالية والمادية للاصلاح يجب أن يتوفر الاستقرار، البلديات معظم عملها يقع خارج حدود المدينة (النفايات الصلبة، التنقية) وهذه في معظمها تكون مناطق C وهذه من المشاكل التي تواجهنا في بناء الخدمات والإصلاح على مستوى الحكم المحلي. ■

د. حنا ناصر

أجرى المقابلة: وليد العمري

الوضع المالي الجامعات

وليد: الجامعات الفلسطينية تعيش أزمة مالية صعبة، إن لم تكن خانقة، قسط الطالب في جامعة بيرزيت، على سبيل المثال لا الحصر، أقل من قسط الطالب في مدرسة الفرندز، ولا تتساوى الأقساط في الجامعات كما لا يتساوى مستوى الخدمات التي تقدمها كل منها.

من الذي يقرر الأقساط، هل هي الجامعة أم الوزارة أم مجلس التعليم العالي؟

ولماذا يجب أن يكون التعليم العالي مجانياً أو شبيهاً بالمجاني؟ ولماذا لا يفتح المجال بالمستقبل للتنافس بين الجامعات بحيث يمكنها من تقديم مستوى أعلى مقابل أقساط أعلى؟ ومن المنتفع الأول من التعليم الجامعي، هل هم أبناء الطبقات الوسطى والغنية؟ أم أبناء الفقراء؟ ودعم التعليم العالي هل هو أولوية وطنية؟. نلتقي الدكتور حنا ناصر رئيس جامعة بيرزيت، وذلك للإطلاع منه على تفاصيل الأزمة التي تمر بها الجامعات الفلسطينية.

. .لماذا تعيش الجامعات الفلسطينية هذه الأزمة؟

د. ناصر: الحقيقة، موضوع تمويل الجامعات لا شك انه موضوع مهم جداً، والأزمة الموجودة في جامعة بيرزيت موجودة في معظم الجامعات الفلسطينية، والأزمة ليست فقط في التعليم العالي وإنما في البلد برمتها بجميع مؤسساتها، البلد فقيرة ترزح تحت الاحتلال، مصادر التمويل متواضعة، إذا سألت عن التعليم العالي لا شك انه يمر بأزمة، التعليم العادي يمر بأزمة، الصحة تمر بأزمة، نحن في بلد لحد ما فقيرة تعتمد بشكل أساسي على تبرعات ومساعدات من الخارج، وبالتالي من الصعب أن ينكر المرء انه ضمن هذه الظروف الصعبة، ممكن أن تكون أي من هذه الخدمات العامة المهمة، ترتقي إلى المستوى الذي يرغب به الشعب الفلسطيني.

وليد: كيف تفسر ان قسط الطالب في جامعة بيرزيت أقل تقريباً من طلبة المدارس الثانوية (الخاصة)، الفرندز وغيرها؟

د. ناصر: الأزمة الموجودة في الجامعات هي أزمة عامة في البلد، ولكنها لدى أقل لدى صنف من المؤسسات الخاصة مثل بعض المدارس التي تأخذ ما يوازي تكاليف هذا الطالب، ولكن في الجامعات، ونحن، أخذنا قراراً قبل عدة سنوات ان التعليم الجامعي يجب ان يتاح لأكبر عدد من الطلاب، وكان التفكير من حينها أن يكون هناك تمويل من الدول العربية واللجان العربية والمؤسسات العربية، حتى تضمن تعليماً جيداً ومستوى لائقاً لهذا الشعب الفلسطيني، لسوء الحظ لم تصل هذه الأموال، وصلت أحيانا ولم تصل أحيانا، ودائماً كانت متعثرة وبقيت الأقساط متواضعة أو لا تفي بحاجة الجامعات، والتمويل الخارجي بما في ذلك السلطة متواضع وبالتالي وقعت الجامعات في الأزمة المالية، وهي ليست فقط أزمة حالية ولكن متراكمة، ولكن زادت حدتها خلال العامين الماضيين.

وليد: كيف تفسر انه خلال سنوات الاحتلال، وجامعة بيرزيت كانت قائمة، لم تكن الأزمة فيها عميقة بقدر ما هي عليه اليوم؟

د. ناصر: دعني أقول شيئاً واحداً: أن التعليم العالي انتشر بشكل كبير جداً، وأصبحت مستلزمات التعليم العالي ليست فقط في جامعة بيرزيت وإنما في أكثر من جامعة فلسطينية أكثر. أعداد الطلبة الذين كانوا في جامعة بيرزيت قبل ١٥ سنة لم يزد عن ١٠٠٠ طالب الآن لدينا حوالي ٦٠٠٠ طالب. عدد الطلاب في الجامعات الفلسطينية بأكملها يزيد عن ٨٥ ألف طالب، وبالتالي مستلزمات التعليم العالي كانت قبل حوالي ٢٠ سنة أقل بكثير من مستلزمات التعليم الموجودة حالياً، وبالتالي مع زيادة الأعداد وانتشار الجامعات أصبح هذا التعليم في مأزق، لأن الأموال التي تصل إلى هذه المؤسسة أصبحت اقل بكثير من احتياجات الجامعات.

وليد: أنت كرئيس ربما لأهم جامعة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية، هل أنت راضٍ عن نصيب التعليم العالي من الموازنة العامة التي تعدها السلطة الفلسطينية؟

د. ناصر: لدي وجهة نظر متواضعة في هذا الموضوع، التعليم العالي هو جزء مهم من التنمية البشرية في البلد، وبالتالي يجب أن يشكل منافساً حتى للخارج، والتعليم العالي في فلسطين الآن هبط بسبب شحة الأموال الموجودة ، ولكن بنفس الوقت أقول السلطة بأكملها والمجلس التشريعي والهيئات المنتخبة في فلسطين يجب أن تفكر إذا كان لديهم مبلغ معين من المال كيف يصرف هذا المبلغ؟ وإذا صرف يجب أن يتم النظر كيف يصرف على التعليم العالي؟ هل نحتاج إلى تعليم عال واسع، أعداد كبيرة، أم نقلص أعداد التعليم العالي ونجعله بشكل متميز؟ والحقيقة هذا قرار يجب أن تأخذه السلطة والهيئات المختلفة، لأنه ليس قراراً فردياً، هذه استراتيجية يجب أن تعلم البلد أن التعليم الذي به ٨٥ ألف طالب البلد غير قادرة على توفير تعليم جيد لـ٨٥ ألف طالب. هي توفر تعليماً وتعليماً معقولاً ولكن ليس هو التعليم المنافس في السوق العالمية، وأنا برأي يجب أن يكون جيداً في السوق العالمية، جيداً بشكل أن يكون هناك أبحاث في الجامعات وتصبح الجامعات الفلسطينية على الخارطة التعليمية في العالم، لسوء الحظ الخارطة

الوحيدة الموجودة عليها المؤسسات التعليمية وربما غيرها في فلسطين أنها هي في وضع صعب بسبب الاحتلال، ولكنه وضع صعب بسبب عدم قدرتها على اللحاق بركب التعليم العالي الجيد في العالم.

وليد: د. حنا دعنا نستمع إلى آراء بعض المواطنين والمختصين في هذا المجال:

– المشكلة لا تتعلق فقط بالجامعات كجامعات، وإنما التمويل، نعلم انه بعد قيام السلطة أصبح الدعم من المانحين للجامعات الفلسطينية بنسب قليلة، وبالتالي أصبح هناك مأزق ومشاكل تتعلق بالتمويل من الخارج. والجامعات التي لدينا معروف أنها تعتمد بشكل كلي على التمويل من الخارج، هناك اعتماد ليس كبيراً على الرسوم من الطلبة لأنها لا تغطي كافة المصاريف بالجامعة.

– يمكن من ضمن المشاكل، عدد كبير من الطلبة لا يدفعون رسوم الجامعة، الشيء الثاني أنا أعلم انه قبل قيام السلطة الوطنية كان السوق الأوروبية المشتركة تدفع مبالغ معينة للجامعات الفلسطينية، الآن هذا التمويل الخارجي من السوق الأوروبية المشتركة تقريباً حسب معرفتي إما إنه أصبح قليلاً جداً أو معدوما في الفترة الحالية، هذا الشيء عمل إرباكاً كبيراً جداً على مستوى الجامعات، لدرجة انه كنا ندرس في المساق ٢٥ طالباً الآن أصبح المساق ٤٥ طالباً، هذه في الحقيقة مشكلة كبيرة أفكر انه ممكن للجامعات الفلسطينية عامة عمل استثمارات بحيث يكون لديها تمويل خارجي من خلال هذه الاستثمارات لتغطية الجامعات والرواتب. الشيء الثالث على السلطة أن تضع ميزانية خاصة من خلال وزارة التعليم العالي، وان تكون هذه الميزانية ميزانية خاصة وواضحة حتى لا تقع في أزمة الشهر تلو الشهر.

– أصبح لدى الأستاذ مشكلة بأنه غير قادر على وعد أي أحد بأنه مع نهاية الشهر سيدفع ما عليه.

وليد: المساق تضاعف، الرواتب تدنت، وجود ٨٥ ألف طالب، هل الجامعات تؤهل عاطلين عن العمل في المجتمع الفلسطيني؟

د. ناصر: الذي طرح من قبل الإخوان لا شك واقع صحيح، تضاعف عدد الطلاب في الصفوف والمشكلة المالية لم تحل أما ٨٥ ألف طالب لا السلطة قادرة على تمويلهم ولا الناس أنفسهم حتى لو طلبت من الطلبة الـ ٨٥ ألفاً أن يدفعوا التكلفة الحقيقية ٢٠٠٠ دينار، نتكلم عن حوالي ٢٠٠ مليون دينا سنوياً، أنا برأي هذا رقم صعب جداً توفره داخل البلد، بما معنى خمس ميزانية الدولة هي المطلوبة للتعليم العالي، وبالتالي إما أن تجسد الدولة طريقة لترشيد التعليم العالي وإيجاد مخارج مختلفة، أو أن تحصل على تمويل من الخارج، لكن المعادلة ليست سهلة ٨٥ ألف طالب لن يتمكنوا هم بأنفسهم من ميزانيتهم أن يدفعوا تكاليف التعليم العالي، ولن تتمكن السلطة بحد ذاتها أن تدفع تكاليف الـ ٨٥ ألف طالب، فتحتاج إما إلى الترشيد أو مساعدات من الخارج والحقيقة الجامعات تشارك في محاولة جذب المساعدات من الخارج، ولكن الخيارات ليست خيارات متاحة لنا بسهولة، أن تعلم ٨٥ ألفاً ويزداد العدد بالطبع ٣–٤٪ وان تقول أن هذا كله يجب أن يأتي على حساب الدولة والطلبة. أنا برأي لا توجد أموال كافية داخل فلسطين تماما كما نقول أننا نحتاج لأموال التأمين العام والصحة.

يجب أن نحصل على مساعدات كبيرة حتى نحل هذه القضية الأساسية في فلسطين.

وليد: لكن هناك عدد كبير من الجامعات بها حشود من الطلبة وقليل من المختبرات والخبرات والخدمات، وهي تحقق فائضاً في الحقيقة، وهناك جامعات أفضل حالا ولكن أعداد الطلبة فيها أقل. ألا يمكن أن يتم تصحيح هذا الوضع كي يكون التعليم العالي ليس لمن يستطيع وإنما لمن يستحق؟

د. ناصر: التعليم العالي في فلسطين ليس محدداً في القادرين، الجامعات مفتوحة لجميع الطلاب بغض النظر عن إمكانياتهم المالية، وإذا نظرت إلى شريحة الطلبة الموجودة في جامعة بيرزيت تجد أن الذين لديهم احتياجات مالية كبيرة متواجدون بنسبة يمكن أكثر من ٣٠٪ وأنا اعتقد أن هذا ينطبق على معظم الجامعات الفلسطينية، لا يجب أن يقول أحد إن الذين يلتحقون بالجامعات هم المقتدرون فقط، بالعكس أنا أقول أن جميع الطلاب متاح لهم التعليم العالي وأحيانا يوجد مساعدات من عدة جهات لدفع القسط المتواضع عن الطالب، لم يحصل في أي وقت من الأوقات ان طالباً في أية جامعة فلسطينية لم يتمكن من الدخول بسبب قدراته المالية، وبالتالي هذه المشكلة ليست موجودة، ولكن المشكلة متعلقة بالتعليم الخاص (المؤسسات الخاصة)، أنا شخصياً لا أجد أن هذا أسلوباً ونموذجاً للتعليم العالي برغم انتشاره الآن في العالم العربي بسبب المشاكل المالية الموجودة، وفي بعض الجامعات العامة.

وليد: وللمستقبل د. حنا، هل ستظل الجامعات تعيش على المساعدات الخارجية، أم انه بالامكان وضع خطط استثمار وتمويل تضمن استمرارها بشكل أكثر؟

د. ناصر: كله استثمار، لو يوجد أموال حتى تستثمر، لكن لسوء الحظ لا توجد الأموال الكافية للاستثمار، ولكن يجب ترشيد التعليم العالي ووضعه في إطار تتمكن السلطة والطلبة وأهالي البلد من خلال الضرائب الخاصة للتعليم العالي أن تحل مشكلته التي أنا اعتبرها من أهم المشاكل في فلسطين. ■

د. خليل نخلة

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

التخصصات في الجامعات

نبيل: نلتقي اليوم الدكتور خليل نخلة، مسؤول الاعتماد والجودة في وزارة التربية والتعليم العالي، وموضوع البحث هو التخصصات في الجامعات الفلسطينية، ومدى توافقها مع احتياجات البلد.

.. نحو ثلاثة عشر ألف خريج جامعي انتقلوا إلى السوق في الأشهر الأخيرة، من مقاعد الدراسة في الجامعات هذا العام، كثيرون منهم يقولون: نتعلم لنتحول إلى عاطلين عن العمل بسبب سوء توزيع التخصصات، ما هو انطباعكم؟

د. نخلة: الانطباع العام أن نوعية التخصصات في حالة تدنٍ مستمر لعدة أسباب، وفي حالة نوع من الانقطاع مع احتياجات السوق، مع أن العكس يجب أن يكون صحيحاً. أنا برأيي أنه مهم أن نعيد النظر في فكرة كيفٍ تفتح التخصصات في المؤسسات التعليمية، وأنا تقديري حتى الآن فتحت تخصصات جديدة في المؤسسات والجامعات والكليات، تتبع العملية التقليدية في كل أنحاء العالم، ولا نعمل على تطويرها. المسؤولية يجب أن تكون مسؤولية ثلاثية مشتركة بين المجتمع الذي هو الخريجون (السوق، القيادات السياسية. .الخ) المؤسسات التعليمية نفسها هل ترى الإمكانيات أم لا؟ ثم المستفيدون أنفسهم، يعني الخريجين يجب أن يكون لهم دور مسبق في الموضوع، الطلاب عليهم أصلا هم أن ينظروا: هل هذا التخصص مطلوب في السوق، بغض النظر عن المسمى. مشكلة كبيرة في المسميات، [أنها] براقة ولكن المضمون لا يعكس ذلك.

نبيل: في هذا الموضوع كان زملاء لنا استطلعوا عدداً من خريجي هذا العام. دعنا نستمع معاً إذا سمحت إلى انطباعاتهم عن التخصصات التي تعلموها وتخرجوا منها، ونعود لاستكمال النقاش.

السؤال: لو رجعت توجيهي، هل تدرس نفس تخصصك أم لا؟

– هو أكيد لا، لأن تخصصي الذي درسته في الجامعة تخصص منيح (صحافة وإعلام) ولكن مجاله في العمل ضعيف جداً، أكيد راح أختار تخصص له مجال، لتأمين مستقبلي بعد الجامعة، مثلا أي تخصص من تخصصات التجارة، جيدة في بلدنا.

– نعم، ما في شغل، تخصص العلوم التاريخية، لا في التربية ولا في السلطة ولا NGO's، بدنا واسطة، الك واسطة بتشتغل، ما إلك واسطة ما بتشتغل.

– والله أنا مبسوط على تخصصي، ومرتاح جداً، صحلي خيارات وأنا اخترت هذا التخصص.

– أنا خلصت علم نفس/ علم اجتماع، بس لو رجعت توجيهي طبعاً لا أتخصص هذا التخصص. تخصص كتير ندمانه أني دخلته أو جربت هذا المجال ما في شغل، صار لي سنة متخرجة وما لقيت شغل، وأنا ما بحس عندي خبرة كفاية في هذا المجال، اشتغلت سكرتيرة، وأي شخص أنهى توجيهي بيقدر يشتغل هادا الشغل.

– طبعاً راح أدرس نفس التخصص إدارة أعمال، كتير منيح وكتير مطلوب وفي مجال شغل كويس.

– كيف نحن نتعامل مع الشباب الخريجين، لا نهتم في قدراتهم ولا أصلاً نشعر انو لهم قدرات، وخلص اللي بيستلم وسيلة إعلامية أو محطة تلفزيونية أو بكون مراسل لجهة معينة خلص يبقى الاعتماد عليه، لا يشعر بأنه يجب أن يدرب كادراً جديداً أو يكونوا معه، لا خلص يشعر أنه هو الشخص اللي لازم يبرز وغيره لا.

– محاسبة، لأنه أكثر تخصص له مجال في العمل.

نبيل: د. خليل نخلة ، واضح أن أغلبية من تحدثنا إليهم، خاصة من غير تخصصات التجارة والمحاسبة، نادمون. من الذي خدعهم برأيك؟

د. نخلة: أنا في رأيي، الطالب عندما يلتحق بأي تخصص، لازم يسأل نفسه السؤال (أنا شو بدي ادرس؟) إذا الهدف المباشر هو أن يجد عملا– هناك تخصصات لا تفي بذلك. وإذا واحد يدخل البكالوريوس علم اجتماع مش راح يوصله لمحل إلا أن يكون مصمماً مسبقاً أن الماجستير أو الدكتوراه وحاليا الماجستير لن يوصله لمحل. حتى يكمل الدكتوراه بدو يعمل أبحاث وبدو يعمل في التدريس الجامعي – إلخ.

أنا اقتراحي، عندنا مشكلة مجتمعية، لأننا «ندفش» الأهل، الأهل يدفشون، المجتمع كلّه يدفش، أن يكون هناك شهادات وكل ما كانت الشهادة أعلى، كل ما كان أحسن، ولكن هنا مش بالضرورة أن يكون في تجانس أو توافق مع حاجة السوق. إذا الشخص يدرس بعد الثانوية على أساس وبهدف أن يشتغل، أنا اقتراحي وتقديري أن عليه أن يلتحق في كلية مجتمع لسنتين، لأن هذا النقص الكبير الذي لدينا، قبل أن يلتحق في برنامج بغض النظر عن المسمى (الجامعة) هناك مهن تطبيقية ناقصة جداً، وبعد أن ينهي يجد عملاً بشكل سريع، ولكن هذا يحتاج لتوجيه مسبقاً، بعض المشكلة أنه لا يوجد لدينا توجيه، في أي تخصص على مستوى الثانوي قبل أن يتخرجوا. ومن ثم في الجامعات في القبول، ليس لدينا توجيه، التوجيه الوحيد (علامتك تؤهلك لتدخل هذا أم ما تدخل هذا) ولكن يجب أن يكون توجيه replacement ادرس هندسة أو دبلوم صيانة حاسوب، وتجد عملاً.

نبيل: ولكن هناك من يقول أن هناك مشكلة في طبيعة التخصصات المتوفرة في الجامعات، كلها التخصصات التي تلبي مستوى علمياً ما، وتقر من قبل الوزارة، ولكن معروف بأنها تخصصات لا تؤتي ثماراً في المجتمع، بما معناه: لا تساعد لتنمية المجتمع ولا تلبية حاجة الطلاب، إلى أي مدى يمكن لقسم مثل قسمكم أو الوزارة ،التحكم في عدد التخصصات وتكرارها في الجامعات المحلية؟

د . نخلة : دعنا نميز بين فترتين، هناك تخصصات طبعا تم اعتمادها في الجامعات الفلسطينية الموجودة بحكم أنها أصبحت أعضاء في اتحاد الجامعات العربية، تم اعتمادها رزمة كاملة مع تخصصاتها التي كانت موجودة فيها، بدون تقييم لهذه التخصصات بالضرورة، هذه لا يوجد لها تقييم، نحن بدأنا في برنامج لخمس سنوات لنبدأ تقييم كل التخصصات القائمة حالياً، التخصصات الجديدة، وتقييمها بشكل منهجي، جزء أساسي من التقييم هو مدى علاقتها مع احتياجات السوق . إذ نظرنا للتخصصات الموجودة حالياً مرة أخرى بغض النظر عن المسميات، نجمعها مع بعض التخصصات الرئيسة، لدينا في كل المؤسسات التعليمية الفلسطينية أقل من ١٠٠ تخصص رئيسي، حوالي ٥٥٪ من هذه التخصصات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية .

نبيل : في هذا المجال د . وأنا أعتذر عن المقاطعة، أجرينا عدداً من المقابلات مع أساتذة علوم إنسانية من هذه التخصصات، فلنستمع إلى انطباعهم لنشري النقاش .

السؤال : ما هو شعورك كأستاذ لمادة الجغرافيا وأنت تخرج فوجاً جديداً ممكن أن لا يجد شغلاً في سوق العمل؟ .

– الشعور إجمالاً دائماً الذي يدرس يريد أن يجد فرصة عمل يشتغل فيها . لكن أحيانا الأمور لا تسير كما تشتهي السفن، طبعاً يكون شعوراً مريراً جداً أن الشخص يتعب ويدرس ولا يجد نتيجة ولا عمل ليمارس ما تعلمه .

– أولاً هذا ناتج عن سوء تخطيط وعلى الأرجح قسم كبير منهم إما أن لا يعمل في مجال تخصصه، وإما أن يتجه إلى أن يقع في الخطأ مرة أخرى فينخرط في مجال الدراسات العليا، وهذا سيؤخر الفرصة بالنسبة لانخراطه في سوق العمل ويشكل عبئاً اقتصادياً إضافياً . شعوري أحياناً يكون ممزوجاً بالفخر أننا خرّجنا فوجاً جديداً، ولكن في نفس الوقت يكون ممزوجاً بالحزن لأنهم لن يجدوا فرصة عمل، يبدعون فيها، خاصة في مجالاتهم . أشعر بالإحباط أحياناً، خاصة إذا عرفت أن معلماً (نحن نخرج معلمين) معلم رياضيات يدرس مثلاً مواضيع غير تخصصه لأنه بالتأكيد لن يبدع فيها .

– لدي شعور بالحزن تجاه الطلاب، ولكن أعتقد هناك بعض الأشياء المهمة التي كانت تقوم بها كلية التجارة عامة : في نهاية كل فصل كانت تدعو عدداً كبيراً من رجال الأعمال للبحث عن عمل للطلاب الخريجين في دائرتها، حقيقة أنا أدعو كل دوائر الجامعة أن تحذو حذو كلية التجارة، وهذا الشيء مهم جداً يستطيع الطالب أن يعثر على عمل بسهولة، الشي الثاني يمكن أن يكون على مستوى التخطيط العام في الدولة . على الدولة أن تبحث خاصة مركز الإحصاء أن يبحث ما هي التخصصات المطلوبة في فلسطين .

– أنا صراحة أضع اللوم على الجامعات، وعدم وجود مرشدين ينظرون إلى مصلحة الطالب، لأن الجامعة يجب دائماً أن تشعر أو تنظر في السوق، وما يتطلبه هذا السوق وتوفر التخصصات اللازمة له . تخرج كل فصل أو كل سنة مجموعة من الطلاب و يفاجأون بعد هذه الفرحة الكبيرة أن الذين تخرجوا قبلهم بأعوام لم يجدوا مجالاً ليعملوا فيه .

– المشكلة عندنا في فلسطين ليست مشكلة خاصة، بل هي مشكلة عامة، حتى الحرفيون أنفسهم لا يجدون عملاً لهم، فالمشكلة ليست مشكلة خريجي الجامعات فقط خصوصاً في الظروف الراهنة، والعلم بصراحة بحدّ ذاته إنجاز، حتى لو لم يحصل الطالب على عمل وظيفي يحصل من خلاله على راتب، فهو ينمي شخصيته وقدراته ويستحق أن يبذل في سبيله .

– هذا شعور بالألم، لكن هذا لا يمنعني أن أبقى أعلم، لأن العمل في مجتمعنا مربوط بالوظيفة، ونحن يجب أن نعلم مجتمعاً أحسن من أن يكون مجتمعاً جاهلاً . المتعلم غير العامل أفضل من المتعلم وغير العامل، أنا أتمنى أن كل واحد يجد عملاً وهذا طبيعي، كأسواق عمل مفترض المسؤولين في سوق العمل أن يحاولوا تأمين وظائف لشبابنا الخريجين .

– في الحقيقة يكون شعور سيئ، لان الطلاب ينتظرون اللحظة التي يتخرجون فيها، وبالتالي بدء مشوار حياتهم العملي، ولا ننسى أيضاً ـــ الأهل، أهل كل طالب أو طالبة ينتظرونهم في الواقع يلتخرجوا، في الواقع البعض منهم ليعمل ويساعدهم، البعض الآخر ليطمئن نسبياً أن لديهم مستقبلاً حقيقياً، ليس مجرد أنهم تخرجوا ليجلسوا، لا ليمارسوا حياة عملية، الله يكون في عونهم .

نبيل : إذاً هل الحديث برأيك بنظرة إلى المستقبل، الحلّ هل هو في التنظيم المركزي من خلال الوزارة، أم هو في الابتعاد عن التدخل القسري، وترك الموضوع للتنافس في السوق لجهات نوعية التخصصات والخريجين منها؟

د . نخلة : أنا في التطبيقية، النقطة الأساسية التي ذكرتها : هي مسؤولية تخصصات جديدة، هي مسؤولية مشتركة جزء منها للوزارة، نحن فقط هيئة لمراقبة وضبط الجودة والنوعية للتخصصات الجديدة، ولكن المسؤولية مشتركة من قبل المؤسسة والمؤسسات الحكومية والمجتمع المستفيد، أنا في رأيي ضروري من البداية نفصل، ليس كل تخصص يقود إلى عمل مباشر، هذا مهم إذا وجدت أنواع من التخصصات التي تقود إلى عمل مباشر، وفي هذه الحالة هذه التخصصات لا تحتاج لشهادة بكالوريوس ولا ماجستير، هذه تخصصات تقدم على مستوى كليات المجتمع المهنية . مثلاً العلوم التطبيقية، هذه التخصصات قابلة للعمل المباشر .

النقطة الثانية للمستقبل، يوجد علاقة بين التخصص وإمكانية العمل بالنوعية (نوعية التخصص) التخصص الذي يجب تحسين النوعية فيه، خاصة من حيث أداء المدرسين والوسائل الموجودة وربطها مع السوق . العديد من الأشخاص يتخرجون بكالوريوس في إدارة الأعمال، ولكن يذهبون للشغل (يقول المشغل : إن هؤلاء مش عم يعلموهم الشيء الذي نطلبه ونحتاج إليه) في عملية ربط وهي ضرورية، من جهتنا نحن كمشرفين ومقيمين لهذه البرامج ومن جهة المؤسسات والمجتمع نفسه . مستقبلاً، أنا بتقديري باختصار يجب أن يكون التركيز أهم على مستوى العلوم أو التخصصات (المهارات التطبيقية) في المجالات المختلفة، أيضاً بغض النظر عن المسميات، ولكن يوجد تخصصات تعتمد على البحث لأنها مهمة جداً، نحن يجب أن نصبح مجتمعاً منتجاً للمعرفة وليس فقط . مستهلكا للمعرفة .

للمستقبل يوجد محاولة وهناك استراتيجية وطنية للتعليم التقني والمهني يجب تطبيقها، وتطبيقها بنجاح يتطلب دعم الأهل ورفع الوعي للشيء المطلوب . تطبيق هذه وزيادة نسبة الخريجين على مستوى الثانوية والخريجين لاحقاً من الكليات في التعليم التقني والمهني، يجب أن ترتفع على الأقل ضعفين إلى ثلاثة أضعاف في السنوات العشر القادمة، حتى تستطيع السوق استيعابهم . ■

رفيق النتشة

أجرى المقابلة: عارف حجاوي

النظـام الانتـــخــابي

عارف: موضوعنا اليوم حول النظام الانتخابي بين العشيرة والحزب: في انتخابات العام ١٩٩٦ الرئاسية والتشريعية، ظهر للكثير من المراقبين أن التصويت جرى في غالبيته على أساس عشائري عائلي وليس على أساس تنظيمي، قوائم فتح مثلاً، كما قال مراقبون، اخترقت في كافة المناطق، وخير من يجيبنا على هذا السؤال بشأن النظام الانتخابي، الدكتور رفيق النتشة، رئيس المجلس التشريعي.

. . أنتم من عشيرة سياسية هي الأهم في البلد، من فتح، هل توافقون على أن التصويت في الانتخابات التشريعية السابقة، كان على أساس العائلة أكثر منه على أسس التنظيم؟

النتشة: في الوقت الذي لا أنفي فيه تأثير العائلة في الانتخابات الفلسطينية الماضية أو الحاضرة أو مستقبلاً، أؤكد تأكيداً جازماً أن العائلة ليست هي التي تحسم موضوع الانتخابات، هي تؤثر فيه، ولكن لا تحسمه، وبكل تأكيد لا يوجد عائلة من العائلات الفلسطينية حسمت موضوع الانتخابات لشخص معين. فكان لا بد أن تكون هذه الشخصية شخصية عامة يتقبلها معظم الناس، حتى يمكن أن تنتخب، وهذا ما حصل، تتحدث عن المثل في الخليل، نعم العائلة لها تأثير عندنا، ولكن العائلة لا تنجح فرداً مهما بلغت قوتها أو عدد أفرادها، لذلك دعني أقول التالي: الانتخابات في فلسطين تتأثر في العائلة ولكن العائلة لا تحسم موضوع الانتخابات، من هنا نجد أن المجلس التشريعي الحالي غالبيته الساحقة من أبناء فتح ليس بسبب عائلاتهم، ولكن بسبب أكثر من مؤثر من المؤثرات، يمكن أن تضع العائلة أحدى هذه المؤثرات.

عارف: في حزيران أو ربما تموز ٢٠٠٤ ربما تجرى انتخابات كما تأمل الحكومة الحالية، في اعتقادكم هل سيبقى النظام الانتخابي على حاله للانتخابات القادمة؟

النتشة: في جوهره نعم، ليس من المتوقع أن يحدث تغير جوهري في هذا الموضوع، إلا إذا اعتبرنا أن إعطاء كوتا للنساء شيء جوهري، أو النظر في موضوع القوائم الذي لم يبت فيه بعد، وهناك تعديلات طفيفة بسيطة، كأن تكون هناك دائرة كبيرة تحتاج إلى أن تقسّم لعدة دوائر، أو دائرة صغيرة من المناسب أن تضم إلى دائرة اكبر، أستطيع أن أقول أن جوهر النظام الانتخابي سيبقى كما هو.

عارف: راضون عن هذا النظام؟

النتشة: في هذه الظروف نعم، لان ظروفنا استثنائية، ولكن حينما تتغير هذه الظروف يكون وضعنا وضع استقلال بدولة مستقلة، سيعاد النظر بكل هذه القوانين بكل تأكيد.

عارف: المعارضة تقول أن النظام النسبي أو المختلط يضمن نسبياً إبعاد لها تأثير العائلة عن الانتخابات، ما رأيكم؟

النتشة: قد يكون هناك من الأسباب ما يدعو الأخوة الذين يتبنون هذا الرأي لطرحه والدفاع عنه، ولا شك أن بعض ما يطرحونه معقولاً، ولكن ليس كله، والعائلة لن يستطيعوا شطبها من المجتمع الفلسطيني، وبكل تأكيد العائلة سيبقى لها تأثيرها ولكن لن تكون حاسمة كما أنها لم تكن حاسمة في النظام السابق.

عارف: لدينا هذا التقرير، سألنا المواطنين في الشارع، هل ستنتخب استناداً لرغبة العائلة أم الحزب، نستمع سوياً:

– شخصياً أفضل عائلتي لأن العائلة ممكن أن تقدم لي شيئاً في المستقبل، بينما الحزب!، أنا لا أهتم بالسياسة كثيراً.

– أتوقع أن أعطي صوتي لشخص حزبي، ليس شرطاً أن يكون من حزبي، بل الأفضل. الحزب عندما يفرز أشخاصاً يكون انتقى أشخاصاً مميزين عندهم قدرات وكفاءات معينة الحزب يثق فيها، أنفرزوا وبالتالي هم يفرزون كفاءات تستطيع تلبية المهام الملقاة على عاتقهم، على هذا الأساس أنا ممكن الحزب أثق فيه، أثق في أعضائه المفروزين. ولكن في المقابل عندما نتحدث عن عائلة ليس شرطاً، ممكن الفلوس تقرر أو حجم العائلة أو عوامل مختلفة. الحزبي يبقى مضموناً أكثر.

– أفضل أن أعطي للأحسن، فإذا كان من عائلتي أنا سأغش نفسي، إذا لم يكن مناسباً. بشكل حزبي كل واحد لديه رأيه، وأنا بالنسبة لي «مش أي حزب يدخل مخي».

– لا طبعاً في النهاية لشخص من الحزب، شي منطقي جداً لان ابن عائلتي في النهاية لا أعرف كيف يفكر، وما هدفه عندما يتوجه لي.

– أكيد لعائلتي لأن الأحزاب راحت تقريباً، لم يبق هناك أحزاب، كمؤسسات كلّها مصالح في النهاية مصلحتي عائلتي.

– أعطي لأي واحد يكون كفؤاً، بغض النظر عن عائلتي أو عشيرتي أو من أهلي.

عارف: ما رأيكم في آراء الناس؟

النتشة: لا شك أن هذه الآراء منتشرة في مجتمعنا، ولكل مبرراته، ولكن أريد أن أقول التالي: أولاً لا ينجح الشخص لمجرد أن الحزب قد فرزه، لأن يكون مرشحاً، فلا بد أن يتمتع بمواصفات يقبلها الجمهور، وهناك الكثير ممن ترشحوا باسم الأحزاب ولم ينجحوا وهناك الكثير ممن ترشحوا كمستقلين وهم من أحزاب لم يكونوا ضمن قائمة أحزابهم و نجحوا، لذلك العائلة لا تضمن نجاح شخص، الحزب لا يضمن نجاح شخص، هناك صفة فوق الحزبي وفوق العائلة، وهي الصفات التي يطلب المواطنون وجودها بالمرشح، وأهمها النظافة وحسن الأخلاق والسلوك والنضال والتضحيات، فانتخاب من يمثلك في المجلس التشريعي له صفات هي التي بالنتيجة تتغلب على أو ترجح الصفات الأخرى التي ذكرها الأخوة، سواء أكانوا من الأحزاب أم من العائلات، ولو نزلنا على أساس عائلي وحزبي تحت هذين العنوانين بكل تأكيد لن يتوفر لنا ما نتمناه من شخصيات ذات كفاءات عالية وذات نظافة أيضا مضمونة عند الشعب الفلسطيني.

عارف: المجلس التشريعي الحالي يعاني من عرج معين في رأي كثير من المراقبين، هناك المعارضة الغائبة حماس والجهاد، التيار الإسلامي، هي المعارضة الحقيقية في البلد كما تقول لنا استطلاعات الرأي في الانتخابات السابقة، هذا الاتجاه قال لا أريد أن أشارك. هذا جعل المجلس التشريعي أضعف، هل تظنون أنهم سيشاركون في الانتخابات القادمة؟

النتشة: حسب معرفتي وهم أصدقاء أعزاء، لا أظن أن الانتخابات القادمة يمكن أن يشاركوا فيها، وإن كنت أتمنى ذلك. النقطة الثانية نحن لا يمكن أن ننفي ثقل هؤلاء الأخوة في المجلس التشريعي أو في أية مؤسسة يشاركون فيها، ولكن الأمر يتعلق بقرارات سياسية تتعلق بكل فصيل، وسيكون ذلك موقفاً ايجابياً جداً، وسيعطون دفعة قوية جداً للمجلس التشريعي، ولكن لا يجوز أن تتوقف حركة التاريخ عند من يشارك، أو عند من لم يشارك، لا بد من الاستمرار إلى أن يقتنعوا ويشاركوا، ونتمنى أن يكون ذلك إما في الدورة القادمة أو في الدورة التي تليها، لكن أنا لا أتوقع أنهم في الدورة القادمة جاهزون لهذا، وأتمنى أن يكونوا جاهزين.

عارف: لكن نحن كمجتمع عانينا من عدم مشاركتهم، عانينا أن هناك فصائل في هذا المجتمع تتصرف في الفعل السياسي بشكل لا يوافق عليه الحاكمون لهذا المجتمع ومجلسه التشريعي ويقولون نحن لا نشارك في هذه اللعبة، أليس هناك طريقة لإشراكهم سياسياً في البلد؟

النتشة: نحن لا نملك إلا وسيلة واحدة وطريقة واحدة ونرفض أن يكون هناك أية طريقة أخرى مهما بلغت قيمتها، الطريقة الأولى والمثلى والوحيدة التي نعتمدها هي ما يؤكد عليه الشعب الفلسطيني بالإجماع وهي طريقة الحوار، نحن على اتصال دائم بهم ونحاورهم في هذا الموضوع وسنستمر في هذا الحوار إلى أن يقتنعوا وعندها سيشاركون ونرجو أن يكون ذلك قريباً، أما قضية الخلاف في الرأي حول هذا الموضوع فلا يجوز ولا يمكن أن يقبل من أية جهة كانت أن يكون في البلد سلطتان، هذا غير موجود لا في جمعيات ولا مافيات ولا عصابات ولا دول ولا حكومات، الاختلاف بالرأي أهلا وسهلاً، اختلاف التنظيمات أهلا وسهلاً، أما أن يكون هناك سلطتان في البلد فذلك شيء يدمر الشعب الفلسطيني ولا يمكن أن يقبل به أحد.

عارف: المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية على مدى سنوات المجلس التشريعي الحالي الثماني، أتهم المجلس كثيراً بأنه خضع للسلطة التنفيذية وكان مجرد ختم على قراراتها، كيف سيخرج المجلس التشريعي في دورته القادمة ان شاء الله من مثل هذه التهمة؟

النتشة: المجلس التشريعي لا يتصرف من خلال التهم الموجهة إليه، هو يتصرف من خلال مسؤولياته وحقوقه وواجباته وصلاحياته، أنا أستطيع أن أقول أولا لم يكن مجلسنا التشريعي نموذجياً كما نتمناه، وبالوضع الأمثل الذي نسعى إليه، لا، هناك ملاحظات من قبل الأعضاء جميعاً، لا يوجد أخ من الأخوان في المجلس التشريعي ليس لديه ملاحظات، الذي سنعمله في المرحلة القادمة: أولا أنا لم آت بشيء جديد وإنما أتيت مكملاً لما وصل إليه أخواني، والأخ والرئيس وطاقم المكتب، وكذلك الأخوة الأعضاء، ولكن لكل أسلوبه، سيكون هناك تركيز حقيقي على تنفيذ القوانين ومتابعة تنفيذها بالسلطة التنفيذية، وأهم من ذلك كلّه متابعة برنامج ومنهج الإصلاح، وهذا ما سنعطيه أولوية كبيرة، أنا لا أعلم فيما إذا كان المجلس كما يقال »خاتم« للسلطة التنفيذية.

عارف: أعطيك مثالاً: الرئيس عرفات أبقى القانون الأساسي في درج مكتبه خمس سنوات قبل أن يوقع عليه، وللأسف تحت ضغوط خارجية، لماذا التشريعي لم يقم بهذه الضغوط في الخمس سنوات؟

النتشة: أولاً هذه تهمة ظالمة للمجلس التشريعي أنه لم يقم بضغوط، لقد قام بكل الضغوط ولم يفلح، ومن كان يظن أن المجلس التشريعي عنده دبابات يشغلها وقت ما يريد هذا ليس شغله، ولن يكون عنده، وليس هذا هو الأسلوب الذي يستعمل لمتابعة تنفيذ القرارات، لأن المجلس التشريعي مهمته محددة، ولا يجوز له أن يتولى صلاحيات غيره، والسلطة التنفيذية أيضا لا يجوز أن تتولى صلاحيات السلطة التشريعية بأي شكل من الأشكال، وهذا شيء بديهي ومعروف، الآن قدرة المجلس في مرحلة من المراحل لم تكن بالمستوى الذي يمكنها فيها أن تضغط باتجاه تنفيذ القوانين، وحصل هذا كما قلت وهذا كلام صحيح، ليس معنى ذلك أن المجلس لم يحاول، لا، حاول المجلس ولم يمنعه أحد من أن يحاول لكن النتائج لم تكن إيجابية، لكن في عشرات المناسبات غير هذه المناسبة، تم إقرار قوانين كثيرة جداً وتم إقرار إصلاحات ومناهج وبرامج ليست بالشكل الكافي الذي نتمناه لكنه حصل، نحن نتمنى أن تكون سياسة المجلس في الأيام القادمة هي مزيد من التشريع والمراقبة الحكومية ومتابعة تنفيذ القوانين والإصلاحات والقرارات التي يتخذها المجلس.

عارف: كلمة أخيرة عن مستقبل نظامنا الانتخابي، ولا سيما من الجانب التشريعي، ما الذي ترون أنه التطور الأمثل في هذا الجانب، ليس في الدورة القادمة، ولكن على مدى السنوات العشر القادمة.

النتشة: أولاً يجب أن نستكمل تشريعاتنا، بالنسبة للأحزاب والنقابات والبلديات، وغير ذلك من التشريعات التي لا تنفذ أو التي لم تكتمل، ويجب أن يكون هناك دراسة موضوعية شعبية ورسمية لقانون انتخابي عصري يؤدي إلى تنفيذ الديمقراطية بشكل أمثل، وهذا كلّه عبارة عن القاعدة التي ننطلق منها لتأكيد مشاركة الجميع، ولا تكون الحياة الديمقراطية بصورة كاملة ما لم يشارك الجميع، حتى لو شاركوا كمعارضين، وبالتالي نحن نتطلع إلى نظام ديمقراطي انتخابي مدروس دراسة جيدة، ونتطلع إلى مشاركة كاملة من جميع الفعاليات الشعبية في المجتمع لتشارك في بناء هذه الدولة وبناء مستقبل الشعب الفلسطيني، وأخص بالذكر بصورة خاصة الذين لا يشاركون في الانتخابات مثل إخواننا في حماس والجهاد والجبهة الشعبية والآخرين الذين لم يشاركوا. ■

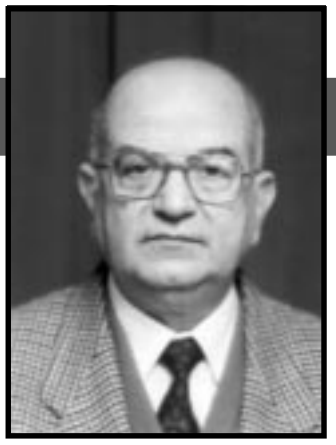

د.رياض الزعنون

أجرى المقابلة: وليد العمري

التـأميـــن الصـحـــي

وليد: نتناول في هذه الحلقة التأمين الصحي بين الواقع والطموح. نسبة المستفيدين من التأمين الصحي في المجتمع الفلسطيني بلغت نحو ٣٠٪ من السكان في العام ١٩٩٩ ، لكن تدني مستوى الخدمات الصحية التي يحصلون عليها ونقص الكفاءات والمعدات والأدوية، كانت سبباً دائماً للشكوى، خاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، ومع صدور مرسوم رئاسي يشمل العاطلين عن العمل في خدمات التأمين الصحي، بات المنتفع مضطراً للانتظار طويلاً حتى يحظى بفحص أو علاج، خاصة أن وزارة الصحة لا توفر سوى ٤٥٨ صنفاً من الأدوية من بين ٤٠٠٠ متوفرة في الأسواق، وهو ما يدفع المنتفع بالتأمين إلى اللجوء إلى القطاع الخاص لتلقي العلاج. ضيفنا الدكتور رياض الزعنون – وزير الصحة السابق في الحكومة الفلسطينية.

.. هذا هو واقعنا الآن، هل هناك رقابة على مسألة الخدمات والتأمين الصحي بالنسبة للمواطنين بحيث يكون بالامكان التسريع في تقديم هذه الخدمات لهم وتوفير العلاجات اللازمة؟

د. الزعنون: الحقيقة يوجد أمور تختلف عن ما جاء في المقدمة، أوضح أن المؤمّن صحياً يستطيع أن يستفيد من الخدمات الحكومية، وفي حالة وجود قائمة انتظار طويلة، أو ضرورة لتحويله إلى مستشفى غير حكومي، فهذا النظام أصبح معمولاً به، بمعنى لنفرض أن جريحاً أو مريضاً حضر لمستشفى طولكرم ولم تتوفر الأسرة بمستشفى طولكرم، يحول هذا المريض إلى مستشفى زكاة طولكرم، ويحاسب عنه المستشفى. طبعاً هذا الترتيب تم بعد أن تم تأمين التحويل من اتفاقية مع البنك الدولي، وهذا الواقع وسع دائرة الاستفادة للمؤمن بدل من أن يستفيد فقط من ٢٠٠٠ سرير حكومي في مستشفيات الضفة وغزة، أصبح بامكانه الاستفادة من ٥٠٠٠ سرير حكومي وغير حكومي ١٥٠٠ غير ربحي و ١٥٠٠ مستشفيات خاصة، إذاً هذه الخطوة هي التي كانت الأسرع لتلبية احتياجات الناس، خاصة إذا كان جريحاً أو حالة طارئة لا تنتظر وجود سرير متوفر. هذه أول نقطة أرغب بإيضاحها، وهذا فتح آفاقاً مستقبلية، هذه من الأمور التي إذا أمكن التوسع بها، بمعنى تعتبر أن الأسرة المتاحة للشعب الفلسطيني هي ٥٠٠٠–٥٤٠٠ (أسرة القدس في المقاصد والقديس جون، القديس يوسف) ٥٤٠٠ سرير وهي أسرة تخصصية، يجب أن تكون ضمن المعادلة أننا نحول إليهم وندفع لهم. الخليل أيضاً، لماذا يكون لدي مريضان على سرير واحد في المستشفى الحكومي بينما المستشفى الأهلي في الخليل نسبة الإشغال فيه بين ٣٠–٤٠٪. وأيضا مستشفى الميزان في الخليل الإشغال به ٢٠٪ بينما الناس تنتظر وربما يؤذيها الانتظار سواء مرضياً أو غيره.

إذاً، من آفاق المستقبل المشرقة هي النظر إلى أن الأسرة الموجودة في المستشفيات سواء مستشفى حكومي أو غير حكومي مؤسسة ربحية أو غير ربحية أو مستشفى خاص، متاحة للمريض الفلسطيني، التأمين بالضرورة يعني توفير علاج للمريض، فلا بد من توجيهه إلى المستشفيات التي ذكرت ويحاسب عليه ضمن اتفاقات.

وليد: نستمع إلى آراء بعض المؤمنين والمواطنين بهذا الخصوص:

السؤال: هل تلاحظ أن التأمين الصحي يوفر لك كل حاجاتك؟

– يوفر وليس جميعها، لدي ورقة تخطيط دماغ لابني ١٢٠ شيكلاً، التأمين لا يغطي هذا التخطيط.

– التأمين الحكومي لا يغطي الحاجات الكافية للمريض، التأمين الخاص أفضل بكثير.

– لو ذهب الشخص إلى مستشفى لإجراء تصوير، يعطونه روشيته ولكن بدون دواء، يشتريها من الخارج على حسابه الخاص.

– لا يوفر كل شيء، لا نجد الأطباء الذين نريد ثم لا نجد الدواء اللازم، فنضطر لشرائه من الخارج.

– نعم يوفر لي كل الاحتياجات، لأني مؤمن من خلال المؤسسة التي أعمل بها.

– عندما تذهب لمستشفى حكومي تدفع مبلغاً بسيطاً للدواء، أما لدى الطبيب الخاص الكشفية ليست أقل من ٥٠ شيكلاً. والدواء غير متوفر في كل الأوقات.

– التأمين لدينا غير جيد، لا يقومون بالدور الأساسي.

– تأمين خاص، لأن التأمين الخاص أفضل من الحكومي.

– أجد الدواء ٦ أشهر و ٦ اشهر لا، غير متوفر.

– لست مؤمناً صحياً، ليس في بالي هكذا موضوع.

– أخي يعمل في الصحة، ويلاحظ أن أي إنسان يريد أن يأخذ دواء من المستشفى يقولون له أذهب للصيدلية الخارجية، المفروض أن التأمين الصحي يقدم الخدمات جميعها.

وليد: د. رياض استمعت إلى آراء المواطنين، هناك شكاوى، ماذا تقول لهم؟

د. الزعنون: أقول أنه لا يوجد شك انه يوجد الآن نقص شديد في عائدات التأمين، نسبة العائلات المؤمنة من العام ١٩٩٦–١٩٩٩ كانت ٥٣٪ وعلى الرغم من أن التأمين للعائلة لا يتعدى ٧٥ شيكلا بالشهر، إلا أنه كان يدخل ٤٢٪ من إجمالي مصروفات الصحة، عندما كان هذا الدخل متوفراً كان هناك إمكانية لتغطية مستلزمات المريض من وسائل تشخيصية وأدوية وغيره.

حتى نتكلم كلاماً علمياً يجب أن ندرك أننا بعد العام ١٩٩٦ اعتباراً من تشرين الأول ٢٠٠٠ ولغاية العام ٢٠٠٢–٢٠٠٣، انخفض عدد المؤمّنين من ٥٣٪ من إجمالي الأسر إلى ٢٢٪، وهذا بسبب ان لدي ١٠٠ ألف أسرة عامل كانوا يعملون في داخل إسرائيل، وكان التأمين يخصم منهم تلقائياً ويحول إلي، كان هذا يشكل ثاني أكبر مصدر للتأمين بعد موظفي الحكومة.

وليد: ولكن كم هو نصيب وزارة الصحة من الموازنة العامة، كم يخصص لها؟

د. الزعنون: بالمعدل ١٠٠ مليون دولار بالسنة.

وليد: وهل هذا يعتبر كافياً بنظرك؟

د. الزعنون: ١٠٠ مليون دولار، يذهب منها ٦٠ مليوناً رواتب، يبقى ٤٠ مليوناً.

وليد: ما هو حجم الرواتب بالنسبة للعاملين في قطاع الصحة؟

د. الزعنون: متدنٍ، في المتوسط ٢٠٠٠ شيكل.

وليد: وهل تعتقد أن هذا أيضا سبب لتدني الخدمات الصحية؟

د. الزعنون: طبعاً هذا أحد الأسباب، أنا أريد توضيح ان دخل التأمين الحالي الآن هو فقط من التأمين الإجباري الذي يخصم من الموظف والعامل، بينما التأمين الاختياري الذي كان يشكل ٢٠–٣٠٪ من الدخل العام للأعوام ١٩٩٦–٢٠٠٠ هذا هبط إلى ٤٫٢٪. في الماضي كان ٢٠٪ حالياً ٤٫٢ فقط الذين يؤمنون اختيارياً، بسبب تدهور الوضع الاقتصادي.

وليد: دعنا ننتقل نحو المستقبل، أنت تحدثت عن أن فقط ٢٢٪ من المواطنين الفلسطينيين حالياً مؤمنون، للمستقبل هل سنعيش إلى يوم نرى فيه ان جميع المواطنين الفلسطينيين توفر لهم التأمين الصحي مثلما يجري في كثير من البلدان المتحضرة التي تحمي شعوبها، وتنتبه إلى هذا الجانب على الأقل التأمين الصحي؟

د. الزعنون: أنا اعتقد أن هذا طموح مشروع، ولكن يحتاج إلى خطة، نحن من تجربتنا في الخصم المركزي أو الذي نسميه تأمين إجباري لأسر الحكومة والتي هي ٦٠ ألف أسرة؛ موظفو حكومة ومؤسسات وأيضاً الشرطة وتوابعها، هذا الخصم ولو انه ٧٥ شيكلاً في الشهر إلا أنه يشكل بركة جيدة تحقق دخلاً، وهذا الدخل يشترى به الدواء والأجهزة التشخيصية، كذلك الفئة الأخرى: شبة الإجباري (العمال)، نحن كما تعلمون لدينا مجتمع به نسبة العمال نسبة كبيرة، كان ١٠٠ ألف عامل يعملون داخل إسرائيل و١٠٠ ألف يعملون داخل المؤسسات في الضفة وغزة. من أكتوبر ٢٠٠٠ حتى الآن هبط إلى ٩٫٦٪.

رغم أن الهبوط كان تدريجيا، لم يبق سوى عمال المؤسسات في النهاية، التي تضررت تدريجيا وقلصت عدد عمالها، كل هؤلاء باتوا بلا تأمين وبلا دخل، ووجدنا أن من واجبنا أن لا نحرم العامل من أن تقدم خدمات لزوجته وأطفاله لأنه قهرياً أوقف عن العمل.

وليد: على كل حال. د. رياض في الماضي ولا زال يقال العقل السليم في الجسم السليم، توفير التأمين الصحي هو حق أساسي لكل مواطن. نشكرك على هذا اللقاء. ■

د.رمزي صنصور

أجرى المقابلة: وليد العمري

النفايات

وليد: تطرح مسألة الافتقار إلى المكبات المؤهلة أكثر من سؤال عن سبب غياب مشاريع معالجة النفايات، لاسيما الصناعية، خاصة وأن هذه المشاريع المطبقة الآن في كافة أرجاء العالم مجدية اقتصادياً، وتقلل من الأضرار اللاحقة بالبيئة. في بلادنا يشاهد على نحو ظاهر المواطنون وهم يحرقون حاويات النفايات أو أكوام القمامة المتجمعة في الساحات والخرب، بعد أن ضاقوا ذرعاً من عدم قيام الجهات المختصة بجمعها بانتظام، فآثروا التعرض لساعات للدخان على تحمل الروائح الكريهة لأيام. هذا ما سنحاول الوقوف عليه في هذه الحلقة التي نستضيف فيها الدكتور رمزي صنصور، مدير مركز علوم وصحة البيئة في جامعة بيرزيت.

. .هل نعيش وسط مكب للنفايات يغطي مساحة الوطن الذي يضحي الآلاف لتحريره من نير الاحتلال الإسرائيلي، كيف تقيم هذا الوضع البيئي في فلسطين؟

د. صنصور: الوضع البيئي في فلسطين عامة محزن جداً، والسبب ليس فقط الأعمال التي يقوم بها الفلسطينيون ولكن الأعمال التي يقوم بها الإسرائيليون، التجريفات والطرق الالتفافية وبناء المستعمرات، وقلع الأشجار؛ كل هذا له تأثير سلبي، الوضع البيئي تدهور خلال العشر سنوات الماضية بشكل لا يصدق.

وليد: وما الذي يعطل قيام مشاريع لمعالجة هذه النفايات على الأقل في المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية؟

د. صنصور: عدة أسباب، أول شيء، المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية حالياً، هي قليلة جداً وهي داخل المدن، مثلاً المكب الموجود داخل منطقة رام الله، السعة الخاصة به أقل كثيرا مما يوضع عليه من نفايات، لأن إسرائيل أغلقت جميع المداخل لرام الله ومنعت شاحنات النفايات أن تخرج لمناطق مقترحة لالقاء النفايات بها. أصبح ضغط كبير عليه وأصبح يشكل خطورة فيزيائية؛ أن يسقط لأنه مثل جبل، على المناطق المنخفضة الأقل انخفاضاً منه، بالإضافة إلى أنهم يضطرون لحرقه حتى يخففوا كمية النفايات، وهذا لها مضار بيئية خطرة. هذا من ناحية المناطق التي ،حالياً، تسيطر عليها السلطة الفلسطينية.

كانت هناك العديد من المداولات بين الدول المانحة أو بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على إيجاد مكبات للنفايات، وتم أخذ بعض قرارات، مثل مكب زهرة الفنجان في منطقة الشمال (منطقة جنين وطولكرم) لكن الشروط الإسرائيلية صعبة جداً وطريقة إدارة النفايات ما زالت طريقة رجعية، فقط إيجاد مكب ليس هذا هو الحل، يوجد حلول كثيرة حالياً في إدارة النفايات منها إعادة استخدام الكثير من النفايات أو تصنيفها تصنيفات متعددة، إما في مصدرها مثل المنزل أو المصنع أو أي مصدر آخر، أو من خلال تصنيعها عندما تصل مكب النفايات، وهناك يتم إعادة استخدامها أو على الأقل تصنف وتطحن ثم تباع إلى المصادر التي قد تستعملها.

مثلاً البلاستيك يوجد له سوق عالمية ممكن أن تدخل فلسطين فيها لتبيع البلاستيك، وهذا السوق حاضر لإعادة استخدامه، الزجاج أيضاً، للأسف المصانع الموجودة في فلسطين صغيرة جداً والسياحة شبه متوقفة حالياً، فإمكانية إعادة استخدام الزجاج حالياً قلت كثيراً، ولكن إذا عادت الأوضاع أفضل، فالاحتمال قائم أن يتم إعادة استخدام الزجاج، الألمنيوم والحديد، هذا عليه طلب شديد، ليس داخل فلسطين الطلب عليه داخل إسرائيل، يوجد أناس بسطاء متخصصون يجمعون الحديد أو الألمنيوم ويبيعونه لإسرائيل وكذلك النحاس، إضافة إلى النفايات العضوية ،عندما تصل النفايات إلى مكب النفاية يستطيعون تصنيفها، وهذا يشغل أيادي عاملة [باعداد] كبيرة، وهذا أحد الأسباب في تخفيف البطالة، يأخذون النفايات العضوية ويخمروها، ويمكن أن تباع كسماد عضوي ولها سوق داخل فلسطين وإسرائيل ودول أخرى.

وليد: دعنا نستمع إلى آراء المواطنين بهذا الخصوص، لأن هذه المسألة باتت تقلق الكثيرين منهم:

– وباء على البيئة وعلى الصحة، كل أولادنا الصغار يلعبون في الخارج، إذا أصيبوا بأي مرض ينقلونه إلى كل أفراد العائلة، في حال وجود حاوية يجب علينا التنظيف حولها.

– نمو الميكروبات المسببة للأمراض، بالإضافة إلى ذلك المنظر الحضاري للمكان، يسبب تشوهاً في المنظر.

– هذه مشكلة، ممكن يفكر الناس أنها صغيرة، ولكنها مشكلة تؤثر علينا، ممكن، ومنكدة علينا حياتنا، مثل الروائح الكريهة التي تصل داخل المنزل، والبعوض، ورغم هذا ذهبنا وقدمنا شكاوى ووعدونا بحلّ المشكلة، ولا حياة لمن تنادي، وآخر شيء اضطررنا لنقف مثل الحرس، كل ما أراد شخص أن يرمي شيئاً داخل الحاوية نقول له أن يغلقها. يوجد مشكلة أن الحاوية التي لدينا لا يوجد لها باب لتغلقه، جارنا يحرقها أحياناً.

– طريقة حرق النفايات خاطئة تسبب أمراضاً بسبب الدخان.

– النفايات تتخمر وتنزل منها سوائل تلوث المياه الجوفية.

– لو سيارات البلدية تجول الشوارع كل يوم للتنظيف.

– يجب على البلدية أن تحافظ على هذا الموضوع.

وليد: استمعنا سوية لآراء المواطنين وقلقهم من هذه الظاهرة، أو هذا العدو الذي بات يهدد الحياة النظيفة لهم، ألا تعتقد أن هناك ضرورة لإيجاد تشريع أو قانون يمنع اتساع هذه الظاهرة، ويعاقب من يقوم بإلقاء النفايات على قارعة الطريق وقرب المنازل؟

د. صنصور: أنا أوافق مئة بالمئة، المسألة ليست فقط مسألة تشريع وإنما مسألة تثقيف الناس، الناس الذين سمعنا آراءهم يتذمرون من القمامة والحاويات، قسم كبير منهم هم الذين يرمون النفايات. هذه ظاهرة أصبحت ظاهرة شبة شعبية في كل المناطق أو فئات الشعب، مسألة رمي القمامة أصبحت على نطاق واسع.

وليد: انتم كمركز علوم صحة البيئة وفي جامعة بيرزيت، ما الذي تقدمونه من أجل وضع حدّ لهذه الظاهرة، هل هناك مخططات أو مشاريع تقدمت فيها للسلطة الفلسطينية والبلديات لوضع حدّ لهذه الظاهرة؟

د. صنصور: تقدمنا بمشروعين، مشروع كان مع بلدية قلقيلية وتم التجاوب من قبل البلدية، لكن للأسف الأوضاع التي حصلت خلال العامين منعت تمويله من الممولين، وهو نظام متكامل لادارة النفايات لبلدية قلقيلية من عند المستهلك لعند المكب، وإمكانية إعادة استخدامها. حاليا الدول المانحة تنظر لتمويل إيجاد مكبات، مكبات صحية، أما إدارة النفايات فهي غائبة عن وعي الجميع، رغم أننا نحاول إدخال مسألة التفكير في إدارة النفايات. إضافة إلى ذلك يجب ايجاد برامج توعية كاملة من الطفل إلى الكبير في مسألة إلقاء القمامة، يضعون ضغطاً كبيراً على البلديات، أن البلديات ملامة لأنها لا تجمع النفايات، «شو بدها تلحق حتى تلحق» بعد أن تلم النفاية يأتي عشرون شخصاً ويكبون القمامة، هذه مسألة ثقافة عامة للشعب وإيجاد قوانين، وفرض القوانين، على الإنسان الذي يكب يجب أن يدفع جزاء. الوضع غير صحي.

وليد: يدفع جزاء، ولكن أفهم أن السلطة غائبة عن هذه المسألة، لا تدرك خطورتها كما يجري هنا؟

د. صنصور: أعتقد أنها تدرك الخطورة لكن المشكلة الواقعة فيها السلطة أن عليها ضغوطات كثيرة من جميع النواحي، والتمويل قليل جداً، ومسألة عدم إمكانيتها السيطرة على المناطق التي هي بها أيضا تؤدي إلى مشاكل، عندما نتحدث على تثقيف الشعب عامة، نثقف السلطة وجميع أجزائها من ناحية النفايات وإدارة النفايات والحفاظ على النظافة والبيئة في البلد. جميع فئات الشعب بما فيها السلطة.

وليد: ولكن ألا ترى أنه في ظل هذا الوضع من الممكن التعويض عن غياب السلطة أو مؤسسات الرسمية بإقامة مثلاً جمعيات للحفاظ على البيئة أو لجان عمل في الأحياء والمدن؟

د. صنصور: هذه كانت موجودة في الماضي، مثلاً برنامج تم تمويله من قبل الأمريكان HCF الذي يلم النفايات من الشوارع ومن البساتين، أعرف أنه في عدة مدن بما فيها رام الله يدخلون على منطقة ينظفونها جيدا، بعد يومين ثلاثة ترجع كسابق عهدها، السبب أن الناس تلقي في كل مكان، مهما حاولت أن تعدل الوضع يجب وجود برنامج تثقيف للناس، ويجب تطبيق قوانين، بدون هذا نبقى في حلقة مفرغة.

وليد: ولكن هل تستطيع القول أنه في المستقبل سنعيش كما في الدول والمجتمعات المتحضرة، سنجد المواطنين فعلاً يضعون النفايات في الحاويات، وتكون هناك مكبات رسمية تقوم السلطات المختصة بنقل النفايات إليها؟

د. صنصور: بالتأكيد، لأن الوضع الذي نراه عندنا حصل في دول أخرى وتغير الوضع، هذه ليست طريقة عيش سليمة، والناس كلّها تعلم ذلك، عندما يتثقف الشخص ويفهم أن النفاية التي يرميها سوف تؤثر عليه صحياً وبيئياً في المستقبل يتغير الوضع، بالإضافة إلى ذلك، بعض القوانين ودفع الغرامات، مهمة جداً مع بعض الاستقرار، نأمل أن يتغير هذا الوضع لوجود أيضا مؤسسات كثيرة منها المركز هنا ومؤسسات أخرى بجامعات أو مؤسسات غير حكومية، مهتمة في موضوع البيئة، وترغب بعمل تغيرات جذرية في الوضع البيئي في فلسطين، منها النفايات، آمل أنه عندما يستتب الوضع يحدث التغير. ■

زياد عمرو

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

ذوو الاحتياجات الخاصة

نبيل: نلتقي اليوم السيد زياد عمرو، أمين سر الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين، وهو مؤسسة تعنى بمتابعة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في البلاد.
موضوع البحث هو فرص وحقوق وهموم ذوي الاحتياجات الخاصة في فلسطين. السيد زياد عمرو أهلاً وسهلاً بك.

. . لماذا ترون تقصيراً مجتمعياً ورسمياً تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة في فلسطين؟

عمرو: لأنه يوجد تقصير بصراحة، تقصير على المستويات المختلفة، الرسمي والشعبي، أيضاً على مستويات المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص.

نبيل: هل يكون في بالكم عند الحديث عن التقصير، الموقف السلبي أحياناً من قبل بعض المواطنين تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة؟

عمرو: هذه إحدى القضايا، القضايا تتمحور حول عدة أمور، أهمها لا يوجد خطة وطنية ولا موازنة في الوزارات المختلفة لتنفيذ قانون حقوق المعاقين، الذي عمل الاتحاد على استصداره في المجلس التشريعي في العام ١٩٩٩. ولا يوجد هناك جهود حقيقية لإعطاء المعاقين حقّهم في المجالات المختلفة، وخاصة في وزارة الشؤون الأجتماعية المسؤولة عن متابعة تنفيذ القانون، كما تقوم المؤسسات الأهلية في قطاع التأهيل بالتركيز في كافة جهودها على تأهيل المعاق نفسه، وتنسى تأهيل المجتمع والبيئة المادية والاجتماعية.

نبيل: أي برامج تأهيل للمعاقين يجري الحديث عنها، هل هناك مستوى من هذه البرامج يحظى برضاكم؟

عمرو: الصحيح يوجد عدد جيد من البرامج الجيدة التي تعنى بقضايا المعاقين بالطابع التنموي أو التوجه التنموي الاجتماعي، عوضاً عن التوجه الطبي التأهيلي الذي يتناول المعاق فقط، ولا يتناول المجتمع والبيئة، بعض هذه البرامج لا أريد ذكرها كي لا نميز بين البرامج وبعضها ولكن بعضها يقوم فعلاً بخطوات رائعة وجيدة وتحقق نتائج ايجابية وهي منتشرة في مختلف أرجاء الوطن، ولكني أتكلم عن الغالبية الساحقة من البرامج التي تقصر في طريقة تناول الاعاقة في المجتمع.

نبيل: هل تعتقد أن هذا التقصير مقصود أم هو تخلف في الوعي أم هو تجاهل؟

عمرو: هناك عدة جوانب وأسباب لهذا التقصير، أهمها: عدم الفهم الحقيقي لقضية الاعاقة كما يجب، وهنا أتحدث عن التوجه التنموي الاجتماعي الحقوقي شبه المفقود أو الضعيف، الجانب الآخر نقص الميزانيات، والجانب الاضافي لذلك هي الأولويات؛ لا يستطيع العاملون في مجال التأهيل في كثير من الأحيان تحديد الاولويات، وهم يتناولون (كما ذكرت) الشخص المعاق ويبدؤون بتأهيله حتى الموت كما أقول دائماً، وبالنهاية يتأهل الشخص المعاق وتبقى البيئة الاجتماعية والبيئة المادية غير صديقة. تخيل أن الطلبة المكفوفين في المدارس الحكومية في غالبيتهم لم يستلموا المناهج بالخط النقطي النافر، خط بريل، حتى الآن، والذريعة أن هناك مناقصة واجراءات، لماذا لا تحدث هذه المناقصة في فصل الصيف، أثناء العطلة الصيفية؟ ننتظر حتى تفتح المدرسة وثم نبدأ بالاجراءات، هذه كارثة. الطالب الكفيف لا يحصل على المادة إلا بعد مرور عدة شهور، على أضعف تقدير عدة أسابيع، من بدء العام الدراسي، وهذه كارثة.

نبيل: أستاذ زياد ذكرتم التشريعات التي أستصدرتموها من المجلس التشريعي تحديداً العام ١٩٩٩. إذاً هل يمكن القول أنه على المستوى القانوني، قامت فلسطين بما يجب أن تقوم به على الأقل قانونياً من حيث التشريع، ولكن المشكلة التنفيذ؟

عمرو: الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل وهي استصدار القانون، بعد ذلك ركن القانون على رفوف وزارة الشؤون الأجتماعية، وعلى رفوف المؤسسات المختلفة، ولم يتم حتى الآن الموافقة على اللوائح الناظمة لهذا القانون، ولم تستكمل أيضاً، حيث أن وزارة الشؤون الاجتماعية تركت أهم جزء فيها وهو الجزء الخاص ببطاقة المعاق، المقصود بها رزمة الخدمات التي يستجمعها المعاق، لم يتم البت فيها حتى الآن، ولا تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بدورها في هذا المجال إطلاقاً، إلا فيما ندر، تقوم بمتابعة بعض القضايا ذات العلاقة بموضوع وضع اللوائح الناظمة، وكان هناك خلل في طريقة صياغتها وخلل في طريقة تناولها وفي المشاركة في إعدادها.

نبيل: هل هذه القوانين أيضاً توضح أو تلزم مؤسسات مثل البلديات، كيما تلزم أي شخص يقوم ببناء بناية على سبيل المثال، أن يأخذ بعين الاعتبار احتياجات المعاقين حركياً أو الاشارات الضوئية إن وجدت تأخذ المعوقين بصرياً؟

عمرو: نعم، هذه إحدى العوامل المهمة لدمج المعاقين في المجتمع وهي البيئة الصديقة أو المسهلة لاستعمالات جميع الناس، بمن فيهم المعاقون، وهي إدخال التسهيلات على المرافق العامة، وكل بلدية مجبرة وكل مؤسسة مجبرة، ولكن هناك قصور في متابعة البلديات، رغم أن وزارة الحكم المحلي، أصدرت مرسوماً موقعاً من د. صائب عريقات (وزير الحكم المحلي آنذاك) بضرورة التزام البلديات والمتابعة، وتقوم نقابة المهندسين بتوقيع المخططات للمباني، ولكن البلديات لا تتابع، لأنها تهتم بجمع الأموال، وأخيراً ترى في رام الله ما أسميها أنا كرات الموت التي وضعت من قبل السلطات في المدينة، لمنع السائقين من الوقوف الى جانب الرصيف، وهي تؤدي الى أيذاء المعاقين بكافة أنواعهم والمسنين والأطفال والنساء، وجميع الأفراد في البلد، لأنهم لا يستطيعون مخالفة أصحاب

السيارات العمومية أو الخاصة، فقاموا بأيذاء معظم الناس عن طريق وضع كرات الموت التي تسبب الكثير من المشاكل وتؤذي الكثير من المعوقين وخاصة المكفوفين.

نبيل: وهذا يدفعني للحديث معك أستاذ زياد حول الدور الذي يقوم به الاتحاد بهذا الشأن وقضايا أخرى، ولكن بداية دعنا نتوقف عند الاستماع الى عدد من المواطنين والمواطنات الذين يتحدثون عن الموضوع:

– المعاق أينما وجد لا بد أن يلاقي اهتماماً من قبل المجتمع، لكن للأسف الشديد لا يوجد أي اهتمام، لا من وظائف ولا من تدريس ولا حتى الاهتمام في البيوت، كونه معاقاً إذاً أهملوه الأهالي أنفسهم؟، هذه المسألة (الاعاقة) ربنا الذي وضعه في هذه الاعاقة.. حتى الأهالي أنفسهم يضعونه في غرفة مغلقة، عدم دمجه مع الأقارب، مع الأخوة والأخوات، معاق إذاً منبوذ من كافة الأمور، فهذه النقطة مهمة جداً أساساً لإعاقة في البيوت.

– المشاكل التي تواجه المعاق، هي المشاكل الصحية، والنفسية والاجتماعية رغم الوضع الصعب الذي نعيش فيه، من ناحية عدم تطبيق القانون للمعاقين.

– الانسان المعاق هو إنسان طبيعي بذاته، يستطيع أن يبني في هذا المجتمع، يستطيع أن يقدم، كما قدم قبل أن يكون معاقاً، ولكن المطلوب أن نفتح له هذا الباب، باب العطاء، ولا يمكن ذلك إلا إذا فتحنا له باب التأهيل والدمج في هذا المجتمع، وكما قيل سابقاً: لا تعطني سمكة ولكن علمني أن أصطادها.

– نواجه مشاكل عديدة، من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، في الشوارع في المحلات، أينما ذهبنا نجد مشاكل، خاصة بعد ازدياد عدد المعاقين في الفترة الأخيرة، تأهيل الأماكن العامة أو الخاصة حتى نعتمد على أنفسنا، ولا نحتاج مساعدة من الآخرين أو نعجز عن الوصول للهدف الذي نريده.

– نحن حالياً نعيش في مشاكل في جميع مجالات الحياة: في التنقل، في الترويح والترفيه، العمل، العلاج، الصحة، نعاني من قضية النقص في الأدوية من خلال عيادات المعاقين الموجودة في جمعية المعاقين حركياً، كانت العيادة تخدم ما يقارب ٣٥٠٠ معاق، اليوم تخدم ٦٨٠٠ شخص، وكمية الدواء ما زالت كما هي لم تتغير ولم تزدد بحجم العدد الموجود.

– أولاً: كما أقر القانون بأن هناك نسبة ٥٪ للمعاقين توظيف حكومي، فلا بد من دمج المعاق في المجتمع عن طريق الوظائف الحكومية. ثانياً: دمجه في المجتمع عن طريق تهيئة الأماكن العامة للمعاق، حتى يندمج في المجتمع لا بد له من زيارة كل هذه الأماكن، وبالتالي لا بد من تهيئتها، دمجه في المدارس من الروضة، لا يوجد هناك قانون يجبر مدراء المدارس على استيعاب المعاق، لا يوجد قانون.

نبيل: ما هو السبب الجوهري برأيك؟ كما ورد من خلال الذين تحدثوا هناك تعطيل الدمج، وهذا أمر أنت أيضاً تطرقت له. تهيئة البيئة الصديقة والعمل بحد أدنى، إلزام المؤسسات لتوظيف حدّ أدنى من ذوي الاحتياجات الخاصة، ما الذي يعيق مباشرة هذا الأمر؟

عمرو: بشكل عام لا يوجد رؤية وطنية موحدة، ولا استراتيجية موحّدة، ولا ميزانيات ولا تنسيق كافٍ بين المؤسسات الحكومية والأهلية، قطاع التأهيل ٨٥٪ خدمات تقدم من قبل المؤسسات الأهلية، إشكاليات الأولويات، نحن لا نعتبر قضية الاعاقة في فلسطين أولوية وهذه خطيرة جداً، لإن هؤلاء الذين يشكون حوالي ١٢٠ ألف مواطن في فلسطين، أقل تعديل ١٠٠ ألف – ١٢٠ ألف مواطن في فلسطين يتأثرون هم وأسرهم، إذا تكلمنا عن ٦ [أفراد، كل أسرة] يعني أننا نتكلم عن ٦٠٠ ألف شخص يتأثرون، وهم نسبة لا بأس بها من المجتمع الفلسطيني.

نبيل: عندما تدعي الحكومة، بأن لنا بلاداً فقيرة ولا نستطيع أن نقدم ما يجب أن نقدمه لأسباب مالية، كيف تجيبون؟

عمرو: أجيب أن هناك العشرات بل المئات من الموظفين في مختلف المؤسسات الوطنية الأهلية والحكومية، الذين يصرفون في شهر واحد على مواصلاتهم وهم يسكنون في مدينة رام الله، وتدفع لهم مواصلات جنين أو الخليل وغيرها من الأماكن، وهم أيضاً يأخذون السيارات ومصاريف أخرى من الحكومة والمؤسسات الأهلية والجهة الداعية بمعدل ثلاث مرات، هؤلاء الناس، هذا الفساد المستشري في أوصال المجتمع الفلسطيني يجب استئصاله حتى نعطي هؤلاء المهمشين حظهم ونصيبهم وحقهم في الحياة.

نبيل: الاتحاد العام، وهذا ما أردنا أن نتحدث حوله كما أسلفنا قبل استعراض التقرير: هل يقوم بدور نقابي بالأساس أم أن هناك مجموعات ضغط مستمرة في المجلس التشريعي لمتابعته، لماذا لا ينفذ القانون الى آخره؟

عمرو: أولاً، الاتحاد العام هو مؤسسة حقوقية تعمل على تكريس حقوق المعاقين وضمان حياة كريمة لهم في مختلف مجالات الحياة، ولكن أعترف أن الاتحاد مقصر، وأزمة الاتحاد هي من أزمة المجتمع الفلسطيني. كما في الاتحاد مشاكل كغيره من المؤسسات.

نبيل: أستاذ زياد، أعطنا شهادتك على المستقبل، بخصوص حال المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة بعد مرور عشر سنوات على الأقل.

عمرو: أولاً، هناك تقدم رائع في مجال الاعاقة لا يمكن أنكاره ولكنه بطيىء وضئيل جداً، ويعطي أملاً كبيراً، وأنا أقول: إذا تجمع المعاقين معاً وأصبحوا قوة فاعلة يصفون كل ما في طريقهم من إشكاليات عن طريق النضال الحقوقي الشرعي، يمكنهم الوصول، وأنا أرى أن هناك بوادر لنشوء قيادات فلسطينية فذة في مجال حقوق المعاقين ستصل، أنا أقول حتماً أننا الآن سنعاني مدة ثلاث سنوات أخرى من قيادات فاسدة وبعض المؤسسات وإجراءات وسياسات فاسدة، ولكننا سنصل لإن هناك حقّاً وإرادة عند الكثير من الشباب، ونقوم الآن بتنسيق مع الشباب من أجل إيجاد أرضية قوية وانطلاقة أخرى لعمل جيد في مجال الاعاقة في فلسطين. ■

د.سامي مسلّم

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

السـياحة في فلسـطين

نبيل: نلتقي اليوم الدكتور سامي مسلّم، رئيس هيئة تنشيط السياحة في محافظة أريحا، إضافة إلى كونه مدير عام مكتب الرئيس الفلسطيني في أريحا، ومعه نبحث في رؤياه حول فرص وسبل تنشيط السياحة في بلادنا فلسطين.

. .هل تبقى أمل بتنشيط السياحة في ظروف المواجهة الحالية؟

د. مسلم: الأمل يجب أن يبقى دائماً، ويجب أن لا نفقد الأمل، لأنه بدون أمل لا يوجد مبرر للبقاء، الأمل يجب ان يبقى في جميع المجالات، وليس فقط في مجال السياحة، وإذا كانت العقبات والصعوبات والاحتلال الإسرائيلي بمجموعها تمنع تطوير السياحة الآن فإن هذا أمر مؤقت، وليس دائماً، ونحن نأمل أن يتحسن الوضع مع انتهاء الاحتلال الإسرائيلي.

نبيل: هل هناك أية خطط معروفة استثنائية تتعلق بهذا الوضع الاستثنائي، أي: تنشيط السياحة في [ظل]هذه الظروف، ما هي الاولويات التي نعمل بها في هذه الآونة؟

د. مسلم: الاولويات هي باستمرار إزاحة الاحتلال الإسرائيلي، بدون إنهاء الاحتلال لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة، لا في القطاع السياحي ولا في أي قطاع آخر، الأرضية موجودة في القطاع السياحي كما هي في القطاعات الأخرى، المطلوب أن نستفيد من الوقت الضائع الذي يفرضه الاحتلال من أجل إعادة هيكلة المؤسسات والإدارات التي تتعلق بالسياحة وتحسين العلاقات ورفعها، وإعادة التدريب في القطاع السياحي، خاصة ان معظم المرافق السياحية في فلسطين متوقفة منذ العدوان الإسرائيلي في ٣٠/٩/٢٠٠٠ ، ونحن علينا أن نعيد تدريب كل من كان له علاقة بالقطاع السياحي من أجل اللحاق بالتطورات التي حدثت في المجال السياحي على المستوى العالمي والإقليمي والعربي.

نبيل: ربما هذا ما قصدته د. سامي، بمعنى: في هذه الظروف التي ربما لا يكون لها نشاط استثنائي للسياحة بحكم المواجهة مع الاحتلال، هل مثلاً تقوم وزارة السياحة، هيئات تنشيط السياحة المختلفة بإعداد الأفلام الوثائقية السياحية، التي يمكن الاستفادة منها لاحقاً في حال توفرت الظروف الملائمة لتنشيط السياحة فعلاً؟

د. مسلم: صحيح، هناك مبادرات عديدة في وزارة السياحة والقطاع الخاص، واعتقد أن هناك حركة ناشطة في جميع مجالات البنى الفوقية السياحية من تدريب، مؤتمرات، إعادة هيكلة وإقامة علاقات أوسع بين مختلف القطاعات السياحية في فلسطين.

نبيل: حول السياحة الداخلية رغم أن أوصال الوطن متقطعة بسبب الحصار الخانق، ولكن عموماً كإستراتيجية، هل هذا يقع في اهتمامات من يعملون في مجال السياحة؟

د. مسلم: في الواقع السياحة الداخلية لا تقل أهمية عن السياحة الخارجية، وبالنسبة لي اعتقد أن السياحة الداخلية هي الركن أو القَدم الثانية في التركيبة السياحية، اعتقد أن الشعب الفلسطيني قبل ٣٠/٩ كان مقبلاً بشكل كبير على السياحة الداخلية.

مثال: قبل العدوان وأثناء عطلة عيد الأضحى دخل أريحا ٣٥٠ ألف مواطن فلسطيني، لم يأتوا فقط لرؤية أو المرور من أريحا، وإنما قدموا للإقامة، ومن هنا بدأ التركيز في وزارة السياحة والقطاع الخاص على الاهتمام أيضا بنواحي السياحة الداخلية، وكان للدور الذي لعبته وزارة التربية والتعليم في تنشيط البرامج السياحية المعرفية للطلاب أهمية في تنشيط السياحة الداخلية.

نبيل: نستمع أيضاً لعدد من المهتمين بشأن السياحة في فلسطين في الظروف الحالية:

– بالنسبة لموضوع السياحة، فأهم شيء هو الوضع السياسي، سيكون صعباً بشكل كبير لدى السائحين القدوم إلى البلد خوفاً على حياتهم.

– يجب أن تهتم السلطة أولا في تنشئة جيل جديد من المناهج الفندقية أو السياحية، ليس فقط الجامعة، إنشاء مراكز تدريب وكليات.

– تحسين الفنادق، ترخيص أسعار الوجبات، تلبية طلباتهم.

– تنسيق على المستوى الداخلي، أن يكون هناك إرشاد وأناس مسؤولون على درجة[معرفة] عليا بكيفية التعامل مع السائحين، ما هي الحوافز التي يجب تقديمها.

– أنا أتوقع أن السياحة هي أحد ركائز الاقتصاد في المستقبل، الوضع السياسي له أهمية كبيرة لتنقل السائحين، كذلك الدعايات في الفضائيات دعايات للاماكن السياحية والدينية وتوعية السكان عن طريق برامج توعية لكيفية تعاملهم مع السائحين.

– تخفيض الأسعار لتحقق نجاح السياحة الداخلية.

– إعادة البنية التحتية التي دمرتها إسرائيل، من مبانٍ وشوارع.

– المحور الأول إعادة ترميم ما هدمه الاحتلال من آثار سياحية، عادات الناس في التعامل مع الأجانب، عدم استغلالهم من قبل الجميع.

– هذه المحاور تفصيلات مهمة جداً في العمل السياحي، وضروري جداً العمل عليها، إن كان على المستوى العام أو المستوى الخاص. وهنا يأتي دور الإعلام بالنسبة للتوجيه_ التلفزيون الفضائيات والإذاعة، يجب أن يكون هناك باستمرار برامج سياحية للتعريف بالأماكن السياحية، الكثير من الأشخاص لم تسنح لهم الفرصة بزيارة هذه المواقع فعلى الأقل يتعرفوا عليه عن طريق التلفزيون، وهنا أيضا دور مهم للتربية والتعليم، ودمج موضوع السياحة في فلسطين في أحد مساقات الصفوف الابتدائية حتى نرفع مستوى معرفة الطلبة بالمواقع والسلوكيات المتبعة تجاه السائحين.

نبيل: أهليتنا بالتنافس غنية عن القول، فأهل الاقتصاد يعتبرون السياحة (أو يراهنون عليها) كأحد مرتكزات التنمية في فلسطين ما بعد الاحتلال، وهنا سؤالي د. سامي: إلى أية درجة لدينا الأهلية حسب ما تتوقع وتفترض فيما يتعلق بالتنافس مع أطراف مجاورة هي فعلاً منافس شديد، إن كان من حيث الأسعار أو الخدمة أو التعامل مع السواح، إن كان في الأردن، مصر وحتى إسرائيل.

أهليتنا في مجال الأسعار والتعامل والقدرة التنافسية عموماً للحفاظ على هذا القطاع كدخل أو جزء أساسي من الدخل القومي؟

د. مسلم: هذا موضوع مهم جداً، لان معظم السياح الذين يأتون لفلسطين يأتون بهدف الزيارة، إما المسجد الأقصى أو كنيسة القيامة أو كنيسة المهد، التنافس في الأسعار والخدمات والتعامل والسلوكيات هو أمر مهم جداً حتى نستطيع التنافس مع دول الجوار.

نبيل: هل تتوقع قدرتنا في هذا المجال؟

د. مسلم: قبل بدء العدوان الإسرائيلي– نجحنا كسلطة فلسطينية وكقطاع خاص فلسطيني في جعل فلسطين منطقة جذب سياحي مستقلة عن إسرائيل أو أية منطقة أخرى في الشرق الأوسط.

وجودنا المستمر في الساحة والمعارض الدولية أو علاقتنا مع منظمة السياحة العالمية، ووجودنا على الساحة العربية باستمرار أمر مهم من أجل المحافظة على موقع فلسطين كنقطة جذب سياحي مستقل في المنطقة.

على أية حال، وبغض النظر، نحتاج إلى رفع المستوى، لهذا أنا أكدت على ضرورة إعادة تدريب الكادر، التنافس يأتي أيضا في إعادة تدريب الكادر وليس فقط في الأسعار. الكادر المحلي، مستوى الفنادق والغرف وطريقة ومستوى الخدمة، هذا ما يجعل من التنافس أمراً ممكناً. ■

سعاد أبو دية

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

جـرائـــم الشـــرف

نبيل: نلتقي اليوم الأستاذة سعاد أبو دية، وهي الأخصائية الاجتماعية في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وذلك للبحث في رؤياها حول ظاهرة الجرائم على خلفية الشرف، أو لاعتبارات التقاليد.

أ. سعاد هو التراث الديني أم الجاهلي أكثر، الذي يشرع الجرائم اجتماعياً بتقديرك؟

أبو دية: هو التراث الثقافي لمجتمعنا الذي يشرع القتل للإناث على خلفية ما يسمى بشرف العائلة، العادات والتقاليد، نظرة المجتمع للمرأة، والدونية، هي التي تجعل هذه الجريمة[ممكنة]، وبالإضافة لمفهمونا لقضية الشرف، هذا المفهوم جداً واسع، وارتباط الشرف فقط بجسد المراة وانثويتها وجنسويتها هي إشكالية كبيرة أيضاً.

نبيل: الذين يدافعون عن هذه الجرائم غالباً ما يمسكون بسيف الدين، هل بتقديرك الأمر فعلاً له علاقة بالدين؟

أبو دية: لست متخصصة في الدين ولا أستطيع إعطاء فتاوى، ولكن الأديان السماوية جميعها متسامحة، الدين لا يشرع القتل، المشكلة في عاداتنا وتقاليدنا ونظرتنا للفتاة أو البنت، ولا أحد لديه الحق في قتل أي أحد بغض النظر عن الإشكاليات، لندع القانون هو الذي يأخذ المجرى لأية إشكالية بين الناس، ومن المفترض أن يكون القانون قادراً أن يحمي جميع فئات المجتمع.

نبيل: عندما تقول الشرطة الفلسطينية أن هناك نحو ٣١ فتاة قتلت العام ٢٠٠٢ في غزة على خلفية قضايا شرف، هل هو رقم حقيقي، وما أقصده: في خبرتكم في مركز الإرشاد، ما هي نسبة ما يتاح الإطلاع عليه من هذه الجرائم وكشفها؟

أبو دية: فقط أصحح معلومة الإحصائية التي صدرت عن الشرطة الفلسطينية هي لـ٣١ امرأة قتلت ليس فقط في غزة وإنما في الضفة الغربية، ونحن إذا نظرنا للإحصائيات والبحث الذي أجراه المركز بعنوان «قتل الإناث في المجتمع الفلسطيني» هذا البحث اجريناه للأعوام ٩٨-٢٠٠٠، وأحضرنا إحصائيات من الشرطة، وكانت الأعداد أقل بكثير، على الأقل الإحصائيات الرسمية التي وصلتنا من الشرطة بالسنوات الأولى ٩٧-٩٨ ومنتصف ٩٩، كانت القضايا جداً قليلة (أي القضايا التي تصل إلى السجلات الرسمية).

ثانياً: ازدياد الظاهرة في الانتفاضة، ويمكن أن الوضع السياسي يؤثر كثيراً على أن يقوم الناس بأخذ [القانون بايديهم]، فبالتالي إحصائيات ٢٠٠٠ كانت جداً صعبة، أنا انوه: نحن أيضا يجب أن لا نعتمد فقط على السجلات الرسمية الموجودة لدى الشرطة، لأن كثيراً من القضايا التي تقتل فيها النساء لا تسجل ولا تصل إلى الشرطة، من خلال البحث الذي أجريناه في مركز المراة والمقابلات مع العشائريين والشرطة، خاصة العشائريين بشكل خاص في منطقة الخليل يتعاملون مع عشرات القضايا سنوياً التي لا تصل إلى القضاء والشرطة.

نبيل: هل تعتبرون أن هناك نوعاً من التواطؤ مثلاً في جانب الشرطة أو المستوى التنفيذي المعني بالحفاظ على القانون، بغض النظر، لاعتبارات اجتماعية أو عشائرية؟

أبو دية: أقول أنها ليست قضية تواطؤ بقدر ما هي عدم وجود قانون رادع يحمي الضحية أو الفتاة التي تقتل، على سبيل المثال السلطة الفلسطينية مع الوضع السياسي[الحالي] تواجه ضعفاً في نفوذها، في بداية [اقامة] السلطة كان توجه النساء للشرطة أكثر بكثير من الوقت الحالي.

نبيل: من حيث المبدأ، هل تعتبرين أو تتفقين مع القول القائل بأن بداية مقاومة هذه الظاهرة هو عبر القانون؛ قانون متشدد صارم؟

أبو دية: الحقيقة يجب أن نعمل على أكثر من مجال، القانون جداً جداً مهم، وسيادة القانون مهمة، الموضوع الثاني هو العمل المجتمعي الحقيقي مع الناس، ننزل الميدان، نستطلع أراء الناس، نحاول تغيير العقليات الاجتماعية السائدة في مجتمعنا.

نبيل: كيف إذاً، ليس بالقانون؟

أبو دية: جزء من الحل هو القانون، ولكن حتى لو كان قانون رادع، الناس ما زال لديها النظرة الدونية لوضعية المرأة، والشاب يقول أستطيع قتل أختي حتى لو ذهبت للسجن، القانون وتغير العقلية يجب أن يسيرا بطريقة متوازية حتى نستطيع الوصول إلى وضع تشعر النساء به بالأمان وعدم تهديد حياتها بالقتل.

نبيل: وحول القانون، ما هي أبرز المشاكل أو ملاحظاتكم على القانون الذي ذكرتيه؟

أبو دية: القانون فيما يتعلق بموضوع النساء بشكل عام، هو قانون جداً جداً مجحف، إذا تكلمنا عن البنود الموجودة في القانون فيما يتعلق بالقتل للنساء اللواتي يتعرضن لكافة أنواع العذاب النفسي والجسدي والجنسي.

قضايا الاغتصابات، كل بنود القانون وقانون الأحوال الشخصية الجاري العمل عليه كقانون أسرة فلسطينية موحد لكل المجتمع الفلسطيني، أيضا به تغيرات جداً مجحفة للنساء والأطفال.

نبيل: نسمع استطلاع عدد من آراء المواطنين والمواطنات حول هذا الأمر.

– ممكن أن من يطبق الحكم أن يكون فاسقاً ولا يحصل تطبيق للحكم، الأصل أن نبحث القضية ونرجعها إلى أولي الحكم، ممكن أن تجلد، وأنا من المعارضين للقتل، ولكن أصبحت لدينا كعادة من العادات التي تحكم المجتمع وليس الدين.

– أوافق على الموضوع بحكم الذي تربيت عليه، هناك اختلافات، الذي تربيت عليه يقول صحيح، والذي درسته يقول غلط، ولكن أنا أؤمن بالذي تربيت عليه.

– ممكن أن يكون لديه حق.

سؤال: ما هو شعورك عندما تسمعين بقتل بنت بسبب علاقة جنسية مع شاب.

– اعتقد أنها تستأهل، لمعرفتها بان نهاية هذه العلاقة تكون هكذا، يجب عليها أن تمنع نفسها من هذا العمل.

– يستأهل هو القتل.

– يعتمد ما هو الظرف والحالة ولكن بنظري القتل جريمة بغض النظر عن المبرر.

– القتل ليس الحل الأمثل.

– غلط طبعاً لإمكانية وجود دوافع لدى الفتاة، مثلاً الشاب يريد الزواج بها ومعارضة أهلها.

– نحن عرب ونبقى عرب.

– يجب على الأب أو الأخ أن يقتل ابنته، لأن طبيعة مجتمعنا عصبية قبلية.

– يجب أن يكون حرية لدى الفتاة، ولا يجب أن يقرر الرجل للفتاة ماذا تفعل. نحن نحتاج الكثير من التثقيف والتوعية.

نبيل: مهمتكم في هذا الموضوع تبدو صعبة خاصة من استطلاع هذه الآراء بين الرجال، إن كان ليس الجميع، وكنت تتحدثين عن القانون كواحد من المداخل، فيما يتعلق بالقانون، ما هي الرؤية القانونية التي تسعون إلى إقرارها في مسودات القوانين المطروحة حالياً، إن كانت العقوبات أو الأحوال الشخصية للحيلولة دون هذه الظاهرة؟

أبو دية: بالنسبة للتعديلات التي نطمح أن تكون موجودة، أن يكون هناك مساواة ما بين المرأة والرجل في أية قضية يتعرضون لها. حتى قضية العقوبة يجب أن تكون متساوية ما بين المرأة والرجل عندما يصبح عندنا مساواة في القانون وقانون صارم، نريد أن تكون المساواة للمرأة والرجل بالنسبة لكل القوانين التي تحكمهم. نؤمن بأن القانون يجب أن يخدم كافة فئات المجتمع، وان لا تكون مصلحة فئة معينة على حساب فئات أخرى مهمشة في المجتمع، ونحن نعلم أن المرأة والأطفال عادة أكثر الأشخاص مستضعفين ومهمشين في المجتمع، وبالتالي القانون يجب أن يكون شفافاً وحساساً في التعامل مع القضايا الأسرية بشكل خاص، لأننا في نهاية الأمر معنيون بمجتمع يكون قادراً على حماية أفراده، مجتمع صحي، كل واحد يستطيع إبداء رأيه، مجتمع القانون فيه يساوي بين المرأة والرجل.

نبيل: هذا الحديث يجري عن طموح لقانون يضمن أية ممارسة من هذا النوع التي يحاسب عليها المجتمع والعادات والتقاليد، هي حرية فردية لا يجب أن يحاسب عليها القانون أصلاً. أما أنه في حال فعلاً كان هناك علاقات عادة ما يحاسب عليها المجتمع يمكن للقانون أن يحاسب عليها، هناك فرق لا شك؟ ما هو المطروح؟

أبو دية: بالنسبة للقضايا التي طرحت في الاستطلاع «علاقة الفتاة بالشاب» أنها غير مقبولة مجتمعياً وتجرم عليها، لا نريد أن نكون مثل النعامة التي تدفن رأسها كل الوقت بالرمل، دعنا نقول: إن المجتمع يجب أن يكون بهذه الطريقة أو هذه الطريقة، قضايا العلاقات الجنسية والعاطفية موجودة في مجتمعنا، هي حاجات غريزية موجودة مثل الأكل والشرب، الذي نطمح له هو دور الأسرة الأساسي في توعية الفتيات والشباب على كيفية التعامل مع حاجاتهم الجنسية من خلال وجود التربية الجنسية في المدارس التي مفقودة لدينا كلياً، والتي تساعد على تقليل المشاكل الاجتماعية، قضايا ما يسمى بشرف القاتل، ثم قضية الشرف، مفهوم جداً مطاط بالنسبة لنا، الشرف يجب أن لا يقترن فقط بالمرأة، أيضا الرجل لديه شرف، مفهوم الشرف مرتبط بجسد المرأة، مفهوم خاطىء ويجب أن نعمل عليه سواء كمؤسسات مجتمع مدني أو مؤسسات السلطة، أن يكون هناك توعية ونغير المفاهيم حول أدوار المرأة والرجل، أن نبدأ بالمنهاج التعليمي المدرسي وصولاً للجامعة، يصبح لدينا أمكانية لنخفف المشاكل الاجتماعية التي نعاني منها، لا نستطيع أن نمنع قضايا الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة، ولكن مع وجود التربية الجنسية وتغير أدوار المرأة والرجل، وتغير النمطية والأحكام المسبقة حول المرأة والنظرة لها، أنا اعتقد أنه بامكاننا السير ليكون لدينا مجتمع قادر أكثر على الاحتواء، مجتمعنا ليس متسامحاً.

نبيل: تتوقعين أن المستقبل سيشهد تحسناً، ونتجاوز الحدة في معالجة الأمر وعدم التسامح؟

أبو دية: نحن دائماً بمركز المرأة متفائلون لوجود تغير اجتماعي ومجتمعي، ولكن هذا التغيير دائماً بطيء، حتى نستطيع تغيير مجموعة على سبيل المثال من المرشدين الذين نعمل معهم على هذه القضايا، التغيير في العقلية لهو جداً جداً بطيء. ■

سعاد القدومي

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

التسرب من المدارس

نبيل: اليوم نلتقي السيدة سعاد القدومي، مديرة التعليم العام في وزارة التربية والتعليم العالي، وموضوع البحث هو ظاهرة تقلق المجتمع بأسره، وتسمى بتسرب التلاميذ من مدارسهم.

. .الحديث يجري عن نسب تسرب تقارب ١٥٪ ونسبة أمية تتزايد، ما هو انطباعكم في الوزارة؟

القدومي: نعم، ظاهرة التسرب هي ظاهرة تقلق الوزارة منذ أن تسلمت زمام الأمور، ولكن هناك إجراءات عديدة قامت بها الوزارة، أدت إلى انخفاض نسبة التسرب في كل سنة عن السنين التي قبلها.

بداية نحن في كل عام دراسي نقوم بتوزيع استمارة على جميع مدارس فلسطين – الحكومية والوكالة والخاصة – وبالتالي الأكاديمية والمهنية، من الصف الأول حتى الصف ١٢، لإجراء مسح ميداني شامل لجميع هذه الصفوف، لمعرفة نسبة التسرب، وذلك من أجل وضع الحلول الوقائية والحلول العلاجية لمعالجة هذه الظاهرة.

نبيل: ما هي حدود هذه الظاهرة لهذا العام ؟

القدومي: نحن نصدر كل سنة نسبة التسرب للعام الذي قبله، بمعنى آخر، العام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ حالياً تصلنا الاستمارات من أجل تفريغها وعمل النسب، ولكن الجاهز حتى الآن عام ٢٠٠١–٢٠٠٢ كانت نسبة التسرب ١,١٧٪ ، أعطي ملاحظة: لدينا انخفاض مستمر منذ تسلم السلطة الوطنية ووزارة التربية والتعليم في ١٩٩٥–١٩٩٦ زمام الأمور، حيث كانت نسبة التسرب فيها ٢,٥٪، في ٩٦ – ٩٧ للعام الدراسي، أعني به من ١ / ٩ حتى نهايته في ٣٠ / ٥ – ١ / ٦ بداية الإجازة، لدينا نسبة تسرب في عام ٩٦ / ٩٧ هبطت إلى ٢,٢٪، العام ٩٧–٩٨ هبطت إلى النسبة إلى ١,٦٠٪ في العام ٩٨–٩٩ كانت النسبة ١,٦١٪ .في العام ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ كانت النسبة ١,٦٧٪ في العام ٢٠٠٠–٢٠٠١ كانت ١,٢٨٪ في ٢٠٠١–٢٠٠٢ كانت ١,١٧٪ . إذاً من هنا نستنتج أنها في انخفاض مستمر.

نبيل: زملاء لنا رصدوا أيضاً انطباعات وشهادات مربين في المدارس، وكذلك أهالي وأولياء أمور لهذه الظاهرة، نستميحك للاستماع إليها:

–من خلال خبرتي كمعلم منذ ٢٧ عاماً، قد يكون السبب ارتفاع تكاليف التعليم في الجامعات. ما يؤدي بولي الأمر إلى استباق الأمور، حيث انه يعمد إلى أن يترك ولده المدرسة، لأنه لا يستطيع الاستمرار في تعليمه في الجامعة مستقبلاً، وقد يكون لديه عدة أبناء.

–ظروفنا الاقتصادية تحتم على رب الأسرة أن يخرج من الصباح إلى المساء، ويعود إلى المنزل مرهقاً، فلا يتابع أولاده، فيختلط الأولاد بشلة من الطلاب الذين ينقطعون عن الدراسة، ويتبعونهم في أسلوبهم، فهذا يغري هؤلاء الطلاب إلى الانقطاع عن المدرسة.

– قد تكون انخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي لدى الأسرة التي ينتمي إليها الطالب، ما يدفع ولي الأمر إلى إخراج ابنه من المدرسة، والعمل في حرفة معينة لمساندة ولي الأمر، علاوة على ذلك في مجال مدارس البنات، قد يكون الزواج المبكر خاصة في المناطق التي يكون فيها المستوى الإجتماعي متدن نسبياً؛ في المناطق التي تعتبر حدودية أو عن أطراف المنطقة المركزية للمدينة.

قد يكون أيضاً مستوى المناهج؛ أي الكم الهائل من المناهج، حيث لا يتناسب مع مستوى الطلاب، فالمنهج يعتمد في أغلبه على التحصيل العلمي ويفتقر إلى النشاطات اللامنهجية المصاحبة لبعض المباحث الدراسية، وقد يرجع أيضاً إلى الحالة النفسية أو القلق النفسي الذي يشعر به الطالب الفلسطيني في هذه الأوضاع الصعبة.

–عدم مقدرته العقلية على مواءمة والتكيف أيضاً مع العملية التعليمية، وبالتالي هناك ضغط من الأهل والمعلمين على الواجبات وما شابه ذلك، وعدم مقدرته على حل كل الواجبات هذه وعدم متابعته في البيت، وبالتالي فيصبح هناك عدم قدرة على التكيف المناسب، ولذلك يمكن أن يفضل الطالب أن يتسرب ولا يذهب إلى المدرسة.

– المشاكل الأسرية العديدة – عدم الترابط الأسري – منها الطلاق، الفقر الذي يعاني منه أغلب الآباء والأسر. عدم تلبية احتياجات الطالبة وعدم اهتمام الأهل.

– صعوبة المنهاج وعدم تكيف الطالب مع المنهاج، يكون الطلبة بالنسبة لهم عدم اهتمام؛ إهمال زوجة الأب أن توقظ أبنها، فيجد نفسه تأخر فيخاف من العقاب، العقاب الشديد باستمرار المدارس للطالب، عدم توفير أدوات مدرسية أو دفاتر وكتب وقرطاسية لم يقدر الوالد على شرائها.

–مثلاً من الخوف، خوف الفتاة من أن تأتي للمدرسة لرؤيتها القصف، الظروف.

–أحياناً يرجع السبب للمدرس نفسه، فبعض المدرسين أحياناً يستخدمون القسوة أو العقاب البدني، ينفر الطلاب ونجد الطالب يترك المدرسة ويتسرب منها. أحياناً يرجع إلى الإدارة المدرسية نفسها، تكون الإدارة متساهلة جداً، لا تدقق على مسألة التسرب.

–يكون لدى الولد حساسية ضد مدرس معين، يخاف منه، أو التأخر[صباحاً، يقف الطالب] على الباب، يخاف أن يدخل متأخراً ويعاقب، فيضطر أن يبقى خارجاً على أساس تلافي العقاب.

نبيل: استمعنا إلى العديد من الانطباعات والاجتهادات، ربما متباينة، في محاولة لتفسير هذه الظاهرة، ولكن من موقعكم تستندون إلى معطيات علمية أكثر، هل بتقديركم الكرة في ملعب الأهل أم النظام التعليمي؟

القدومي: أنا من الأخوة الذين تكلموا جميعهم أستنتج عدة أشياء منها أنهم تحدثوا عن أسباب التسرب، نحن نقسم أسباب التسرب إلى ثلاثة محاور رئيسية.

أسباب تربوية، وأسباب اجتماعية، وأسباب اقتصادية. يندرج تحت الأسباب التربوية: تدني القدرة على الدراسة بسبب تجاوز السن القانوني والرسوب المتكرر وعدم الرغبة في التعليم الأكاديمي. الأسباب الاجتماعية: يندرج ضمنها عدم الرغبة في التعليم المختلط أو خارج مكان السكن، موانع شخصية، مثل الإعاقات النفسية أو الجسدية، المرض الوفاة وموانع طارئة كالسجن، سفر، رحيل .. إلخ، والخطوبة والزواج المبكران.

أسباب اقتصادية، والتي يندرج ضمن المواصلات والنفقات والخروج للعمل، وهناك أسباب أخرى متعددة.

النقطة الثانية التي تحدثوا عنها: مسؤولية من هذه الظاهرة؟ ومن يتحمل هذه المسؤولية للحدّ منها؟

الوزارة تتحمل هذه المسؤولية، ولكن هذه مسؤولية الجميع وليست وزارة التربية وحدها. هي مسؤولية المجتمع، مسؤولية أولياء الأمور، مسؤولية وزارة الشباب ومسؤولية وزارة العمل، لتسن قانوناً يمنع العمل أقل من ١٨ سنة، هؤلاء الأولاد في الشوارع يبيعون على الإشارات الضوئية، الذين يستغلهم أصحاب العمل بأجر زهيد، هؤلاء كلّهم على وزارة العمل أن تقوم بواجبها لمنعهم من العمل، أو منع أرباب العمل من تشغيلهم.

وزارة الشؤون الإجتماعية لها دور، وزارة الرياضة والشباب لها دور، إذاً هي مسؤولية جميع هذه المؤسسات والوزارات عدا عن المجتمع المحلي، عدا عن وزارتكم، وزارة الإعلام لها دور مهم جداً في الحدّ من هذه الظاهرة بالنشرات، حملات التوعية، المحاضرات، بهذه الأشياء كلها يتكافل الجميع مع بعضهم للحد من هذه الظاهرة. بالنسبة لوزارة التربية قامت بإجراءات عديدة سواء كانت هذه الإجراءات وقائية تحد من هذه الظاهرة قبل وقوعها، وإجراءات علاجية أيضاً بعد أن تسرب الطالب وتظافرت معه هذه الأسباب جميعها.

نبيل: في البداية أستاذة سعاد، أعطيتني انطباعا بأن هناك تقدماً مضطرداً في معالجة هذه الظاهرة.

القدومي: صحيح.

نبيل: ما هي أبرز الوسائل التي استخدمتموها واعتبرتموها ناجعة في الوصول إلى هذه النتائج؟

القدومي: عندك أول شيء بالنسبة لتعليمات القبول في المرحلة الأساسية، تسمح ببقاء الطالب حتى سن ١٨، بسبب الزواج المبكر لدى الإناث[تتسرب] نسبة عالية، فسمحت[الوزارة] للطالبات المتزوجات بالعودة إلى مقاعد الدراسة ضمن شروط معينة، قامت الوزارة بفتح صفوف عليا جديدة في الكثير من مدارس القرى والأماكن النائية، هنا نعالج قضية اقتصادية، وناحية بعد المسافة لعدم تمكن المتسرب من توفير المواصلات. وقامت الوزارة بفتح العديد من المدارس الجديدة للبدو الرحل على شكل كرفانات، هذه حدّت من نسبة التسرب، أو خيم مثل رأس العين / العوجا في مديرية أريحا، ومسافر بني نعيم في الخليل، فتحت مدارس جديدة للمرة الأولى في التجمعات السكنية القليلة العدد، مثل مغارة الضبعة وراس طيرة في قلقيلية، لديك الصفوف المجمعة، فكت هذه الصفوف المجمعة واقتصرت على صفين من أول إلى السادس، عندك الصفوف المختلطة، لدى البيئات التي ترفض الاختلاط أيضاً، هذه خففت الوزارة منها الكثير.

عندك أيضاً في المدارس المرشدين (المرشد الاجتماعي) لديه دور فعال في مدارسنا وأصبح تقريباً في كل مدرسة فيها مرشد تربوي ليقوم بمتابعة القضايا الفردية في كل مدرسة. لدينا سابقة مهمة جداً للوزارة ألا وهي تعليم الجرحى.

لدينا جرحى الانتفاضة، خوفاً من تسرب هؤلاء الطلبة، فكل طالب جريح يجلس في البيت أو المستشفى أكثر من أسبوع وجه له معلم، ليبقى هذا الطالب مواكباً لطلبة صفه، فحدت من نسبة التسرب، أيضاً التعليم المساند والتعليم العلاجي وتشكيل لجان. كل هذه حدّت وأدت إلى انخفاض نسبة التسرب في كلّ سنة عن السنة التي قبلها.

نبيل: في مجتمع يوجد فيه قدر من الجهل وضائقة معيشية وضعف في تطبيق القانون بسبب عدم اكتمال الدولة، كيف تنظرين أو تقدمين بإيجاز مشهد المستقبل لهذه الظاهرة بعد سنوات؟.

القدومي: توجهنا نحن في الوزارة أن نحدّ من التسرب ونقضي عليه نهائياً. توجهنا هو تعميم التعليم في فلسطين، عممنا التعليم للصف السادس بنسبة تقريباً ١٠٠٪، لدينا إلزامية التعليم، هذه مهمة جداً للحدّ من التسرب، إلزامية التعليم للصف العاشر، ونحن من أوائل الدول التي لديها إلزامية التعليم (الدول المجاورة) التعليم للصف العاشر، وتطلعنا للحدّ من نسبة التسرب، هي أن يصبح التعليم حتى أيضاً إلزامياً أو مجانياً للتعليم الثانوي، هذا إذاً توجهنا وتطلعنا في وزارة التربية والتعليم، إذا سمحت الظروف لنا واستطعنا أن نحقق هذا التوجه، أن تكون إلزامية التعليم حتى الصف الثاني الثانوي، سنكون هنا حيّدنا تقريباً أو قضينا على هذه الظاهرة مع العلم لا داعي للتشاؤم من هذه الظاهرة، لأنه لو نظرنا حالنا بالنسبة لأحوال الدول المجاورة، نجد أنفسنا أفضل بكثير من الدول المجاورة. ■

د.سعدي الكرنز

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

إشـكالات النـقل والمواصـلات

نبيل: نلتقي اليوم الدكتور سعدي الكرنز والذي طالما تبوأ منصب وزير النقل والمواصلات في السلطة الفلسطينية. وموضوع البحث هو إشكالات النقل والمواصلات في بلادنا فلسطين.

. . ما هو تفسيرك لضعف قطاع المواصلات العامة في فلسطين؟

د . الكرنز: الحقيقة قطاع النقل والمواصلات مرّ بظروف صعبة جداً في بداية اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وقبلها، في سنوات الاحتلال الطويلة منذ العام ٦٧ . التبعية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي، هذه التبعية وهذا الارتباط بقي موجوداً بحكم اتفاقيات أوسلو والاتفاقية الاقتصادية التي وقت في باريس (اتفاقية باريس الاقتصادية)، أيضا هناك الكثير من الإهمال، لم يكن هناك جهد حقيقي بذل بعد قيام السلطة من الوزراء الذين تولوا هذا المنصب : وضع الرجل المناسب في المكان المناسب – لتنظيم هذا القطاع من حيث وجود القوانين التي تنظم عمل هذا القطاع، ووجود الأنظمة واللوائح التنفيذية والتعليمات المنظمة لهذا القطاع، تأهيل وتدريب الكادر في وزارة النقل والمواصلات .

ولكن أنا اعتقد أنه في الفترة الأخيرة هناك جهود حقيقية بذلت في الحكومة الأخيرة، وبدأنا حقيقة في وضع قانون المرور رقم (٥) لعام ٢٠٠٠ موضع التنفيذ، استكمال ووضع الأنظمة واللوائح والتعليمات المنظمة لأحكام هذا القانون، وإصدار تعليمات منظمة، أيضا لأعمال القطاعات الأخرى التابعة لقطاع النقل والمواصلات، مثل المؤانى والطيران، تطور الاستثمار في أي قطاع مرتبط بتطور هذا القطاع، هناك استثمارات موجودة في قطاع النقل والمواصلات، ولكن هذا الاستثمار مرتبط بتطور هذا القطاع . هناك خطوات بدأناها لخصخصة الخطوط الجوية الفلسطينية . ولكن يجب أن تضع الخطوط الجوية الفلسطينية في موضع تكون فيه قادرة على أن تكون جذابة للقطاع الخاص، وناجحة في أدائها وفي عملها، لن يكون القطاع الخاص متشجعاً خاصة في الظروف التي تمر بها شركات الطيران دولياً . هي مرتبطة بظرف عام وظرف خاص لمثل هذه المؤسسات .

نبيل : على الأرض هناك انطباع حصلنا عليه بأنه ربما لا يوجد باستثناء نابلس مواصلات عامة على مستوى الحافلات ، غالباً هناك »تكسيات« ، هل من تفسير ، بتقديرك من خبرتك ، لاحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في حافلات وشركات حافلات في مدن مختلفة ؟ .

د . الكرنز: هناك عدة شركات موجودة في الضفة الغربية وعدة خطوط امتياز لهذه الشركات ليس في نابلس فقط، في الخليل، بيت لحم، رام الله، هذه الخطوط موجودة وهذه الامتيازات موجودة وهذه الحافلات موجودة . وأيضا في قطاع غزة تم ترخيص العديد من هذه الشركات وخاصة في الفترة الأخيرة، ولكن المشكلة هي بسبب القيود الإسرائيلية التي تعيق عمل هذه الخطوط، الاعاقات المستمرة، عدم تمكن هذه الحافلات من العمل في الخطوط المخصصة لها، ومع ذلك الوضع إلى حد ما بالنسبة لقطاع النقل العام، في الضفة الغربية وغزة، وضع أعتبره مقبولاً، كان من الممكن أن يكون أفضل من ذلك، لو كانت القيود الإسرائيلية غير موجودة على الأرض، ولكن هي موجودة وهناك استثمارات وهناك طلبات . في الفترة الأخيرة منحنا عدداً كبيراً من التراخيص لاستيراد وإدخال حافلات عامة إلى فلسطين للعديد من هذه الشركات وكونها حريصة على إدخال حافلات جديدة إلى مناطقها والى خطوط الامتياز التي تملكها، هذا يعني أن الأمور تسير إلى حدّ ما من حيث الرغبة في الاستثمار بطريقة جيدة، ولكن عمل هذه الشركات حقيقة هو في ظروف صعبة جداً والقيود الإسرائيلية الموجودة والجميع يعلم واقع الطرق (حالياً) في الضفة الغربية، تجعل من عمل هذه الشركات عملاً صعباً في ظروف سيئة، بل مستحيلة .

نبيل : دعنا نستمع معاً إلى تقرير أعده زملاؤنا من الميدان ، حول انطباعات الجمهور عن قضايا تشغله بخصوص المواصلات العامة ؟

– بعد الساعة ١٠ هناك صعوبة في المواصلات، حتى خلال النهار، لتصل إلى مكان معين لا مواصلات بعد الساعة الرابعة مساءً، مشكلة الطلبات لأي متر .

– استغلال السواقين بشكل عام للمواطنين، مثلا مواصلات نابلس [من رام الله] في يوم تكون ٢٠ شيكلاً، وفي يوم آخر ١٠ شيكل، أيام ٢٥، أيام ٣٠، لا يوجد سعر محدد .

– البعض يحمل ١٠ أشخاص، البعض ١٢، اختلاف ألوان السيارات، بصراحة وأمانة وموضوعية ٩٠٪ من السائقين معاملتهم دفشة، ويحملون الراكب جميلة انه طالع معه في سيارته .

– السيارات أغلبها غير مرخصة و[غير] مؤمنة، لا يوجد خطوط واضحة، الأسعار غير واضحة .

– السائقون بدون رخص على الشارع، لا تأمين، الأجرة المرتفعة.
– الأسعار ارتفعت بحدود ٥٠٪ في المواصلات.
– اضطررت أن اشتري سيارة من صعوبة المواصلات، تشعر أن كل سائق يختلف عن الآخر، (الطمع الذي نأسف عليه).
– أحيانا تشعر بعدم النظافة في المواصلات، لا يهتمون بنظافة المواصلات التي يستخدمها الناس للتنقل.
– كل واحد يأخذ دور الآخر، وتحصل الأزمة والمشاجرة بينهم.
– بصراحة وصدق أسوأ تعامل للسائقين مع المواطنين في فترة الانتفاضة (فترة إغلاق الحواجز).

نبيل: د سعدي، يبدو أنه لا أحد راضٍ في هذه البلاد خاصة في الظروف التي تحتاج فيها إلى من يضبط الأمن والنظام العام من الشرطة، ولكن الشرطة غائبة في كثير من مدن الضفة على الأقل، ولكن ليس في غزة. ما هو انطباعك عن تعقيب المواطنين؟

د. الكرنز: أنا أعتقد تعقيب المواطنين، وما يحدث، هو أمر طبيعي وهو يحدث في أي مكان لا يوجد فيه سيادة أو سلطة، أنت تعلم مثلاً أن هناك دوريات سلامة على الطرق تسير في شوارع وطرق الوطن لضمان أن تكون المواصلات العامة في أفضل صورتها، يكون هناك رقابة ومتابعة لعمل السيارات وبالذات سيارات الأجرة والحافلات العمومية للتأكد من صلاحيتها على الطرق وهي تحمل المواطنين. ولكن هذا الموظف الفني المختص من وزارة النقل والمواصلات، هو موظف مدني في النهاية. لا يستطيع القيام بهذا الدور ما لم تكن هناك قوة حماية من الشرطة تدعم وتساند عمل الموظف في دائرة السلامة على الطرق.

في وزارة النقل والموصلات، في ظل وجود حواجز إسرائيلية وقيود إسرائيلية وسيطرة كاملة وعدم وجود طرق ثابتة، هناك تسعيرة للمواصلات، ولكن هذه التسعيرة على طريق ثابت، مثلاً من مدينة خانيوس إلى غزة، إذا كانت هناك طرق التفافية يضطر السائق للسير فيها، وهناك حواجز يقف عليها لساعات، وما إلى ذلك، لا نستطيع أن نلزم هذا السائق بعد ذلك بتسعيرة محددة أو أن نلزمه بالخروج من خانيوس إلى غزة أو من نابلس إلى رام الله. هذه أمور مرتبطة بوجود الاحتلال وسياسات الاحتلال والطرق التي تسير فيها هذه الحافلات، فالوضع عملياً على الأرض من حيث النقاط التي يشتكي منها المواطنين، أمر طبيعي، ويحدث، شعبنا متعاون ويبقى السائقون هم جزء من أبناء شعبنا، ومن نضال شعبنا، والكثير منهم يقومون بدورهم على أكمل وجه.

نبيل: هناك عائدات عادة من رسوم الترخيص الشخصي والتأمين لوسائط النقل..الخ، ما هي النسبة التي تسخر في السلطة الفلسطينية لإعادة استثمارها في البينة التحتية للمواصلات؟

د. الكرنز: كما تعلم الأصل أن الايرادات ترد إلى حساب الخزينة العامة لوزارة المالية مباشرة، وهناك موازنات تقر للمؤسسات والوزارات المختلفة لتنفيذ برامج.

نبيل: هل تشعر بالإجحاف بحق وزارتكم لأنها تقدم إلى الخزينة العامة أكثر مما تأخذ لكي تستثمر في البنية التحتية.

د. الكرنز: أنا لا انظر إلى الأمور هكذا. أنا ضد مبدأ أن الوزارة التي تحقق إيرادات عملياً يجب ان توظف هذه الإيرادات في أعمال تخص هذه الوزارة، هناك مؤسسة، هناك موازنة عامة تخص السلطة الوطنية الفلسطينية، هناك برامج وخطط تطويرية يجب أن تقدم من المؤسسات ذات العلاقة من خلال الموازنة العامة التي تقر، عملياً يجب أن تكون الوزارة قادرة على تكوين برامج واضحة، بحيث تكون هذه البرامج وهذا الانفاق مبرراً لتستطيع الوزارة أو المؤسسات الدفاع عنه أمام التشريعي وأمام وزارة المالية، ويجب أن يبذل جهد حقيقي في هذا المجال لضمان إقرار هذه المشاريع فهذه مسؤولية الوزارة، اما أن يخصص للوزارة التي تحقق إيرادات أكبر نفقات أكبر من غيرها، هذا اعتقد انه مجحف ولا يتفق والأحوال المالية في جميع دول العالم. لا يوجد شي يعطي حقاً لمؤسسة تحقق إيرادات أكبر من غيرها بالحصول على موازنات.

نبيل: ليس المقصود موازنات إدارية ، بل موازنات لتطوير البنية التحتية؟

د. الكرنز: بالضبط، متطلبات العمل معروفة، ما هي أوجه الإنفاق المختلفة للوزارة، يجب أن تحقق وتنفذ وأن تكون هناك اعتمادات ومخصصات مالية لها، أيضا أية وزارة يجب ان تكون جاهزة لتقديم برامج ومشاريع، من خلال هذه البرامج والمشاريع وخلق العمل تحدد الموازنات المطلوبة، جزء منها يغطى من حساب الخزينة العامة و الجزء الآخر يجب البحث عن تمويل لهذه المشاريع، ويمكن خلال الثلاثة شهور الأخيرة حصلنا على الأقل عليالتزامات من كثير من الجهات المانحة منها البنك الإسلامي للتنمية، USAid، الاتحاد الأوروبي.

العديد من المشاريع قدمت فقط خلال الثلاثة شهور الأخيرة، واعتقد ان هناك مشكلة لم تكن الوزارة قادرة على تبرير حاجاتها، وان تقدم مشاريع بطريقة منظمة وتحدد أهداف هذه المشاريع، وان تكون مبرراتها أيضا مقنعة لأية جهة تقدم لها، مثلا القانون الفلسطيني يعطي نسبة من إيرادات المواصلات للبلديات، وهذا اقرّه في المجلس التشريعي في قانون الحكم المحلي، وهذا حق للبلديات لكي تقوم، بحكم أن لديها ميزانيتها الخاصة، وتنفق من إيراداتها، بالإضافة إلى ما تحصل عليه من دعم الخزينة العامة، ومن هذا الدعم الذي يقدم من الخزينة العامة هي نسبة ٥٠٪ من إيرادات النقل على الطرق، والجزء الآخر يذهب إلى حساب الخزينة العامة ليكون ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية والوزارة تحصل على احتياجاتها من خلال الخزينة العامة. ■

سليمان أبو سنينة

أجرى المقابلة: وليد العمري

القضـــاء العشـــائـري

وليد: نتناول في حلقة اليوم القضاء العشائري، حيث لا يزال حاضراً وبقوة في المجتمع الفلسطيني، وقادراً في كثير من الأحيان على حلّ منازعات تعجز عنها محاكمنا، خاصة إذا ما تعلق الأمر بجرائم الشرف أو الثأر والقتل، ولكنه ينأى بنفسه أو ربما لا يسمح له بالتدخل حينما يتعلق الأمر بالقضايا السياسية، وهو ما معناه أن جهاز القضاء الحكومي لا يسمح أو يغض الطرف عن مصادرة صلاحياته أو بعضها لصالح رجالات المجتمع العشائري، وبذلك لا يختلف المجتمع الفلسطيني في مدى تعاطيه مع القضاء العشائري عن مجتمعات المنطقة العربية، ولاستطلاع الموضوع نستضيف عضو المجلس التشريعي، السيد سليمان أبو سنينة، رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي.

. . ما السرّ وراء ازدهار القضاء العشائري في المجتمع الفلسطيني؟

أبو سنينة: القضاء العشائري في فلسطين موضوع متوارث جيلاً بعد جيل، والسرّ وراء ازدهاره ما مرّت به المنطقة وواقع المجتمع الفلسطيني، ذلك أن المجتمع الفلسطيني كما هو معروف مجتمع قبلي عشائري، ومجتمع صغير بحيث أنه في البلدة أو القرية أو المدينة جميع الناس يعرفون بعضهم البعض، وجميع أبناء العشيرة كانوا إلى وقت قريب وما زالوا إلى حدّ ما يخضعون لإمرة كبير العشيرة أو رجل العشيرة الأول. ومن خلال هذا المجتمع القبلي الصغير الذي تتشكل فيه كلّ بلدة من عدد من العائلات أو العشائر، أصبحت هناك أعراف متوارثة وسائدة بين العشائر الفلسطينية والمحلية في كل بلدة ومدينة، وأيضاً من سرّ ازدهار القضاء العشائري، أنه في واقعنا ومجتمعنا الفلسطيني، فان تحصيل الحق أيضاً أسرع مما هو في القضاء العادي.

وليد: ولكن سيد سليمان أليس هذا معناه أن السرّ في ازدهاره هو فشل القضاء الرسمي، وفشل النظام الرسمي أصلاً؟

أبو سنينة: غياب القضاء المستقل والفاعل والقادر على فصل النزاع بين الخصوم، أدى إلى أن يتوجه الخصوم إلى القضاء العشائري، ومسؤولية القضاء الرسمي عن هذا الازدهار واضحة، حتى القضاء الرسمي يفتقر إلى الجهاز التنفيذي الفاعل من أجل تنفيذ الأحكام التي تصدر عنه، لذلك يتوجه الخصوم من أجل تحصيل حقوقهم إلى القضاء العشائري.

وليد: وهل القضاء العشائري قادر على تحقيق العدالة لكافة أبناء المجتمع بما فيهم الفقير ومن لا ينتمي إلى عائلة كبيرة؟

أبو سنينة: نعم، القضاء العشائري له أعرافه ووسائله وطرق تحصيل الحق، لأنه يجمع بين الخصوم ويأتي بكفلاء وله إجراءات وطرق في سبيل تحقيق الحق، ولا بد أن ننوه إلى نقطة: القضاء العشائري لا يجمعه قانون ولا شرع ولا منطق، إنما هي أعراف متوارثة ومنقولة جيلاً بعد جيل.

وليد: نستمع إلى لقاء خاص مع العقيد صائب نصار، مساعد محافظ مدينتي رام الله والبيرة، حول مسألة القضاء العشائري:

في الحقيقة من مهام المحافظ أن يكون ممثلاً للسلطة الوطنية الفلسطينية، وممثلاً للسيد الرئيس في حدود محافظته الجغرافية وأن يقوم بالمهام التالية:

الحفاظ على أمن وأمان المواطنين، وهذا يتطلب أن لا يكون هناك إشكالات قائمة بين الناس، فمن هذا المنطلق يقوم بعملية حل الإشكالات بين الناس قبل المحاكم وليس بديلاً عنها.

سؤال: هل يؤثر هذا على علاقة المواطن بالقضاء؟

العقيد نصار: غير صحيح لا يؤثر على المحاكم، هناك كثير من القضايا لا نستطيع حلّها توفيقياً بين الناس فيتم اللجوء إلى القضاء، لكن أغلب الناس الذين يلجأون إلى حلّ القضايا توفيقياً بينهم، هم أصحاب قضايا محددة، تتعلق بالعقار والأراضي، وهذه القضايا كثيراً ما تأخذ أوقاتاً طويلة في المحاكم، لكن الحلول التوفيقية تنجز بأسرع وقت ممكن وبرضى الطرفين.

–لماذا باعتقادك يلجأ الناس إلى القضاء العشائري؟

العقيد نصار: في مرحلة الاحتلال وما قبل تأسيس الدولة يلجأ المجتمع دائما إليالمجتمع الأبوي الذي يحرص فيه أن التجمعات الصغيرة دائما

هي التي تحمي نفسها بنفسها نتيجة وجود الاحتلال، فيكون أقرب للمجتمع الشعائري الذي يلجأون به لحلول قضاياهم بعيداً عنه،لأن القضاء العشائري يكون أقرب إلى نفوسهم في مقابل القضاء المسيطر عليه من قبل الاحتلال.

–ما هي القضايا التي يلجأ الناس فيها إلى القضاء العشائري؟

العقيد نصار: غالباً قضايا القتل، القضايا التي بها نوعان من الحقوق، الحق العام والحق الخاص. الحق العام حقيقة لا يسقط نتيجة وجود الحل العشائري، لكن تنزل قيمة الحكم نتيجة التوفيق بين الناس.

–كيف تشكلت لجان الإصلاح وما هو دورها؟

العقيد نصار: للمواضيع التي سبق وتحدثنا بها، نحن شكلنا لجاناً من أجل أن تقوم بعملية الحلول التوفيقية، سواء على مستوى القتل، أو الدهس أو الجرح أو الضرب أو الأراضي، وكل لجنة في لجان الإصلاح لها دورها، هناك لجنة إصلاح تكون متخصصة من محامين وقضاة..الخ، تبحث في قضايا حل العقارات والأراضي، وهناك قضايا القتل والدهس والشجار يقوم فيها بعض رجالات الإصلاح الذين خصصناهم في هذه اللجان من أجل متابعة حلّ الإشكالات القائمة بين الناس نتيجة هذه الخلافات.

–هل تشجعون اللجوء إلى القضاء، أم أنكم تعتبرونه الملاذ الأخير؟

العقيد نصار: نحن نسعى من أجل إحياء القضاء، ونشجعه، لكن لأنه أصبحت هناك عادة والعادة مع استمرارية التعامل فيها تصبح قانوناً، لا تستطيع بعد ثلاثين عاماً أن تجعل الناس يحتكمون للقضاء، لكن نحن نعمل من أجل أن يكون القضاء أولاً، وعندما يكون هناك بعض الصعوبات أو المماطلة أو الوقت الطويل في عملية القضاء يتم لجوء الناس إلى الحل العشائري أو التوفيقي من أجل أن يتم التسريع في الحل للتخفيف من المشاكل. وحقيقة القضاء أولا.

وليد: أين الحق العام في القضاء العشائري؟ هل فعلاً يضيع الحق العام؟

أبو سنينة: الحق العام لا يضيع أبداً في القضاء العشائري، القضاء العشائري والعشائرية بشكل عام ممكن أن تكون قريبة من التحكيم، تتطلب رضا الطرفين، القضاء العشائري مكمل في حالات عديدة للقضاء الرسمي، وبذلك عندما يتم البت في موضوع عشائري فيه الحق العام، فان هذا يكون سبباً للتخفيف في الحكم، ويعتبر طرفاً مخففاً، لكن لا يستطيع أحد أن يسقط الحق العام في جريمة قتل أو في أية جناية أو جنحة، إنما يكون ذلك مخففاً لهذا الحكم أو سبباً للتخفيف.

وليد: أنت رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي، وربما هذه واحدة من أهم اللجان، لأنكم تضعون النصوص قبل تقديمها لإقرارها من قبل المجلس، هل هناك مسوغات قانونية تحدد دور القضاء العشائري أو موقعه في مجمل القضاء الفلسطيني؟

أبو سنينة: لا أبداً. القضاء العشائري والعشائرية هي حالة سائدة في المجتمع الفلسطيني، وكما ذكرت هي لا علاقة لها بالقانون. أنا أقول لك القضاء الرسمي لا يستطيع أن يحل محل عادات وتقاليد متوارثة، أن يتدخل رجل عشائر بين طرفين يقصر النزاع ويعيد الهدوء بين العشائر ما لا يستطيعه القضاء ولا غيره. أن يسيطر رجل عشائري على مشكلة مفاجئة بين عشيرتين هذا لا يستطيع القضاء عمله، إنما التدخل العشائري السريع يعيد الهدوء والأمور بين الناس، لان ذلك يعتبرونه يتعلق بكرامة هذه العشيرة وتلك، هذا عرف سائد وهذا موضوع لا يستطيع أحد أن يفهمه بين ليلة وضحاها. الاحتلال الطويل وغياب السلطة والقضاء المستقل والفاعل أدى إلى تعزيز موقع القضاء العشائري، وإضافة إلى ذلك تقوم العشائرية بتوفير الحماية في ظل غياب العديد من المؤسسات، ومنها الأحزاب الفاعلة. كذلك فان العشائرية لا يمكن أن يتضمنها نص قانوني أو تشريعي.

وليد: وكيف إذا بالامكان بناء مجتمع متمدن، متحضر، في ظل وجود نظامين قضائيين، ربما يتناقضان في بعض الأحيان في إصدار الحكم؟

أبو سنينة: هذا يحتاج إلى مدة طويلة، تغير نظام مجتمعي كامل، وكلما كبرت المدن، العشائرية تغيب، عندما تتمكن من بناء جهاز قضائي مستقل وقادر وفاعل ومعزز، وأيضا جهاز تنفيذي وهذا كلّه يتعلق بزوال الاحتلال. من هنا نبدأ، أما الواقع الذي نعيشه فلا يمكن أن نستغني بأية حال من الأحوال عن العشائرية، وإلا الفوضى سوف تسود، هذا هو واقع المجتمع الفلسطيني.

وليد: وللمستقبل هل ترى بأنه بالامكان تحقيق استقلال للقضاء، وهناك نفوذ لعشائر أو شيوخ عشائر في الموضوع القضائي؟

أبو سنينة: هذا هدف من أهدافنا أن يحل القضاء العادل المستقل الذي يوصل الحق إلى صاحبه. هذه أمنية، وهذا هدف، نتمنى أن نصل إليه، وهذا لا يكون إلا بعد بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وبناء المجتمع الديمقراطي التعددي، والذي يتضمن أحزاباً سياسية فاعلة وقادرة على بناء المجتمع الفلسطيني البعيد عن العشائرية والقضاء العشائري. ■

د.سمير شحادة

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

المنظمات والاتحادات الشعبية

نبيل: نلتقي في هذه الحلقة، الدكتور سمير شحادة، الأمين العام للمؤسسات الوطنية، والمشرف على ملف المنظمات الشعبية في منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك للبحث في رؤياه حول واقع هذه المنظمات والاتحادات الشعبية في البلاد، ودورها.

. . المجتمع كما يقول الكثيرون يعيش بدون هذه المنظمات الشعبية، بعد أن ارتبك أداؤها حتى هناك من يقول: لا حاجة لها أصلا لأن الواقع تجاوزها، هل تتفق مع هذه الرؤية؟

د. شحادة: هذا كلام فيه انفعال لدرجة كبيرة جداً، أي مجتمع بحاجة ماسة إلى التنظيمات الشعبية والجماهيرية بغض النظر عن درجة أو قدرة هذه المنظمات على الأداء السليم، هنالك أوقات ترتبك فيها هذه المنظمات في عملها وتتراجع، وهذا شيء طبيعي جداً. أنا اعتقد أن فكرة التنظيم الشعبي والاتحادات والنقابات وامتداداتها على كل المستويات شيء مهم جداً أن يبقى واقفاً على أرجله قوياً سليماً معافى. أما قضية أن هنالك تراجعاً، نعم هنالك تراجع، لكن الحاجة ماسة لإيفاء هذه المنظمات[حقها] لأداء دورها الطبيعي.

نبيل: من تجربتك، لو فصلنا بين المسميات والواقع الملموس، بمعنى هناك من يقول توجد ضرورة لمنظمات شعبية بلا شك ويتفقون معك تماماً، ولكن تلك المسميات التي كانت موجودة تجاوزها الواقع، وبالتالي دعونا نفتح الباب أمام تشكيلات جديدة تقوم بنفس الدور، ولكن نتخلص من العقبات التي تواجه المنظمات الشعبية في منظمة التحرير حالياً.

د. شحادة: أنا من الناس الذين لا يتمسكون بقوالب أو مسميات أو أسماء، أنا مع الفكرة، فكرة التنظيم الشعبي في إطار نقابي، اعتقد أن العناوين التي كانت قائمة وكانت ضرورية في وقت من الأوقات في منظمة التحرير الفلسطينية على مستوى الاتحادات العامة، وما إلى ذلك، هي قامت وأدت دورها في فترة سياسية صعبة كانت تهدف إلى تجميع الناس أو القطاعات في أطر هذه الاتحادات بالمفهوم السياسي أكثر منه بالمفهوم النقابي، إنها باعتقادي ونحن في الوطن وعلى أبواب الدولة طريق بناء مؤسسات حقيقية. التنظيم النقابي هو الأهم والأفضل والذي يأتي بدوره الحقيقي على هذا المستوى. أنا مع فكرة بقاء التنظيمات الشعبية لكن لا أتمسك بالشكل، لكن اعتقد بان الشكل النقابي بمفهوم النقابة الذي يقوم على مسألة الانتخابات والخيار الديمقراطي والمفاضلة بين الأحسن فالحسن، هذه هي فكرة أساسية يجب أن تستمر، وفي حالة وجود أو خروج هذه الفكرة بأي شكل من الأشكال، بشرط أداء دور وطني على مستوى الجماهير والشعب والقطاع المهني. . . الخ، هذا مهم جداً.

نبيل: الآن وانتم تشرفون على هذا الملف في منظمة التحرير، الى ماذا تعطون الأولوية له أكثر، لإعادة إحياء هذه المنظمات وتجديدها من خلال انتخابات، أم هناك إجراءات أخرى؟ ما هي الأولوية في استراتيجية استنهاض هذه المنظمات؟

د. شحادة: بداية لا شك أن هذه المنظمات بحاجة إلى مراجعة حقيقية، تقاس فيها هذه المنظمات على أسس واضحة تماماً من حيث تشكيلها، دورها، برنامجها أهدافها، هل هي مناسبة للوقت الحاضر، كثير من الأسئلة ممكن أن تُسأل حول هذه المنظمات الشعبية أو حول هذه التنظيمات النقابية، ما أرجوه أن نكون قادرين، وأنا في هذا المجال لا أفصل أطلاقا بين مسؤولين في منظمة التحرير في إطار المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات المهنية وبين مسؤولين في السلطة، كأمين عام لمكتب المؤسسات، لان المضمون والموضوع واحد، بالعكس حتى في مفهوم المؤسسات الوطنية توسع في إطار المنظمة الشعبية والاتحاد إلى كل ما هو جماهيري على المستوى الوطني حتى الجمعيات. كل هذه الأمور بحاجة حقيقية إلى مراجعة حقيقية، وان تكون متطلعة إلى حاجاتنا الحاضرة وليس بناء على حاجات قبل عشرين أو ثلاثين عاماً، نعم الحاجة الحاضرة، يجب أن يبقى النقابة أو المنظمة الشعبية دورها السياسي والجماهيري، لكن يجب أن يكون هنالك اهتمام اكبر بالدور النقابي لهذه المنظمة، وهل تستطيع هذه النقابة أن تقدم خدمة على مستوى الفرد والعضو في هذه النقابة وتطويره وتنميته بشكل جيد أم لا.

نبيل: هذا السؤال وجهناه أيضا لعدد من الناشطين في المؤسسات والاتحادات النقابية والشعبية، دعنا نستمع إذا سمحت لبعض هذه الآراء:

لعبت الاتحادات الشعبية دوراً مهماً في الحياة السياسية للفلسطينيين، فعلى سبيل المثال الاتحاد العام لطلبة فلسطين، لمعرفة عمل الاتحاد ووضع الطلاب ومدى نجاحه، أجرينا هذا الحوار مع السيد إبراهيم خريشة، رئيس الاتحاد.

– حتى اختصر الطريق لتقييم النجاح، النوايا كانت ايجابية كثيراً وكان هناك جدية من الكل، وعقدنا العزم على أن نعقد المؤتمر وان نسلم الأمانة نحن كقيادة قديمة لقيادة جديدة تعمل على أساس برنامج جديد وهيكلية ونظام جديد، جاءت الانتفاضة حال ذلك دون عقد المؤتمر، فبقي الحال صعباً جداً، الآن لا يوجد تواصل بيننا وبين كل القيادات الطلابية الموجودة في الجامعات، لم نرتبط بشكل مباشر مع الهيئة التنفيذية، هناك علاقة تنسيق بيننا وبينهم، وبقي الاتصال بالأساس مع الجسم المنتخب الذي هو امتداد للاتحاد في المؤتمر العاشر لفرعنا الخارجي، فرعنا الخارجي اخذ دوراً مهماً لأنه أصبح لدينا مرحلة نضالية، كان لا بد من التفعيل الشبابي للاجسام التي كانت في أوروبا وآسيا والعالم العربي، المحرك الأساسي لها كان الفرع العام لطلبة فلسطين، كنتم تلاحظون على التلفزيون سواء كان في بروكسيل أو أثينا أو باريس في كل هذه العواصم كان الاتحاد العام لطلبة فلسطين، فصار الهم والشغل الأساسي لكل طلابنا هو كيفية دعم ومساندة الشعب الفلسطيني في انتفاضته، فبالتالي هذا حال دون أن نصل إلى حياة نقابية كما كنا نريد ونطمح. الآن اعتقد أن الظرف أصبح ملائماً إذا ما أصبح هناك استقرار أن نبدأ مرة أخرى من أجل عقد هذا المؤتمر.

– متى كان آخر مرة أجريتم فيها انتخابات لاتحاد الطلاب؟

ابراهيم: كمؤتمر عام كان آخر مرة العام ١٩٩٠ في الدعوة الدستورية دعينا أعضاء من الخارج وأضفنا العشرين من الداخل، وعقد هذا المجلس وهو إطار ما بين المؤتمر العام وبين الهيئة التنفيذية.

– هل تذكر لنا كم عدد الفروع للاتحاد العام لطلبة فلسطين وعدد المنتسبين لهذا الاتحاد؟

إبراهيم: عدد الفروع الموجودة حالياً ٤٤ فرعاً، يوجد فيها حوالي ١٢٠ ألف منتسب، ولا بد أن أذكر أن الأخوة الإسلاميين للأسف حتى هذه اللحظة لم يقتنعوا أن يكونوا ضمن إطار الاتحاد العام لطلبة فلسطين، لوجود بند في نظام الاتحاد ودستوره يقول اننا كإتحاد عام لطلبة فلسطين نلتزم بالميثاق الوطني الفلسطيني، كنا دائماً ولا زلنا وهذا الأساس في استمرارية وحدة هذا الاتحاد وعدم تشرذمه وانشقاقه، فدائماً الناظم والحكم بيننا الدستور والنظام.

نبيل: د. سمير بالاستشفاف مما تحدث به الأستاذ إبراهيم خريشة، رئيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وما تقدم أيضا في مداخلاتكم، فيما يتعلق بالمنظمات الشعبية، إذا كانت الانتخابات هي أحدى الوسائل الفعالة لتجديدها، ما هو العائق الآن أمام تنفيذ هذه الانتخابات علماً بأن كثيراً من الاتحادات المتخصصة النقابية تجري انتخابات داخل الوطن مثل نقابة الأطباء، المهندسين... الخ؟

د. شحادة: هنالك صعوبات، لكن إذا أردنا أن نتغلب على هذه الصعوبات ليس صعباً أن تجري انتخابات بتعديل بسيط في أنظمة هذه الانتخابات.

نبيل: إذا أنت لا تعزو الأمر لقرار سياسي على مستوى منظمة التحرير بتجنب عقد الانتخابات؟

د. شحادة: بالعكس، القرار السياسي في منظمة التحرير أن تجري هذه الانتخابات أينما توفرت الظروف.

نبيل: ما هو العائق إذا بتقديرك، فهذه المشكلة دائما نواجهها في فلسطين؟

د. شحادة: على مستوى الوطن عقدنا انتخابات وحتى حدث شيء من التغيير في أنظمة هذه الانتخابات وآخر انتخابات على مستوى الوطن كانت انتخابات نقابة المحامين، وأجريت بين الضفة وغزة وكانت ناجحة، هنالك انتخابات المهندسين على الأبواب وأطباء الأسنان والأمر يسير على هذا المنوال. فحتى أصبح بعض التعديل والتغير في مسألة الانتخاب يفتح مراكز متعددة بدل أن يكون مركز أو مركزان في الضفة وغزة، هذه المسألة ليس صعباً أن يتم التغلب عليها. نحن لا مشكلة لدينا في الوطن وهو الأساس، ويجب أن لا تكون هناك مشكلة في الانتخابات أو طريقة الانتخابات العامة بإجراء انتخابات عامة، يوجد فروع كثيرة كما أشار الأخ خريشة لديه ٤٤ قيادة جديدة، هنالك صعوبات كيف، هذه هي المسألة التي تشترك وتتداخل فيها مواقع وأسباب كثيرة تؤجل، منها الاحتلال، وليس كل الأسباب متعلقة بالاحتلال. ■

صلاح العودة

أجرى المقابلة: وليد العمري

انتشار البسطات

وليد: نتوقف عند ظاهرة الانتشار العشوائي للبسطات والباعة في شوارع المدن والقرى الفلسطينية، خاصة انتشار البسطات على أرصفة الشوارع الرئيسية، التي بالكاد تكفي لمرور المشاة. حيث يرى الباعة أن من حقهم فتح البسطات طلباً للرزق، في حين يرى أصحاب المحلات في ذلك ضرراً كبيراً عليهم، فصاحب البسطة يستطيع البيع بأسعار متدنية، لأنه لا يدفع إيجاراً أو فواتير خدمة ولا ضرائب. بعض البلديات أعادت الرصيف للمشاة ومنعت صغار الباعة من نشر البسطات التجارية على الأرصفة، هذا الموضوع نتناوله مع السيد صلاح العودة، مدير عام غرفة صناعة وتجارة رام الله والبيرة.

.. باعتقادك تجميع البسطات في مواقع محددة في المدن والقرى، هل يعتبر هذا حلاً مرضياً وكافياً للوضع الذي تعيشه مدننا في هذه الأيام؟

العودة: أولا مسألة البسطات مسألة نظامية وقانونية قبل أن تكون مسألة أخرى، المشكلة في الوقت الحاضر وجود البسطات دون نظام، و أن كل شخص يتصرف على هواه في هذا المجال، ما يؤدي إلى [شيوع] الفوضى، لو لاحظت أمام الحسبة البسطات تزحف قليلاً حتى إنها أخذت جزءاً من الشارع. ما نريده هو أن ننظم هذه الأمور، الأصل أن تجمع في مكان واحد، وأن يكون هناك أماكن محددة، حتى لو كانت في وسط البلد، في بعض الأماكن الواسعة، يمكن أن تنظم هذه الأمور من قبل البلدية فتضع كشكاً في هذا المكان إذا تم ذلك بالاتفاق، أما أن تكون البسطات أمام المحلات وعلى حساب الشارع والمارة هذا الكلام مرفوض.

وليد: ولكن، ملاحظ أن البسطات منتشرة بشكل عشوائي وعلى نطاق واسع. إذا أخذنا رام الله والبيرة على سبيل المثال في الكثير من الأحيان يصعب حتى التنقل مشياً على الأقدام بسبب انتشارها؟

العودة: المسألة كما قلت لك هي مسألة تنظيم لهذا الأمر، حاولت المحافظة والبلديات أكثر من مرة تنظيمها وحدثت بعض المشاكل مع المحافظة والبلدية، وتنظم الأمر لفترة من الزمن، ولكن بسبب الفوضى العارمة التي تسود المحافظة وباقي المحافظات، الجميع يعمل بطريقته الخاصة، وهذا هو السبب الذي أدى إلى انتشار البسطات بهذه الصورة. هذه تحتاج إلى وقفة كاملة وعامة من قبل البلديات، المحافظة، والغرفة التجارية، بحيث يكون هناك تنظيم، كل له مكان محدد، إذا كان هناك ساحة عامة كما في البلدان المتقدمة، ساحات من أجل البيع غير المنظم، يطلقون عليها Free Market وقد تكون أياماً محددة في الأسبوع أو طيلة أيام الأسبوع، المهم أن هناك قضية أو نظاماً أو قانوناً يحكم هذه المسألة.

وليد: المشكلة ليست فقط بانتشارها العشوائي، وإنما أيضاً بأن أصحاب البسطات في الكثير من الأحيان يضعون بسطاتهم عند مداخل المحلات التجارية، وهذه المحلات لا تستطيع منافستهم لأنهم لا يدفعون لا فواتير خدمة ولا ضرائب ولا إيجاراً، فما الذي تستطيعون أنتم كغرفة تجارية تقديمه لمساعدة أصحاب المحال التجارية كي لا تصل الأمور بهم إلى الإفلاس؟

العودة: الذي وقف أمام المحل التجاري دون أن يكون لديه السماح بهذا الوقوف، الأصل انه يجب أن يطلب منك الإذن، لكن نتيجة الفوضى الحادثة، هذا الأمر أصبح صعباً، إما أن يكون هناك مشاكل بين صاحب المحل والشخص الذي يقف أمام عمله، أو أن تأتي البلدية وتقوم بعملها بالشكل الصحيح. اشتكى لنا أكثر من مرة أصحاب المحلات وما كان لنا إلا أن نتوجه للمحافظة والشرطة والبلدية، وحاولنا واستطعنا في فترة من الفترات أن نخلي هؤلاء الأشخاص، لكن ما أن مضى على الموضوع أسبوع أو أسبوعان، إلا أن جاء آخرون أو عادوا أنفسهم أمام المحلات، وهكذا تستمر العملية، بالتالي يجب أن يقف أحد مختص في مثل هذه الأمور يومياً أو بشكل دوري أو أن يكون هناك تفتيش دوري، وهذا طبعاً يتم بالاتفاق بين المحافظة والشرطة والبلدية، ويستطيعون فعل الكثير إذا وقفوا جدياً لهذا الأمر.

وليد: أنتم كغرفة تجارية تؤيدون مثلاً فرض ضرائب على البسطات، في محاولة تنظيم الوضع بشكل عام داخل المدن والقرى؟

العودة: المسألة ليست مسألة جزئية أو غير جزئية، المسألة أن الأمر بحاجة إلى نظام وقانون، إذا قلنا إن هذه البسطات تدخل في سوق حرة مثلاً في ساحة معينة، ويدفع صاحب البسطة رسوماً إلى صاحب هذه الساحة (إلا إذا كانت شركة خاصة تنظم هذا الأمر أو حتى البلدية)، لكن الضرائب ليست قضية مطروحة، المسألة تحتاج إلى تنظيم سواء دفع ضريبة أو لم يدفع ضريبة، حتى أنا أفضل عدم دفع ضريبة لمثل هؤلاء، لأنهم يريدون أن يترزقوا ويحافظوا على لقمة عيشهم، وبالتالي مبيعاتهم أصلاً لن تكون كبيرة، فهو يأخذ محلاً صغيراً في ساحة مفتوحة أمام الجميع. المهم أن ننظم هذا الأمر وان يعلم كل شخص ما عليه وما له في هذا المجال، سواء أكان صاحب البسطة أم صاحب المحل نفسه.

وليد: دعنا نستمع الآن إلى آراء عدد من أصحاب البسطات والمواطنين:

– وضع البسطات في مكان معين هذا حلّ جذري، أنا من مدة ٣ سنوات مطارد لا يوجد لدي مكان ولا بديل للرزقة هذه، والسلطة هنا لا توفر لي مكان عمل، أنا صاحب عيال، لدي ٨ أفراد في عائلتي، يأتيني واحد من السلطة ويقيمني من هنا، أين أذهب أنا؟
– إزالة البسطات بدون بديل ليس صحيحاً، لأنه قطع أرزاق لثلاثة أرباع الشعب.. إغلاق إسرائيل المعابر.
– بسطات في سوق معروف يكون أفضل.
– نعم جيد أن يكون سوق واحد ومكان موحد لكل البسطات، فكرة جيدة.
– البسطات تأخذ حيزاً وتسبب أزمة في الشارع، أرحب بفكرة السوق.
– لا يوجد أي اعتراض عليه، أنا كبائع متنقل أرى أنه يجب أن يكون لدينا سوق.
– سوق يكون قريباً على الناس.
– يجب علينا إرضاء الشرطة ونرضي الشرطة عندما يوفرون لنا مكاناً نضع به بسطاتنا كسوق الشجاعية.
– النظام جيد، يجب أن يوفروا لنا أماكن مخصصة.
– السلطة يتوجب عليها تأمين سوق لهم بمبلغ شهري أو سنوي ونحن على استعداد، بدل من المخالفات التي تحررها الشرطة.
– عندما اذهب إلى مسؤول أو الشرطة يقولون لنا اعمل الذي تريده المهم أن لا تبيع هنا.
– ليس لديهم الحق في منعنا إلا بعد أن يعاد فتح الطرق والعمل في إسرائيل.
– لو الوضع جيد لا أحد يضع أغراضه على الأرصفة.
– هذه البسطة يجب أن تبقى قائمة لحين أن يتوفر العمل.

وليد: مثلما استمعنا إلى هذه الآراء وفروا البديل أولا ثم لاحقوا أصحاب البسطات، الناس تريد أن تعتاش، كما يعرف الجميع: المناطق محاصرة وتوقف العمل في إسرائيل، وليس هناك عمل حتى داخل المناطق الفلسطينية، يريدون بديلاً أولا؟

العودة: كما ترى الجميع يتفق من الناحية النظرية على الأقل أنه يجب أن يكون نظام ومكان لنجمع أصحاب البسطات، لكن من الناحية العملية، كثير من الناس وبطريقة لاأخلاقية في كثير من الحالات، هو يريد أن يقف في هذا المكان، ومستعد أن يتحدى أياً كان. هذه مشكلة مرتبطة بوضعنا السياسي بشكل عام، بوضع الفوضى بالبلد بشكل عام، وعدم ضبط النظام بشكل دقيق، نحن نعود ونؤكد أنه أولاً يجب أن يكون هناك مكان يتجمع به الناس، لأن هذا يساعد على أن يكون لدينا نظام، يجب أن يكون أيضاً العدل في التعامل من قبل المسؤولين، أتحدث على محافظة رام الله بطاقمها من بلدية رام الله والبيرة، الشرطة الفلسطينية في محافظة رام الله، يجب أن يكون هنالك عدل في التعامل، إذا أردت عدم السماح لأحد أن يكون في الشارع أن لا اسمح لأحد مهما كان، بعض الشكاوى تقول لماذا فلان في هذه المنطقة، وكأنهم يريدون القول أنه سمح لفلان ولم يسمح لآخر، إذا أردنا أن نلغي جميع البسطات، فلنلغِ جميع البسطات؛ أي التعامل يجب أن يكون عادلاً.

الأمر الثاني أن نوفر المكان المناسب حتى لو كان توفيراً للمكان بإفادة صاحب المكان، نعطي صاحب هذه الأرض أو القطعة إمكانية تنظيم هذا الأمر ويحصل هو مقابل البسطة أو مقابل المساحة على مبلغ من المال، وليستفد هو ونحن من هذا الأمر؛ أي النظام.

في نفس الوقت يجب على أصحاب البسطات والناس العاملين بهذا المجال أن يتحلوا بالأخلاق، كثير من المحلات كانت تشكو من سوء ألفاظ بعض الباعة للأسف.

هذا الأمر في الأسواق غير مقبول حتى في حال تجميع البسطات في مكان معين.

نحن نقول كغرفة تجارية إننا مستعدون للتعاون مع المحافظة، البلدية والشرطة، في تنظيم هذا الأمر بعد أن تتوفر قطعة أرض تابعة للبلدية أو قطعة ارض خاصة، نتفق مع صاحبها على دفع إيجار أو تسليمه هذا الموضوع.

وليد: نفهم من حديثك أن المسؤول ليس أصحاب البسطات بقدر ما هي الجهات ذات الاختصاص المسؤولة سواء أكانت المحافظة أم الشرطة أم البلدية، كما أن مسألة انتشار المحسوبيات، ربما تساعد في انتشار حالة الفوضى في هذا المجال، سؤال لك في المستقبل: هل ترى إمكانية أن نرى في مدننا ما يجري في المدن المتحضرة، مثلاً وجود سوق مفتوح Free Market ، وبذلك يكون حلّ لهذه المشكلة؟

العودة: هذه أبسط القضايا التي يمكن تنفيذها لأنها لا تحتاج إلى أمر، بمعنى لا يتدخل فيها أحد وبالتالي إن لم تستطع إيجاد مكان العمل لا تستطيع عمل أي شيء، وهذه قضية أتصور عند طرح حديث حول هذا الموضوع مع البلدية أو المحافظة أتصور أن الموضوع مطروح لديهم، ولكن نتيجة الأوضاع والظروف والمشاكل توقف الأمر وتأجل.

لو حدث استقرار الكثير من القضايا وبالتحديد هذه القضية ستحل فوراً. ■

د.صلاح ياسين

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

المنـــاهـج التـعليـميـــة

نبيل: نلتقي اليوم الدكتور صلاح ياسين، مدير عام مركز المناهج في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، وذلك للخوض معه في شؤون واحد من أهم عناصر التعليم المدرسي؛ أي المناهج التعليمية.

.. إذا صدق القول أننا لم نتمكن في فلسطين بعد من إعداد كافة المناهج الجديدة، إذاً فما الذي يعرقل أعداد المناهج لكل الصفوف؟

د. ياسين: يمكن أن المفهوم ليس بهذه الصورة، نحن لدينا خطة رسمية موقعة من كل القنوات الرسمية، من وزارة التربية والتعليم، إلى المجلس التشريعي إلى مجلس الوزراء، ووقع عليها الرئيس عرفات.

نحن لدينا خطة، كانت موضحة بالسابق لخمس سنوات، تم تمديدها لست سنوات ضمن الظروف الحالية، في ١/٩/٢٠٠٠ قدمنا جميع كتب الصف الأول الابتدائي والصف السادس، في ١/٩/٢٠٠١ قدمنا جميع كتب الصف الثاني والسابع، في ١/٩/٢٠٠٢ قدمنا جميع كتب الصف الثالث والثامن، ومع بداية العام الدراسي الجديد، الذي نتمنى أن يسير على ما يرام ونأمل فيه للطلبة التقدم والمزيد من التعاون مع الأساتذة والمشرفين، قدمنا جميع كتب الصف الرابع والتاسع، عددها حوالي ٣٦ كتاباً، وحالياً يوجد في الميدان كتب تتبع المنهاج الفلسطيني بشقي الوطن في غزة والضفة الغربية، التي سابقاً كان يطبق فيهما منهاجان مختلفان. نحن أنجزنا حوالي ٢٣٠ كتاباً غطت الصفوف الثمانيةالتي تطبق بها الكتب الجديدة.

نبيل: فالخطة تسير كما يرام؟

د. ياسين: نعم كما يرام، ونحن حالياً في مرحلة إعداد كتب الخامس والعاشر لـ ١/٩/٢٠٠٤، والصف الحادي عشر لعام ٢٠٠٥، والصف الثاني عشر لعام ٢٠٠٦، هذا هو التعديل الطفيف الذي طرأ.

في مرحلة من المراحل، قدرنا أن ننجز ثلاثة صفوف في العام، ولكن لم نستطع بسبب الظروف الحالية، نحن نسير على الخطة حالياً، نستطيع القول: ثلاثة أرباع المجهود أصبح منجزاً، بقي أربعة صفوف من الثمانية.

نبيل: هل صحيح أن هذه المناهج توصف بالتجريبية؟

ياسين: نعم، طبعاً، نحن في البداية نعمل التجريب لبعض الوحدات في الميدان، على شكل عينة صغيرة، نحن نعتبر الدفعة الأولى من الكتب الجديدة لأي صف هي نسخة تجريبية. أما ماذا يعني التجريب بالنسبة لنا: تقديرات المعلمين وتعديلاتهم، لدينا فرق كاملة في الميدان تتابع كل حصة وترفع لنا التقارير حتى نعدل للعام القادم، نحن نعتبر المنهاج تجريبياً لمدة ثلاث سنوات.

نبيل: ومن ثم مفتوح للتعديل طبعاً.

د. ياسين: طبعاً، المناهج قاعدة، يجب تغييرها كل ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، التجريب يعني أن هذا الكتاب ليس الكتاب النهائي الذي يطرح.

نبيل: د. صلاح ما الذي تحاول الوزارة ومركز المناهج بالتحديد أضافته أو تضمينه المناهج الجديدة؟

د. ياسين: نحن اليوم في عصر الألفين وما بعد، ندخل عصراً جديداً، يجب أن نفتح أذهان الطلبة لكل الأشياء الجديدة التي تدور عالمياً.

من الأشياء الجديدة التي أدخلناها، تدريس التكنولوجيا من الصف الخامس وحتى الصف الثاني عشر، مادة التكنولوجيا مفصولة إلى حصتين أسبوعياً. ثانياً لدينا بعض الأشياء الجديدة التي لم تكن موجودة في المنهاج المصري والمنهاج الأردني، لدينا في الصف السابع مادة: العلوم، الصحة والبيئة، والاقتصاد المنزلي، هذه تدرس من السابع إلى العاشر، مادة جديدة تواكب البيئة والحفاظ عليها في مؤتمرات عالمية، ونحن من الأوائل الذين وضعوها كمادة اختيارية في الصف السابع، هي والاقتصاد المنزلي.

ثالثاً: ميزة جديدة في المنهاج الفلسطيني: من تجربتنا في فلسطين، عبر وجود مدارس خاصة، وهي تجربة ناجحة جداً لحوالي ١٠٠ عام، هناك تدريس اللغة الإنكليزية من الصف الأول. ونحن كقطاع عام حتى ننافس القطاع الخاص، أبناؤنا كانوا يذهبون إلى المدارس الخاصة بحجة من أولياء الأمور أنهم يدرسون اللغة الإنكليزية من الصف الأول، ناهيك أن اللغة الإنكليزية اليوم لغة الحاسوب ولغة التكنولوجيا، لذلك أصبحنا ندرس اللغة الإنكليزية من الصف الأول، وبتجربتنا من خلال الأربعة أعوام الماضية، وضعنا لغة إنكليزية كاملة تحت عنوان (English For Palestine)، لدينا التربية المدنية، حصة أضيفت على المنهاج الجديد لتعريف المواطن بحقوقه، وتوجد مادة نشاط حرّ تغطي مجالات مختلفة من الأمور التربوية.

نبيل: د. صلاح دعنا نستميحك عذراً، ولنستمع إلى رأي في المنهاج الجديد وتطويره.

فوجود منهاج فلسطيني جديد بالفعل خطوة تاريخية نحو الإصلاح، لكن البعض يرى أنها لم تكن فعالة ومفيدة لطلبة المدارس ما دامت تحتوي على عدد من الإشكاليات، هذا لمسناه من خلال حوارنا مع الأستاذ وسيم الكردي، منسق البحث والبرامج الخاصة والنشر في مركز القطان، ومقيّم للمنهاج الفلسطيني..

الكردي: في اعتقادي كواحد من الأشياء الأساسية التي هي بالنسبة لي محط سؤال عدم وجود حوار مجتمعي حقيقي يتعلق بالمنهاج، هذا من ناحية أولية ما قبل الإنتاج، في المرحلة الثانية كان من المفترض أن ما يتم إنتاجه من كتب مدرسية كجزء أو كأحد تجليات المنهاج المدرسي، يجب أعادة النظر فيه باعتباره مادة تجريبية، وبالتالي ستسمح لخلق حوار حقيقي وفعال، ويتم استحداث كتب جديدة أو اعادة المواد التي كانت موضع التجريب لاحقاً. أنا في اعتقادي هذا لم يحدث من خلال إطلاعي على الأقل على كتاب اللغة العربية، بالإضافة لبعض الكتب الخاصة بالتربية المدنية، الوطنية، الجغرافيا، العلوم، الرياضيات، إضافة إلى حوارنا مع عدد كبير من المعلمين من خلال النقاشات واللقاءات والاجتماعات، أو خلال عملية تحليلنا لبعض الكتب ودراستنا لها، يبدو أن هناك أولاً جو عام غير راضٍ عن الكتب لاعتبارات مختلفة.

سؤال: عدم الرضا عن المنهاج الفلسطيني، هو لوجود عدد من الإشكاليات في داخل المنهاج الفلسطيني ذكر لنا بعضها الأستاذ وسيم.

الكردي: لم تأت الكتب ملبية بشكل حقيقي لرؤية تربوية عصرية متقدمة مختلفة عما هو موجود في العالم العربي، لن نجد بها مثلاً رؤية تكاملية حقيقية، رغم أن الفلسفة تدعو إلى التكاملية، لا نرى بها حقيقة اختيارات من نوع مختلف وجديد ومميز، نرى في بنيتها في كثير من الأحيان أنها خالية من إفساح المجال للطالب أن يفكر أن يناقش ويحلل، أن يستنتج، أن يعيد النظر ويعبر عن رأيه ووجهة نظره، أن يستكشف كل المسائل الأساسية المتعلقة بتحويل التعليم إلى تعلم، وتمكين الطالب من أن يقوم بمهمة التعليم بشكل ذاتي عبر مساندة المدرسة والمعلم والكتاب والمصادر المختلفة، مازالت العملية في وجودها على الأقل بالكتب المدرسية تنبىء بأن يكون المتعلم عليه فقط أن يحشر المعلومات، طبعاً ناهيك عن كثير من الإشكاليات الأخرى المتعلقة بالأخطاء العلمية واللغوية، ولكن في اعتقادي هذه المسألة بسيطة يمكن تداركها بسهولة، لكن جوهر المنهج لا يتناول المتعلم باعتباره شخصاً فعلاً يفكر.

مثال بسيط جداً، أنا عملت كتيباً عن كتاب الصف السابع الابتدائي اختاروا مقاطع من رواية لغسان كنفاني «رجال في الشمس» واختاروا من الأربعين صفحة الأخيرة من الكتاب عدداً من الفقرات والجمل وأعادوا بناء القصة فيها، ستكتشفين أن القصة في التصرف الذي حدث بها في الكتاب المدرسي هي مناقضة تماماً لكل ما تحيل إليه الرواية من إشارات أولاً، ثانياً إعادة تشكيل النص من حيث الصياغة وبنائه، وبالتالي أصبح هناك نوع من تغييب بعض المفاهيم والأفكار لغايات معينة لدى الشخص الذي قام بعملية التصرف، فأصبح هناك في اعتقادي نوع من التدمير للنص، إذا نظرنا في كتب اللغة العربية أو الكتب بشكل عام ونظرنا على سبيل المثال إلى الأسئلة، بنية الأسئلة في ٨٠–٩٠٪ منها هي بنية فقط تتعلق بالنظر في المعلومات، حتى في الشكل الخارجي، [السؤال] غير مشجع للطالب في التفاعل معه.

نبيل: وسيم الكردي اتهم أو أدعى أن المنهاج في جوهره غير عصري، لأنه لا يحفز الفكر والاستنتاج والتعبير عن الرأي والاستكشاف؟

د. ياسين: هذا الكلام لا أريد القول أنه تهمة، لكن أرغب في مناقشة بعض النقاط، في البداية يقول أنه لا يوجد حوار مجتمعي، أنا أمامي كتاب المطالعة والنصوص الجزء الأول، أقرأ لك من هم المؤلفون لنأخذ فكرة، ثم نحن لا نحضر المؤلفين من فراغ، مؤلف منسق الفريق الدكتور حسن عبد الرحمن سلوادي، الأستاذ الدكتور محمد النوري، الأستاذ الدكتور عبد الرحمن عباد، الأستاذ عمر مسلم، الأستاذ جميل الكركي، الدكتور فتحي أبو كلوب، أ. علي خليل حمد، أ. أحمد محمد الخطيب، أي شخص يعرف لغة عربية لا بد أن يعرف هؤلاء الأسماء.

نبيل: يبدو الخلاف مما اقتبسناه من الأستاذ وسيم ليس مع الكفاءة العلمية وإنما المنهج والفلسفة.

د. ياسين: المنهج والفلسفة يعكسون من هم المؤلفين الذين يعملون باللغة العربية، مثلاً في كتاب الصف الثامن منسق الفريق للغة العربية للصف الثامن المرحوم عبد اللطيف البرغوثي، وأظن أن الجميع يعرفه، ثانياً د. عيسى أبو شمسية، الأستاذ عمر مسلم، د. خليل حماد، أ. علي مناصرة والأستاذ جميل الكركي، وأحمد محمد الخطيب، نلاحظ تكرار بعض الأسماء في الكتابين، نحن كل ما نخرج من كتاب إلى كتاب جديد، يجب في سياستنا أن يكون أناس عملوا في المراحل السابقة حتى تكون الاستمرارية ولا يبدؤون من الفراغ بالعكس.

لدينا كوزارة تربية وتعليم من سياستنا وفلسفتنا للمناهج لا نذهب لأقصى اليسار ولا أقصى اليمين في تأليف الكتب، نحن نتحدث إلى عامة الشعب بأسلوب علمي صحيح. هذه قضية حوارنا مع الناس الذين يعملون معنا.

نحن من فلسفتنا في البداية نقول: هذا منهاج مرحلي لحين أن تستقر الأمور. نحن الى حينه نزود الطالب، نزوده بسلاح الذي يجعل الطالب قادراً على حل المشاكل. زودناه بالقيم العربية والإسلامية والعالمية، هذه القضايا إذاً زودنا الطالب بها. كل كتبنا مركزة على أن الكتاب موجه للطالب، معتمد على الأنشطة، معتمد على أنماط معينة من التعليم، وعلى قضايا تهم الطالب، ويجب أن يتحدث عنها في حياته اليومية. بحسب إحصائية عمل معنا ٥٠٠٠ تربوي في عملنا لـ٢٣٥ كتاباً، لا يوجد أحد يعلم بالتربية، مع علم الأخ وسيم الكردي أنه كان مدعواً في الصف السادس أو السابع أن يشارك في التأليف، وخلق حججاً ليخرج.

ثانياً: نقد بناء: نحن كتبنا احتراماً وتقديراً للكاتب العالمي غسان كنفاني. تقديراً له، أخذنا مقطعاً من روايته لكتاب الصف السادس عبارة عن صفحتين، نذكر فيها من هو هذا الكاتب ونعرف طالب الصف السادس به، نحن لم نتكلم عن الرواية، نحن لدينا تقارير من الميدان عن كتب الرياضيات لم يمر بها أي خطأ، لا يوجد أحد معصوم عن الخطأ. ■

د. عبد الرحمن التميمي

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

مشـــكـلـة المـيـــــاه

نبيل: في هذه الحلقة، نلتقي اليوم الدكتور عبد الرحمن التميمي، رئيس مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، وهي مؤسسة غير حكومية تعنى بنشر شبكات المياه، والحرص على وصولها إلى أطراف الريف الفلسطيني المحروم، إضافة إلى مشاريع تنموية مختلفة في البلاد.

. .الدكتور عبد الرحمن التميمي، هناك شح في مصادر المياه، إلا أن الطرف الفلسطيني يعاني أكثر، نتمتع أصلاً بمخزون كافٍ من المياه حرمتنا منه اسرائيل، أم أن الأزمة خانقة عليهم وعلينا؟

د. التميمي: حقيقة إذا ما أخذنا الوضع المائي بشكل عام، ففي جميع دول الشرق الأوسط هناك شح في مصادر المياه، والآن الطرف الفلسطيني يعاني أكثر من الشحّ بسبب السياسات المائية الإسرائيلية، حيث أن هناك تقاسماً غير عادل يميل لصالح الطرف الإسرائيلي، المخزون جيد نسبياً إذا ما قورن بأطراف عربية أخرى، ولكنه كما أسلفت يميل في الاستخدام لصالح الطرف الإسرائيلي

نبيل: عن أي نسب نتحدث دكتور؟

د. التميمي: المواطن الإسرائيلي في داخل إسرائيل يستهلك في حدود ٥٠٠ متر مكعب في السنة لجميع الأغراض، في حين الفرد الفلسطيني يستهلك ١٤٠ متراً مكعباً في السنة، والمستوطن في داخل الضفة الغربية لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية، يستهلك في حدود ٦٠٠ متر مكعب لجميع الأغراض، والطرف الفلسطيني يدفع تقريبا ٣ أضعاف ما يدفعه المستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

نبيل: إضافة إلى مشكلة الكميات، هناك الكثير من الملاحظات حول نوعية المياه التي تصل للمواطن الفلسطيني.

د. التميمي: نعم هذا صحيح.

نبيل: دعنا إذا سمحت نستمع إلى انطباعات مواطنين ومواطنات حول نوعية المياه التي تصل إلى بيوتهم.

– نشعر بطعمها أنها مالحة، وحسب أناس أعرفهم، أصدقاء لي بمختبرات حاولوا أن يحللوا المياه، قالوا ان فيها الكثير من المصائب، لذلك نفضل شراء مياه الصحة.

– يعني ما في نظيفة ١٠٠٪ لانه لازم تخضع لفلاتر تنقية من المصدر الأول الذي يحضر المياه، يضخها إلينا هنا.

– العالم كلها صارت تمرض– نحن شخصياً وصلنا المرض، قبل أيام عملنا عملية لأخي، طلعت جرثومة مش عارف شو – نسيت اسمها من الميه.

– نحنا اضطررنا لتعبئة البئر مرة أخرى.

– حالياً من أسوأ المياه في العالم، ركّبنا فلتر جديد بـ ٢٠٠٠ شيكل، هذا الفلتر يعني لما اجو نظفوه بعد ٣ اشهر، شفت الوسخ لو تشوفه عمرك ما بتشرب من المياه العادية، بجدّ يعني.

– الحمد لله كويسه.

– ما أظن أنها نظيفة.

– الحل بدنا نجيب مهندسين اختصاصيين في هذا الشغل، على أساس يشوفوا السلامة والبيئة ومن فين بتجينا الميه.

نبيل: مجموعة شكاوى حول نقاء المياه، وطبعاً المتحدثون من قطاع غزة، حيث معروف أن الأملاح غالباً ما تطغى على طعم المياه، ما هو تفسير ذلك، بينما المصدر الأساسي للمياه هو المياه الجوفية والتي عادة ما يعرف أنها نقية؟

د. التميمي: حقيقة هناك ثلاثة أسباب رئيسة للتلوث الموجود في الضفة الغربية، أما بالنسبة للتملح فهو نتيجة للضخ الزائد من الآبار الجوفية الإسرائيلية وبعض الآبار الفلسطينية، تتداخل المياه المالحة حتى الجوفية منها مع المياه النقية، وبالتالي تصبح درجة الملح، وخاصة أملاح الكالسيوم بدرجة غير مسموح بها لأغراض الشرب، هذا سبب، السبب الثاني وهو افتقار الريف الفلسطيني وبعض المدن لشبكات المجاري والبنية التحتية مثل محطات التنقية، وبالتالي تتسرب مياه المجاري باتجاه الأودية الفلسطينية، ومن ثم إلى المياه الجوفية، وهذا سبب مباشر في ارتفاع نسبة النترات، وكما قالت إحدى المواطنات: الرائحة غير المرغوب فيها في المياه، السبب الثالث وهو أن هناك جزءاً كبيراً من الشعب الفلسطيني ما زال يشرب من المياه الجوفية القادمة من الينابيع أو المياه المجمعة عن أسطح المنازل أو مناطق ما يسمى تجميع مياه الأمطار لأغراض الشرب، هذه إما [تكون] منطقة تجميع غير نظيفة، أو [تتلوث] هذه الينابيع بسبب وقوعها في وسط

القرى، وهناك حفر امتصاصية تتسرب إلى هذه الينابيع.

خلاصة القول: إن ما قاله المواطنون في الدرجة الأولى سليم. هناك جزء كبير من المياه بدأ يتلوث، وخاصة في الريف الفلسطيني، وكذلك نسبة التلوث ستزداد، وسيلحظها أي مواطن خاصة في الريف الفلسطيني.

نبيل: ألا يوجد أي خطط، هناك حديث دائم عن مساعدات أجنبية لإعادة تأهيل شبكات المياه، هل هناك خطة وطنية فلسطينية لمعالجة المشكلتين، مشكلة انتشار شبكات المياه من ناحية وبنفس الوقت الحرص على النوعية؟

د. التميمي: الخطط موجودة سواء في القطاع الحكومي أو غير الحكومي، وهناك تصور شامل لحل مشكلة المياه، وخاصة في قطاع الخدمات، وهناك مشاريع جاهزة لمحطات التنقية، ولكن كما تعرفون ان اتفاقية أوسلو لم تنقل صلاحيات المياه إلى الطرف الفلسطيني، فهذه المشاريع جميعها تواجه الرفض الإسرائيلي وضرورة الحصول على تراخيص، وفي كثير من الأحيان هذه التراخيص ترتبط بالوضع السياسي، وهناك تعطيل لعشرات المشاريع الفلسطينية التي تنوي المحافظة على البيئة والمياه الجوفية كما هو الحال في مدينة سلفيت، حيث ان التمويل جاهز والخطط جاهزة والتصاميم جاهزة، ولكن الرفض الإسرائيلي هو المعيق الرئيسي، أيضا هناك إعاقة ان كمية المياه، التي تضخ حتى في الشبكات الجديدة هي كميات قليلة، فعند انقطاع المياه مدة ستة أيام، ثم ضخها في اليوم السابع، أصلا من الناحية البيئية هذه المياه تصبح غير صالحة بسبب الصدأ الذي يختلط بالمياه، وبالتالي عدم توفر المياه على مدار اليوم مدة ٢٤ ساعة في الشبكات أيضا، ولهذا فان المعيق بالدرجة الأولى هو معيق سياسي.

نبيل: د. تميمي، هناك تقديرات للباحثين في شؤون السكان أن عدد سكان المناطق الفلسطينية قد يتضاعف من حيث نسبة تكاثر السكان، مرة كل ١٥ عاماً، بما معناه: يتوقع خلال خمسة عشر عاماً أن تصبح العدد ضعف ما هو عليه الآن.

هذا دون الأخذ بالحسبان أيضا أي اعتبارات أخرى، مثل حلول سياسية قد تشمل عودة لاجئين إلى آخره..، ما هي الصورة أو المشهد المستقبلي الذي تتخيله في ضوء هذه الاعتبارات؟

د. التميمي: في ضوء الأوضاع الراهنة، وفي ضوء نسب الاستهلاك الحالية وفي ضوء التوزيع غير العادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، نحن في الطرف الفلسطيني بدأنا بالدخول بالنفق المظلم للعجز المائي، فهناك عدد كبير من القرى الفلسطينية أصلاً غير مشبوك بشبكات المياه يقدر بـ ١٥٪ بعد السكان، وهناك حوالي ٢٥٪ من السكان مشبوكون بالمياه ولكن لا يتلقون خدمات كافية، والنمو السكاني سيضاعف هذه المشكلة.

الأعوام القادمة ، التقديرات تقول أننا بحاجة إلى ٤٠٠ مليون متر مكعب فقط للأغراض المنزلية، وهذه الكمية غير متوفرة، وبالتالي سيكون إعادة توزيع المياه داخل الطرف الفلسطيني نفسه، بمعنى تقليل كميات مياه أصلاً هي قليلة، المخصصة للريف والمدن الفلسطينية، ولذلك عجز المياه سيتضاعف، وأنا حقيقة كفني ليس لدي أي تصور لحل هذه المشكلة في ضوء الظروف السياسية الحالية، وستكون هذه معضلة أمام صناع القرار الفلسطيني، حيث أن الدهاء السياسي أو التفكير العلمي لن يفيد كثيراً خصوصاً أن المياه لا يمكن حلّ مشكلتها إلا بتوفير مزيد من المياه.

نبيل: هل تعدنا بالعطش في المستقبل؟

د. التميمي: أنا لا أعد، أنا أرى المستقبل، فالمستقبل هو نتاج الحاضر والماضي، والحاضر والماضي يقول أنه عند تضاعف السكان وارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع حاجات الناس للمياه، سيكون العطش قد بدأ، فهناك قرى فلسطينية الآن تباع فيها المياه بالسوق السوداء.

نبيل: في ضوء موازين القوى الحالية، هل تستقرؤون أن المشهد قد يتغير ولو بأية طريقة؟

د. التميمي: إذا ما أخذنا التصور الإسرائيلي لحل مشكلة المياه، الطرف الإسرائيلي يقول إنه لا يوجد حل بين الطرفين، الحلّ يجب أن يأتي من الخارج ونتيجة التعاون الإقليمي، الطرف الإسرائيلي يرفض تخصيص كميات إضافية من المياه للشعب الفلسطيني، وبالتالي ليس هناك في الأفق أي حل حتى وإن كان هناك حل سياسي، لأن الطرف الإسرائيلي يرى أن الحل يجب أن يأتي من خارج حدود المنطقة، بمعنى استيراد المياه من تركيا، أو بالتحلية، وهذا مكلف للطرف الفلسطيني، ولذلك أنا لا أرى أصلاً أن هناك مؤشرات أن الوضع السياسي سيكون أكثر راحة لنستطيع التفكير بحلّ مشكلة المياه، ولهذا أنا لا أريد أن أرى الأمور بسوداوية كبيرة، ولكن الصورة أصلا هي سوداء.

نبيل: لو افترضنا حلاً سياسياً في المستقبل، في السنوات القادمة، ينهي الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ألا ترى أن المشكلة أصلاً ستكون موجودة كما كانت أيضاً كما استقرأت من إجاباتكم السابقة، وبالتالي ربما يكون هناك حلول قصرية مثل تحلية المياه في المستقبل؟

د. التميمي: قد يكون في المستقبل إذا كان هناك حل سياسي، تخفيف من المشكلة أولاً، ثم التعاون لحل المشكلة بشكل أوسع، ولكن الطرف الفلسطيني بحاجة إلى حلّ عاجل، إلى حلّ قيصري بحيث أن تكون الأمور تعديل المعادلة المختلة أصلاً. الطرف الفلسطيني لا يستطيع الانتظار. عامل الوقت عامل مهم، لا يستطيع الانتظار حتى تأتي الحلول الإقليمية، وحتى محطات التحلية لن تكون الحل الشافي ولذلك أولا لا بد من معالجة الوضع القائم في ضوء الحل السياسي، خصوصاً أن موضوع المياه له ارتباط وثيق بموضوع اللاجئين، حيث ان هؤلاء بغض النظر عن العدد الذي سيأتي، سيحتاجون إلى مياه إضافية، هناك أيضا المستوطنات ووضعها القانوني سيحدد مصادر المياه من أين تأتى سواء بقيت أم أزيلت ، موضوع القدس هناك مائتا ألف مواطن فلسطيني من أين سيشربون؟ وهناك موضوع الحدود: هل سيكون نهر الأردن جزءاً من مصادر المياه أم لا ؟ كل هذه الحلول السياسية هي التي ستخرج الحل الفني، بدون رؤية سياسية واضحة لا أستطيع أن أتخيل حلاً لمشكلة المياه، في تقديري أن حل مشكلة المياه هو مرتبط ارتباطاً عضوياً بطبيعة الحل السياسي القادم.

نبيل: دعنا نأمل أن يكون المستقبل اقل جفافاً، وأكثر رطوبة ، شكرا جزيلاً لكم دكتور عبد الرحمن التميمي، على هذا للقاء. ■

عبدالكريم أبوصلاح

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

القضاء الفلسطيني وتفعيله

نبيل: نلتقي اليوم الأستاذ عبدالكريم أبوصلاح، وهو رجل قانون معروف ورئيس اللجنة القانونية السابق في المجلس التشريعي، ووزير العدل في الحكومة السابقة. وذلك للبحث في رؤيته حول القضاء وتفعيله في المجتمع الفلسطيني.

. .أستاذ عبدالكريم، ماهي أبرز العقبات التي واجهتك كوزير عدل أمام جهود تفعيل القضاء؟

أبو صلاح: حقيقة برنامجي كوزير عدل هو نفس البرنامج الذي اعتمدته أنا واخواني في اللجنة القانونية، وما أقره المجلس التشريعي الفلسطيني طيلة سبع دورات تشريعية انقضت من عمل المجلس، بشكل كان دور اللجنة القانونية فيه دوراً بارزاً، وكان همّنا، حقيقة، وشغلنا الشاغل، أن نضع اللبنات الأساسية لبناء المؤسسة القضائية الفلسطينية كسلطة ثالثة، وركن ثالث من أركان السلطة الوطنية الفلسطينية، نواة الدولة الفلسطينية المنشودة بعون الله تعالى.

ما قمنا به في هذا المجال بدأنا بتطبيقه عملياً عندما أصبح قانون السلطة القضائية نافذاً. بعدما تم نشره في الجريدة الرسمية. العقبات الأساسية التي واجهتنا آنذاك كانت مرسوماً رئاسياً صدر العام ٢٠٠٠ يشكل مجلس قضاء أعلى، خلافاً لمجلس القضاء الأعلى الانتقالي الذي تضمنه قانون السلطة القضائية في المادة (٨١) منه بالتحديد، وهو مجلس انتقالي. وعندما جئت كوزير عدل تغلبت على هذه العقبة عندما أعيد تشكيل المجلس القضائي الأعلى، هذا التشكيل لم يكتمل وبالذات عندما فرض عليّ، كوزير عدل، رئيس لمجلس القضاء الأعلى هو زميل فاضل كان عمل مدة ٣ سنوات نائباً عاماً ووزير عدل سابق، فلم يقدم لنا في فترة عمله كنائب عام، ولا في فترة عمله كوزير عدل أي شيء جديد يجعلنا نندفع نحو اختياره رئيساً لمجلس القضاء الأعلى الانتقالي. وفرض على الأستاذ الزميل الذي اخترناه ليكون عضواً في مجلس القضاء الأعلى، وليس نائباً عاماً، لأن مسألة النائب العام تستوجب شروطاً معينة ارتأيناها متوفرة في غيره من الزملاء، ولكن فرض علينا في إطار عمل، كان القصد منه أن يبقى عملنا في إعادة تشكيل مجلس القضاء، عملاً منقوصاً، وهذا ما جرى حقيقة.

نبيل: قانوناً أستاذ عبدالكريم، من الذي يعين مجلس القضاء الأعلى ورئيسه، قانوناً، هل هو المجلس التشريعي أم السلطة التنفيذية؟

أبو صلاح: الحقيقة أن المادة ٨١ أعطت حكماً انتقالياً لوزير العدل ان ينسب أعضاء مجلس القضاء الأعلى ويقر بتعيينهم طبعاً رئيس السلطة الوطنية. فقمت بعملية التنفيذ واخترت الأشخاص الذين ارتأيت فيهم كل الخير للقيام بهذه المهمة من أجل بناء الأساس للمجلس القضائي الأعلى الدائم الذي يشكل بقوة القانون فيما بعد، لكن للأسف الشديد مازال عملنا منقوصاً وهناك مخالفات خطيرة جداً قام بها السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى الانتقالي، وأيضاً السيد النائب العام بشكل يجعل مستوى العمل من قبل زميلي الفاضلين أمراً يصل إلى مستوى غير مقبول.

نبيل: والحالة هذه، ما الذي بإمكان المجلس التشريعي أن يفعله كسلطة رقابية على المؤسسات التنفيذية؟

أبو صلاح :لم نحبط نحن، مسألة الرقابة في ظل تشكيل المجلس(التشريعي) وتركيباته الحالية مسألة صعبة، لأن أكثرية المجلس من الكتلة التي أنتمي إليها(فتح)، ومع احترامي لزملائي، الكثير منهم مجامل في هذا السياق، فأتمنى أن نضع من جديد أيدينا معاً من أجل أن نرقى بمستوى عمل مؤسساتنا كافة بما فيها المؤسسة التشريعية، حتى نضغط باتجاه تصويب الأوضاع من أجل المأسسة للمجتمع الفلسطيني وللدولة الفلسطينية على الطريق الصحيح. هذا الأمر سنعمل جاهدين من أجله وسنعمل من أجل تكثيف الجهود مع أعضاء اللجنة القانونية ومع باقي زملائنا في المجلس من أجل تحقيق هذه الغاية.

نبيل: بتقديرك ومن خبرتك أستاذ عبدالكريم، هناك عوائق عدة، ولكن منها ما أشرتم إليه بتدخل السلطة التنفيذية بكثير من الأحيان؟

أبو صلاح: ليس تدخل السلطة التنفيذية، ما تم من السيد الرئيس مباشرة، لأن موضوع تشكيل مجلس القضاء الأعلى الانتقالي كان بتنصيب من وزير العدل وفقاً للمادة ٨١ وأن يصدر القرار من السيد الرئيس، ولكن للأسف الشديد ما تم لم يكتمل.

نبيل: هل إلى جانب هذه الإشكالية، هناك ما نسمعه عن نقص في القضاة ونقص في الإمكانيات؟

أبو صلاح: هذه الإشكالية هي الأساس، إذا وضع الإنسان المناسب في مكانه المناسب فيستطيع أن ينطلق وفقاً لما تضمنه قانون السلطة القضائية من استقلال السلطة القضائية. وفهمنا لاستقلال السلطة القضائية أنه عندما يجلس القاضي للحكم وللقرار في قضائه فلا سلطان عليه من أحد، للأسف الشديد مفهوم إخواننا الذين كلفوا أو أوكلت إليهم مهمة عضوية مجلس القضاء الأعلى(مختلف)، البعض منهم وأخص بالذات السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى والسيد النائب العام، تصور كل منهما أنه يبني جمهورية لنفسه، وأنه باستقلاله يجب أن يكون مستقلاً استقلالاً كاملاً في إمبراطورية خاصة به يفعل فيها ما يشاء ولا مرجعية له من أحد.

نبيل: نستميحك عذراً لفسحة نستمع خلالها لتقديرات وتقييمات لعدد من الأساتذة رجال القانون في البلاد حول القضاء.

● المحامي نعيم أبو يعقوب (محامي نادي الأسير في عوفر): الصحيح هناك عدة أسباب، طبعاً أهم سبب هو الوضع الذي عشناه خلال الانتفاضة من الإغلاقات والحواجز وعدم إمكانية تنقل الناس وحضورهم للمحاكم، هذا السبب الرئيسي والمباشر، أدى أيضاً إلى عدم مقدرة القضاة على الحضور إلى المحاكم خصوصاً هؤلاء الذين يأتون من القدس ومناطق بعيدة، فبالتالي عندما لا يصل القاضي للمحكمة من الطبيعي أن يتم تمديد القضايا وتمديد الملفات لأوقات بعيدة. ومن الأسباب المحامي نفسه حين يحاول مرات كثيرة أن يماطل ليكسب وقتاً أكثر من أجل أن يتنازل الخصم.

حينما تعود الأمور إلى طبيعتها وتنتهي الحواجز والإغلاقات، ويصبح بإمكان الشاهد الحضور من أي مكان، وأن تستطيع الشرطة إحضار الخصم والشهود للمحكمة، ويصل القضاة للمحاكم، عندها يصبح الحال أفضل من الموجود حالياً، ووقتها إذا صدر قرار يجري تنفيذه.

سؤال: بالنسبة للمحاكم العسكرية: هل لدينا مماطلة؟

المحاكم العسكرية الصحيح تعتمد على المحامي، أحياناً يصل بحل سريع للملف الذي لديه وحتى إن تقدم في موضوع الإثباتات واحضار البيانات، هذا جداً يسرع في الموضوع لعدم وجود أي عائق من حضور الجلسات ومن سيسيّر القضايا في المحاكم العسكرية.

● المحامي رمزي أبو العظام (مدني): بخصوص سبب المماطلة في المحاكم باعتقادي الجوهر الأساسي في الموضوع الوضع السياسي الذي نعيشه وصعوبة المواصلات والحواجز بين المناطق التي تعيق بشكل كامل وصول الشهود والمحامين والخبراء للمحاكم. هذا من أهم الأسباب الموجودة بداية. سبب ثان غياب السلطة التنفيذية عن الوضع. معظم الموكلين الموجودين لدينا لم يعودوا يثقون بالقانون نفسه، لأنه مهما حصلنا على أي حكم أو قرار لا يتم تنفيذه، وهذا الذي يدعو أي مواطن أو موكل لدينا أن يتجه للمحافظ ويقدم قضيته للحصول على نتيجة سريعة بهذا الخصوص.

سؤال: ما هو الحلّ برأيكم؟

الحل في ظل هذه الأوضاع لن يكون سهلاً الوصول له، لأن الحل ليس بأيدينا، ونحن نعلم جميعاً الوضع السياسي الذي نعيشه، وباعتقادي إذا أردنا الوصول لأي حلول في الوقت الحالي سوف تكون حلولاً قصيرةً جداً وليس الحل الذي يرغب به كل مواطن ولا كل إنسان، وبالنتيجة باعتقادي إذا استطعنا كسلطة أن نحافظ كبداية على تنفيذ الأحكام التي تصدر عن المحكمة ونعيد ثقة المواطن والموكل في المحكمة، فهذا يكون اجراء مبدئياً لتحسين وضعية الجهاز القضائي.

نبيل: ما هي بتقديراتكم فرص المجلس التشريعي ومؤسسات المجتمع المدني في فرض استقلالية القضاء في المدى المنظور؟

أبو صلاح: الحقيقة في ضوء ما قمنا به، وفي ضوء إصرارنا بالتعاون الكامل مع كل ذوي الاختصاص ومن بينهم مؤسسات المجتمع المدني الذين لا أنكر دورهم في دعمنا أثناء عملنا في إعداد مشاريع القوانين المختلفة، وباختصار شديد، إننا مصرون على أن ننجح في مهمة وضع اللبنات الصحيحة لاستقلال قضاء حقيقي في الوطن الفلسطيني، وهذا الأمر به صعوبات جمة لكن هذا قدرنا. الصعوبات الأساسية أو الرئيسية ناتجة أو عائدة لاجراءات الاحتلال وظروف الاحتلال والفصل القسري ما بين القرى والمدن وما بين شطري أو جناحي الوطن ما بين الضفة وغزة. كل هذه المسائل من طرف الاحتلال معيقة جداً لعمل القضاء الفلسطيني وتعيق أيضاً برنامجنا الإصلاحي في هذا السياق، لكن نحن مصرون على أن نستمر قدماً رغم كل هذه الصعوبات.

الصعوبات الأخرى ناتجة أو عائدة للجهة التي أوكل لها مهمة العمل على دعم استقلال القضاء وهي الجهة المباشرة وهي مجلس القضاء الأعلى الانتقالي الذي هو ليس مجلساً دائماً، الحالي فقط مجلس انتقالي، ويجب فقط أن يكون لنا دور يدعم من مؤسسات المجتمع المدني في إعادة تشكيله وفقاً للقانون، ونتمنى أن نجد الجهات أو الأشخاص الذين ستوكل لهم هذه المهمة ليكونوا أمناء على إنجازه على الوجه المطلوب.

نبيل: ومن تجربتكم ربما في سؤالي الأخير، لو سئلتم عن تقديركم لمشهد العدل والقضاء في فلسطين بعد ١٠ سنوات في المستقبل؟ كيف يمكن أن تتوقعوه بناء على تقدير واقعي لما نحن فيه الآن؟

أبو صلاح: دائما يحدونا الأمل أن يكون لدينا وضع أفضل، هناك علاقات مرتبطة بأشخاص، وعقبة مهمة كما ذكرت وجود الاحتلال، لكن نحن مؤمنون أن الاحتلال إلى زوال وأيضا لدينا عقبة مرتبطة بالنظام السياسي وتركيبته وهذه عقبه أيضاً كبيرة ومعيقة نتمنى في المدى القريب أن نتغلب على هذه العقبات لنسير إلى بناء مؤسسات جيدة في الوطن الفلسطيني. أنا لست راضياً عن ما هو قائم، وإذا دخلت في التفاصيل فأنا خجل مما هو قائم، حاولت وسأحاول مع كل الشرفاء من أجل وضع الأمور في نصابها، لكن المشوار طويل ومرير جداً.

نبيل: وتقديركم بأن العوائق الأساسية ليست تقنية بقدر ما هي سياسية؟

أبو صلاح: سياسية وأيضاً إلى حدّ ما تقنية، لكن المجال التقني نستطيع التغلب عليه في فترة وجيزة إن كانت لدينا جدية لبناء قضاء وإعداد قضاة حقيقيين متخصصين، فكان لدينا برنامج إعداد للقضاة. من خلال معهد التدريب القضائي الفلسطيني أعددنا نظاماً وبدأنا نضع لبناته، لكن حلّ حكومة أبو مازن وتقديم استقالتها حالت دون استمرار هذا البرنامج، رغم أن هناك كانت عقبات تعود إلى النظام السياسي الموجود، وإلى أشخاص متنفذين كان دورهم تخريبياً وللأسف الشديد كان لهم نفوذهم لدى جهات القرار. ■

عزت عبد الهادي

أجرى المقابلة: وليد العمري

الدورات الخارجية

وليد: نتناول في هذه الحلقة، موضوع الدورات الخارجية الممنوحة للسلطة الفلسطينية من أجل رفع كفاءة ومستوى موظفيها، والتي أصبحت جزءاً ليس ببسيط من مساعدات الدول المانحة. هذه الدورات حسب رأي المهتمين لم تؤد إلى تحسين وتطوير الأداء الحكومي في الغالب، البعض يرى أن الخلل يكمن في طريقة الاختيار التي تعتمد المحسوبية بدلاً من الكفاءة والتخصص، ويؤكد آخرون أن العائدين من الدورات حصلوا على وظائف جديدة خارج المؤسسات التي انتدبتهم، ويعزو آخرون الخلل في النظم الإدارية القائمة في بعض المؤسسات لعدم تناسب برنامج التدريب الأجنبية مع المتطلبات المحلية.
ضيف هذه الحلقة السيد عزت عبد الهادي، مدير مؤسسة بيسان للأبحاث.

. .إذا كان هذا هو الحال، ما الفائدة من مثل هذه الدورات؟

عبد الهادي: أعتقد أن هناك فوائد ومزايا متعددة للاشتراك في هذه الدورات، بغض النظر عن الثغرات والخلل الموجود، والذي قد نتطرق إليه لاحقاً، الفائدة الأولى الأساسية أننا في مرحلة انتقالية نريد أن نبني مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي فنحن نحتاج فعلاً إلى كفاءات وقدرات متعددة وفي مجالات مختلفة. فعلاوة على تعزيز قدرات المؤسسات(مؤسسات السلطة) سواء تخصص قطاعي مثل الدورات المتعلقة بالتعليم أو الصحة، الرفاه الاجتماعي، هناك أهمية لتطوير وتنمية الموارد البشرية والكفاءات الفردية أيضاً للموظفين والعاملين في مؤسسات السلطة. أعتقد أيضاً أن هناك فائدة في الإطلاع على تجارب أخرى موجودة في بلدان أخرى، وهذا مهم جداً، إذ أن العالم أصبح قرية صغيرة، وهناك أهمية كبيرة للإطلاع على تجارب حديثة، على صعيد العمل الإداري والموضوعات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية، لذا فإن الاشتراك في هذه الدورات يتيح هذه الفرصة للعاملين في مؤسسات السلطة الوطنية.

إضافة لذلك فان الاشتراك في هذه الدورات يوفر فرصاً متعددة لتعزيز التنسيق والتعاون بين مؤسسات السلطة الوطنية من جهة، والمؤسسات الأخرى المشاركة في الدورات المشتركة من جهة أخرى، أو مؤسسات الدولة المنظمة والمستضيفة.

وليد: لكن المشكلة أن الكثير ممن تلقوا هذه الدورات، من اجل العودة وتحسين الأداء في المؤسسات الرسمية الحكومية، يعودون ويتعاقدون مع مؤسسات أخرى، غير تلك التي انتدبتهم، فما العلاج لمثل هذه المشكلة ؟

عبد الهادي: اعتقد أنك محق على هذا الصعيد، ولكن يجب أن ننظر إلى الموضوع بطريقة اشمل. نحن نبني كوادر وطنية وليس فقط لهذه المؤسسة أو تلك، أي بمعنى أن هذا خلل بالفعل، لأنهم يجب أن يعودوا ويساهموا في تطوير دوائرهم أو وزاراتهم. ولكن يجب أن ننظر أيضا بأننا ننشئ ونبني مجموعة من المهنيين على الصعيد الوطني، لذا يجب ألا نشعر باستمرار بالخسارة، أما النقطة الثانية على هذا الصعيد، والمتعلقة بسؤالك حول علاج الخلل، مرتبطة أيضا بالجو المؤسسي والمناخ المؤسسي الموجود في وزارات السلطة الوطنية، حيث أنه ليس فقط العامل المادي هو الذي يجعل الموظفين ينتقلون من مكان إلى آخر، ولكن أيضا وجود أجواء فيها سيادة للقانون فيها ديمقراطية، حق التعبير، حوافز معينة للموظفين كي يبقوا، انظر إلى رواتب السلطة الوطنية كيف يمكن للموظفين الذين يأخذون ١٢٠٠ شيكل (على سبيل المثال) لإعالة عائلة تتكون من أربعة أفراد، أن يبقوا في هذه المؤسسات. ما أود أن أقوله: [السبب] ليس فقط وجود فرصة فيها وضع مالي أفضل، ولكن أيضاً المناخ المؤسسي والحوافز، القدرة على التطور داخل هذه المؤسسات، وجود محسوبية. . . . . الخ.

إذا، يجب أن ننظر إلى الموضوع أولاً من ناحية كلية، أي أننا نؤسس لمجموعة كوادر وطنية، سواء أكانوا في هذه المؤسسة أو تلك لأننا بلد واحد. وفي نفس الإطار يجب إن ننظر إلى سياسة الوزارات المختلفة تجاه تنمية الموارد البشرية، وتجاه المناخ المؤسسي فيها؛ وجود أجواء تساهم وتساعد على استمرار العاملين في هذه المؤسسة.

وليد: دعنا هنا نستمع إلى آراء عدد من الموظفين الذين لم يحصلوا على دورات في الخارج لتحسين الأداء، ماذا يقولون في هذا الشأن:

– أنا أشعر بعدم العدل في توزيع الدورات، أعمل منذ ٤ سنوات في هيئة الإذاعة والتلفزيون، ولا أحد توجه إلي للمشاركة في إية دورة، مع العلم انه كان هناك دورات لتركيا، ودول عربية وأوروبية، أتحدث اللغة الإنجليزية بطلاقة، لا أدري أين الخلل، هل هو عليعاتقنا نحن، هل على عاتق المسؤولين المباشرين عنا، أو على عاتق المسؤولين الأعلى الذين بأيديهم هذه المواضيع.

– لا يوجد تخطيط وتنظيم ورقابة وتوجيه، لدينا المحسوبية طبعاً، ناس تصعد على حساب ناس، ولا أحد يحدد الهدف، يضعون الأسماء بحسب ما يريدون، فيذهب [البعض] للمشاركة بغض النظر عن التخصص واسم الدورة ونوعها ومكان [عقدها]، المهم أن يكون هو الشخص

الذي يريدون، ويوجد مصلحة من ورائه. أما الأشخاص الآخرون فلا، أنا على سبيل المثال أنهيت محاسبة، أعمل سكرتيرة.
– لا يوجد لدينا من يسندنا أو يدافع عن حقوقنا، لذلك لا نأخذ دورات.
– منذ عملنا في صوت فلسطين وعدنا بأنه من أول شهر يوجد دورات في التخصص، ولكن يظهر أن لديها أناس يشاركون من الفضائية والأرضية.
– لم يعرض علي أحد.
– تقريباً كانت الدورات ترسل للناس الذين لهم واسطة، جميع المشاركين ذهبوا بدورات متعددة.
– أنا أعمل في قسم البرامج العبرية منذ تأسيسه، لم تعرض علينا أية دورة، لم تصلنا إي منشورات عن دورات، لم نعلم عن إية دورة يمكن أن نستفيد منها.
– الدورة جمعت ما بين الفائدة التدريبية وما بين متعة السفر إلى الخارج.

وليد: أ. عزت، واضح من حديث الأخوة والأخوات أن المحسوبيات وليس الكفاءات هي معيار اختيار من يبعثون إلى هذه الدورات، وهذا على ما يبدو سبب أساسي أيضاً إلى أنهم عندما [يعودون] يختارون مؤسسات أخرى وليس تلك التي بعثت بهم، وهذا ما يجعل الأداء الحكومي أسوء مما هو عليه الآن؟

عبد الهادي: أوافق تماماً على مضمون الحديث مع الأخوة والأخوات، وأعتقد أن الموضوع الرئيسي هو عدم وجود معايير مهنياً متفق عليها واضحة وشفافة داخل وزارات السلطة الفلسطينية، حول سياسة واضحة في تنمية الموارد البشرية. الخلل الرئيسي أن الاختيار لا يتم على أساس الاحتياجات الفعلية للوزارات، وهذه عملية مهنية مهمة. يجب إن يتم تقييم المؤسسة، وان يتم تقييم الكادر الموجود في المستويات الإدارية المختلفة في الهيكلية الإدارية، وأن ينظر إلى إمكانيات التطور لهذا الكادر من ناحية الوصف الوظيفي ومتطلبات الوظيفة.

وليد: اذا كان ذلك كذلك، أليس من الأجدى تشكيل هيئة تخطيط عليا تتولى جمع هذه الدورات وتوزيعها بشكل مبرمج وفاعل وعادل، يعطي الدورات لمن يستحقها ويطور المؤسسات على نحو يخدم أيضاً البلد بشكل عام، وليس مؤسسات محددة؟

عبد الهادي: اقتراح جميل، ولكن لست متأكداً من أن تشكيل مثل هذا المجلس سوف يحل هذه المشكلة، المشكلة هي في قرار سياسي من السلطة الوطنية الفلسطينية، قرار حاسم سياسي بأجراء عملية إصلاح إداري جذرية في مؤسساتها، وليس فقط أجراء بعض النشاطات التجهيلية حول الوضع الإداري في المؤسسة. المطلوب هو فعلاً أولاً: قرار سياسي من أعلى المستويات بأن عملية الاصلاح مهمة وبأنها ضرورية أيضاً لعملية التحرر الوطني ولعملية انجاز الاستقلال الوطني. هذا القرار ليس موجوداً بعد في الواقع، وبالتالي هذا متطلب أساسي لتطوير أداري فعال وكفؤ في مؤسسات السلطة الوطنية.

لذا لا أعتقد أن تأسيس مجالس مركزية وعليا وهيئات تخطيط سوف يحل المشكلة، لأن الموضوع ليس كذلك، وبالتالي يجب أن يكون هناك قرار حاسم. النقطة الثانية: أن المؤسسات (الوزارات) هي أقدر بالفعل إذا كانت هناك معايير مهنية، وإذا كان هناك عملية مهنية في تحديد احتياجات الوزارات والعاملين، الأجدى أن يكون [للوزارات] سياسة واضحة في تنمية الموارد البشرية وإدارتها وفق رسالتها وأهدافها، وبالتالي يجب أن لا نعقد الموضوع بهيئة مركزية حالياً، ولكن بعد ذلك يمكن أن يكون اقتراحا مفيداً.

وليد: دعنا نتحدث عن المستقبل هنا، هل تعتقد أنه في المستقبل، ربما القريب، سنرى اختيارا عادلاً للذين يستحقون تلقي مثل هذه الدورات، أو ربما إلزامهم خطياً وقانونياً بأن يعودوا إلى نفس المؤسسات الحكومية التي أوفدتهم؟

عبد الهادي: في الواقع لست متفائلاً جداً بالمستقبل، لأن التجربة أثبتت أن الإدارة في المؤسسات لا تتم على أسس مهنية، وأنه لا يوجد أي قرار جدي بتطوير وتفعيل الوزارات لتستجيب وتخدم مصالح المجتمع المحلي، لأن ما نطلق عليه الحكم السليم (وهو الوزارات) لا يزال غير موجود، نحتاج إلى قرار جريء بإجراء عملية إصلاح جذرية بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب، بوجود رسالة ورؤية واضحة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها الفنية من وزارات وغيرها، وجود هيكلية إدارية شفافة واضحة... الخ.

بدون الاجراءات الإدارية التي تضمن حكماً سليماً وإدارة رشيدة وكفؤة وفعالة في مؤسسات السلطة فأنني بالواقع متشائم، التجربة أثبتت خلال المرحلة الماضية (١٠ سنوات) مضت بوجود ميزانية هائلة للتطوير المؤسسي والتنظيمي وتنمية الموارد البشرية، لم تسفر بالواقع عن نتائج فعلية على صعيد تعزيز وتحسين الأداء الحكومي لخدمة مصالح وأولويات المجتمع المحلي، لذا الموضوع يحتاج إلى حل جدي، إلى نقاش وطني والتزام أكيد ورؤية واضحة بعملية الاصلاح الإداري في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وما لم يتم ذلك بالواقع فإن الحديث فقط عن دورات تدريبية هنا وهناك أو معايير مهنية في اختيار متدربين أو التزام بعقود لمدة سنتين أو ثلاث أو أربع في هذه المؤسسات لن يجدي نفعاً بالواقع.

وليد: على كل حال دعنا نضيء شمعة في هذا الليل الحالك السواد، ونظل متفائلين رغم كل أسباب التشاؤم المتزايد. ■

د.عزمي الشعيبي

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

العمل النـــقـــابـــي

نبيل: نلتقي اليوم، الدكتور عزمي الشعيبي، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني والشخصية السياسية، وذلك للبحث في رؤياه حول العمل النقابي في فلسطين. د. عزمي أهلا وسهلا بك.

.. هناك ادعاء بحرية العمل النقابي في فلسطين، ولكن أثره غير ملموس في الحياة السياسية الداخلية، هل تفسر ذلك؟

د. الشعيبي: بالتأكيد أن العمل النقابي في فلسطين تأثر بالظروف السياسية السائدة في الفترة التي كان فيها الاحتلال وجها لوجه مع الشعب الفلسطيني، ولم يكن هناك سلطة فلسطينية. كان العمل النقابي أحد الأدوات الأساسية في عملية الدفاع عن الكيان الفلسطيني والهوية الفلسطينية، وفي مواجهة الإجراءات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي كان العمل النقابي عملاً نقابياً سياسياً ووطنياً متداخلاً. وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو، جرى تراجع كبير في دور هذه المؤسسات ومثيلاتها لسببين، السبب الأول السلطة الفلسطينية وما قامت بتشكيله من مؤسسات رسمية أشاعت الانطباع و–كأن هذه المؤسسات بديلة لكل المؤسسات التي كانت قائمة قبل ذلك– ومن ضمنها المؤسسات النقابية الجماهيرية، والسبب الثاني هو ما جرى من نقل ميكانيكي لتجربة الشتات، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، لتجربة المنظمات الجماهيرية، والتي كانت تعبيراً عن الشكل المباشر للعمل النقابي الفلسطيني في الشتات، والتي غلب عليها موضوع الرمزية والتمثيل الشكلي والتركيز لحضور المؤتمرات للتعبيرعن الهوية الوطنية والوجود الوطني، في ظل غياب برامج حقيقية، وغياب قاعدة للجمهور الذي يتابع المؤسسة النقابية ومجالس إدارتها، وبالتالي هذا النقل الميكانيكي لهذه التجربة وطغيانه على العمل النقابي في الوطن، وهذا ينطبق على المهنيين وعلى ممثلي المنظمات الجماهيرية القطاعية المختلفة، شلّ دور العمل النقابي في إطار برامج مباشرة لها علاقة بالجمهور الفلسطيني أو في البرامج التي لها علاقة في الدفاع عن مصالح الفئات التي يجري تنظيمها في إطار هذه المجموعات.

نبيل: وكأن فترة ما بعد إقامة السلطة الفلسطينية كشفت عن عيوب في العمل النقابي بمجمله، بحيث أنها لم تتميز بعد أن أصبح هناك حاجة وضرورة لدور نقابي في الشؤون الداخلية، الاجتماعية، السياسية والوظيفية؟

د. الشعيبي: نعم بالتأكيد، وأحد أبرز مظاهر الخلل التي تم الكشف عنها، هو أن بنية الحركة النقابية، والتي سيطرت عليها فكرة الفصائل والقوى السياسية على حساب المهنية والعمل البرنامجي المباشر لصالح الفئات المنتمية لهذه المجموعات، غير قادرة على حمل البرنامج الاجتماعي المباشر لهذه الشرائح، وأيضا كشف عن ضعف مواجهتها لإجراءات السلطة نفسها تجاه هذه الشرائح، لأن التجربة القديمة قالت: إن هذه كانت عناصر عنيفة وقوية وصلبة في مواجه الاحتلال الإسرائيلي، ولكن عندما جرى التداخل مع السلطة لم تستطع أن تترك مساحة كافية بين رأيها السياسي وموقفها وانتمائها السياسي وبين السلطة الفلسطينية، وهذا حصل في إطار كل تنظيم، حيث أن الإخوة في حركة فتح لم يستطيعوا أن يميزوا بين دورهم في اتحاد العمال، وبين دور وزارة العمل، وبين دورهم في اتحاد النقابات المهنية ونقابة المحامين، وبين دورهم في السلطة الوطنية الفلسطينية وفي وزارة العدل والقضاء.

نبيل: لإثراء هذا الموضوع والبحث فيه أكثر، نستمع إلى التقرير التالي:

– إذا طلب ابنك شيكلاً وما أعطيته، سيضطر أن يمد يده إلى الجيران أو أن يسرق، هذا هو الانحطاط، لا يوجد دخل– حضرت إلى هنا ٤ مرات لأحصل على ٤ حبات دواء، لا يوجد دواء للسكري، عمري ٦٢ عاماً، ولا يوجد أي مبلغ معي، الكهرباء ١٤٠٠٠ شيكل، أولاد يحتاجون للأكل، زوجة مريضة، يأخذون ٣٥ شيكلاً، لا ندري ماذا نفعل، يقولون لنا لا يوجد..لا يوجد، لماذا إذا النقابة؟

– كل المبالغ تذهب «لفلفة في لفلفة»، لماذا لا يتم توزيع هذه المبالغ (نرى الذي يشتري السيارة، يبني العمارة، ١٠٠ شيكل بنزين) ولكن أنا العامل الذي أعمل ٧ ساعات مثل الحمار وأعود بعرق جبيني– غير البهدلة من الناس– ومع ذلك أعود بشرفي وكرامتي، ولكن هؤلاء الفئة من الشعب ماذا يفعلون بالمال، يشترون السيارات والعمارات، الفقراء أولى.

– تأمين صحي للأولاد للعلاج، وإعطاء مساعدات.

– حدث لي حادث أنا وابني، دفعنا إسعاف ٤٠٠ شيكل، في مستشفى رام الله قالوا لنا لا يوجد أماكن، اضطررنا لأخذ ابني إلى البيت، عندما حضرت

للمراجعة هنا – ابني رجله مقطوعة وأنا يدي مقطوعة – قلت لهم لدي تحويلة حتى نسترجع المبلغ، استفدت من النقابة لولا التأمين لما استطعت ان أتعالج أو أن أعالج ابني مع أنهم دفّعوني مبالغ.

– بالنسبة للدعم يأتي للعمال، عمال يحصلون وعمال لا يحصلون، أعرف أشخاصاً من مدة ٣ سنوات لا يعملون ولا يحصلون على شيء، وآخرين لم يتعطلوا نهائيا ويأخذون كل شهر بشهر من النقابة وغير النقابة. هذا أسلوب رهيب، لمن نشتكي همنا؟؟

– نقابة مثل هذه لا داعي لها، أنا من ١٢ سنة وأنا مسجل عامل في النقابة ولم أحصل على شيء.

– يتوقف على المعارف؛ إذا لك معارف في النقابة تحصل على مساعدة، وإلاّ لا تأخذ.

– لا شيء يسير بالتساوي، لا أحد يقوم بشيء بالتساوي، المعرفة و «الوسايط» تلعب دوراً في الموضوع.

– النقابة جيدة ومؤسسة جيدة، تساعد العمال في التأمين، معونات منحة من الرئيس ٥٠٠ شيكل، تعطي تموينا، ولكن كل هذا يتوقف على الجهات الأعلى أن تمدهم.

– الله يبارك فيهم، بقدر ما يستطيعون يقدمون خدمات للشعب الفلسطيني.

– طبعا نحن بشر، وبالتالي من الممكن الوقوع في الخطأ، من الممكن لأن مجتمعنا ممكن ان يكون مجتمعاً عشائرياً، وبالتالي الشخص يضع قريبه أولاً، ومن ثم يذهب للجيران أو حزبه أولاً ثم يذهب للأحزاب الأخرى، هذه مسألة واردة، ولكننا نحاول تطبيق معايير محددة.

نبيل: كما ترى الجمهور يريد من النقابات أن تلبي احتياجاته الخاصة، والأحزاب السياسية تريد أن تشغل النقابات كمصدر نفوذ حزبي، برأيك كيف السبيل لتحرير العمل النقابي على الأقل من خناق الأحزاب السياسية؟

د. الشعيبي: أولا يجب التوجه مباشرة إلى قاعدة هذه المنظمات المهنية، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال إعادة إحياء موضوع الانتخابات الذي جرى تعطيله في معظم هذه المؤسسات النقابية، ونحن نتكلم عن اتحادات العمالات النقابية والنقابات الطبية من أطباء وصيادلة ومهندسين ومحامين وممثلي قطاعات، مثل المعلمين والطلاب والمرأة، وبعض ممثلي القطاع الخاص الفلسطيني، ولذلك النقطة الأولى هي العودة إلى موضوع الانتخابات لإعادة تجديد شرعية هذه المؤسسات، وشرعية القائمين عليها، وضخ دماء جديدة فيها. ثانياً: فك عقدة موضوع الصراع ما بين المؤسسات القادمة من الخارج وممثليها، ومؤسسات من الداخل، وذلك من خلال العودة لتشكيل الاتحادات، أو نقابات موحدة على قاعدة الانتخابات، وثالثاً الفصل بين القيادات النقابية والعمل في المؤسسات الحكومية، لا يجوز لممثلي هذه القطاعات ان يبقوا مستوعبين في إطار العمل في المؤسسات العامة والحكومية، في الوقت الذي يمثلون فيه هذه القطاعات وبشكل محدد القيادات لهذه المؤسسات المهنية، يجب أن تتفرغ لعمل هذه المؤسسات أو تعمل في أوساط الشرائح التي تمثلها، فلا يجوز لرئيس اتحاد عمال أن يكون مديراً عاماً في وزارة العمل أو كيل وزارة في وزارة العمل، أو يكون رئيس اتحاد المعلمين يعمل موظفاً إدارياً أو مديراً عاماً في وزارة التربية والتعليم. هذا تعويم وتنويع لموضوع التنظيم النقابي في مواجهة الأطراف الأخرى.

نبيل: وهذا ربما الحاصل د. عزمي عملياً، وكأن القيادات النقابية في مختلف اتجاهاتها تحولت إلى موظفين وإلى جزء من المؤسسة الحاكمة؟

د. الشعيبي: نعم.

نبيل: هذا يفسر– برغم كل المحاولات المتكررة منذ إقامة السلطة الفلسطينية لإعادة تفعيل الانتخابات، كانت هناك أوامر عليا تنزل على المؤسسات بمحاولة إفشال أية محاولة للتجديد، ما هو تفسيرك؟

د. الشعيبي: أولا بشكل عام، عقلية قيادة منظمة التحرير هي من حيث المبدأ لا ترى في الانتخابات وسيلة طبيعة لتكوين المؤسسات، ولإعطاء الأدوار للأشخاص من خلال إكسابها الشرعية – شرعية وجودهم من خلال قواعدهم – وإنما من خلال مراسيم للتعيين في مواقع، ولذلك أعتقد أن هذه العقلية من حيث المبدأ انعكست ليس فقط في العمل النقابي، وإنما في تعطيل فكرة الانتخابات في كل مجالات حياة الشعب الفلسطيني، بدءاً من المجلس التشريعي وانتهاء بالهيئات المحلّية إلى أصغر نقابة عمالية، باستثناء النقابات التي ناضلت وحدها وفرضت موضوع الانتخابات. وبصورة أو بأخرى ما زالت القيادة تنظر إلى هذه المؤسسات باعتبارها أدوات تستخدمها استخداماً في الأوقات والظروف والمجالات التي تحددها هي، وليس باعتبارها مؤسسات للدفاع عن مصالح الجمهور المنتمي إليها.

نبيل: فهل تتوقع د. عزمي أنه بالمستقبل المنظور يمكن أن تتغير الحال بسهولة، أم أن تعديل حال الوضع النقابي مرتبط بالحالة السياسية الداخلية؟

د. الشعيبي: بالتأكيد إن العملية الديمقراطية الفلسطينية والمخاض الذي ما زالت في أوجه سوف تنعكس نتائجه على العمل النقابي والنقابات المهنية، وبقدر ما نستطيع أن نكرس موضوع المؤسسات كآلية عمل والانتخابات كآلية للتبادل السلمي للمراكز، وحق الأفراد في تبوؤ هذه المناصب باعتباره حقاً أساسياً لا يجوز حرمان أحد منه، بقدر ما نستطيع أن ننقل المجتمع الفلسطيني هذه النقلة، في إطار موضوع الديمقراطية وتكريسها في حياة الفلسطيني، بقدر ما يصبح علينا أسهل أن تقوم هذه النقابات المهنية بدورها كما ورد في أنظمتها الداخلية على الأقل. ■

عطاف يوسف

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

الزواج المبكّر

نبيل: الأستاذة عطاف يوسف، الكاتبة في [صحيفة] صوت النساء، والصحافية والناشطة من أجل حقوق المرأة.. نلتقيها لسماع رؤيتها حول إشكاليات الزواج المبكر سيما للفتيات.

.. عن أي نسب لزواج البنات المبكر في فلسطين نتحدث؟

يوسف: نتحدث عن نسب عالية، وإن كان في الفترة الأخيرة ربما يبدو للناظر أنها تدنت، لكن النسب عالية بشكل عام في مجتمعنا الفلسطيني حيث معدل سنّ الزواج هو ١٨ سنة، لكن هناك عدد كبير من الحالات اللواتي يتزوجن بعمر بين ١٥ – ١٧ سنة بنسبة ١٦,١٪ ، ولدينا نسبة ٢,١٪ أقل من سنة ١٥.

نبيل: هل، ورغم أن ذلك يخالف القانون؟.

يوسف: لا، حقيقة هو لا يخالف القانون، لأنه حسب القانون، السنّ المعتمد للزواج للفتاة ١٥ سنة قمري. أي أقل من ١٥ سنة ميلادي، ولذلك هو حسب القانون المعمول به، والذي نحن كمؤسسات نسوية نسعى دوماً لتغييره، بحيث يصبح سنّ الزواج (أدنى سنّ للزواج هو ١٨ سنة).

نبيل: مشكلتكم من حيث المبدأ ومنهجياً مع القانون، وليس فقط مع العادات؟

يوسف: الحقيقة لا، القانون هو جزء، لكن هذا القانون [لا يفيد] إذا لم يكن معه وعي اجتماعي، نحن نعلم أنه دائماً يصبح التفاف على القانون، حتى السن القانوني المعتمد حالياً الذي هو ١٥ سنة قمري، أحياناً يتم [التحايل عليه عبر] تزوير شهادات الميلاد، تكون الفتاة عمرها ١٢ أو ١٣ عاماً يتم تزوير شهادة الميلاد لتبدو أكبر، خاصة إذا كان جسمها يبدو أكبر، أو أحياناً يتم اللجوء لإحضار أخت أكبر منها ويتم عقد الزواج على الأخت الثانية، بينما تكون هي أقل من السنّ المطلوب للزواج، دائماً هناك التفاف على القانون، القانون وحده لا يكفي، المفروض أن يكون لدينا وعي مجتمعي لمخاطر الزواج المبكر، وهذا يتطلب جهوداً كبيرة، لأن المؤسسات النسوية وحدها غير كافية في هذا المجال لخلق وعي لدى الناس بمخاطر الزواج المبكر، وقضايا أخرى يمكن أن تساهم بالحدّ من هذه الظاهرة.

نبيل: من أبحاثكم في المراكز المختلفة المهتمة في هذا الموضوع، هل مردّ الظاهرة اعتبارات تتعلق بالعادات والرغبة بتزويج النساء أو الفتيات بسنّ مبكر خشية من أن لا يتزوجن، أم هو لاعتبارات اقتصادية أكثر؟

يوسف: هو تداخل جميع الاعتبارات، الاعتبارات الاقتصادية ممكن أن تلعب دوراً في حال كان عدد الأسرة كبيراً، فيتم اللجوء لتزويج الفتيات بسنّ مبكر، لينتهوا من هذا العبء الذي ممكن أن تشكله الفتاة من ناحية المعيشة والتعليم، يتم تزويجها بحيث يتم تخفيف العبء.

العادات والتقاليد أيضاً تلعب دوراً كبيراً، لدينا يتم النظر للفتاة أصلاً وللمرأة ان دورها في البيت، ولذلك كلما كان الزواج أبكر كان أفضل، حتى لا تصبح عانساً وحتى تجد الفرصة المناسبة، لأنه للأسف المشكلة ليست عند الإناث فقط، بل وعند الذكور الذين يرغبون[بالزواج من صغيرات]، حتى لو كان الشخص عمره ٤٠ سنة يرغب في الزواج من فتاة صغيرة، هذا تقليد مجتمعي، فكر مجتمعي، من الصعب أزالته بسهولة، يجب العمل جدياً عليه، قضية أخرى تلعب دوراً في الزواج المبكّر، تمت ملاحظتها: كلّما ساء الوضع السياسي كلّما عادت الناس للزواج المبكر، هذه ليست فقط للفتيات، أحياناً يتم زواج الذكور أيضاً في سنّ مبكر إذا ساءت الأوضاع السياسية.

نبيل: ما هو تفسير ذلك؟

يوسف: تفسير ذلك، هناك عدة تفسيرات، أهم تفسير في نظري القانون الإسرائيلي الذي كان يمنع إعطاء التصريح المغنط لأي عامل إلا إذا كان متزوجاً، هذه تلعب دوراً، فإذا كان الشاب متزوجاً تصبح فرصته أكبر في الحصول على تصريح للدخول إلى مناطق ٤٨ للعمل. هذا من ناحية، من ناحية أخرى ظاهرة نجدها في المخيمات، أنه إذا بلغ الابن عمر ١٨ سنة تنقطع المعونات المعيشية التي تقدم للأسرة عن هذا الشخص، لكن إذا تزوج يحصل على هذه المعونات، من الممكن أن هذا له تأثيره أيضاً.

نبيل: أ. عطاف نستميحك عذراً، دعينا نستمع إلى استطلاع إلى آراء عدد من النساء في فلسطين اللواتي تزوجن مبكراً في معايير ليست القانونية، ولكن على الأقل في معايير المجتمعية؛ بمعنى أقل من ١٥ سنة.

– أنا نادمة لأني تزوجت وأنا صغيرة، كوني أعيش شبابي فترة الدراسة أدخل الجامعة، هذا سبب ندمي، انصح كل واحدة أن تكمل تعليمها ثم تتزوج.
– حسب البيئة التي يعيش بها، إن كان «مبسوط» فلا يندم، المشاكل التي تحصل في البيت هذا الذي يندم عليه الشخص. لا لست نادمة.

– تزوجت ١٤ سنة وزوجي كان ٢١ سنة، كنا متفاهمين مع بعض، وأنصح الفتيات بالزواج في سن مبكر ويكونوا متفاهمين مع بعض.
– لم أكمل ١٥ سنة عندما تم تزويجي، ثم استقريت في زواجي أربي طفلاً لعمر ٤ اشهر أكون حاملاً وأنجب، أحتاج أن ارتاح، يقول لا يوجد راحة. أنجبت ١١ شخصاً، الآن والدهم مريض، عمل عملية غضروف، لا يستطيع العمل عاطل عن العمل. قدمنا للمؤن ساعدونا المؤن.
– الواحد تزوج ولم يكن يعلم ما هو الزواج، ليس بالشيء السهل الواحد يعتقد أنها لعب وماكياج وخروج ويتمتع بها، لكن طلعت كلّها تعب وشقاء وخلفة.
– أنجبت أولاد وأنا عمري ١٦ سنة، وحالياً عمري ٥٨ سنة، ولدي ٤ كنايين وزوجت بناتي الـ٥ على سنة ١٤ و ١٧ سنة، وبنات ابني زوجتهم على سنة ١٦ و ١٥ سنة.
– بالنسبة للفتاة التي تتزوج من سن ١٤ سنة، إذا كانت تعيش لدى أناس متفهمين يستطيعون توعيتها، وإذا تزوجت بكبير في السن أكبر منها يستوعب الحياة ويفهمها ويربيها على يده. يفهمها الصح من الغلط. أما إذا كان كبير اكبر منها في سنة أو سنتين فلن يستوعب ولا هي أيضاً، تحصل مشاكل كثير بينهما، ولن يتفهموا الحياة.
– تزوجت وحملت في عمر مبكر، كل هذه مسؤولية، أن تتزوج صغيرة ليس مثل أن تتزوج بعمر ٢٠– ٢٥ – ٣٠ سنة، فالصغيرة تستطيع أي سلفة أن تضحك عليها في كلمتين فتشبك بين الحماية والسلَفات. أما لو كانت راكزة بعمر ٢٥ سنة تفهم لزوجها وحماتها.
– أبدا أنا لست نادمة، بالعكس أنا يمكن أن أجرب هذه الفكرة مع أبنائي، حقيقة في أول زواجي شعرت بتعب مادي ونفسي وخاصة الظروف الاقتصادية كانت سيئة، إلاّ أنه بعد هذا التعب وجدت ثمرة، وأنا أحث كل الناس، كل واحد لديه أبناء أن يزوجهم وهم صغار في حدود ١٦ سنة، أنا لما تزوجت كان عمري أقل من ١٦ سنة، القاضي كان يشك في عمري.

نبيل : أ. عطاف تقييمات كثيرة وكثير منها متناقضة.

يوسف : أنا لا استغرب ما سمعته، لأن هذه القيم هي السائدة في المجتمع، وهناك دائماً خلاف على أية قضية مجتمعية بين من يؤيد ومن يعارض، ولكن الذي استوقفني المرأة التي قالت أنها تنجب كل عام، أريد ربطها بموضوع الخصوبة، من الممكن انه لدينا أعلى نسبة خصوبة في العالم التي هي ١ر٦٪.

نبيل : هل تعتبرين ذلك مشكلة؟

يوسف : طبعاً مشكلة.

نبيل : لماذا؟

يوسف : مشكلة ممكن أن تشكل مشكلة في ظل عدم توفر الإمكانيات الاقتصادية في البلد عندنا، نسبة الخصوبة العالية تحتاج لمدارس لمستشفيات، تحتاج لبنية تحتية، ونحن نعلم وضعنا الاقتصادي أنه سيىء، من هنا نجد أن في الصف الأول الابتدائي والثاني الابتدائي يمكن أن يكون لدينا في بعض المدارس ٥٠ طفلاً أو أكثر، وهذه النسبة تنسب إلى النسبة العالية للتوالد، نحن لو أخذنا سنّ الزواج، مثال هذه السيدة التي تزوجت بسنّ ١٥ سنة، لو تأخر زواجها حتى ١٨ سنة كانت خففت على نفسها على الأقل ٣ أولاد، طالما أنها كانت تربي ٤ أشهر، هذا يعني أنها كل عام أو ١٣ شهراً كان لديها طفل جديد، حتى أصبح لديها ١١ طفلاً، وهي تقول أن زوجها أصبح مريضاً والآن هي محتارة، أعتقد أن هذه السيدة ومثيلاتها سيتعبن كثيراً لتربية هذا العدد الكبير من الأطفال.

نبيل : هناك اجتهاد يقول أن أية مشكلة تتعلق بعادات غير مقبولة أو ضارة (تقاليد اجتماعية، ثقافة متوارثة) ، بداية العلاج تكون بسن قانون الذي يضع حدوداً لمثل هذه العادات، وبعد ذلك يستمر الجهد على المستوى الاجتماعي والتثقيفي، على مستوى القانون الفلسطيني ما هي الجهود المحددة التي تقوم بها المؤسسات المعنية لمحاولة رفع سنّ الزواج إلى ما هو أعلى من ١٥ قمري.

يوسف : أعتقد أن المؤسسات النسوية عملت على هذا القانون كثيراً، لكن القانون حتى الآن «قانون الأحوال الشخصية» الذي يحدد هذه القضايا لم يقرّ ولم يناقش في المجلس التشريعي، هناك عدة مسودات طرحت وطاقم شؤون المرأة والمؤسسات النسوية والمؤسسات التي تهتم بحقوق الإنسان قدمت أوراقاً وتعديلات على القانون لإقرارها، لكن حتى الآن لم يتم إقرار هذا القانون.

طاقم شؤون المرأة لديه موقف واضح، أن يكون الحدّ الأدنى لزواج الفتاة ١٨ سنة للمخاطر التي ممكن أن يشكلها هذا الزواج قبل هذا السنّ، عدد من النساء تحدّثن وكنّ صادقات بأنهن لم يكنّ يفهمن ما هو الزواج، لم يكنّ يعرفن أن الزواج مسؤولية. وهنا المشكلة: إحدى النساء استوقفني حديثها، هي تزوجت مبكراً وزوجت بناتها مبكراً وبنات أولادها مبكراً، ثلاثة أجيال تتعاقب وتتكرر، ورغم أن من يعاني من شيء المفروض أن لا يكرره.

نبيل : واضح أنها لا تعاني، هي سعيدة بذلك.

يوسف : هي سعيدة بذلك، لكن غيرها تعيس، أنا لا أعلم إن كانت بناتها سعيدات بذلك، وإن كانت زوجات أبنائها سعيدات أو بنات أولادها إذا كنّ سعيدات بذلك.

الزواج المبكر يعني القضاء على فرصة الفتاة في التعليم.

نبيل : هل أنت متفائلة بأن القانون الفلسطيني سيتجاوز هذه المشكلة؟

يوسف : بصراحة أنا لست متفائلة كثيراً. ممكن كما قلت لك أن يقرّ القانون لكن عند تطبيق القانون دائماً هناك يوجد محاولة التفاف على القانون، بالمناسبة نحن أقوى شيء يتحكم فينا في هذا المجتمع، يمكن البعض يقول انه الدين، لكن تتحكم فينا العادات والتقليد أكثر مما يتحكم بنا القانون والدين، لأن العادة هي الأهم لدينا.

د. غسان الخطيب

أجرى المقابلة: وليد العمري

البطـــالـة

وليد: تضخم القطاع العام أدى إلى الحد من البطالة، لكنه أوجد نوعاً جديداً منها، هو البطالة المقنعة؛ عدد كبير من الموظفين يتواجدون في الدوائر الحكومية دون عمل حقيقي، ونسبة الرواتب من إجمالي النفقات العامة بلغت حسب وزير المالية ٧٥٪ للعام الماضي مقابل ٦٠٪ للعام الذي سبقه، علماً أن هذه النسبة من أعلى النسب في العالم، وتمثل رواتب نحو ٧٠ ألف موظف، بينهم ٢٠٠٠ في وزارة المالية وحدها، ٢٠٠٠ مثلهم في ديوان الموظفين، تليهما وزارة الإسكان والأشغال بواقع ١٩٠٠ موظف، ثم هيئة الإذاعة والتلفزيون بواقع ١٠٠٠ موظف. هذا الموضوع نتناوله مع الدكتور غسان الخطيب، وزير العمل في الحكومة الفلسطينية السابقة.

سؤالنا: سياسة التوظيف الفلسطينية، هل هي سياسة صحيحة في ظل هذه المعطيات؟.

د. الخطيب: الواقع هي سياسة غير صحيحة، وجرى حولها قدر كبير من الانتقادات، وفي مرحلة الإصلاح التي بدأتها السلطة الفلسطينية قبل عام ونصف، كانت مسألة التوظيف إحدى الأهداف الأساسية لعملية الإصلاح، ولذلك خلال العام الماضي انخفضت نسبة التوظيف العشوائي لدرجة تزيد عن ٩٠٪ ، وبالتالي نستطيع القول أن ظاهرة التوظيف العشوائي غير العلمي تم حلها إلى حدّ بعيد وان كان ليس بنسبة كبيرة. والارتفاع في النسبة التي ذكرتها؛ ارتفاع حصة الرواتب في الموازنة لا يعود إلى زيادة التوظيف، وإنما يعود إلى تقليل البنود الأخرى في الموازنة نتيجة الأزمة المالية، إذ أن بنود التطوير تقريباً شبه ملغاة بسبب الأزمة المالية التي عاشتها السلطة. كانت هناك ثلاثة أسباب لسياسة التوظيف العشوائية:

السبب الأول: اعتماد التوظيف كوسيلة لحل مشكلة عدد كبير من كوادر منظمة التحرير الذين عادوا إلى الأراضي الفلسطينية، لم يكن هناك مجال للتعامل معهم سوى استيعابهم سواء أكان لهم لزوم أم لا في وظائف حكومية حتى يعتاشوا.

السبب الثاني: كان هناك سياسة السعي إلى البحث عن الولاءات التنظيمية والفئوية والشخصية عن طريق التوظيف، وذلك من أجل اعتبارات سياسية.

السبب الثالث: اختيار أشخاص ملائمين، وهذه ليست النسبة العظمى. لهذا السبب ازدادت كمية الموظفين عن الحاجة، والأهم من ذلك أن جزءاً من هؤلاء الموظفين أصلاً لا يعملون، ولا يتواجدون في أماكن عملهم، وبالتالي هنالك ظاهرة مضحكة إلى حدّ ما، وهي أن عدد الموظفين في وزارات معينة على الورق عدد ضخم جداً ومتضخم، ولكن عدد الموظفين الفعليين الذين يمارسون العمل في بعض الأحيان أقل من العدد اللازم والمطلوب، لذلك وضعنا خطة في لجنة الإصلاح الحكومي في العام الماضي تهدف إلى إصلاح نظام الخدمة المدنية بطريقة تؤدي إلى تعديل الكم والنوع، وذلك على الأسس الثلاثة التالية:

أولاً: وقف كامل لكل أنواع التوظيف العشوائي والاكتفاء بالتوظيف على أساس إعلانات في الصحف مبنية على شواغر في هيكلية رسمية مقرة ومعلنة في ديوان الموظفين. وذلك إضافة إلى تسكين كافة موظفي الوزارات على أسس هيكلية. فإذا حصل شاغر في الهيكلية يتم الإعلان في الصحف من أجل إجراء المنافسة ليفوز الشخص الأكثر ملائمة. إضافة إلى تطبيق نظام الخدمة المدنية الذي يشكل حافزاً لاستقطاب نوعيات أكثر كفاءة من المواطنين للعمل في السلطة الفلسطينية، ولأنه أيضاً يرفع من رواتب أولئك الموظفين الذين لديهم شهادات علمية عالية على حساب الآخرين. هذه الرزمة كان يمكن لو استمرت عملية الإصلاح أن تؤدي مع الزمن إلى تقليل الكم وتحسين النوعية وسبل الاختيار، بحيث تصبح عملية التوظيف أكثر فاعلية ومنطقية.

وليد: سنعود لعملية الإصلاح، دعنا هنا نستمع إلى آراء مجموعة من المدراء العاملين في بعض المؤسسات والوزارات حول المشكلة في سياسة التوظيف التي سادت وسرت في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

السؤال: ما هي المشكلة في سياسة التوظيف في بلدنا، رفض أن يجيب أربعة قالوا جميعاً أنهم يخشون نتيجه كلامهم، وأجاب عن السؤال اثنان، هما السيد رياض عطاري (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية في وزارة الشباب والرياضة) ، السيد حافظ محمود عبد الحليم (المدير الإداري لوزارة الأعلام) .

– أهم مشكلة تكمن في موضوع التوظيف هي غياب القانون الذي ينظم هذه العملية، بمعنى أن السلطة الوطنية تشكلت بمرحلة انتقالية بعد سنين طويلة من الاحتلال، وبالتالي غابت في هذه السنين كل القوانين الفلسطينية، ولكن حتى الآن وبالرغم من مرور تسع سنوات، إلا أن السلطة الفلسطينية وجهات الاختصاص بها، وتحديداً ديوان الموظفين العام ووزارة المالية والمجلس التشريعي، لم تحدد أي نظام واضح للتوظيف يؤدي إلى خلق سياسة توظيف عادلة ومهنية وتكون ضمن خطة وطنية شاملة. ولذلك غياب هذه الخطة يعني مزيداً من تكديس الموظفين، مزيداً من غياب المعايير، وبالتالي النتيجة برأيي المشكلة المتمثلة بوجود أعداد كبيرة في دوائر السلطة الفلسطينية مع غياب خطة عمل لهؤلاء الموظفين، وبالتالي هذا يؤدي إلى مشاكل كبيرة ومستقبلية وليست فقط حاضرة. بمعنى البطالة المقنعة بدرجة عالية جداً. ولكن أنا لدي رأي شخصي بهذا الموضوع، أستوعب هذه المسألة لفترة معينة

(٥ أو ٦ سنوات) ولكن بعد مرور ٩ سنوات آن الأوان أن تقف كل دوائر السلطة المختصة حول هذا الموضوع لتناقش هذه المسألة بكل جدية، لان استمرار العمل بهذه الطريقة ستكون له نتائج سلبية في المستقبل علينا جميعاً.

– أنا لا أعتقد أنه يوجد مشكلة كبيرة في سياسة التوظيف، لأننا بدأنا كسلطة جديدة على الأرض، لأول مرة الشعب الفلسطيني يقيم سلطته ويتولى أمور نفسه، وبالتالي كان هناك استحقاقات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في عملية التوظيف. الاستحقاقات هذه تختلف عن بقية بلدان وشعوب العالم، لأنه لدينا قطاع واسع وكبير من الناس لم يعد بامكانهم أن يفعلوا أي شيء آخر غير أن يكونوا موظفين لدى السلطة، أمثال أولئك الذين كانوا في الثورة والسجون، وصعب أن نتحدث عن شخص قضى ٢٠ سنة أو أكثر وان نعيد تأهيله جامعياً. لذلك السلطة ملزمة به على اعتبار أنه أحد ركائز التحرر الوطني. وبالتالي هم ملزمون بأن يجدوا له مكاناً ما يعيش به حياة كريمة وحرة. هذه الحالة الأولى، الحالة الثانية: نحن نبني وطناً وبالتالي نحن نحتاج إلى كل العقول العلمية الموجودة في وطننا، ونحتاج إلى استيعاب الخريجين الجدد، نحتاج إلى دماء جديدة حتى يتداخل مع القديم الأساس، ومن خلاله نستطيع تكوين هذا المجتمع والدولة الجديدة ونخطط لمستقبل هذا الشعب بشكل صحيح وعلمي، يعطي الإنسان حقه وبناء الوطن حقه. على هذا الأساس نلاحظ أنه يوجد تضخم في الجهاز الحكومي لأن هذا التضخم مرده للحالتين السابقتين. وبالتالي هو نتيجة طبيعية لهكذا وضع.

وليد : د. غسان ٤ من أصل ٦ رفضوا الحديث، ممّ وممن يخاف المسؤولون الفلسطينيون في مسألة العمل أو التشغيل أو سياسة التوظيف الموجودة في مؤسسات السلطة؟

د. الخطيب: لا أعتقد أن هناك داعياً للخوف وأنا اعتقد أن الأحجام عن التعبير الصريح عن الرأي سواء أكان سلبياً أم ايجابياً غير مبرر، لم نلحظ أن هنالك قمعاً لآراء نقدية في هذا النوع من المشاكل، لكن من الآراء التي استمعنا إليها نرى أن البعض يضع مبررات، أود أن أتطرق لهذه المبررات ربما كانت صحيحة في بداية تكوين السلطة الوطنية الفلسطينية، استيعاب الخريجين المعتقلين، وان كانت هناك تجارب تشير إلى سبل أخرى لذلك، لكن الآن تجاوزنا هذه المرحلة، وفي رأيي أنه منذ العام ونصف العام، عندما بدأت عملية الإصلاح كان هناك إقرار في السلطة الوطنية أن هنالك خللاً يجب أن يتم تجاوزه، ولكن مثل هذه الأخطاء لا يمكن تصحيحها بشكل ميكانيكي وسريع وإنما العملية عملية طويلة الأمد، وبالتالي برنامج التقاعد الذي أقر في عهد الحكومة السابقة كان وسيلة مشرفة وجيدة لإنهاء وجود عدد كبير من هؤلاء الكوادر الذين تم استيعابهم بالسلطة للاعتبارات التي ذكرت، وبالتالي أن يبدأ التوظيف على أسس علمية سليمة وفيما يتعلق بغياب القانون هذا كان صحيحاً سابقاً، ولكن عندما أقر وبدىء بتطبيق قانون الخدمة المدنية، أصبحت عملية التوظيف خاضعة لقانون فمثلاً: قانون الخدمة المدنية يحتم أن يتم توظيف عن طريق إعلانات في الصحف ومسابقات معلنة، ولكن كان هناك تراجع عن برنامج الإصلاح، تراجع عن تطبيق قانون الخدمة المدنية، قانون التقاعد وغير ذلك، فهذا سيؤدي إلى العودة إلى مشكلة التوظيف العشوائي.

وليد : ولكن على الرغم من تضخم الجهاز التوظيفي أو عدد الموظفين الهائل في القطاع العام، إلا أنه مازال هناك نقص في أهم وزارتين وهما التربية والصحة، حسب المعطيات كيف هذا التناقض؟

د. الخطيب: هذا صحيح، وهذا ما حاولت أن أوضحه عندما قلت أن هنالك زيادة في العدد وتضخماً على الورق، ولكن في الواقع هناك نقص في كثير من الوزارات لأن جزءاً كبيراً من هؤلاء الموظفين هم موظفون فقط على الورق – شكلياً – لأنه كانت هناك حاجة لاستيعابهم في وظيفة ما يعتاشون من ورائها، لكن إذا نظرت إلى عدد العاملين فعلاً تجد أن العدد غير كافٍ، ليس فقط في الوزارتين اللتين ذكرتهما(الصحة والتعليم) إنما أنا أضرب مثلاً من الوزارة التي عملت بها، وزارة العمل، على الورق يوجد تضخم وزيادة عن الهيكلية، في الواقع العملي يوجد نقص عن العدد المطلوب وفق الهيكلية المقرة.

وليد : أوليس هذا فساداً مثلاً؟

د. الخطيب: هذا يمكن أن نسميه فساداً، ولكن يمكن أيضاً أن نسميه وسيلة وحيدة كانت متاحة عندما عاد العائدون من الخارج لاستيعابهم في أجهزة الدولة، لأنهم كانوا مستوعبين في منظمة التحرير. لكن بغض النظر عن تقييمنا لما جرى، وأكرر بأنه تم انتقاد ما جرى والإقرار بأنه خطأ، الآن نحن دخلنا بمرحلة جديدة ووضعت أسس إصلاحية لو طبقت فسوف نخرج كلياً من الأداء السيء والخاطئ فيما يتعلق بموضوع التوظيف، وأؤكد أنه في العام الماضي مسألة التوظيف العشوائي كانت شبه متوقفة، وبالتالي تم وقف التدهور وتفاقم الخطأ وتم بدء وضع أسس لسياسة جديدة، آمل أن تتاح الفرصة لاستئناف والاستمرار ببرنامج الإصلاح، لأنه سيؤدي إلى خلق جهاز خدمة مدنية لسلطة بنوعية وكفاءة وقدرة وفاعلية أكبر إذا أنجزت هذه الإصلاحات التي تتضمن سياسة التوظيف.

وليد : وعلى أمل أن تنجز الإصلاحات ما يتعلق بسياسة التوظيف، وعلى أمل أن نجد الشخص المناسب في المكان المناسب والحد من ظاهرة الإفراط في التوظيف بسبب أو بدون سبب، نشكر الدكتور غسان الخطيب وزير العمل في الحكومة الفلسطينية السابقة. ■

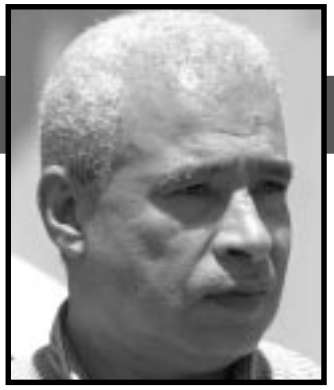

كايد الغول

أجرى المقابلة: وليد العمري

الازدواجية بين المنظمة والسلطة

وليد العمري: لقد أدى تشكيل السلطة وانتخاب المجلس التشريعي، إلى الكشف عن مزيد من عيوب منظمة التحرير الفلسطينية، وإضافة عيب جديد هو ازدواجية المهام وعدم وضوح الصلاحيات التي تقاسمتها مع السلطة، لكن لم تنتف الحاجة لمنظمة التحرير مع تشكيل السلطة الفلسطينية العام ٩٥، نستضيف في هذه الحلقة، لبحث هذا الموضوع، الأستاذ كايد الغول، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

.. كيف يستطيع الفلسطينيون أن يعيشوا تحت ازدواجية في السلطة، وان كانت السلطة في نهاية المطاف هي بيد إسرائيل؟

الغول: أولا يجب التوضيح أن المنظمة بالأساس هي الإطار الجامع لكل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وأن السلطة كما هو واضح جاءت بفعل اتفاقات اوسلو، وبغض النظر عن التباين والاختلاف والاعتراض بشأن تلك الاتفاقات، لكن السلطة أصبحت حقيقة قائمة، ولذلك نحن في الجبهة دعونا إلى أن تنحصر مهام السلطة في إطار القضايا الداخلية لمعالجة قضايا المجتمع في الضفة والقطاع، دون أن تمس بطبيعة الحال بأي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وليد: الفصائل الرافضة فعلاً رأت في السلطة أنها إفراز لاتفاق اوسلو، مما استدعى تمسكها بالمنظمة رغم أنها هي من وقع الاتفاق وتبادل الاعتراف مع إسرائيل؟ فكيف، ألا ترى أن هنالك حالة من التناقض، انتم من جهة أعضاء في منظمة التحرير التي وقعت الاتفاق (اوسلو) وفي نفس الوقت ترفضون الاشتراك في السلطة والتي جاءت كنتيجة لاتفاق اوسلو؟

الغول: أولا نحن ندرك المخاطر التي نجمت عن توقيع المنظمة لاتفاقيات اوسلو، لكن حتى هذه اللحظة فالمنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وأي تغييب للمنظمة الآن سيكون له خطر بالغ خاصة وأنها لم تحقق مشروعها الوطني بعد، فالمنظمة هي الكيان الناظم للشعب الفلسطيني والكيان السياسي الموحد للشعب الفلسطيني، وقد اكتسبت شرعيتها الدولية ويتعزز تمثيلها الوطني عبر مجموعة نضالات الشعب وعبر القرارات الشرعية التي أكدت على هذه المكانة للمنظمة.

وليد: ولكن كيف يمكن تفعيل منظمة التحرير إن كانت بعض الفصائل تجمد عضويتها فيها، فيما تمتنع أخرى عن الاشتراك، مثل حماس والجهاد الإسلامي، وهي قوى أساسية في الساحة الفلسطينية؟.

الغول: أولا، القوى المجمدة، مجمدة عضويتها في اللجنة التنفيذية للمنظمة، وليس في كل المنظمة كإطار، أما فيما يتعلق بالأخوة في حركة حماس، فإن الجبهة قد رأت بالتوافق مع العديد من القوى الوطنية تشكيل قيادة وطنية موحدة الآن، تضم مختلف الاتجاهات السياسية، بحيث يكون هذا الإطار المؤقت مهمته تحديد فترة زمنية للانتخابات اللاحقة، والتمسك بمنظمة التحرير هو الذي يمكن أن يتيح للجميع المشاركة في هذا الإطار، الآن الأخوة في حركة حماس يعتقدون أن الإطار القائم لا يلبي اشتراطاتهم من حيث التمثيل والبرنامج. الدعوة المقابلة تقول أن تشكيل القيادة الوطنية الموحدة التي تضم جميع الاتجاهات السياسية، بما فيها حركتا حماس والجهاد هو الذي يمكن أن يؤدي ويهيئ المناخ لإجراء انتخابات لاحقة للمنظمة، وتهيئة الفرصة للجميع للمشاركة في هذا الإطار وفقاً لوزنه، ووفقاً للبرامج التي يمكن أن يتفق عليها.

وليد: أفهم من حديثك أن الانتخابات قد تكون، أو هي، الحل. ولكن هل عملياً بالامكان إجراء مثل هذه الانتخابات سواء داخل فلسطين أم في الشتات؟

الغول: نعتقد أننا يجب أن نأخذ القرار بالمبدأ أولا، القرار هو إجراء الانتخابات وهذا هو الأصل في النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، فنحن في الداخل يمكن أن نعد أنفسنا لانتخابات بحيث يكون أعضاء الداخل هم جزء من المجلس الوطني الفلسطيني، ونسعى في إطار الجامعة العربية والأمم المتحدة إلى إجراء انتخابات حيثما أمكن في الخارج، وبذلك يمكن أن نعيد صياغة تشكيل أطر المنظمة على أساس ديمقراطي يتيح للجميع المشاركة، وينهي حالة التفرد في التعيين والاستئثار بهذه الهيئات.

وليد: مسألة التفرد أو الهيمنة، هنالك الكثير ممن يشتكي من أن الهيمنة على القرار هي عقبة أساسية أمام تفعيل دور المنظمة وضم المزيد من القوى إليها، كيف ترى ذلك؟

الغول: نحن نعتقد أن الانتخابات هي الأساس وان تعطيل الانتخابات هدفه استمرار الاستئثار بمؤسسات المنظمة وبقيادة المنظمة، الانتخابات هي التي تعزز قيادات الشعب الفلسطيني على مختلف المستويات، وهنا ينتهي دور التفرد، أما استمرار الحالة كما هي فإنه يعزز من دور التفرد القائم الآن.

وليد: دعونا نستمع إلى آراء بعض المواطنين، وذلك حول من الأهم السلطة أم المنظمة ولماذا:

– منظمة التحرير الفلسطينية هي أكثر تمثيلاً للشعب الفلسطيني، السلطة الفلسطينية هي عبارة عن ناتج لاتفاق اوسلو ومهمة جداً لأنها تمثل معظم الناس في الضفة الغربية وغزة، وأتت نتيجة انتخابات، ولكن من المهم والأهمية بمكان أن تبقى منظمة التحرير مثل المظلة الجامعة، الآن توزيع الأدوار هذا موضوع يتم الاتفاق عليه ما بين منظمة التحرير والمؤسسات الأخرى.

– الإطار المرجعي الأساسي للشعب الفلسطيني هو منظمة التحرير الفلسطينية على أساس أنها جامعة لأغلب التنظيمات والفصائل، إذا استثنينا قوى الإسلام السياسي بما فيها حركة حماس والجهاد الإسلامي، بينما السلطة الوطنية الفلسطينية رغم الخطوات الواقعية التي قامت بها على الأرض، فبعض الفصائل

اليسارية ما زالت تعترض على القرارات وربما السياسات الإجرائية التي تقوم بها، نحن بحاجة أن نضخ دماء جديدة في مؤسسات تكاد تمثل الشعب الفلسطيني كاملة، نحن بحاجة لنضع برنامجاً مشتركاً وأهدافاً مشتركة متفقاً عليها من كل التنظيمات والفصائل، بما فيها فتح وحماس واليسار حتى تكون قاعدة لسياساتنا المستقبلية، لان الواقع الفلسطيني للأسف الشديد يعاني حالياً من نوع من التشرذم والازدواجية وغياب الإجماع الوطني في العديد من القضايا الوطنية، بما فيها قضايا المفاوضات مع إسرائيل وقضايا التحرير والبناء.

– أظن أن منظمة التحرير أكثر أهمية من السلطة الفلسطينية، لأن السلطة الوطنية هي شكل من أشكال الانتقال من الجسم الثوري النضالي إلى الجسم السياسي / وعندما وضعت نفسها في «قمقم» هنا في الداخل أصبحت عبئاً على ذاتها وعلى الشعب الفلسطيني، لو ظلت السلطة الفلسطينية جزءاً من منظمة التحرير في الخارج لكانت أكثر نفوذاً وأكثر تأثيراً ولكانت المرجعية، أما الآن فالمرجعية الأكبر في الوطن توضع داخل المقاطعة فأين ستكون السلطة!

– أعتقد أن السؤال المهم هو هل منظمة التحرير أم السلطة الوطنية يعبرون عن كافة شرائح المجتمع، فبالتالي أنا مع أية مؤسسة فلسطينية تمثل جميع شرائح المجتمع حتى يكون هنالك عدل وأنصاف لجميع المجتمع، للأسف منظمة التحرير لا تمثل كل التنظيمات الفلسطينية، ولا السلطة الوطنية تمثل كل التنظيمات ولا المجلس التشريعي يمثل كل التنظيمات الفلسطينية، ولهذا السبب نحن بحاجة إلى منظمة تحرير جديدة تمثل جميع شرائح وتنظيمات المجتمع الفلسطيني.

وليد: نحن في الفترة الأخيرة أو الأشهر الأخيرة التي شهدت تطورات الأزمة، خاصة الوزارية الفلسطينية، كنا نستمع غالباً إلى من يدعو إلى إقامة أو تشكيل قيادة وطنية موحدة كمخرج للأزمة التي يعيشها الفلسطينيون، ألا تعتقدون أن إنشاء مثل هذه القيادة الوطنية الموحدة يشكل أيضا بديلا للمنظمة؟

الغول: لا على الإطلاق، نحن عندما ندعو إلى تشكيل القيادة الوطنية الموحدة فنحن نعتبرها إطاراً مؤقتاً يضم في صفوفه أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين ومختلف الفصائل وعدداً من الشخصيات الوطنية المستقلة في الوطن والشتات، وهي كما نراها قيادة جماعية تتحقق فيها مشاركة الجميع في اتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه، وهنا تتجلى قدرة هذه القيادة في النجاح، ونعتقد أن قراراتها ذات الطابع الوطني والسياسي يجب أن تتابع تنفيذها اللجنة التنفيذية كمؤسسة، وهنا لا تضرب المنظمة ولا اللجنة التنفيذية كمؤسسة، ولذلك نعتقد بهذا المعنى لا تجاوز هناك للمنظمة، ولا يمكن تصور أن تكون القيادة الوطنية الموحدة بديلة عن مؤسسة الشرعية للشعب الفلسطيني.

وليد: ولكن هناك ازدواجية بين مهام المنظمة ومهام السلطة الفلسطينية في الأيام الأخيرة من حياة حكومة محمود عباس (أبو مازن)، عشنا الخلاف والجدل وعملية التقريع إن صح التعبير التي دارت حول من يمثل الفلسطينيين في جامعة الدول العربية، هل هو نبيل شعث وزير الشؤون الخارجية في حكومة السلطة الفلسطينية أم هو فاروق القدومي رئيس دائرة الشؤون الخارجية في منظمة التحرير الفلسطينية، هذه الازدواجية بين المنظمة والسلطة، كيف يمكن حلها أو تجاوزها أو عدم تكرارها في المستقبل؟

الغول: للأسف أولا مع وجود السلطة، مؤسسات المنظمة تماهت في مؤسسات السلطة، بحيث بدا وكأن الأمر فعلاً سائد لصالح السلطة، وعزز من ذلك التعامل الذي مارسته إسرائيل مع السلطة باعتبارها تمثل الشعب الفلسطيني، والتماهي الدولي مع هذه الوجوه، رغم أن المنظمة هي التي وقعت كل الاتفاقات السابقة باسم الشعب الفلسطيني.

نحن نعتقد ان الفصل بين هيئات ومؤسسات المنظمة وهيئات ومؤسسات السلطة هو الخطوة الأولى التي يجب أن تبدأ، وفي هذا الأمر يجب إعادة الاعتبار لأطر المنظمة باعتبارها المرجعية للسلطة سواء أكان ذلك مجلساً وطنياً أم لجنة تنفيذية، وفي ذات الوقت عدم الزج بالمجلس التشريعي في قضايا سياسية ومسائل ليست من اختصاصه، لأنها من اختصاصات منظمة التحرير الفلسطينية، والتمثيل في الخارج يجب أن يقتصر على الدائرة السياسية باعتبارها ذراع منظمة التحرير المعترف بها عربياً ودولياً وفق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووفق قرارات القمة العربية العام ١٩٧٤، وبالتالي يجب أن تميز المسائل بوضوح وتحصر مهمات السلطة بتنظيم شؤون المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، بما يعزز من صمود الشعب الفلسطيني ومتابعة نضاله، ما عدا ذلك يجب أن تحصر كل المسائل ذات السيادة أو المسائل السيادية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة حتى هذه اللحظة ليس لها صفة سيادية في حين منظمة التحرير بالاعتراف المتحقق لها دولياً وعربياً تمتلك مثل هذه الصفة.

وليد: ولكن ألا يعني ذلك من وجهة نظرك، كي يكون هناك دور فاعل أو أكثر فاعلية لمنظمة التحرير الفلسطينية سواء في الخارج على المستوى الدولي أو الداخلي، أنه كان من الأفضل لو أن رجال المنظمة لم يعودوا جميعهم للأرض الفلسطينية، وكان إبقاء عدد كبير منهم في الخارج ليكون الوضع أقوى وأجدى للفلسطينيين؟

كايد: لا أعتقد ذلك، لأنه منذ فترة طويلة وبدء الانتفاضة الأولى، الجميع اجمع على أن مركز النضال الوطني الفلسطيني هو في داخل الوطن، وبالتالي العديدون ونحن في الجبهة أخذنا هذه الوجهة وبدأنا نرتب أمورنا على هذا الأساس، ونعتقد أن المنظمة كإطار يجب أن لا تقترن بشخص ما أو بمجموعة أشخاص، وإنما هي مؤسسات، وبالتالي المؤسسات يجب أن تعمل في أي مكان، وليس بالضرورة أن تبقي من كان على رأس هذه المؤسسة في الخارج أن يصبح هو المسؤول في الداخل، وتنتقل معه المؤسسة وكأنها حقيبة بهذا المعنى إلى الداخل.

وليد: ولكن بعد اوسلو ألا تعتقد ان السلطة أصبحت أهم من المنظمة، سواء على الصعيد الفلسطيني الداخلي أو الدولي؟

الغول: للأسف تضافرت عوامل عديدة لإضعاف مكان منظمة التحرير، وبالتالي البعض أصبح خاصة من ذوي النهج التفريطي يعتقد أن منظمة التحرير أصبحت عبئاً، وبالتالي يجب التخلص من هذا العبء بإعطاء كل الدور للسلطة، وهنا تداخلت المصالح مع مصالح قوى خارج إطار منظمة التحرير، سواء في الداخل أو الخارج لإنهاء دورهم ومكانة المنظمة وإعطاء التركيز تماماً على السلطة باعتبارها القيادة الوحيدة للشعب الفلسطيني، وهذا من أخطر المسائل، حيث ان السلطة كما ذكرت ليست بها صفة سيادية، السلطة لا تمثل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج والإمعان في هذه الوجهة يعني إنهاء قضية اللاجئين وإنهاء متابعتها من قبل الإطار الوحيد الناظم للشعب الفلسطيني، وهو منظمة التحرير الفلسطينية.

وليد: ولكن كيف تتوقع أن تصبح العلاقة في المستقبل بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، هل تصبح السلطة بديلاً أم مكملاً لمنظمة التحرير؟

الغول: السلطة يجب أن تكون إطاراً يتبع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يتطلب إعادة الاعتبار للمنظمة وإعادة بناء مؤسسات المنظمة على أساس ديمقراطي، والفصل بين هيئات المنظمة ومؤسسات السلطة وتفعيل المنظمة في الداخل والخارج، وبحيث تقتصر مهام السلطة كما ذكرت على الشأن الداخلي الفلسطيني في الضفة والقطاع.

ماهر الدسوقي

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

حقـوق المســـتـهلك

نبيل: نلتقي في هذه الحلقة، الأستاذ ماهر الدسوقي، وهو مؤسس ومدير لجنة حماية المستهلك في فلسطين، والإعلامي المعروف أيضا، وذلك للبحث في رؤياه حول حقوق المستهلك، وسبل حماية هذا المستهلك في هذه البلاد.

. .إلى أي مدى بتقديرك تسجلون لجمعيتكم، وهي الوحيدة في هذا المجال حسب علمنا، نجاحاً في حماية المستهلك الفلسطيني؟

الدسوقي: تصحيح بسيط جداً، نحن لجنة حماية المستهلك، نعمل منذ حوالي ١٤ عاماً، نجاح بالمعنى الكبير والملموس لا أستطيع القول ملموس بالمعنى العام الواسع، ولكن استطعنا أن نؤثر، الفكرة عندما قمنا بإدخالها على البلد العام ١٩٨٩ كانت غريبة بعض الشيء، ثم بدأت الناس تتعامل مع الفكرة، وأصبحنا ضمن الوعي، وعلى الأقل إذا لم ندخل باسم لجنة حماية المستهلك للمنازل، دخلت الفكرة فكرة حماية الإنسان الفلسطيني في غذائه، دوائه، حتى في سكنه وملبسه، ونستطيع القول انه يوجد نجاح ولكن هذا النجاح ليس مطلقاً دائماً، ولكن نسميه معقول، ويجوز أن أحد الأسباب الرئيسية، إذا أردنا الحديث عن نجاح أكبر وأوسع وأشمل، إننا أصلا لجنة تطوعية وبالتالي نحن لا نعمل على نظام NGO's وبالتالي لا يوجد أموال تصلنا من أوروبا وأمريكا، نعمل بجهود تطوعية إضافية بعد عملنا، وأحيانا نقدم هذا العمل التطوعي على عملنا، ولكن أستطيع القول أن الفكرة وصلت إلى عقول الناس ووصلنا ونظمنا ندوات كثيرة في المدارس والكنائس والجوامع، حتى في العيادات، أحيانا بعض الناس كانوا يطلبوننا عندما يكون بعض الشكاوى لدى بعض المرضى، وصلنا لقطاع واسع من جمهورنا على امتداد الضفة الغربية وغزة، وكان لدينا مشكلة، حاولنا أن نؤسس هناك لجنة لكن لم تكن الظروف ملائمة، ولكن الشباب هناك أسس جمعية ولهم طريقتهم في العمل وهم منفصلون عنا تماماً.

نبيل: هناك تقدير بأنه في كثير من الأحيان يتم إثارة مواضيع حماية المستهلك من بوابة إن الاحتلال أو أطرافا إسرائيلية يسربون أغذية فاسدة أو منتهية الصلاحية، وكان هذا يكون على حساب متابعة ومحاولة محاسبة أطراف فلسطينية متورطة في هذا الأمر؟

الدسوقي: يوجد من هذا الكلام، صحيح بصراحة أمامي بيانات من الأعوام ٩٤-٩٥ كان يوجد لدينا إشارة إلى أن الاحتلال مسؤول، لكن أيضا بعد قدوم السلطة الفلسطينية تقريباً بعد ٩٥ أصبح يوجد ضرورة لأن تكون هناك ضوابط أكبر، لكن للأسف اكتشفنا بعد فترة انه يوجد سماسرة وراء هذا الموضوع، سماسرة فساد بالمطلق، نتحدث عن سماسرة تهريب وراء هذا الموضوع، سماسرة قتل، في النهاية هذا يمس حياة الناس وأرواحهم وأطفالنا. في الملموس استغربنا وقتها عندما كان المجلس التشريعي يناقش قضية الطحين الفاسد، ومن الجهات التي كانت وراء الموضوع؟ هل هي جهات إسرائيلية؟ بالطبع لا، في قضية الحليب الفاسد، عملنا مظاهرة بـ ٥٠٠٠ طفل والكل يعلم هذا.

نبيل: الفاعل مبني للمجهول في غالب الأحيان؟

الدسوقي: لا، يوجد جهات داخلية هنا فلسطينية مسؤولة وللأسف لم تحاسب هذه الجهات، نستطيع الرجوع لتقارير المجلس التشريعي لنرى أدوية علاج مرض السرطان أدخلت ووزعت على المستشفيات وبعض العيادات، هذا الكلام موجود في تقرير هيئة الرقابة للتشريعي. هذه مسؤولية من؟ أين وزارة الصحة، أي وزارة في العالم ماذا يمكن أن تفعل في حالة من هذا النوع! أين المجلس التشريعي؟

نبيل: من تجربتك هل في هذه الحالة الخلل بأنه لا يكون هناك متابعة عينية لحالة معينة من خلال النشر حولها أو المتابعة القضائية ضدها على سبيل المثال؟

الدسوقي: أريد أن أتناول الموضوع من آخره، نحن في بلد للأسف لا يوجد بها سيادة قانون وإذا غابت سيادة القانون بالتالي المواطن يعيش في متاهة، هذا عنوان رئيس، العناوين الأخرى متابعة قضية بعينها تابعنا وغيرنا تابع التشريعي، تابعنا بغض النظر عن استطاعتنا وتعرضنا لإيذاء. إلى أيّ حدّ ممكن أن نحمي الإنسان العامل في هذا المشروع، إلى أي حدّ ممكن أن نتكلم عن حماية مواطن من هذه السموم، لكن في النهاية يبقى العنوان الرئيسي إذا لم يكن هناك قرار سياسي واضح يقول انه يجب حماية المواطن في كافة مناحي حياته نحن نعيش في متاهة.

نبيل: دعنا نستمع إلى هذا اللقاء الذي اجري مع مسؤولة في وزارة التموين الفلسطينية حول هذا الأمر.

السؤال: نرحب بالسيدة نجاح، ما هي ابرز حالات الغش التي مرت بين يديك؟

-أهم حالات الغش هي التزوير في مدة صلاحية المواد، تنتهي ويعيدون تجديدها لتاريخ متقدم لسنة أو سنتين.

- هل يوجد حالة ملموسة تذكرينها لنا؟

- حالات كثيرة نجدها في السوق، يكون عليها تاريخا إنتاج، وخاصة اللحوم وهي خطيرة جداً، المرتديلا، أو صدر الحبش، وجدنا في السوق ملصقات،

وفوراً صادرناها.

– عندما تنزلين إلى الشارع ،هل أنت معروفة من قبل أصحاب المحلات؟

– طبعاً معروفة جداً وأتكلم كثيراً مع التجار، أنا ضد المادة ولست ضد التاجر، عندما أحارب أنا أحارب المادة وليس التاجر، بالعكس اقنع التاجر، من خلال جولتي التفتيشية، يهمني المحاضرة، اقنع التاجر أن هذا غلط، أكثر من مصادرة المادة، الهدف الأساسي أن نتوصل لمرحلة إقناع التاجر ان هذه المادة مضرة أو تضر بالاقتصاد الوطني من جميع الاتجاهات.

– هل يسمع التاجر ويحاول الاستفادة من نصيحتك؟

– البعض من التجار يسمع والبعض يعاند، حادثة حصلت معي بالنسبة للملاحم، كنت أركز على الملاحم، عرض اللحوم خارج المحل لضرره على صحة الناس، من كثرة تركيزي على الملاحم رآني لحام كان يعدني دائما بأنه سيغير طريقته وان يعرض اللحوم داخل المبردات، نظرت إليه ورأيت انه عارض اللحمة خارجاً، عندما رآني قام بتخبئة اللحمة، أنا لم اسكت، فتشت الدكاكين التي بجانبه ثم عدت إليه، قلت له أنا لا يهمني أن تخاف من مفتش التموين، أنا لا أريدك أن تخاف، أريد أن يكون لديك قناعة داخلية من داخلك أن هذا غلط ونحن اتفقنا إن هذا غلط وأرجو مرة أخرى أن لا تعاود هذه الكرة: خجل من نفسه وبعد أسبوع رأيته وقد احضر برادات وعرض اللحوم داخل البرادات.

– عندما تمسكون شخصاً هرب مواد فاسدة، دجاجاً فاسداً، أو صلاحيته منتهية، لا تذكرون اسم صاحب البضاعة! ما هو السبب كوزارة تموين فلا تقومون بتعريف الناس بهذا الشخص أو التاجر الفاسد في المجتمع؟

– أكبر غلط أن نشهر بتجارنا، لأن هذا التاجر في النهاية لديه الخير والشر، ونحن نعمل المستحيل عبر القانون لأرساء القانون بالنسبة للمواد وتأمين الأمن الغذائي للمواطن.

نبيل: واضح بأن قناعة المسؤولة التي تحدثت إليها زميلاتنا انه بالامكان إصلاح الفاسدين بالحسنى، وانتم حاولتم بجهود مختلفة، ولكن هذا يعيدنا إلى الملاحظة الأخيرة التي تحدثت بها أنت، وهي ما هو الأسلوب؟ تعتبر انه ربما، قانون واضح حول حماية المستهلك، ربما يحل المشكلة، ألا تتفق معي أن هناك الكثير من القوانين التي تجد صعوبة أصلاً في التنفيذ، وبالتالي أي فاسد سيحرص على الدفاع عن مصالحه ضدك، وسيحاول أن يؤذيك والسؤال هو ماذا يفعل المجتمع؟

الدسوقي: أي جهد يبذل من اجل حماية المستهلك، نحن نحترمه ونقدره ليس لدينا مشكلة مع أحد يعمل ويشتغل «ينفذ القانون» في حال كان هناك مجال لتنفيذ القانون، لكن أنا لدي تصور وهذا التصور وصل لأعضاء التشريعي وغيرهم، أولا يجب أن ترفع الحماية عن هؤلاء القتلة والسماسرة والمفسدين، نحن هنا لا نتحدث عن حماية حيوان، نحن نتحدث عن حماية أناس، وهذا الإنسان في الانتفاضة وقبلها يدفع دماً.

السؤال الأكبر والاهم: متى سيكون لدى الشعب الفلسطيني سيادة قانون، دخلنا ورشات عمل عديدة يأتيك المحامون، أوعضو المجلس التشريعي ليقول: أنا الذي أتصدى للفساد، ننهي الورشة ولا يحدث شيء، نحن لسنا بصدد الكتابة والتكلم عن مشاريع قوانين صدقت أو لم يصدق عليها، نحن بصدد عنوان واحد كلمتين: نريد سيادة قانون أم لا؟

نبيل: ولكن غني عن التأكيد بأنه عادة الحقوق لا تمنح غالباً، وإنما تنزع، فهل يثار موضوع حماية المستهلك لهدف إبراز الخطر السياسي في إدارة الدولة وسوء الإدارة في البلاد والفساد، ما هي الأدوات التي يمكن من خلالها الدفع بشان حقوق المواطن؟

الدسوقي: لجنة حماية المستهلك الفلسطينية في ٩٣–٩٤ جمعت كل المواد الفاسدة «النفايات» عن طريق اللجنة وبعض الأطراف المساعدة، ووضعناها في قاعة بلدية البيرة على مدار أيام، وأنجزنا عملاً كبيراً، وأصبحت هذه النفايات «سيدة المكان»، وحضرت المدارس والمعاهد والجامعات، قدمت رسالات ماجستير حول هذا الموضوع ودكتوراه، لكن السؤال نحن أيضا حركنا الشارع أم لا؟، في قضية الحليب أخرجنا ٥٠٠٠ طفل، في قضية الطحين أخرجنا ٣٠٠٠ شخص في رام الله ومواقع أخرى.

نبيل: من تجربتك كيف ترى الحلول أو الهدف المستقبلي في هذا الأمر؟

الدسوقي: إذا بقي الحال على ما هو، أنا أبشركم بمستقبل اسود. هذا ليس تشاؤماً، هذا الواقع، عندما يذهب الواحد منا إلى طبيب، الطبيب يشخص أولا ثم يعطي العلاج. نحن التشخيص لدينا واضح، لكن لدينا مشكلة في العلاج. أو بالاحرى لا أحد يريد المعالجة، وإذا أراد المعالجة، يعطونك أدوية فاسدة. السؤال بالفعل إلى متى، نحن بشكل شخصي كمثل متواضع جداً في مدينة رام الله، أطلقت عليه الرصاص ووصلتنا بيانات تحذير واتهمنا الإسرائيليون بالعداء للسامية، وسلمت أسماؤنا للأمريكان أيام نتنياهو، نحن عملنا وما زلنا وسنبقى نعمل، ناشدنا في الانتفاضة التجار الرأفة بالعباد، ألا يكفي موت الناس، ونسممها أيضا؟

نبيل: تبدو غير متفائل بالمستقبل في هذا الأمر.

الدسوقي: حيث لا يوجد سيادة قانون، نعم، إذا وجدت سيادة قانون، أقول لك نحن كلنا من أهل التفاؤل، لكن إذا بقي الوضع على ما هو عليه. أبشركم بنفايات اكبر في الأسواق الفلسطينية، بتجار يعربدون أكثر، وأيضا بسماسرة فساد متنفذين وغير متنفذين.

نبيل: واضح أن جهوداً جبارة وغير عادية ترتبط بمجمل النظام السياسي، وسيادة القانون هو ما تدعو له. ■

د.مجدي المالكي

أجرى المقابلة: عارف حجاوي

العـمـــــــلاء

عارف حجاوي: موضوعنا في هذه الحلقة العملاء. العملاء مشكلة لنضالنا ومشكلة لمجتمعنا أيضاً، نريد أن نلقي نظرة مستقبلية عليها، في حال حدوث استقرار سياسي فلسطيني، ما هي الطريقة الأمثل والأعدل للتعامل مع العملاء الذين كانت جندتهم المخابرات الإسرائيلية. ضيفنا الدكتور مجدي المالكي مدير معهد أبو لغد بجامعة بيرزيت.

..كانت هناك فترة استقرار سابقة بعد أوسلو، في تلك الفترة، هل نجحت السلطة الفلسطينية في معالجة العملاء؟

د. المالكي: أعتقد أن المشكلة كانت في شق منها مشكلة ذات علاقة باتفاقات أوسلو نفسها، بعض الملفات والقضايا ذات العلاقة بالعملاء أغلقت باتفاق من أوسلو، قد يكون(الاتفاق) مبطناً، وتم الإعفاء عن العديد من العملاء، وضمان وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، وهذا ضمن اتفاقات اوسلو، ولم يتعرض أحد لهؤلاء العملاء. حقيقة المشكلة الأساسية كانت أن هذا الكم أو الفئة الاجتماعية لم يتم دراسة وضعها ودراسة أسباب هذه الظاهرة سابقاً، حتى يتم وضع معالجة جدية وحقيقية لها. أوسلو أقفلت هذا الملف تماماً واعتبرت أن الموضوع منتهٍ بحكم أن هناك ظروفا سياسية جديدة، ولكن بالمقابل المخابرات الإسرائيلية استمرت في العمل في التجنيد، وهذا كان إحدى المشاكل التي برزت عندما بدأت الانتفاضة. أي لم يكن هناك أية معالجة من قبل السلطة للظاهرة من خلال معرفة أسبابها السابقة قبل اوسلو، أو من خلال دراسة الظروف الجديدة لمن كانوا يتعاملون مع سلطات الاحتلال سابقاً، بحيث يكون هناك دراسة لوضعهم الحالي خلال فترة اوسلو.

عارف: في جامعاتنا الفلسطينية يدرسون علم الاجتماع، وأنتم درستم هذا العلم طويلاً، ألم يكن هناك جهد أكاديمي لدراسة هذه الظاهرة بعيداً عن السلطة الفلسطينية؟

د. المالكي: حقيقة كانت هذه إحدى الإشكاليات الكبيرة التي برزت، أن هذا موضوع بالأساس حساس جداً، وبالتالي العمل الميداني والاتصال مع هؤلاء الناس[صعب]، حتى هناك مشكلة فنية: لا يوجد معرفة بحجم المشكلة، وهذا كلّه يتعلق بالسلطة، هي التي لديها الملفات في الأجهزة الأمنية، وهي التي تعلم عن هذه الفئة. أنا أعرف شيئاً بسيطاً، قام أحد طلبة الماجستير الذين يعملون في الشؤون الاجتماعية في إسرائيل، وهو طالب فلسطيني، بدراسة بسيطة وأنا أشرفت عليها حول ظروف العملاء الذين انتقلوا إلى إسرائيل وسكنوا مناطق إسرائيلية، وتمت دراسة ظروف هؤلاء؛ كانت النتائج مذهلة بحيث أن ظروفهم كانت صعبة جداً، ويوجد إهمال من قبل إسرائيل لهم، وما زالوا يعيشون في ظروف من أشد ما يمكن[بؤساً]، ولكن بحدود علمي لم يكن هناك أية دراسة على العملاء في الواقع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

عارف: كما تفضلتم، العميل شريك للاحتلال، ولكنه أيضا ضحية الاحتلال، كيف نصنف العملاء، نظرة تصنيفية مجردة؟

د. المالكي: أعتقد يمكن تصنيف العملاء إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى هي فئة الشباب الصغار، هؤلاء يتم تجنيدهم بشكل سريع من خلال اعتقالات عشوائية أو الحاجة المادية أو بطرق الإسقاطات المختلفة، عبر إغراءات بسيطة يتم الاتصال معهم وتجنيدهم، هؤلاء غالباً من السهل جداً معالجة قضاياهم، إذا تم كشفها مبكراً، وخاصة العائلة لها دور كبير في هذا المجال.

هناك فئة أخرى، يكون تجنيدها تم منذ فترة طويلة، وهي فئة أكثر نضجاً وأكثر خطورة، وغالباً دوافعهم للاتجاه نحو هذا العمل أكبر، قد تكون دوافع بسبب احباطات أو إشكاليات سياسية مع بعض الفصائل أو مثلاً إشكاليات اقتصادية مالية غالباً ما تدفع بهذا الاتجاه.

هناك فئة ثالثة من العملاء، وهي الفئة التي لا تقوم بملاحقة الناس ومراقبات بسيطة، بل هي تقوم بدور مخربين على مستوى وطني، وأعتقد هذه الفئة هي الأكثر خطورة على الإطلاق، وهذه الفئة غالباً لا يتم الحديث عنها، وقد تكون مرتبطة ومتصلة، ليس فقط إسرائيلية.

عارف: ما هو التخريب بالذات؟

د. المالكي: قد تدعو إلى مواقف سياسية معينة، الدخول إلى مؤسسات، بناء مؤسسات وتوجهات معينة لا تخدم الصالح الوطني، وهنا قد

نعود إلى ما معنى العمالة، ولكن حسب اجتهادي العمالة هي ليس فقط مراقبة الناس والوشي ببعض الزملاء والشباب، هي قضية تتعلق بمدى العمل لصالح القضية الوطنية، لصالح الوطن بشكل عام، أم هناك عمل تخريبي أو مناهض للثوابت الوطنية العامة. لكن أنا ما أقصده ويهمنا تحديداً هو الحديث عن الفئة الأولى والثانية، حقيقة لا زالت تتواجد في المجتمع الفلسطيني بشكل كبير، وهي مباشرة على علاقة مع الشباب ومع نشطاء، يقومون بالتجنيد واستمروا خلال فترة اوسلو، وازداد عملهم خلال فترة الانتفاضة.

عارف: السؤال الذي يطرحه الناس على أنفسهم دائماً: ماذا نصنع بالعملاء؟

حصلنا على هذه الإجابات عن المواطنين. نستمع معاً:

- زي ما اليهود يقتلونا نقتل العملاء، عملية تطهير داخلي، يعلق بحبل المشنقة في نصف الساحة.
- دفعهم أو تحفيزهم ليسلموا أنفسهم بأنفسهم عن طريق سبيل أقناع تختاره السلطة. وتعيد تأهيلهم وتضرب على الوتر والحس الوطني.
- اعتقالهم ونفيهم عن المجتمع.
- لا يوجد إنسان يولد عميلا، الظروف هي التي تجبر الشخص، يجب توفير الظروف المحيطة به من العلم والدين، الجهل يضر البلد.
- القضاء عليهم والإعدام ليكونوا عبرة لغيرهم.
- إيجاد العمل، السبب في العمالة هو الفقر وقلة العمل.
- قد يكون تورط لأسباب اقتصادية أو ضغوطات مورست عليه، تدرس هذه الأسباب وبعد ذلك يتم دمجه وتوعيته في المجتمع، مع تغير نظرة المجتمع لهذا العميل.
- لا إصلاح ولا توعية، لأنه إنسان واعٍ لديه العقل ليتعقب الأشخاص، يجب قتله ويكون عبرة لغيره.

عارف: ما رأيك في رأي الناس؟

د. المالكي: أعتقد أنه يوجد تطرف في معالجة قضية العملاء. أنا اعتقد أن مشكلة العملاء مشكلة اجتماعية سلبية تظهر نتيجة للأوضاع والظروف، سواء أكانت اقتصادية أم نفسية أم اجتماعية وغالباً هي مشكلة بنيوية، لا نعرف مجتمعاً كان يعيش في مرحلة تحرر إلا وبرزت فيه هذه الظاهرة، إذاً معالجتها يجب أن تكون معالجة بنفس المستوى وليس على مستوى أفراد أو انتقام أو عواطف. أعتقد أن المعالجة، يجب أن تكون بداية إجراء مسح ودراسات حول هذا الموضوع على الرغم من الإشكاليات الموجودة في هذا الموضوع وحساسيته، لا بد من دراسة أسباب توجه شباب للتعامل مع الاحتلال، من ناحية أخرى لا بد فيما بعد وضع حلول أو إجراءات. أنا باعتقادي هناك نوعان من الإجراءات يمكن اتخاذها: أولاً إجراءات وقائية؛ توعية وإرشاد في المدارس والجامعات، الحديث بشكل مفتوح وصريح عن هذه الظاهرة، والحديث مع الشباب عنها وعن نتائجها إلى أين تقود الشباب، ولكن كلنا يعرف أن كل عائلة قد يكون أحد أبنائها معرضين لمثل هذا النوع وبالتالي هي مشكلة اجتماعية لابد من معالجتها والنقاش فيها وفتح موضوعها بصراحة. الناحية الأخرى من دخلوا في هذه القضية، أنا باعتقادي يجب أن نبدأ في معالجة هذا الموضوع من خلال توفير مساعدة لهم، بمعنى توفير كل الظروف الاقتصادية والمهنية التي يمكن أن تساهم في عودة هؤلاء الأشخاص من عمالتهم وإدماجهم في المجتمع مهنياً، وتوفير المساعدة لهم من خلال العائلة.

عارف: العائلة هي سؤالي الملح، لكن العميل هو من عائلة أو عشيرة، وهناك مشكلة للعشيرة أو العائلة من وجود عميل، فكيف يمكن للمجتمع عائلياً وعشائرياً أن يساعد؟

د. المالكي: إذا كان هناك معالجة عقلانية لموضوعة العمالة وأنها ظاهرة مرضية لا بد من معالجتها وأنه لا توجد حصانة لأية عائلة من هذا المرض. أعتقد يمكن تفهم وجود أحد الأشخاص، وعندما يعود عن العمالة والتعامل مع الاحتلال يمكن فعلاً للعائلة أن تحتضنه مرة أخرى، وتقدم له المساعدة النفسية. غالباً هؤلاء العملاء لديهم مشاكل نفسية وإشكاليات مع عائلاتهم وأصدقائهم، وعزلهم يعني إشكاليات إضافية والاحباطات التي قد تبرز وطنية سياسية أو اجتماعية...الخ، هي إحدى الأسباب الرئيسية في اعتقادي التي تدفع باتجاه العمالة، لذلك وجود العائلة وأواصر التعاطف مع هذه الحالة فعلاً قد تقنع هؤلاء بالعودة إلى المجتمع والاندماج مرة أخرى في المجتمع، هي ظاهرة غير مستعصية، الحل والعلاج كأي مرض لا بد أن يكون هناك تكاتف ما بين المؤسسات المختصة، وأيضاً العائلة، لا يمكن علاج مريض بدون أن يكون هناك تفهم من قبل عائلته. هذه قضية أساسية. ■

محرم البرغوثي

أجرى المقابلة: وليد العمري

العمـل التـطـوعـي

وليد: المجتمع الفلسطيني مجتمع شاب، وفي الظروف القاسية التي يعيشها بفعل الاحتلال الإسرائيلي نمت ظواهر العمل التطوعي كنوع من التحدي والتكافل، هذه الظواهر ازدهرت خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، لكنها تراجعت مع تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وتراجعت لأسباب مختلفة خلال انتفاضة الأقصى، وفيما يرجع البعض الأسباب إلى تشكل وزارات ومؤسسات صاحبة صلاحية واختصاص، يرد آخرون ذلك إلى تدفق الأموال واستفادة بعض المتطوعين وغيرهم منها، وهو ما أضعف إيمان الكثيرين بالعمل التطوعي. هذا ما سنبحثه مع السيد محرم البرغوثي، مدير عام اتحاد الشباب الفلسطيني في وزارة الرياضة والشباب.

. .إلى أي حد تراجع العمل التطوعي، وما هي الأسباب فعلاً وراء هذا التراجع؟

البرغوثي: العمل التطوعي الذي كان يسمى «العونة» او «الفزعة» عبر التاريخ الفلسطيني كان مرتبطاً بسوء الأوضاع الاقتصادية، و[هو] شكل من أشكال التماسك الاجتماعي، فالعونة أو الفزعة هي تاريخياً موجودة، ومع مجيء السلطة طبعاً كان هناك طموح وأمل كبير عند الشباب الفلسطيني عبر نضالهم الذي كان العمل التطوعي أحد أشكاله، بالوصول إلى نتائج أفضل مما كانت في أوسلو، ولكن مع مجيء السلطة وانشغال الرأي العام الفلسطيني في فوضى التوظيفات والحديث عن الأموال الضخمة وامتيازات مختلفة، كل هذا أنعكس على الروح التطوعية ووضع الشباب الفلسطيني في عدم وضوح وضبابية، في [ما يتعلق بـ] الدور الذي سيقومون به في عملية بناء الوطن.

وأيضا في السياسات العامة للسلطة لم تضع الشباب والعمل الاجتماعي والاقتصادي للشاب في مقدمة أولويات السلطة، بل جرى تحييد هذا القطاع الواسع، وبقيت فوضى التوظيف والأموال لها انعكاسات كبيرة على قطاع الشباب، وبالتالي خفت حماس وشعور الشباب باتجاه عطائهم من خلال العمل التطوعي، من خلال اعتباره جسراً يوصل الشباب بمجتمعهم.

وليد: لم يفقده، بل ضعفت هذه الظاهرة بشكل كبير متأثرة بالأوضاع الجديدة؟

البرغوثي: لا أستطيع القول أنها فقدت، على الصعيد السياسي واضح تماماً التطوع لدى الشباب الفلسطيني من خلال نضالهم ضد الاحتلال، وهذا تطوع سياسي، وعلى الصعيد الاجتماعي لا زالت موجات تطوعية مهمة مثلما حصل العام الماضي في مساندة الفلاحين في قطف زيتونهم المحاذي للمستوطنات والطرق الالتفافية بتضامن من وفود أجنبية، وأيضا هناك فرق الإسعاف المتطوعة في المجال الصحي، وهناك أشكال مختلفة وأن كانت ضعيفة. لا زالت النواة موجودة والحماس موجوداً لدى الشباب الفلسطيني، ولكن إذا ما قورنت بالفترة السابقة نستنتج أنها ضعيفة.

وليد: دعنا نستمع إلى ما يقوله مجموعة من المتطوعين حول الفائدة من العمل التطوعي، وإذا ما كانوا يشجعون غيرهم للانخراط به.

السؤال: ما هي الفائدة التي تجنيها من عملك التطوعي؟

– العمل التطوعي يكسب الشخص محبة الناس، وحبهم هو اكبر هدية وأجر، حتى لو كان ذلك بدون مقابل، لأنه في النهاية شيء للمجتمع وخدمة إنسانية لإنسان يحتاج لمساعدة، بامكاننا لو بطريقة معنوية أن نقدمها له.

– هذا شي مهم، لأنه يزيد الثقة بالنفس، والإنسان يصبح اجتماعياً أكثر، ويحب غيره، وتتنمى الثقافات لديه.

– الخبرة، وتطبيق من الناحية العملية لما درسناه في الجامعات.

– نحن نتعامل مع طلبة الصف التاسع والعاشر، نسمع للطلبة ونناقش معهم القضايا التي تهمهم.

– نتعرف ونستفيد من أناس جدد، وأن أشعر أنني داعمة لهؤلاء الناس.

– الفائدة للمستقبل، ممكن أن اشتغل في المستقبل في هذا العمل التطوعي.

– أتعرف من خلاله على ما هي موهبتي، وأتعرف على شخصيتي واكتشف قدرتي.

سؤال: سمعنا من الشباب الفلسطيني ما الفائدة من العمل التطوعي لكن الأمر لا يقف هنا، هذا ما أوضحته لنا السيدة هانية البيطار، مديرة الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب «بيلارا» والتي تضم مجموعة كبيرة من الشباب المتطوع..

هانية البيطار: حتى نستطيع التكلم عن الفائدة، يجب علينا أن نبرمج هذه الفائدة، يكون لدينا مخططات بكيف نفيد قطاع الشباب الذين يريدون الدخول في إطار العمل التطوعي، لا يكفي أن نقيم ورشة عمل أو تدريب أو أي نشاط الهدف من ورائه دمج الشباب في العمل التطوعي، ولا يكون هو جزءاً لا يتجزأ من خطة شاملة، لان الاستفادة يجب أن يكون فيها عنصر الديمومة وعنصر التراكم، يجب أن نبني على الفائدة التي نعطيها، فإذا أعطينا فائدة بمقدار ٥٪ لمجموعة من الشباب، يجب أن نستمر في العمل مع هذه المجموعة في أنشطة متنوعة أخرى ليصبح لديهم خبرة متراكمة واستفادة متراكمة، وعندها نستطيع القول أننا بنينا جيلاً لديه القدرة على الاستفادة ولقيادة غيره.

وليد: نحن لا نريد أن نتحدث عن إيجابية هذه الظاهرة، فهذا أمر محسوم ومعروف أنها ايجابية بكافة المقاييس، وهو ما عكسه حماس الشباب الذين تحدثوا، لكن السؤال هو أين دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تنمية هذه الظاهرة؟

البرغوثي: حتى الآن يتبلور شيء ما لوجود سياسة عامة للشباب، ووجود هذه المسألة يجري النقاش [حوله] بشكل واسع، لترسيخ قناعة بان الشباب هم محور التغير الاجتماعي والسياسي، وبالتالي [ما يحدد الأمر] إلى أي مدى ستنتصر وجهة نظر من يدفعون بالشباب ليكونوا في الخندق الأول من أولويات المؤسسات الرسمية والشعبية واشتراكهم في بناء المجتمع، وبالتالي حتى الآن يبدو أن الجهات الرسمية لها أولويات أخرى، وهذا غير مبرر، لأن أية أولويات يجب إشراك الشباب فيها بشكل واسع.

ولكن أيضا لا بد من معرفة الوضع الاستثنائي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، وهذا ليس تبريراً للمؤسسات الرسمية، ولكن أيضا في المؤسسات الشعبية التي لها باع طويل في مجال العمل التطوعي، وهي بنيت بجهود تطوعية، ولا زالت حتى الآن، وأفرزت حركة العمل التطوعي من السبعينيات والثمانينيات والانتفاضة الأولى، أفرزت مؤسسات شعبية تطوعية، ومن خلال ظاهرة العمل التطوعي من رحم هذا الشكل وجدت لجان زراعية وطبية ومؤسسات ضخمة موجودة في البلد، هي امتداد لروحية التطوع، وأن كان هناك خلاف حول التطور الموجود وأيضا مع مجيء السلطة هناك بعض التسميات من جمعيات للعمل التطوعي ومحاولة مأسسة هذه الجمعيات والإبقاء على هذا الحماس للشباب ولمساهمتهم، ولكن هناك تعارض في السياسات التي تعمل بها الوزارات المختلفة مع التطوع نفسه، وهذا من وجهة نظري مرتبط بقضايا التمويل، مثلا في بناء مدرسة أو نادٍ أو روضة أطفال، هناك شروط الممولين بإعطاء هامش ودور للشباب للمساهمة في بناء مؤسساتهم، أو في المشاركة في هذا البناء، وبالتالي تبقى المعادلة هي بين الممول والمقاولين والشركات الكبرى دون مساهمة الشباب في هذا الجانب، وقد يكون أحد أهداف الممول في إبعاد المشاركة الشعبية في بناء هذا المجتمع، وأيضا عدم إدراك السلطة أو الوزارات المختلفة بفتح مجال لروح التطوع رغم أن هناك دراسة في وزارة التربية والتعليم ودائرة العمل التطوعي في وزارة الشباب والرياضة، وبعض التوجهات المهمة في هيئة المنظمات الأهلية بضرورة تشجيع ظاهرة العمل التطوعي، ودراسة إمكانية بث روح التطوع.

وليد: ولكن من حديثك يفهم وكأن روح العمل التطوعي تحولت إلى تجارة في كثير من الأحيان؟

البرغوثي: بعضها للآسف الشديد حولت الروح التطوعية إلى تجارة، ومن هنا دعني أدعي أن بعض الممولين يقصدون ذلك، وبعض المؤسسات الفلسطينية ارتاحت لذلك.

وليد: وللمستقبل ما هي الوسائل التي يمكن من خلالها تشجيع العمل التطوعي الحقيقي والنظيف؟

البرغوثي: أنا في تقديري في كل الجوانب السياسية يجري الحديث عن شعب مجرد من السلاح، وهناك في بعض الدول توجد خدمة علم وخدمة وطنية من خلال الجيش أو الشرطة، أنا بتقديري لتشجيع ظاهرة العمل التطوعي على الصعيد التشريعي، سنكون مثل كوستاريكا لا يوجد بها جيش، وبالتالي الخدمة الوطنية أو خدمة العلم أو أي اصطلاح باتجاه أن يقوم الفرد بواجب تجاه مجتمعه، يجب أن ينظم هذا عبر قانون الخدمة المجتمعية، بمفهوم أن الخريج يجب أن يقوم بعمل لعام أو عامين، الطالب المدرسي يجب أن يقوم بدور تطوعي، وترتبط هذه في المصالح المهمة للشباب في الدوائر المختلفة التعليمية والصحية وما إلى ذلك، وهذا جزء منه يشجع حماس الشباب باتجاه تفعيل دورهم في بناء المجتمع، الشباب لديهم الحماس ولكن يحتاجون لقنوات تشريعية أو إصلاح، ومقاومة للفساد الذي له انعكاسات سلبية، باتجاه ربط جسور متينة وصادقة وشفافة ما بين الشباب ومجتمعهم ومستقبلهم في بناء وطن، هم في مقدمة من له مصلحة مباشرة في كونه نظيفا، ليتمتعوا فيه بمستقبل زاهر.

وليد: وعلى أمل أن يعود العمل التطويع إلى أصوله وإلى نقائه وتنتهي ظاهرة تحويلة إلى تجارة عند البعض، نشكر السيد محرم البرغوثي مدير عام اتحاد الشباب في وزارة الرياضة والشباب. ■

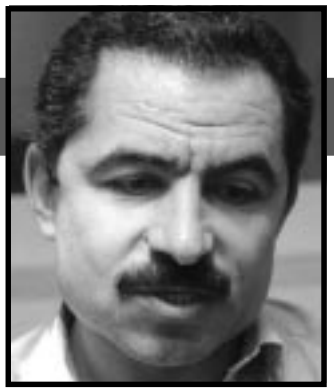

د.محمد اشتية

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

المستقبل الاقتصادي لفلسطين

نبيل: في هذا اللقاء مع الدكتور محمد اشتية، رئيس المجلس الفلسطيني للتنمية وإعادة الاعمار «بكدار»، نبحث في رؤياه حول المستقبل الاقتصادي لفلسطين.

. .إلى أي مدى بتقديرك يملك الاقتصاد الفلسطيني فرصة النهوض، حتى بعيداً عن اعتبارات الواقع الاستثنائي الحالي؟

د. اشتية: الاقتصاد الفلسطيني مهيأ جداً للنهوض، هناك عدة مقومات لهذا الاقتصاد، وأهمها أن الإنسان الفلسطيني المتعلم والمتنور بالعقلية الاستثمارية قادر على أن يقود عجلة النمو الاقتصادي في فلسطين من جهة، من جهة أخرى هذه البلد فيه تاريخ أكثر مما فيه جغرافيا، ولذلك السياحة عنصر أساسي في مقدرات الشعب الفلسطيني، أضف إلى ذلك أن هناك تبايناً في المناطق البيئية في فلسطين، بحيث أن المواطن يستطيع أن يأكل بندورة طازجة على مدار السنة، في فصل الشتاء تزرع في المناطق الجبلية وفي الفصول الأخرى تزرع في المنحدرات الشرقية والغربية، وفي الصيف تزرع في المناطق الجبلية، وبالتالي: من جهة [لدينا] الإنسان، من جهة أخرى السياحة، ومن جهة ثالثة الزراعة والتباين الجغرافي وغيره.

والأهم من هذا وذاك أن هناك ميزة تنافسية لفلسطين، تستطيع أن تكمل المنطقة وتنافس معها في مختلف القضايا التي ذكرتها، ليس هذا فحسب، ولكن التجاور بين الأراضي الفلسطينية واقتصاديات أكبر حجماً يعطي ميزة تنافسية أيضا للبضائع الفلسطينية، كون أنها في طبيعة الحال وفي ظروف اعتيادية هي أرخص من الأسعار التي [توجد]، مثلا، في إسرائيل، أو في الدول المحيطة الأخرى، وبالتالي هذا يعطي للبضاعة الفلسطينية ميزة تنافسية في الأسواق المحيطة.

نبيل: تبقى إدارة الاقتصاد، كم تعطون من النسبة للإدارة في فرص النجاح أو الفشل؟

د. اشتية: إدارة الاقتصاد هي بالمجمل العام يجب أن تكون إدارة حكيمة مستندة إلى رؤية واضحة، وأن يكون هناك سياسات اقتصادية تعكس نفسها بشكل ايجابي على المستثمر وعلى المستورد والمصدر، وتعكس نفسها على البضائع المصنعة وطنيا، هذا من جانب ولكن من جانب آخر، الاقتصاد الفلسطيني يحتاج إلى إعادة نظر في تركيبته لأنه اقتصاد هش وعاجز أن يخلق قاعدة إنتاجية كبيرة، يكون في مقدورها استيعاب القادمين إلى سوق العمل، إما نتيجة الزيادة الطبيعة للسكان أو نتيجة الذين تم إزاحتهم إلى سوق العمل أو من سوق العمل في إسرائيل.

الإدارة الاقتصادية أيضا تحتاج إلى علاقات صحية مع الاقتصادات المحيطة، بشكل أساسي إعادة رسم العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي، كون هذا الاقتصاد ابتلع الاقتصاد الفلسطيني على مدار سنوات الاحتلال، وما تلا ذلك من اجتياحات وغيره، وبالتالي الإدارة الاقتصادية تحتاج إلى إعادة رسم العلاقة الاقتصادية بعمقها العربي من جهة وإعادة ترتيبها مع الجانب الإسرائيلي في ظل ظروف سياسية مختلفة يكون فيها هناك دولة فلسطينية مستقلة تقوم بإعادة رسم العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل في جانبين أساسيين: في موضوع التجارة من جانب، وفي موضوع العمالة الفلسطينية المصدرة إلى سوق العمل الإسرائيلي من جانب آخر.

نبيل: لو قيل لك بأنه ما بين سوء الإدارة وواقع الاحتلال كم تعطي لكل من هذين الاعتبارين نسبة كعائق أساسي أمام تقدم تنمية الاقتصاد؟

د. اشتية: الاحتلال بالدرجة الأولى هو أهم معيق للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في فلسطين، وذلك لعدة أسباب: أولا أن الاحتلال هو الذي يسيطر على مقدراتنا الوطنية، ويسيطر على ما يمكن أن نسميه بالمدخلات الاقتصادية سواء أكان ذلك الأرض أم الماء أم حتى رأس المال وغيره، وفوق هذا وذاك نحن رأينا أن الاحتلال دائما يريد أن يبقي الاقتصاد الفلسطيني تابعاً ومكملاً له، الى جانب الحواجز التي رأيناها على مدار ٣٦ شهرا والحصار وما ترتب على ذلك من دمار في البنى التحتية وغيره، وبالتالي بالدرجة الأولى زوال الاحتلال هو الأساس في أن يكون للفلسطينيين اقتصاد مستقل، نحن ليس لدينا اقتصاد وطني مستقل حتى الآن، لكي يكون لدينا اقتصاد مستقل يجب أن يكون للسياسة سيادة على مقدراتنا الوطنية وبشكل أساسي على معابرنا وأرضنا ومصادرنا الطبيعية من مياه وغاز، وفي المستقبل قد يكون هناك تنقيب عن البترول وغير ذلك، وبالتالي الاحتلال هو الأساس ولكن لكي يزول الاحتلال يجب أن يكون هناك إدارة سليمة تدير دفة العملية السياسية بمختلف فصائلها وتدير العملية الاقتصادية بمختلف مفاصلها أيضا. ولشديد الأسف يمكن لنا أن نقول أنه كان لدينا فرصة ذهبية أن تكون إدارة الاقتصاد في أحسن حال خلال سنوات تأسيس السلطة منذ عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٠ ، ولكن كما يبدو كان هناك بعض العثرات التي وضعت في طريق عملية ادارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني بمختلف مفاصله.

نبيل: دعونا نستمع لرأي الدكتور يوسف داود مدرس الاقتصاد في جامعة بيرزيت حول الموضوع..

سؤال: د.داود ما هو حال الاقتصاد الفلسطيني في [ظل] غياب المعونات الخارجية؟

د.داود: سيكون الوضع صعبا على أصعدة عديدة للأسباب التالية: جزء كبير من المعونات الخارجية يغطي الإنفاق الرأسمالي في موازنة الحكومة، طبعا الإنفاق الرأسمالي الذي هو الإنفاق الاستثماري، فإذا لم تتوفر للحكومة مبالغ تحول لمشاريع البنية التحتية، هذا سيشكل أكبر ضرر على الاقتصاد، وليس فقط في الفترة الحالية التي نعيشها، بل أيضا في الفترة المستقبلية لأن الاستثمار مرتبط بالإنتاج المستقبلي، فإذا انقطع هذا الوجه من الاستثمار سوف يؤثر على الاقتصاد سلبياً في الوقت الحاضر وفي الأوقات اللاحقة، لأنه لا يوجد مصادر تمويل لهذه المشاريع من أوجه مصادر التمويل المحلية، يعني من الضرائب، لأن نسبة كبيرة من العائدات الضريبية تأتي من تحويلات المقاصة التي تأتي من إسرائيل. ثانيا: هناك معونات أخرى توزع على الأسر بشكل عيني مثل مواد غذائية أو صحية، يؤثر [غيابها] على حالة الرفاه للمجتمع والناس، المرضى الذين لا يستطعيون العلاج، الناس الذين ليس لديهم دخل كافٍ ليرسلوا أبناءهم للتعلم، يؤثر ذلك على تعليم أبنائهم وحالتهم الصحية ووضعهم الغذائي، بشكل عام إذا تم قطع هذه المعونات، إلى جانب الوضع السائد حالياً من الاغلاقات واضمحلال العمالة وازدياد البطالة، سيؤدي إلى ارتفاع كبير في حجم الناتج المحلي في البلد.

– ولكن برأيك كيف نستطيع خلق ثروة في الاقتصاد الفلسطيني فقط، بعقول وأيدٍ وطاقات فلسطينية؟.

د. داود: هذا أمر صعب تحقيقه في الوقت الحاضر، لأنه حتى تخلق دخلا كافيا يجب أن تشغل الناس، وحتى تشغل الناس عليك ان تعطيهم فرص عمل لينتجوا أشياء تباع، والسوق المحلي غير قادر على استيعاب الأشياء والسلع المنتجة التي يجب في هذه الحالة تصديرها للخارج، مع اغلاق المناطق الحدودية تجعل الوضع شبه مستحيل، سيكون صعباً جداً، على الأقل يجب فتح منافذ حدودية لتسويق المنتجات الفلسطينية حتى نستوعب الأيدي العاملة محلياً، أو إيجاد منفذ آخر، والذي هو تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية في أسواق أخرى، مثلما كان الوضع وسوق العمالة مفتوح في إسرائيل أو الدول العربية.

نبيل: د. محمد اشتية هل هناك خشية ان تفتك إجراءات الاحتلال باقتصادنا وتفقدنا الفرصة بالنهوض والتنمية؟

د. اشتية: هذا الأمر حقيقة حصل، نحن في أزمة عميقة، ملامح هذه الأزمة يتلخص فيما يلي: اقتصادنا الوطني تراجع على مدار ٣٦ شهرا الماضية بالمؤشرات التالي: نسبة البطالة هي أكثر من ٦٤٪ من حجم قوانا العاملة، هناك في الأراضي الفلسطينية حوالي ٦٦١ ألف عامل، منهم ٦٤٪ لا يعملون في قطاع غزة والضفة الغربية، هذا الأمر أفقد هؤلاء المواطنين دخولهم ما أدى إلى ضياع قدرتهم الشرائية وتراجعها بشكل كبير جداً، الأمر الذي دفع بهم إلى خط الفقر ليس تحت خط الفقر بدرجة أو درجتين أو ثلاث، ولكن المعظم وصل إلى حد الفقر المدقع، ما حدا ببعض العائلات إلى أن تعيش على المساعدات العينية المقدمة من الجمعيات الخيرية وغير ذلك، ونسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية وصلت إلى أكثر من ٧٠٪، هذه نسبة الفقر كما عرفها البنك الدولي، بمعني أن هناك أكثر من ٧٠٪ من المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون على أقل من ٢ دولار يومياً.

من جانب آخر القطاع الخاص الفلسطيني متعثر وليس في مقدوره الاستيراد والتصدير والبيع والشراء بشكل طبيعي، كون أن هناك أكثر من ١٢٧ حاجزاً عسكرياً في الضفة الغربية و ٣٢ حاجزاً عسكرياً في قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة المواصلات بشكل كبير جداً، في الوقت الذي يعجز فيه المواطن عن دفع تكلفة هذه المواصلات، وأيضا يعكس ما يجري بأي اقتصاد في العالم، كلما قل الدخل في أيدي المواطنين كلما تدنت الأسعار عنها في الظروف الطبيعية، ولكن في الأراضي الفلسطينية انخفض الدخل بشكل كبير جداً من ١٨٠٠ دولار معدل دخل الفرد في الضفة الغربية إلى ٩٠٠ دولار ومن ١٦٠٠ دولار في قطاع غزة إلى حوالي ٧٥٠–٨٠٠ دولار، ولكن الأسعار إما بقيت ثابتة أو ارتفعت نتيجة ارتفاع تكلفة المواصلات والاستيراد والتصدير من والى إسرائيل والعالم، وغيرها من الشركاء التجاريين للأراضي الفلسطينية.

فوق هذا وذلك، يجب أن نتذكر أن هناك عجزا في الموازنة الفلسطينية يصل إلى أكثر من ٥٠ مليون دولار شهرياً، السلطة الفلسطينية نتيجة الأزمة التي تعيشها الآن تحتاج إلى حوالي ٨٨ مليون دولار شهرياً، تجمع ضرائب ما قيمته حوالي ١٧ مليون دولار شهرياً فقط ، والباقي يجب أن يأتي من مصادر مختلفة، استطاعت السلطة أن تقف على أرجلها على مدار ٣٦ شهراً بالتبرعات من الدول المانحة، سواء أكانت العربية أم غير العربية، والسلطة يصلها حوالي ٤٤ مليون دولار من الدول العربية و١٠ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي تسد بها العجز المترتب عليها سواء أكان في الرواتب أم المصاريف التشغيلية، هذا إضافة إلى حجم الدمار الذي ألحقه الاحتلال بالاقتصاد الوطني والبنى التحتية وانقطاع التمويلات المالية من العمالة الفلسطينية المشغلة في إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى خسائر مجموعها من ١٤–١٦ مليار دولار على مدار الأشهر الماضية، ولا زلنا نحصي الخسائر كما حصل في تدمير البيوت في رفح والاجتياحات في مختلف أنحاء الضفة الغربية وغزة، بالمجمل العام يمكن لنا أن نقول أننا لسنا على حافة أزمة فقط، نحن في عمق الأزمة ومفاصل الأزمة هي واضحة في البطالة والفقر والعجز في الموازنة المالية والميزان التجاري مع الدول العربية، وغير ذلك، إضافة إلى الوضع النفسي والروتين اليومي الذي تحتاجه أية عملية استثمار. الاستثمار أصبح غير ممكن، استثمارات القطاع الخاص تراجعت بشكل كبير جداً، نحن كنا نتوقع أن يكون هناك استثمارات من القطاع الخاص السنوية نقدرها بين ٤٥٠–٥٠٠ مليون دولار، هذه الاستثمارات تراجعت بشكل كبير، ونحن نأمل أن يكون هناك متسع من الوقت لكي تستطيع السلطة الخروج من هذه الأزمة.

نبيل: في حالة الاستقرار والسلام، السلام سيعني أيضا تحديات إضافة إلى الاستقرار، تحديات تتعلق بزيادة عدد السكان من خلال العائدين من اللاجئين، هل بتقديرك الاقتصاد سيحتمل تلك الحلول؟

د. اشتية: نعم، المخرج من الأزمة الحالية هو مخرج سياسي بالدرجة الأولى، وأعتقد أن الأراضي الفلسطينية قادرة إذا ما اتيح وتم الاستقلال والسيادة الفلسطينية، أعتقد أن معظم الشركات الدولية في الأعوام السابقة افتتحت فروعاً لها في الأراضي الفلسطينية نتيجة وجود الكفاءات الفلسطينية المتعلمة، واعتقد أن موضوع عودة اللاجئين وغيره يحتاج الى بنى اقتصادية ومخططة بشكل جيد، ولكن أعتقد أن المقومات موجودة، هناك أراضٍ للزراعة، هناك إمكانيات للتصنيع، وأعتقد أن الفلسطيني يريد أن يأتي برأس ماله الذي ادخره على مدار السنوات الماضية لكي يستثمر في الأراضي الفلسطينية، هناك ميزة تنافسية لفلسطين بشكل أساسي في الزراعة والسياحة والإنسان وتكنولوجيا المعلومات، وغيره من الأشياء إلى لا تحتاج إلى مساحات واسعة من الأراضي، بل تحتاج إلى مساحات واسعة من العقول.

محمد الحوراني

أجرى المقابلة: وليد العمري

مسـؤوليـة النـائـب

وليد: نلتقي في هذه الحلقة عضو المجلس التشريعي، السيد محمد الحوراني، وموضوعنا يدور حول مسؤولية النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني – إذ أدى تعطل تنفيذ الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بخصوص إنهاء المرحلة الانتقالية، إلى امتداد فترة ولاية المجلس التشريعي المنتخب العام ١٩٩٦ . رغم ذلك ما زالت قوانين عديدة وأخرى أنجزت دون التصديق، مما يطرح الأسئلة حول فعالية المجلس ونوابه، والآن بعد سنين من فشل المجلس في فرض رؤيته للإصلاح، نراه يعود فعلاً يجبر حكومة على الاستقالة ويمنح الثقة لأخرى، فهل مرد ذلك إلى قوة النواب وكفاءتهم أم للظرف السياسي والمطلب الدولي بالإصلاح؟

.. سيد محمد ما هو السبب؟

الحوراني: أولا، أنا اعتقد أن المجلس التشريعي كان دائماً مؤسسة لديها إرادة طيبة وجدية في أن ترى إنشاء قوانين لصالح شعبنا، رعاية موضوع الإصلاح، ولكن كانت هناك دائماً ظروف لها علاقة بأسباب قوة وضعف المجلس كأحد تعبيرات السلطة الوطنية – السلطة التشريعية والتنفيذية، والقضائية. كان هناك حضور دائم وطاغٍ للسلطة التنفيذية، حضور يرتكز على الشخصية للقيادة التاريخية للسلطة، وهنا جاء المجلس أولاً ليحاول أن يكون طرفاً ويتعلم. في البداية عملنا في مجال التشريعات وبشهادة كثير من القانونيين، التشريعات كانت دائماً منحازة للمستقبل والعصر، ذات روح منفتحة ولصالح المواطن، ثم بدأ المجلس التشريعي الحفر بالصخر من أجل أن يحتل مساحة أكبر ومكانة أهم، مرّ المجلس بسنوات حتى استطاع (وتحديداً في السنة الأخيرة) أن يكون صاحب مكانة في مشهد العمل السياسي الفلسطيني، مكانة كرست ولا عودة عنها.

وليد: هذا في المشهد السياسي الفلسطيني، ولكن باعتقادك هل يمارس النائب دوره المطلوب فعلاً؟ وهل شكل تحديد ولاية المجلس عنصر قوة أو إضعاف للنواب ولدور المجلس التشريعي؟

الحوراني: أولاً، التمديد لم يكن حالة اختيارية فلسطينية ذاتية، إنما كان مفروضاً، كنا أمام خيارات، بما أن المجلس والمجتمع الفلسطيني يعمل تحت النار (أذكر هنا بعض المعلقين الزوار الأجانب الذين عبروا عن دهشتهم واحترامهم لممارسة الديمقراطية الفلسطينية في مبنى مهدم، وعندما صوت على حكومة سقطت في ذلك الوقت) إذاً هناك مشهد استثنائي يحكم الحياة الفلسطينية، والمرحلة الانتقالية التي طالت واستطالت لا تعتمد فقط على الجانب الفلسطيني، وكنا أمام خيارات، إما أن نحل المجلس ولا يتوفر لنا بالتالي إجراء انتخابات بسبب المانع الموضوعي، وهو الاحتلال في هذه الحالة، أو أن يبقى المجلس ويمدد له تلقائياً، وهذا الخيار المتاح الأفضل، حيث أن المجلس يبقى ركناً من أركان الشرعية الفلسطينية الذي لا يجب الاستغناء عنه تحت أي ظرف من الظروف، خصوصاً في ظل الهجمة على السلطة الشرعية الفلسطينية، ومحاولة إسرائيل تقويض كل تغييرات السلطة المتعددة.

إذن المجلس من بين هذه التعبيرات نعتبره مكسباً وركناً مهماً لا بد من الحفاظ عليه، ونحن في المجلس بالفعل نريد أن تتوفر الفرصة، وآمل أن يكون ذلك في شهر حزيران ٢٠٠٤ لإجراء انتخابات عامة، ونعيد هذه الأمانة للمواطن الفلسطيني لترتد له الكلمة والقول الفصل في من يريد من أعضاء المجلس التشريعي عبر انتخابات حرّة وعامة.

وليد: لنستمع إلى ما يقوله هذا المواطن الفلسطيني حول مسؤولية النائب في هذه المرحلة؟

السؤال: برأيك النائب في المجلس التشريعي ماذا يفعل للمواطن؟

– المفروض أن يقدم الخدمة، ولكن للأسف الشديد، نحن لا نرى أية خدمة لا يوجد نتائج أو عمل.

– لا يعملون لنا برامج توعية حتى يسمع المواطن ويتثقف، لا أعلم ما هي مسؤولية كل نائب.

– ليس لدي الاطلاع التام على كل الذي يحصل من خلال المجلس التشريعي، لأنه ليس لدي الاهتمام بهذا الموضوع.

– انتظر منه أن ينقذ الشعب ويريحهم من الحواجز.

– [أصحاب] مناصب، لا يفعلون شيئاً.

– تحسينات للبلد والمعيشة.

– لا يفعل شيئاً لنفسه، فكيف يفعل للناس؟

– أنا أنظر للنائب أن يكون له دور حقيقي في صياغة القوانين داخل المجلس، ليس فقط التصويت والمصادقة عليها، لأنه يعلم احتياجات الناس وبناء عليها يلائمون القوانين التي يصدرها التشريعي.

– الاستماع للناس ودعم المؤسسات وتوفير الإمكانيات لبقائها.

– الانتخابات وبعد الانتخابات لا يحصل شيء، يعدونا ولا ينفذ سوى القليل منهم.

– النائب يفعل للمواطن ما يقدر عليه وفي الوقت الحالي لا يوجد له أي صلاحيات.

– نحن نأمل خيراً، المجلس الجديد به توجه نحو بناء وإعطاء ما يطلب المواطن.

وليد: هناك خيبة أمل في أقول المواطنين من أداء أعضاء المجلس التشريعي؟

الحوراني: نعم لو سألت المواطن الفلسطيني الآن عن المجلس التشريعي وغيره، غالباً سيكون مزاجه أقرب إلى خيبة الأمل، في الواقع هناك خيبة أمل كلّية من الظروف التي يعيشها هذا المواطن خلال الـ ٣ سنوات الأخيرة التي وضعته في ظروف في منتهى الصعوبة، مع ذلك هناك أصوات قيّمت عمل المجلس بشكل حيادي ومقبول، وأصوات قالت أنها لم تشعر بوجود هذا المجلس، وكل هذه الآراء بالنسبة لنا محترمة. في اعتقادي ليس كل أعضاء المجلس هم بنفس النشاط وبنفس فاعلية الاتصال بالمواطنين فيما يتعلق باحتياجاتهم الشخصية، المجلس عمله بالتأكيد ليس كاملاً، ولكن استطاع، وهو الوحيد برأيي بين مؤسسات العمل الفلسطيني الذي استطاع أن يحقق له مكانة، ويحسب حسابه كمؤسسة يمكن أن تمرّ بها حكومة أو لا تمر. فيما يتعلق بالناس أنا أعتقد مثلاً أن المجلس عندما أقر وعمل من أجل تطبيق قانون الخدمة المدنية، هو أراد أن يمسّ بشكل ايجابي حياة المواطن الفلسطيني، بحيث يرفع دخله ويوزعه بعدالة أكبر حتى في ظل هذه الظروف الصعبة.

وليد: أنت قلت أن آراء المواطنين جميعها محترمة، فما رأيك بمن يقول أن المجلس أفسد الشعب والقيادة عبر التعيينات والمساعدات والترقيات التي جلبها أعضاؤه بطريقة الكتب الموجهة للرئاسة؟

الحوراني: أولاً، لا أحد يستطيع أن يفسد الشعب، لان شعبنا انضج من أن يفسده أحد، ثانيا: المجلس التشريعي برأيي لعب دوراً في محاربة الفساد، وكان له صوت واضح، أعتقد أن هذا الرأي مع الاحترام لهو رأي مبالغ أو غاضب قليلاً.

وليد: هل تعتقد أن هناك فصلاً في السلطات بين التشريعية والتنفيذية، وكيف تصف العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية، سواء ممثلة بالحكومة أو الرئاسة؟

الحوراني: لا يوجد هناك فصل كامل بالمعنى الحقيقي للكلمة، باعتقادي المجلس استطاع أن يضع نفسه في مكان حافظ فيه على استقلاليته ضمن مبنى النظام الفلسطيني، وأن أكثر مؤسسة يحسب حسابها ولها شخصية مستقلة، أعتقد هو المجلس التشريعي.

وليد: ولكن هناك نوع من الازدواجية في المهام والأدوات خلال تولي النواب للحقائب الوزارية، ألا يعني ذلك إسكات أصواتهم الناقدة للسلطة التنفيذية؟

الحوراني: هذا يؤثر بالفعل عندما يكون أي عضو مجلس تشريعي على كرسي الوزارة، بالطبع هو سيكون في جهة الحكومة، وعليه أن يدافع عن سياسات الحكومة وسيكف عن دوره كعضو مجلس تشريعي في النقد أو المعارضة، بعض الإجراءات التي ممكن أن تقدم عليها الحكومة، ولكن عضو المجلس التشريعي أن يكون وزيراً هذا ليس اختراعاً فلسطينيا، في كثير من برلمانات العالم الأحزاب تشكل حكوماتها بالغالب ليس فقط من خارج المجلس التشريعي أو البرلمان، إنما كلّها من داخل البرلمان أو المجلس التشريعي، وهذا سمة من سمات العمل السياسي ليس في فلسطين وإنما في كثير من الأمكنة في العالم.

وليد: لو سألناك عن أدائك أنت كنائب، أو زملائك في المجلس التشريعي هل تقول بأنك راضٍ عن هذا الأداء؟

الحوراني: لا يمكن أن أقول أنني راضٍ عن هذا الأداء، ولكن أنا أحب أن يكون لدي الإرادة لان أتواصل أولا مع قضايا شعبي؛ أن أحاول أن أقول رأيي بحرية، وأن يكون هذا الرأي قدر الإمكان مسؤولاً ومتوازناً، أرغب في أن يكون لهذا المجلس مكانة عظيمة وكبيرة، هذه رغبات وإرادة: كم نجحنا بها؟ هذا لسنا من سيحكم عليه.

وليد: إذا لجأ إليك ناخب بقضية ما، هل تلجأ بمحاولة علاجها في البرلمان أم من خلال الوساطات والمحسوبيات عند المسؤولين؟

الحوراني: المجلس التشريعي وأعضاؤه لن يستطيعوا أن يخلقوا مبنى سياسياً فلسطينياً؛ أن يخترعوه، نحن نتعامل مع الوضع القائم، عندما يأتي المواطنون إن كانوا ناخبين أو غيرهم، من دائرتي أم لا، أنا أساعدهم، وبالمناسبة يأتيني الكثير من المواطنين ومن أستطيع أنا أساعده، أساعده بلا تردد، إن كان من المؤسسات القائمة: من الرئيس، من مؤسسات أهلية خارج الوطن أو داخله، يمكن أن الجأ لأية جهة كانت لمحاولة مساعدة هذا المواطن.

وليد: نحن قلنا في المقدمة، المجلس التشريعي في الأشهر الأخيرة تقريبا استعاد نشاطه رغم كل الظروف الصعبة خاصة من خلال عملية المقارعة الجارية سواء مع الرئاسة أو الحكومات، أسقطتم حكومة برئاسة الرئيس عرفات وأجبرتم أخرى برئاسة السيد محمود عباس على الاستقالة، والآن أمامكم حكومة ثالثة، ما الذي يتوخاه المجلس التشريعي كممثل للشعب من السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة؟

الحوراني: في هذه الفترة بالذات نريد حكومة عادية، وليست حكومة طوارىء وهذا عملاً بالقانون، نريد أن ينتهي الجدل الفقهي حول من هذه الصلاحيات أو تلك وأن يأخذ كل السياسيين والقيادة الفلسطينية بعين الاعتبار الظروف التي يعيشها شعبنا، وباعتقادي أنهم يجب أن يكونوا جديين أكثر في أخذ ذلك بعين الاعتبار، وإنهاء تشكيل الحكومة بالسرعة اللازمة. نحن غير راضين ونشعر بملل المواطن وضيقه من هذا الجدل القائم حول الشكليات، بينما على الأرض تنهب الأرض، والمواطن الفلسطيني يعيش في ظروف أقرب إلى المحنة.

هذا ما يريده الآن المجلس التشريعي، ويريد إجمالاً أن يحافظ على سلوكه واحترامه للقانون، حتى ونحن تحت الركام، لاحظ عندما انتخبنا رئيس المجلس التشريعي أخيراً أردنا أن يكون هناك انتخابات داخلية في كتلة حركة فتح ونعتقد دائما الانتخابات والعمل الديمقراطي هي أكثر الطرق نجاعة وفعالية لتحقيق المواضيع.

المجلس التشريعي يريد دائماً أن يلتزم بالقانون، لأن هذا هو دوره ومهمته الأساسية كجهة مشرعة، لا بد أن يشرع، وأن يكون سياجاً حامياً لهذا القانون، هذا ما نريده من الحكومة في الوقت الحالي. ■

د.محمد غضية

أجرى المقابلة: وليد العمري

الفقـــــــــــر

وليد: نبحث في هذه الحلقة الحالة التي يعيشها الفلسطينيون من ارتفاع البطالة ونسبة الفقر، حيث يعيش ثلثا الشعب الفلسطيني تحت خط الفقر، عشرات الآلاف من الأسر تعيش على دولارين فقط يومياً ومعدلات البطالة تجاوزت الـ٥٠٪، ضيف هذه الحلقة الدكتور محمد غضية، منسق الفريق الوطني واللجنة الوزارية لمكافحة الفقر.

.. نلاحظ أن هذه النسبة عالية وخطيرة جداً! نستطيع القول أن الشعب الفلسطيني مدمر إذا كانت البطالة فوق ٥٠٪ وأكثر من نحو ٦٥٪ يعيشون تحت خط الفقر، إلى أي مدى هذه الإحصائيات دقيقة فعلاً وتعكس الواقع؟

د. غضية: في البداية دعني أشير إلى أن ظاهرة الفقر في أي مجتمع هي ظاهرة أرضية من صنع الناس وطبيعة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية السائدة بينهم، والإحصائيات الأخيرة تشير إلى أن هناك أكثر من مليار ومائتي مليون إنسان فقير في الكرة الأرضية يعيشون على أقل من دولار في اليوم الواحد، و٨٠٪ منهم في إطار البلدان النامية في العالم الثالث، وبطبيعة الحال هناك أسباب داخلية وأخرى خارجية لنشوء مثل هذه الظاهرة في البلد المعني.

فيما يتعلق بشعبنا الفلسطيني أود أن أشير إلى أن هناك خصوصية تتعلق بعامل خارجي رئيسي يعمل على إفقار وإعادة إنتاج عملية الإفقار للشعب الفلسطيني، نتيجة للاحتلال والتشريد واللجوء ومصادرة حق تقرير المصير، وسلب الموارد. وبالتالي نستطيع القول أن الاحتلال الإسرائيلي وممارساته هو المسؤول الأساسي عن إنتاج ظاهرة الفقر في فلسطين، مع وجود عوامل وأسباب داخلية اقتصادية واجتماعية في إطار مجتمعنا الفلسطيني.

الفقر في فلسطين فقر بمعدلات نوعية كبرى، حيث يمكننا أن نلحظ من خلال الإحصائيات التي قدمها جهاز الإحصاء الفلسطيني، عبر سلسلة من مسوحات ميدانية، ومن خلال الخبراء الفلسطينيين، وهذا ما تضمنه التقرير الوطني للفقر في العام ١٩٩٨ أنه يشار إلى وجود ٢٣٪ من العائلات الفلسطينية تقع تحت خط الفقر، وأصبحت هذه النسبة ٢١٪ في العام ١٩٩٩، إلى أننا نرى اليوم أن هذه الأسر أصبحت حوالي ٦٥٪ تحت خط الفقر. أي: هناك حوالي أكثر من ٢,٥ مليون فلسطيني يعيشون بأقل من دولارين في اليوم في فلسطين، بينما في إسرائيل خط الفقر حوالي ٩ دولار للفرد باليوم. ويتحدثون عن نسب عالية من الفقر، في الوقت الذي يستهلك فيه الإنسان الفلسطيني بأسعار إسرائيلية.

وليد: بعد هذه المقارنة، من المسؤول عن هذه الحالة التي توصل إليها الشعب الفلسطيني، أي خلال سني الاحتلال قبل قدوم السلطة الفلسطينية وأوسلو كان الوضع أفضل بكثير، فمن المسؤول عن تدهور حالة المجتمع الفلسطيني بهذا الشكل الخطير خلال السنوات الأخيرة؟

د. غضية: في حقيقة الأمر إن المسؤول الرئيسي هو العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وسلسلة الإجراءات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية اليومية التي يواجهها الشعب الفلسطيني نتيجة لهذا العدوان ولهذا الحصار، إذ أن هناك مؤشرات اقتصادية اجتماعية تدل على نتائج هذه الإجراءات، فنلحظ مثلاً أن الناتج القومي الإجمالي تراجع بنسبة ٥٥٪ ، أي: في الوقت الذي كنا ننتج فيه سلعاً وخدمات بحوالي ٥ مليار ونصف المليار سنوياً، اليوم المجتمع الفلسطيني لا ينتج أكثر من مليارين وبضع عشرات الملايين من الدولارات، النقطة الأخرى نلحظ أيضاً بإحصائيات رسمية تراجع معدلات الاستثمار الفلسطيني، حيث كان القطاع الخاص يستثمر في حدود ١٦٠٠ مليون دولار سنوياً حتى العام ٢٠٠٠، أما اليوم فإن القطاع الخاص لا تتعدى استثماراته أكثر من ١٥٠ مليون دولار سنوياً. وهذا يؤثر بطبيعة الحال على عملية خلق فرص العمل، وعلى متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

وليد: ملاحظ أن تداعيات الفقر على المجتمع الفلسطيني، كان لها تداعيات غير مسبوقة خاصة على أعداد الأطفال الذين يعانون من فقر الدم الناجم عن سوء التغذية، على كل حال، كي نعرف كيف تفاقمت هذه الظاهرة، سنستمع إلى آراء المواطنين بهذا الخصوص:

– عائلتي مكونة من ثمانية أفراد، كنت أدخل يومياً ٤٠٠–٥٠٠ شيكل، خلال فترة الاجتياحات لم أحصل إلا على ٢٠ شيكلاً.
– الوضع صعب على الجميع، قبل الانتفاضة كنا نعمل في إسرائيل، أتت الانتفاضة وخربت على الجميع، اشتغلت على سيارة فورد مشطوبة، الفواتير كبيرة.
– يوجد بطالة متفشية، ورواتب قليلة وغلاء معيشة، المصروف يجب أن يكون ضئيلاً، يجب أن تحرم نفسك من أشياء كثيرة لتوفر لنفسك الأشياء الضرورية.
– الوضع الاقتصادي على مدار السنة أدنى من الصفر.
– خطبت قبل ٣ سنوات، لا أستطيع أن ادخر المال للزواج بعد.
– كنت اشتغل في البناء والتجارة، لي ٣ سنوات لم اشتغل شيئاً.

وليد: الجميع يعرف أن الاحتلال الإسرائيلي هو السبب الرئيسي لتدهور الأوضاع ولتنامي الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني. ولكن سؤالي بهذا الخصوص، هناك الكثير من العائلات الفقيرة/ من الذي يرشح هذه العائلات لتلقي مساعدات، سواء مساعدات الغذاء المقدمة من الصليب الأحمر؟ هل هي الوزارات، أو جهات أخرى خارجية؟ وهل الترشيح هو ترشيح عادل فعلاً؟

د. غضية: أنا اعتقد أننا نواجه إشكالية في المعايير التي نحدد من خلالها طبيعة الأسر المحتاجة، طبعاً الذي يلعب دوراً رئيسياً في تحديد هذه الأسر، هي وزارة الشؤون الاجتماعية ومديريات وزارة الشؤون الاجتماعية في المحافظات المختلفة، فيما يتعلق بمساعدة وزارة الشؤون الاجتماعية ذاتها لهذه الأسر، فهي لا تغطي أكثر من ٤٣ ألف أسرة مدعومة منها. ولكن في فلسطين هناك حوالي أكثر ٢٦٤ ألف أسرة بحاجة إلى مساعدات، في هذا الإطار هناك أطراف متعددة تقدم مساعدات عينية ونقدية، وأشير إلى: نقابات العمال وكالة الغوث، مؤسسات NGO's هيئات دولية، حتى بعض الفصائل والأحزاب تقدم بعض الإسهامات على هذا الصعيد، وبالتالي لا تستطيع القول أن هناك مرجعية واحدة لهذا الأمر.

وليد: ما الذي جرى للمجتمع الفلسطيني؟ في الانتفاضة السابقة (الأولى)، كان هناك تكامل ومساعدات داخلية بين المواطنين أنفسهم ولم تكن هناك سلطة وطنية، ولكن لم يتنامَ الفقر والبطالة بهذا الشكل الذي نعيشه اليوم! فما الذي جرى؟ ولماذا هذا التنامي الخطير جداً للفقر والبطالة في جميع أوساط المجتمع الفلسطيني؟

د. غضية: في الحقيقة أنا اعتقد أن هناك هدفاً سياسياً من وراء عملية الإفقار الواعية والتجويع الواعي من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية للمجتمع الفلسطيني، بحيث ان المعدلات التي أشرت لها هي معدلات خيالية، وتعني أن المجتمع الفلسطيني يعيش في أزمة عميقة وبنيوية بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي، وهذه جاءت نتيجة للازمة في الموضوع السياسي، نتيجة لتعثر العملية السياسية، من خلال عدم التزام إسرائيل بتطبيق الاتفاقيات الموقعة معها، وبالتالي أنا لا أستطيع أن أعزل ما يجري من عملية إفقار وتدمير لمؤسسات ومقدرات الشعب الفلسطيني عن الموضوع السياسي من أجل تمرير حلول سياسية تنتقص من الحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وليد: ولكن أنتم كلجنة، تختص في مكافحة الفقر، ما الذي تفعلونه؟ كيف تحاولون تجاوز هذه الإشكاليات؟

د. غضية: في حقيقة الأمر نحن ننطلق كلجنة في عملية مكافحة الفقر بأن تكون عملية توزيع المواد المتاحة مرشدة أكبر، لها طابع عدالة أوسع. أود أن أقول أن عملية التوزيع لا تتم بشكل عادل، وان هناك العديد من الأغنياء يتلقون جزءاً أساسياً من هذه المساعدات والعديد من الأسر الفقيرة المحتاجة لا تتلقى هذه المساعدات. النقطة الرئيسية بالنسبة لنا هي بلورة سياسات وخطط وطنية وقطاعية ومحلية منطقية لمكافحة الفقر عبر التنمية، لأن السمة الرئيسية اليوم لمكافحة الفقر هي السمة الاغاثية وتقديم معونات غذائية ومالية. حتى هذه المعونات لا تفي بالاحتياجات الأساسية للأسر بمعدل ٤٠٪.

وليد: وعلى هذه الخلفية كيف ترى المجتمع الفلسطيني بعد ١٠ سنوات أو في المستقبل القريب؟

د. غضية: هذا مرتبط بتقدم العملية السياسية أو عدم تقدمها، ومتى أنهي الصراع وحقق الشعب الفلسطيني تقرير المصير وأقام دولته الفلسطينية، أعتقد أن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية سيتم حلّها، بالتدريج ستعود الأمور بمؤشراتها العامة اقتصادياً واجتماعياً إلى ما كانت عليه في العام ٢٠٠٠، ثم يتم تحقيق تقدم إلى الأعلى والأمام على صعيد نمو الناتج المحلي أو متوسط دخل الفرد، أو من خلال تعظيم وتطوير عمليات الاستثمار داخل الدولة الفلسطينية، وتكاملها مع السوق العربية بشكل عام. ■

محمد المسروجي

أجرى المقابلة: وليد العمري

حمايــة المنتــج المــحــلي

وليد: تسعى دول العالم التي تحترم مواطنيها لحماية منتجاتها الوطنية، السلطة الفلسطينية من جانبها وفي ظل الظروف السائدة لا تملك القدرة ولا حق التحكم الكامل في الأسواق الفلسطينية، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالبضائع الإسرائيلية، التزاماً منها بالاتفاقيات الموقعة، وعلى رأسها بروتوكول باريس الاقتصادي، لكن ماذا عن البضائع المصنعة في المستوطنات التي تقاطعها حتى الدول الأوروبية، ماذا عن البضائع الأجنبية الأخرى التي يتوفر لها البديل المحلي. ولماذا لا يبادر المواطن من تلقاء نفسه إلى الاستجابة للدعوات التي تناشده لحماية منتجات بلاده، وإلى أي مدى يلعب المتنفذون دوراً في نشر فوضى في الأسواق الفلسطينية؟. للإجابة على هذه الأسئلة، وهذا الوضع، نستضيف السيد محمد المسروجي، رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينية.

. . لماذا هذه الفوضى في أسواقنا، ولماذا المنتج المحلي غير قادر على منافسة حتى منتج المستوطنات الإسرائيلية؟

المسروجي: في الحقيقة الوضع لا يتجزأ، الفوضى ليست فقط في الأسواق، الفوضى قد تكون عامة بالنسبة للأوضاع السياسية والأمنية، وربما الثقافية، والتجارية، وبالتالي تنعكس على كل المضامين، بالنسبة للمنتج المحلي وضعفه في الأسواق الفلسطينية، هذا أمر يؤسف له طبعاً، المفروض أن يكون هنالك حماية، وأنت تفضلت بالقول إن السلطة غير قادرة على حماية هذا المنتج، نحن نتطلع إلى وعي المواطن، المواطن الذي يجب أن يبادر، وأن تكون هنالك ثقافة وطنية وقومية يعرف المواطن من خلالها ما له وما عليه، قد تجد أحد المواطنين عاطلاً عن العمل ولا يقبل على المنتج الوطني، أين يريد أن يعمل هذا المواطن؟ إذا لم يشجع المنتجات الوطنية وتزدهر الصناعات الوطنية والمنتجات الوطنية فكيف بامكان أية مؤسسة وطنية أن تشغل هذا العامل؟. فمهم جداً أن يكون هنالك وعي سياسي للمواطن ووعي اقتصادي، وأن يعرف مصلحته، مصلحته ليست فقط القومية والوطنية، مصلحته الذاتية في أن يستعمل المنتجات الوطنية ويقبل عليها، وليس على البضائع الأجنبية المستوردة أو الإسرائيلية.

وليد: دعنا نستمع إلى رأي هذا المواطن حول بحثه عن البديل، إذا كان يبحث عن بديل محلي للبضائع الأجنبية أم لا؟

السؤال: هل تبحث عن بديل محلي بدل البضاعة الأجنبية والإسرائيلية؟

– لا، لا أبحث، لأنه لا يوجد منتوج محلي أثبت فاعلية وإنتاجية تنافس البضاعة الإسرائيلية.

– يجب أن يعطي المواطن فرصة للمنتوج الفلسطيني ويجربه، ثم يتوجه إلى البدائل الأخرى أجنبية أو إسرائيلية، ولكن يمكن أن تكون وجهة نظره عاطفية لأن المنتوجات المحلية لا يوجد ثقة كبيرة لدى الناس فيها لأسباب بسيطة، الناس ترى المنتوج المحلي تتغير مواصفاته، أرى أن تأخذ هيئة معينة بيد الشركات الفلسطينية وتساعدها بأن ترقى بنوعية المنتوجات، لتقوية ثقة الناس.

– لا يوجد منافسة لان نوعيتها غير جيدة.

– لا ابحث عن بضاعة محلية أو وطنية، منذ صغري ولدينا قناعة بأن البضاعة الإسرائيلية أحسن.

– لا يوجد وجه مقارنة بين الأجنبية والمحلية، ولكن أحياناً نضطر لترك المحلي لسوء نوعيتها مقارنة بالأجنبي.

– أنا أساعد الصناعة الوطنية لأرفع اقتصاد وطني.

– يجب على الواحد أن يبحث عن الشيء الذي يرضي الله، ونحن نعيش في فلسطين بفترة جهاد. ممكن أن نجاهد جهاداً اقتصادياً، تربوياً، قتالياً، مقاطعة المنتجات الإسرائيلية من ضمن الجهاد الاقتصادي، أصول أن تضحي من أجله.

– نسبة كبيرة تحب أن تشجع البضائع المحلية، ونسبة كبيرة ترفضها لنوعية الإنتاج، خاصة المصانع الجديدة تبدأ بنوعية جيدة وبعد ٦ اشهر نجد أن الإنتاج تغير.

– لا يوجد تنوع في النوعية.

– البضائع المحلية جودتها ضعيفة، أما شركات اليهود أو الداخل جودتها تكون جيدة.

وليد : سيد محمد مثلما استمعت معنا ، ليس السبب هو الثمن إنما المواصفات ، المواطن يقول اعطني منتوجاً جيداً فأشتريه .

المسروجي : في الواقع أنا أقدر آراء هؤلاء المواطنين، لكن علينا أن نكون واقعيين ولا نتأثر بعقدة الأجنبي، إذا أخذنا الصناعات المحلية الوطنية بمختلف أنواعها نجدها في الغالب لا تقل مستوى عن الصناعات الإسرائيلية، وربما الأجنبية، مثلاً الأدوية : جميع مصانع الأدوية في فلسطين تتقيد بالشروط العالمية وتعمل بمستويات منظمة الصحة العالمية، وتتقيد بما يسمى التصنيع الجيد وجميعها حاصلة على شهادة ايزو ٩٠٠٠، والايزو تعني التقيد الكامل بجودة الإدارة .

وليد : هذا بالنسبة للأدوية ، ولكن ماذا بالنسبة للأغذية ، هل هناك دور رقابي عليها ؟

المسروجي : الأدوية مثل أول، مثل ثانٍ الحجارة والرخام، جميع بلاد العالم الآن تقبل على الحجارة والرخام الفلسطيني . بالنسبة للأغذية، الأغلبية من صناعاتنا في الأغذية على مستوى جيد جداً، إذا قارنا الشكولاتة التي تأتينا من الخارج أنا لا أجد فرقاً وبالذات الإسرائيلية .

البوظة مثلاً، تجد أن ثمن حبة البوظة الفلسطينية في بعض الأحيان ربع سعر حبة البوظة الإسرائيلية ولا تقل جودة عنها، بالنسبة للألبان لا يقل مستوى المصانع المحلية عن المصانع الإسرائيلية ولا بأية حال .

وليد : ولكن نحن استمعنا إلى آراء المواطنين ولمسنا أن العديد منهم يتحدث عن أن ليس هناك ثقة بالمنتوج المحلي ، لماذا ليس هناك ثقة ؟

المسروجي : الأسباب أولاً أنا اعتقد أنها تاريخية، عندما احتلت فلسطين أو ما تبقى من فلسطين العام ٦٧ لم تكن هناك صناعات فلسطينية حقيقية، وبالتالي جميع الصناعات الفلسطينية وليدة، وكانت هناك صناعات إسرائيلية، وعندما فتحت الأسواق علينا كانت الصناعات الإسرائيلية بالنسبة للصناعات العالمية متدنية جداً، وكان المواطن الاسرائيلي يقبل على الصناعات والمنتوجات الإسرائيلية، وأصبح لدينا نوع من التعود على هذه المنتجات، ثم نشأت الصناعات الفلسطينية، ومن الطبيعي جدا ان يكون هناك تدرج في المعرفة، لا يمكن أن تكون الصناعات على مستوى عالٍ جداً من اليوم الأول، وبالتالي أصبح لدى المواطن فكرة سلبية إلى حدّ ما عن الصناعة الفلسطينية، ثم واجب الصناعات الفلسطينية أن تثبت نفسها .

وليد : ولكن جاء بروتوكول باريس الاقتصادي وأبقى الباب مفتوحاً أمام الصناعات الإسرائيلية كي تغزو السوق الفلسطينية بشكل شرعي هذه المرة ؟

المسروجي : هو لم يبقِ الباب مفتوحاً فقط، هو فتحه على مصراعيه، وحدده بالنسبة للصناعات الفلسطينية، ولا يوجد هناك تعامل بالمثل، فبدل أن يكون التبادل التجاري حراً أو بمستوى معين بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وضعت قيود كبيرة جداً على منتجاتنا في الوقت الذي تباح فيه الأسواق الفلسطينية للمصنوعات الإسرائيلية .

وليد : ولا ترى أن القيادة هي المسؤولة إذاً عن جزء كبير من انتشار المنتجات الإسرائيلية في السوق الفلسطينية ومحاربتها للمنتوج المحلي ؟

المسروجي : هو لا شك أبداً، أن السلطة هي المسؤولة، ودائماً عندما تكون السلطة واعية لما يجب أن يكون عليه الوضع الاقتصادي في البلد، الأمور تتغير، لأن باستطاعتها رغم كل شيء وكل الاتفاقيات أن تضع بعض التشاريع التي تحدّ من غزو الصناعات الأجنبية للسوق المحلي، وأن نحمي صناعاتها بطريقة أو بأخرى، وهنالك طرق كثيرة .

وليد : وكيف تفسر أن بضائع مصنعة في المستوطنات موجودة في الأسواق الفلسطينية في وقت تقاطع فيه دول أوروبية كثيرة هذه الصناعة ، باعتبار ان المستوطنات غير شرعية فوق الأرض الفلسطينية ؟

المسروجي : أولا أنا حزين جداً أن تتواجد منتجات المستوطنات الإسرائيلية في أسواقنا في الوقت الذي تهدم هذه الأسواق ويعتدى عليها وعلينا، وطبعاً لا نريد ان نذكر مسلسل الاعتداءات الإسرائيلية . إذا كانت الدول الأوروبية التي هي حيادية أو متعاطفة مع إسرائيل تجد في استيراد منتجات المستوطنات عيباً، وعملاً غير لائق، فكيف بالأسواق والتجار الفلسطينيين والمواطنين؟ كيف يسمحون لأنفسهم أن يستعملوا منتجات المستوطنات ولا أقول منتجات إسرائيل ككل، حتى المنتجات الإسرائيلية يجب أن يكون عليها تحفظ تماماً مثلما يتحفظ الإسرائيليون على منتجاتنا .

وليد : وما العمل للمستقبل كي يتم وضع حدّ لهذه الحالة المنتشرة ، باعتقادك ما الذي يجب أن يتم فعله ، هناك بروتوكول باريس الاقتصادي ، اتفاق موقع ويجب أن يظل سارياً ، هنالك تهريب بضائع من المستوطنات من قبل مصادر متنفذة بعضها تجار يريدون الربح السريع ؟ ما العمل ؟

المسروجي : العمل الوحيد القادر والممكن الأول والأهم هو المواطن ووعي المواطن، وأنا هنا أود أن أوجه كلمة للمواطن أولاً : منتجاتك المحلية هي سند لك، هي التي تعزز هذا الاقتصاد وهي التي تعمل على إيجاد الوظائف وتشغيل الأيدي العاملة، مصنوعاتك الوطنية هي التي تبني لك مستقبلاً ولا مستقبل لبلد ليس له اقتصاد، وعماد الاقتصاد هو المنتجات المحلية، وأقول له بأن يعي الظروف التي يعيشها وكيف يقضي يومه متنقلاً بين الحواجز ثم يأتي من أجل أن يتبضع ببضاعة المستوطنات، والبضاعة الإسرائيلية، ببساطة . ■

مروان عبد الحميد

أجرى المقابلة: وليد العمري

مشـــاريـــع الإســـــكـــان

وليد: نتناول موضوع مشاريع الإسكان ومستقبل هذه المشاريع، عودة عشرات الآلاف من الأسر الفلسطينية إلى ارض الوطن كانت من الجوانب الايجابية التي ترافقت مع تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، لكن ذلك أطلق سباقاً محموماً بين المقاولين والمتعهدين لاغتنام الفرصة لجني الأرباح السريعة، والتي توفرها حاجة العائدين للسكن، وفي ظل غياب الرقابة على المواصفات، وانعدام التخطيط السليم في الكثير من الأحيان. لتلبية هذه الحاجة أنشأت العديد من الجهات العامة والخاصة حكومية وغير حكومية مشاريع إسكان ما يزال الجدل حول جدواها ومدى مطابقتها للمواصفات متفاعلاً، وقد أحدث ذلك فوضى في البناء الذي انتشر بشكل عشوائي في بعض المناطق. مشاريع الإسكان وانتشارها موضوع هذه الحلقة من برنامج شاهد على المستقبل، الذي نستضيف فيه السيد مروان عبد الحميد، وكيل وزارة الإسكان في الحكومة الفلسطينية.

. .ألم يكن من الأجدى توحيد الجهود الإسكانية لتشمل قطاعات واسعة، بدل أن يتم تشتيتها بين هذه الجهة وتلك، وجهات خاصة وأخرى عامة وإقامة مشاريع في بعض الأحيان ربما تكون في غير موقعها أو تكون دون المواصفات المطلوبة؟

عبد الحميد: بالتأكيد، أولاً يجب أن يكون هناك لوزارة الأشغال العامة والإسكان سياسة، وهذه السياسة قد رسمناها أخيراً، بمعنى [تحديد] ما هو دور الوزارة، الذي هو المسؤولية عن قطاع الإسكان في فلسطين بجميع جوانبه، سواء في إدارته وتوجيهه ووضع المواصفات والمقاييس والتخطيط العمراني ومراقبة جودة البناء. .الخ، ولكن دعني أقول بكل صراحة، إن الفوضى التي كانت قائمة قبل ذلك، كانت نتيجة عدم وجود سيطرة للحكومة الفلسطينية على قطاع الإسكان، لأن هناك مجلساً للإسكان كان قد قام قبل وصول السلطة الوطنية، وهو يأخذ [اعمالاً وصلاحيات] على عاتقه ولا علاقة له حتى اليوم بوزارة الإسكان.

هناك بعض المؤسسات غير الحكومية أيضاً التي تعنى بمشاريع إسكانية غير خاضعة للسيطرة. الحكومة هي الجهة التي تسيطر، التي تضع المقاييس وتضع الأنظمة وتتحكم في كافة جوانب هذا القطاع، وتضع التسهيلات والتشريعات التي تسهل على القطاع الخاص مهمته، والتي تضع المواطن الفلسطيني في الوضع الصحيح، أي أنه يجب أن يتمكن من الحصول على سكنه، ويجب أن يشارك في الحصول على سكنه. أي أن تناول الحكومات سابقاً أن تقوم الحكومة نفسها ببناء وحدات سكنية وتبيعها للمواطن محاولة بذلك منافسة القطاع الخاص، هذا ما يدمر الاقتصاد الوطني، لان التسديد، وهذه تجارب الدول كلها، عندما يكون للحكومة، فالمواطن يسعى إلى عدم الالتزام به، ويصبح هناك تمرد على دفع الأقساط، وهذا ما نمرّ به في هذه الفترة بالتحديد.

عدم دفع الأقساط يعني أن الحكومة لا تستطيع أن تستمر في برامج إسكانية، ولذلك توجهنا نحو العمل على إنشاء نظام مالي يستطيع من خلاله المواطن أن يحصل على قرض سكني مكفول ومرهون إلى شركة الرهن العقاري، من خلال البنوك، يستطيع المواطن الحصول على قرض ويكون ملتزماً أمام البنك، وليس أمام الحكومة.

وليد: دعنا نستمع هنا إلى آراء المواطنين الذين يشاركون في مشاريع إسكان، ولم يسكنوا فيها بعد.

السؤال: لماذا لغاية الآن لم تتسلموا إسكاناتكم؟

– الوضع المادي السيئ، عدم كفاية المعاشات، التوتر في الوضع، أقل شيء بعد سنة ممكن أن نسكن.

– الجميع اشترك في مشاريع الإسكان على أمل أنه يوجد تمويل وتبين أنه لا يوجد تمويل في البلد. يوجد شيء يسمى القروض الميسرة، ولكن هي ليست ميسرة. أصبحت الناس تعتمد على جيوبها الخاصة، والجيوب الخاصة في هذه الأيام صعب تبني بسرعة مناسبة. شاركنا

في الإسكان من العام ٩٥ ويوجد قرار للهيئة الإدارية والعامة أن يكون جاهزاً مع نهاية هذا العام، لكن لدي انطباع انه لسنتين قادمتين لن نسكنه.

– اشتركت بالإسكان بسبب الظروف المادية، ليس لدفع مبلغ لشراء شقة عادية، المفروض أن يكون هناك عملية فرز، يوجد الكثير من الأشخاص عليهم التزامات مادية. بالإضافة إلى أن عملية الفرز تعتمد على أن الشخص يجب عليه أن يشطب الشقة كاملة، ثم يبدأ بإجراء عملية الفرز، الظروف المادية لا تساعدني على الانتهاء من شقتي واستلامها في الوقت المحدد. لا أستطيع تحديد المدة لاستلام شقتي، أولا لأنه لا يوجد قروض تسهيلية تمكنني من استلام الشقة – الرهن العقاري يطلب أولا رهناً وضماناً له، وهو رهن الشقة والرهن يعتمد على أساس فرز الشقة.

– مشكلات الإسكان في أماكن عديدة، العامل المادي مهم في تأخير عملية الاستلام، البعض ليس لديهم مبالغ كافية لإكمال التشطيب، يوجد جمعيات ومشاريع تقدم الإسكان كما يسمى «عظم» والتشطيب على حساب الشخص.

– العظم كلفني ٣٠ ألف دينار ودفعت في التشطيب حوالي ٢٠ ألف دولار، ولم ينته بعد، توقعاتي احتاج أيضا إلى ١٥ ألف دولار.

– عندما اشتركت في إسكان جامعة معروفة كنت متوقع أن توفر لنا على الأقل دعماً، أو تكفلنا، مع الأسف لا أحد استطاع أن يكفلنا أو يدبر لنا قروضاً. دفعت تقريباً ٣٢ ألف دينار أردني «عظم» وهذا كلّه مني شخصياً.

وليد: استمعت إلى ما يقوله المواطنون، ماذا تستطيع أنت كوزارة أن تقول لهم في هذه المشاكل التي طرحوها؟

عبد الحميد: اسمح لي أن أقول أن كل المواضيع التي طرحت، تدور حول كلمة واحدة: التمويل، هذا ما قامت به السلطة الوطنية منذ اليوم الأول الذي وصلت فيه. لا يوجد في فلسطين نظام إقراضي التمويل السكني. البنوك بجميع فروعها لا يمكن أن تعطي قروضاً سكنية طويلة الأجل، فكان من السلطة الوطنية الفلسطينية أن قامت بإنشاء شركة لتمويل الرهن العقاري أسمتها شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، هذه الشركة مملوكة من: أولا السلطة الفلسطينية لها ١٢٪ نسبة من رأس المال، البنك العربي ١٢٪ شركة المقاولون الدولية ١٢٪، باديكو ١٢٪، البنك الدولي ومؤسسة الاستثمار الألمانية، وبقية الأسهم وزعت على البنوك، بشكل واضح هذا انجاز أن نستطيع نحن أن ننشىء في فلسطين شركة لتمويل الرهن العقاري، أي أن يستطيع المواطن أن يشتري شقة ويدفع ٢٠٪ من قيمتها ويقوم برهنها لدى البنك شريطة أن يكون مؤهلاً ويختار بتقسيط المبلغ مدة ٢٠ سنة، ونحن نعلم أن في فلسطين المخاطرة كبيرة جداً لرؤوس الأموال التي توضع لأجل الإقراض طويل الأمد. أنا أقول إننا نجحنا اليوم في إنشاء هذه الشركة، وأنا اجلس اليوم في اللجنة التوجيهية العليا مع ممثل البنك الدولي ومع ممثل كندا الذين قدموا الدعم لوضع برنامج إقراضي سليم في فلسطين يبقى ويستمر، الشركة وزعت قروضاً بمبلغ ١٢ مليون دولار حتى اليوم في زمن الانتفاضة والمخاطرة، أي أن المواطن يستطيع الذهاب إلى البنك لرهن شقته، وهناك برامج كبيرة جداً يستطيع الإنسان الاستفادة منها، إذا كانت الشقة غير مشطبة تستطيع الحصول على تشطيب، إذا كانت مبنية وجاهزة يستطيع الشراء، إذا كان لديه أرض يستطيع الذهاب للبنك، هذا البرنامج موجود لدى الشركة التي تقوم بدور مهم لدعم هؤلاء الناس.

لم يكن هناك نظام تمليك الشقق ولا إفراز لهذه الشقق قبل أن نبدأ في هذا المشروع، ولكن نحن في السلطة الوطنية الفلسطينية قمنا بتأهيل دوائر الطابو لتسجيل الشقق، وإعطاء كل مالك ورقة الطابو، هذه هي الورقة الوحيدة التي تؤهل طالب القرض أن يدعها لدى البنك، والبنك يرهن هذه الشقة ويعطيه كامل المبلغ، أي أن هذه الورقة هي التي تكفل المبلغ الذي يعطى للمقترض.

فلسطين من الدول الأولى في الشرق الأوسط التي أقامت هذا النظام الاقراضي طويل الأمد، والذي يستهدف الموظفين وذوي الدخل المتوسط وليس الدخل المحدود، ولوجود دخل معين يجب أن يستطيع الإنسان فيه أن يسدد قسط منزله، وان لا يزيد حسب القانون عن ٣٠٪ من راتبه، يجب أن يطمئن مانح القرض »البنك« أن الإنسان قادر على سداد القيمة. ■

ممدوح نوفل

أجرى المقابلة: وليد العمري

الـديـمـقـراطيـــة

وليد: الديمقراطية ليست جديدة على الشعب الفلسطيني، لقد عرفها الفلسطينيون ومارسوها قبل إخوتهم في العديد من البلدان العربية، المعارضة الفلسطينية نالت وفي مختلف المراحل حقها الديمقراطي في المشاركة وصناعة القرار، لكن الديمقراطية الفلسطينية على أسبقيتها في الظهور وسط أنظمة تناصب الديمقراطية العداء، لم تتطور على نحو مرض، ولم تنجح المعارضة الفلسطينية في ترسيخ الديمقراطية داخل المؤسسات ولا في أوساط المجتمع، فإلى ماذا يعود السبب. هذا السؤال نبدأ به لقاءنا مع ضيفنا السيد ممدوح نوفل،محلل وكاتب، ومستشار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

. .لماذا لم تترسخ الديمقراطية لا في المؤسسات ولا في أوساط المجتمع الفلسطيني، رغم أن التجربة تعتبر طويلة وإلى حدّ ما غنية؟

نوفل: اعتقد أن السبب الرئيسي هو تشويه مفهوم الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، خاصة في إطار قوى النظام السياسي الفلسطيني، هذه القوى كما هو مفهوم تشكلت على أساس عسكري، فهي فصائل بنيت على أساس الكفاح المسلح وتحرير فلسطين بواسطة السلاح، وهذا الهدف أثّر على بنيتها وتشكيلتها السياسية والفكرية والتنظيمية، وإذا ما راجعنا برامج وتوجهات الفصائل الفلسطينية بدءاً من حركة فتح وانتهاء بأي فصيل يساري فلسطيني، نجد أن هذه الفصائل تقوم على أساس البنية العسكرية، أي المركزية الشديدة، صحيح أنه ساد الساحة الفلسطينية في العلاقات الداخلية شيء من الديمقراطية، وكان البعض يسميها، وخاصة الأخ أبو عمار: نحن لدينا ديمقراطية غابة البنادق. ولكن هذه الديمقراطية كان لها مفهومها ونكهتها الخاصة داخل الساحة الفلسطينية، لأنها كانت حقيقة في كثير من الأحيان تشذ وتخرج، ولم ترسخ مفهوماً ثابتاً للديمقراطية بمفهومها العلماني الشعبي.

وليد: الرئيس عرفات قال أيضاً أن لدينا الديمقراطية الفلسطينية، سكر زيادة، ولكن رغم ذلك لا نرى أن هناك دوراً فاعلاً للمعارضة الفلسطينية بهذا الخصوص، أي أن هذه المعارضة ظلت معارضة في حجمها المحدود؟

نوفل: صحيح، وهذا يعود إلى برامج السياسي الفلسطيني، وخاصة الجناح المعارض، لم يحظ بشعبية واسعة، وبالتالي قوة المعارضة الفلسطينية لم تستطع أن تعزز مواقفها في داخل الساحة الفلسطينية، أضف إلى ذلك أن هذه القوى ارتكبت أخطاء جسيمة في محطات مفصلية، مثلاً مسألة انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني؛ المعارضة الفلسطينية رفضت أن تشارك في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، عدم مشاركتها في المجلس التشريعي أساء لهذه القوى ذاتها أو أخفق نفوذها وخلق مؤسسة اسمها المجلس التشريعي الفلسطيني حقيقة، لأنها بغالبيتها من لون واحد.

وليد: سمعنا كثيراً من فصائل المعارضة وغيرها عن إقامة قيادة وطنية موحدة كبديل سواء للانتخابات أو غيره، ألا تعتقد أن هذا توجه نحو الديكتاتورية أيضاً، بحيث لن يكون هناك صوت معارض في حال وجود موقف أو قيادة واحدة فقط؟

نوفل: أنا افهم أن يكون هناك قيادة لعمل شعبي محدد. نحن لدينا كنظام سياسي فلسطيني، لدينا قيادة موحدة فلسطينية، ألا وهي عملياً قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأيضاً هناك تقليد في الساحة الفلسطينية السابقة؛ كان يحضر ويشارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية عدد من الإخوان والفصائل غير الممثلة باللجنة التنفيذية. إذا كانت الصيغة مطروحة لإيجاد نوع من الحل للإشكالية القائمة المتعلقة بمشاركة حماس والجهاد الإسلامي في صناعة القرار، فاعتقد أن هذه الصيغة ومن هذه الزاوية يمكن تفهمها بغض النظر عن الاسم الذي نسميه. ولكن النظام السياسي الفلسطيني الرسمي له قيادة، وهي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إذا كانت حماس لا ترغب في المشاركة في هذه الاجتماعات كعضو مراقب، وكذلك الجهاد الإسلامي، يمكن عمل اجتماع خاص تحت أي مسمى كان، اللجنة التنفيذية تضم الديمقراطية، الشعبية. أنا اعتقد أن ما نحن بحاجة إليه هو إيجاد قيادة جدية تضم قوى فلسطينية غير ممثلة بالنظام السياسي السابق، بمعنى هناك فعاليات وتبدل في موازين القوى في الساحة الفلسطينية، هناك فصائل تراجعت، فصائل تقدمت، هناك شخصيات وطنية يمكن بعضها يساوي وزنه وزن فصيل كامل. يجب البحث عن صيغة ما لإشراك هذه الفعاليات في المجتمع الفلسطيني، لأن الإطار السابق من النظام السياسي الفلسطيني بعضه تآكل، بعضه اهترأ، ولا بدّ من تنمية طاقات وقوى جديدة وخلق شيء من نواة الحركة الديمقراطية.

وليد: نسمع إلى آراء بعض المواطنين بهذا الخصوص.

السؤال: كيف ترى دور المعارضة، وكيف تشعر بتفعيل هذا الدور في المجتمع؟

– دور المعارضة عن طريق تفعيل المؤسسات التي تخدم المجتمع، وتعزيز المقاومة، وأن يكون لها دور فاعل في المقاومة للوصول إلى حقوقنا المشروعة.

– المعارضة حالياً تسطر نوعاً من التخاذل. يجب أن نلائم بين العمليات والعملية السلمية، العمليات تزرع والعملية تحصد. أن لا يكون هناك تنافر على أساس أن نكون شعباً[واحداً] وقضية واحدة.

– هو نشر الوعي بأهمية المقاومة، المقاومة ممكن أن تكون توفقت من ناحية عسكرية، ولكنها لم تتوفق كفكر للأجيال الحالية والقادمة.

–أهم شيء تطهر الصف من العملاء ونشر الوعي.

– المعارضة الفلسطينية بشتى تياريها (اليساري والإسلامي) أصبحت لا ينطبق عليهم مفهوم المعارضة لأنهم أصبحوا معارضة فقط بمجرد الاسم. لا يوجد لهم أي دور فاعل. يمكن التنظيمات التي تشكل المعارضة هي التي تشكل المعارضة، هي التي تفعّل نفسها، نحن كمجتمع لا يمكن أن نساهم إلا في طريق مؤسساتنا الأهلية بتفعيل المعارضة من خلال المؤتمرات والندوات والتوعية التي يجب أن نتابعها للمجتمع على أساس إدراك الفرد للأولويات.

– المعارضة تنقسم إلى قسمين، خاصة في داخل الأحزاب المعارضة، يوجد معارضة لأجل المعارضة ومعارضة لأجل البناء. الوضع الذي نمرّ به لا يستطيع التقسيم إلى تقسيمات فاشية للمعارضة، نحن لدينا الاحتلال، ويجب أن نلتقي على شيء واحد وهو مقاومة الاحتلال.

– تفهيم وتوعية الشعب الفلسطيني.

– عدونا واحد، يجب أن ننسى الخلافات الداخلية بيننا، بغض النظر عن الماضي يجب توحيد صفوفنا.

– المعارضة والهدنة في الوقت الحالي ليست بالسلبية مثل ما نتوقع لها إيجابياتها وسلبياتها.

وليد: كيف نصل إذا إلى معارضة فعالة ومسؤولة في المجتمع الفلسطيني؟ ملاحظ أن هناك انشغالاً بالسياسة على حساب الاهتمام بمصالح المواطنين، سواء لدى المعارضة أو السلطة، لكن كيف نصل إلى معارضة فعالة أو مسؤولة؟

نوفل: القضية المفصلية لبناء معارضة فعالة، هو أن تتشبث المعارضة ببرامج واقعية تعالج مشكلات المجتمع وليس فقط جانباً من هذه المشكلات أو مشكلة من هذه المشكلات، المعارضة السياسية وقوى النظام السياسي منشغلة فعلياً بقضايا سياسية تفصيلية غارقة فيها، وبعيدة إلى حدّ كبير عن مشكلات المجتمع، مثلاً: في المشكلة الراهنة الجميع غارق في قضية حكومة طوارىء موسعة.. مصغرة.. وزير خارجية.. بدون وزير داخلية... إلخ، من هذه القضايا التفصيلية، في الوقت الذي تعاني فيه الجماهير من حالة قاتلة اسمها الجدار الفاصل الذي تبنيه إسرائيل، وحالة جدية من الجوع. اعتقد البرنامج الواقعي الذي تشتقه القوى الديمقراطية يتحول إلى قوى فاعلة في المجتمع يعزز موقعها، المسألة الأخرى أن تكون لدى هذه القوى دائماً المصالح العليا للشعب الفلسطيني فوق الاعتبارات التنظيمية والخاصة، أي أن تغلب دائماً مصالح الشعب على المصالح التنظيمية، وكذلك أن تكون هذه الفصائل جريئة في مراجعتها الذاتية، أن تمارس النقد الجدي إزاء الأخطاء، أن تراجع بين مرحلة وأخرى مواقعها وسياساتها وتقوم علناً بطرح هذه المواقف، وان تلتزم بالمفهوم الديمقراطي للعلاقات الوطنية بين القوى، أي الالتزام بالمعايير المشتركة وعدم خرق مثل هذه القواسم.

في الوضع الذي نعيش فيه، نجد أن كل واحد يعمل حسب ما يحلو له، حتى لو كان عمله يجلب الكوارث للشعب الفلسطيني، هذا الموقف للمعارضة لا يمكن أن يخلق قيادة وطنية طبقاً للمعارضة الحق، على الأغلبية أو القيادة الرسمية المنتخبة أن تشركها في صناعة القرار، ولكن في النهاية في أن يكون هناك خط مركزي يلتزم الجميع به، يجب أن يكون هناك توجهات وطنية منطلقها المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، هناك قوانين يجب أن تحترم.

وليد: وكيف ترى أنت هذه الفصائل المعارضة في المستقبل، هل عليها أن تتحول إلى أحزاب فعلاً، أم أنها ستبقى فصائل معارضة كما نراها اليوم؟

نوفل: تجربتنا الفلسطينية علمتنا الكثير، نحن بحاجة فعلاً إلى أحزاب، نحن الآن حركات «معسكراتية» تتحدث في السياسة. المطلوب هو أحزاب سياسية بكل معنى الكلمة، مطلوب أن تتحرر الفصائل من الأحزاب الحالية من عقلية الفصيل المسلح.

أن تتحول إلى حزب ديمقراطي أو أحزاب سياسية تتصارع فيما بينها على قواعد ديمقراطية واضحة، وان تكون مثل هذه الأحزاب ديمقراطية في علاقتها الداخلية، وليس فقط في علاقاتها مع بعضها البعض أو الشعب، بدون ديمقراطية داخلية، ومن لا يمارس الديمقراطية يصعب عليه ممارسة هذه الديمقراطية مع الآخرين. ■

منير القزاز

أجرى المقابلة: وليد العمري

التثقيف الجنسي

وليد: يتمنى بعض الآباء والأمهات أن تقوم المدارس بتثقيف أبنائهم وبناتهم جنسياً، ظناً أنها أقدر منهم أو أملاً بتجنيبهم الإحراج، لكن المدارس لا تقوم بهذا الدور مطلقاً، ويكتفي المنهاج المدرسي بشرح وظائف الجهاز التناسلي وبعض الأمراض المرتبطة به لمن هم فوق سن الخامسة عشر، وبذلك يبقى موضوع الجنس عند المراهقين سراً يسعون بجهد لفك رموزه ونزع ما يغلفه من أوهام وخيالات، ولكنهم يسعون لذلك بواسطة من يزيد عنهم سنة أو سنتين فقط، وهو ما قد يكرس الخيالات ويشوه الحقائق ويعمق الرهبة. لا حياء في الدين قال الرسول الكريم، فلماذا نخجل من قول الحقيقة لأبنائنا وبناتنا. هذا ما سنحاول بحثه مع الأستاذ منير القزاز، عميد شؤون الطلبة في جامعة بيرزيت.

. .أستاذ منير ، لماذا لا تقوم المدارس بهذا الدور فعلاً ، لماذا يغيب هذا الموضوع الأساسي والمهم والخطير في آن ؟

القزاز : في الحقيقة هو مغيب تماماً، وهذه مشكلة خطيرة، موضوع التربية الجنسية مشكلة، أول شي لا يوجد المؤهلون الذين يشتغلون على الموضوع، في الجامعة لا يوجد لهذا المجال صفة يشتغل وفقها المتخصصون، الشيء الآخر : كثير من الأساتذة يعتبر أن هذا الموضوع ممنوع أن يتعرف عليه الطلبة، نحن بالفعل لدينا مشكلة، نحن نتوقع أن الطلبة عندما نمنعهم من تلقي المعلومة بطريقة علمية، معناه أنه لن يصل للمعلومة الحقيقية، أنه يصل لها وبأشكال خاطئة وأنواع سيئة، مثلاً من خلال التلفزيون أو شبكة المعلومات التي تعطيه أشكالاً وأنواعاً من التربية الجنسية، ولكنها لا ينطبق عليها وصف تربية، لأنها تعطيه صورة تضيعه في اتجاهات سيئة، نحن مع أن يوضع في المدارس الإنسان المؤهل علمياً وتربوياً ونفسياً ليعطي الطالب المعلومات .

وليد : باعتقادك ما هي الطريقة الأنسب لذلك ؟ هل هي من خلال المدارس أم من خلال أولياء الأمور في المنزل ، أي التربية في المنزل ؟

القزاز : العملية التربوية هي في الجهتين، نبدأ فيها من خلال المدارس، الطالب أو الطفل يقضي وقتاً ليس ببسيط في المدرسة، وخاصة عندما يبدأ في مرحلة المراهقة، يفترض أنه بدأ تأهيله، هنا مع وجود المرشدين النفسيين الذين يشتغلون معه ويهيؤونه، لأن هذا الموضوع ادخل عليه . ولكن هذا لا يغيب دور الأهل والبيت . إذا نظرنا نجد حالات كثيرة عن طريق الإحصائيات عن قضايا مشاكل جنسية لأخوة وأخوات، مشاكل الناس تداري عليها، وهي موجودة في الواقع من زمان وموجودة اليوم، دور الآباء والأمهات هنا ضروري جداً في متابعة وتوضيح الأمور لهم، أنا لا أطلب منهم أن يعطوا لكل طفل من الألف إلى الياء، ولكن أعتقد في كل عمر يجب أن يأخذ فيه المعلومات الكافية له .

وليد : نفهم من حديثك أنه قد يكون دوراً مكملاً وليس بديلاً في الأساس ؟

القزاز : نعم، هذا دور مكمل تماماً، ونحن مع أن الآباء إذا يشعروا بأنهم ليس لديهم الإمكانية لتوضيح الأمور هم بأنفسهم، أن يأخذوا دورات تستطيع أن تؤهلهم لكيفية التعامل وايصال المعلومات لهذا السن، بامكانهم أن يرجعوا لمختصين، ولكن على الأقل لهم دور، وأن لا يقولوا أن المدارس فقط لها الدور .

وليد : دعنا نستمع إلى آراء الأمهات والآباء في هذه المسألة الحساسة والتي تقلق الكثيرين :

السؤال : هل تفضلي أن تثقفي أولادك جنسياً، من خلالك كأم، أم أن تقوم المدرسة بذلك؟

– أفضل أن يأخذوها أولادي في البداية من المدرسة، وأنا أدرسهم إياها في البيت، إذا فتحت أنا الموضوع معهم فلا أعرف ماذا أحكي، لأنه لا أحد علمني، ولم تتم تربيتنا على شيء كهذا، فكيف سأربي أولادي على شيء أجهل من أين أبدأ فيه .

– أنا أفضل أن المدرسة هي التي تثقف الأولاد والبنات جنسياً، لأنه يكون إحراج في البيت خاصة لدى البنات، أما في المدرسة تتم توعيتهم عن طريق علمي .

– من خلالي في البيت أفضل، لأنه مهم لأولادي يأخذوا المعلومة صحيحة من خلالي، أفضل من أن يأخذوها من البيئة أو الشارع وتكون المعلومة خاطئة.

– لا أفضل أن يتثقفوا جنسياً عن طريقي لأني ما تربيت وتعودت على هذا المتسوى، ولكن بما أن زوجي أجنبي، فهو يرغب في تعليم ابنتي الثقافة الجنسية منذ صغرها.

– لا أعلم إذا المدرسة تثقف جنسياً أم لا، لأني أنا كنت في مدرسة، أنا درست في الأحياء عن الدورة الشهرية، وعندما مررت بهذه المرحلة كنت لا أعلم شيئاً عن الموضوع، لا أدري إذا كانت هذه ثقافة جنسية أم لا، افترض أني سأربي أولادي بنفسي، وليس عيباً، نحن خلقنا هكذا وهذا شي طبيعي لنتكاثر، وهذا لمستقبلهم أفضل، تكون نظرتهم لذاتهم صحيحة.

– أعتقد عن طريق المدرسة أحسن، ولكن يوجد أشياء إذا لم يتعلموها في المدرسة والأولاد لديهم استفسارات عنها، ممكن أن أفسر لهم أكثر عن هذه الاستفسارات، يصبح هناك إحراج بين الولد والأهل.

– أنا أفضل الثقافة تبدأ في البيت، خاصة للبنت من خلال الأم، الأم هي المدرسة بالنسبة للبنت، خاصة عند سن البلوغ. وتحاول الأم أن تراقبها على التلفزيون، لما ينقله من نظرات خاطئة حتى لا تفاجأ البنت مما تشاهد.

– الوطن العربي إجمالا الأهل لا يثقفون جنسياً.

– أفضل أن افهمهم ولكن بمستوى عمرهم، لا أحب أن أكذب على أولادي. لا نريد تكرار الغلطة التي غلطتها أمهاتنا معنا.

وليد: استمعنا لآراء المواطنين، وهناك جرأة يحترم عليها الكثيرون مما أدلوا به من أقوال، وهذا يشير إلى الدور المهم الذي يشغله هذا الموضوع لديهم. ألا يجب أن نخشى من أن غياب التثقيف أو التعليم الخاطىء أن يدفع بالمراهقين إلى البحث عن مغامرات جنسية في وقت مبكر، وهذا قد يكون ظاهرة مدمرة للمجتمع؟

القزاز: في قضية الآباء أنا أرى أن جزءاً منهم يضع الدور على المدرسة فقط، وهنا مشكلة مهم جداً أن يكون صداقة بين الآباء مع أولادهم، النقطة الثانية وجدنا جزءاً من الآباء ليس لديه الثقة الكافية بأنه يستطيع إعطاء المعلومات في هذا المجال. أنا أعتقد انه أيضا الآباء لا يتخيلون أنه ليس لديهم المعلومات، المعلومات موجودة وعندها يجب أن يخرجوا ويبحثوا عن دورات لهم هم. أما إذا تركنا المراهق أن يبحث هو عن المعلومة فاحتمالات الخطأ لديه عالية جداً، إذ ممكن أن يمشي في اتجاهات خاطئة تؤثر على نفسيته وأدائه كفرد صالح في المجتمع، وعلى هذا الأساس يجب أن يكون لدينا الإمكانية أن نستوعب أنه خطر جداً أن أترك المراهق بدون إرشاده وتوضيح الأمور. إذا لم يكن لدي المقدرة يجب أن أبحث عن ما يساعدني ويساعد المراهق/المراهقة، حتى يتخطوا هذا الوضع، وعلى هذا الأساس يجب أن يكون لدينا مرشدون نفسيون واضحون في هذا الاتجاه فقط، وهو التربية الجنسية والمشاكل الجنسية عند الأطفال، غير أنها تكون موضوع دراسة علمية، يجب أن يستطيع فيها التلميذ أن يعبر عن وجهة نظره ويسمعها للآخر قبل أن تدخل كلمة الحرام أو الحلال في الموضوع، وهو يبحث عن إنسان يرضيه.

وليد: هل تستطيع أن تلقي المزيد من الضوء على خطورة ترك الأولاد والبنات دون تثقيف جنسي صحيح؟

القزاز: ببساطة جداً لدينا حالات التوجه تجاه الشذوذ بالنسبة لممارسة الجنس مع الحيوانات، هذه ظاهرة تكون موجودة وتزداد كلما كان الهدف هو التفريغ الجنسي فقط. المشكلة الأخرى والأساسية أيضاً أنه عندما يكون في المدرسة ومعظم تفكيره فقط في الناحية الجنسية ما يسبب تراجعاً في أدائه في المدارس، يكون إنساناً ذكياً، ولكن معظم الوقت يفكر في الجنس وخائف أن يسأل، يبقى كل دماغه مهيئاً ومشغولاً فقط في كيف يعرف المعلومة، يبقى ينتظر لينام الأهل ليفتح التلفزيون لبرامج إباحية خاصة مع وجود الستلايت وما توفره من محطات غير مشروعة أو بشكل مغلوط.

وليد: وللمستقبل، هل تتوقع أن يصبح موضوع التثقيف الجنسي موضوعاً أساسياً في المنهاج في المدارس؟

القزاز: أنا هذا أتوقعه جداً، وأتوقع أيضا أن يكون لدينا مجالات مع الآباء والأهل، نطالب بزيادة عدد المرشدين النفسيين، وأن تصبح التربية الجنسية أساساً واضحاً لأطفالنا على مستوى أعمارهم، كل واحد يتلقى المعلومات بما يستطيع جسمه ودماغه أن يستوعب. ■

موسى أبو زيد

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

المخيمات الصيفية

نبيل: نلتقي الأستاذ موسى أبو زيد، منسق اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية، وذلك للبحث في رؤياه حول واقع المخيمات الصيفية وفاعليتها في ترفيه وتنمية شخصية الفتيان والفتيات.

. . للمخيمات الصيفية سيد موسى، وجه مشرق يجمع عليه الجميع، ولكن يؤخذ عليها أحياناً ضعف كفاءة المشرفين، وأحياناً سوء الرعاية الصحية، هل تتفق مع هذا التقدير أم هو ظالم؟

أبو زيد : نحن في اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية وكمؤسسات وطنية تعمل في هذا المجال، قبل عام ونصف تم من قبلنا عقد ورشة عمل تقييم وطنية بعنوان المخيمات الصيفية بين الواقع والطموح، شارك فيها مجموعة من المؤسسات الحكومية التي بلغ عددها ٦٥ مؤسسة تعنى بهذا الشأن، استطاعت هذه المؤسسات على مدار يومين التوصل إلى إعلان وطني فلسطيني حول المخيمات الصيفية، والذي شكل رؤية وطنية موحدة مستقبلية، بعد أن تم تقييم تجربة كافة المؤسسات على مدار ٧ سنوات، وانطلاقاً من إيمان هذه المؤسسات بأهمية العمل المشترك الوطني، ومن أجل أن تكون المخيمات صديقة وملبية للأطفال وملبية لاحتياجاتهم المختلفة، وأن تكون فعلاً المكان الأنسب لإمداد الفرد الطفل والطليعي بالمعلومات، وتلعب دوراً في تغيير الاتجاهات وتحسين السلوك بما يجعل هؤلاء الطلائع أكثر قدرة على التمتع بحقوقهم والقيام بواجباتهم.

نبيل : ما هي أبرز الخطوط العامة في هذه الرؤية المستقبلية؟

أبو زيد : نحن استطعنا في اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية منذ صدور الإعلان الوطني أن نؤسس لتجربة وطنية رائدة وناجحة في إرساء دعائم ثقافة العمل المشترك الوطني، القائم على مبادىء الشفافية والمساءلة والإخلاص للوطن ولقضايا وحقوق أطفالنا.

نبيل : كيف يتجلى ذلك في المخيمات؟

أبو زيد : تجلى ذلك من حيث أن هذه اللجنة الوطنية تقوم بالتخطيط سنوياً وبعمل مستمر ودؤوب ومثابر على إعداد البرنامج الوطني للمخيمات الصيفية، بناءً على احتياجات وأولويات الفئات المستهدفة من هذه المخيمات الصيفية التي نشركها في تحديد هذه الاحتياجات، والمبنية على أساس ميثاق حقوق الطفل العالمي وحقوق الطفل الفلسطيني.

قبل المخيمات وعلى مدار العام تعمل هذه اللجنة الوطنية وتبني البرنامج العام للأنشطة التي تتضمن كافة الأنشطة التي يحتاج لها الأطفال أثناء فترة الصيف، والبرامج التي تنفذ في المخيمات الصيفية من الأنشطة الثقافية، الرياضية، الزوايا العلمية (الصحية والبيئية) الزوايا المجتمعية والتطوعية، التربوية، الأشغال اليدوية، وذلك لتحقيق الأهداف التي نسعى لتحقيقها من خلال المخيمات، وهي اكتشاف وتنمية قدرات ومهارات وإبداعات الطلائع وتعزيز الانتماء الوطني لديهم، تعزيز روح المبادرة والاعتماد على النفس وخلق قيادات شابة واعية تستطيع أن تلعب دورها الذي نريد في المستقبل في بناء مؤسساتنا، تعزيز القيم الايجابية لدى الأطفال، روح العمل التطوعي والجماعي، وتفعيل دور المجتمع أيضاً في الاهتمام ورعاية هؤلاء الأطفال وتخفيف الآثار النفسية، حيث تبنى هذه البرامج بناء على احتياجاتهم الملحة.

نبيل : هل هنالك تنسيق ما بين الجهات المختلفة التي تنفذ المخيمات الصيفية؟ غني عن القول أن بعض المؤسسات الأهلية تنفذ على عاتقها بعض المخيمات، هناك المدارس، وأيضا اللجنة الوطنية؟

أبو زيد : اللجنة الوطنية تتشكل من مجموع المؤسسات الأهلية والحكومية ذات الشأن : وزارة الشباب، وزارة التربية، التوجيه الوطني، بانوراما، الإغاثة الطبية الزراعية، مؤسسة تامر، اتحاد المعاقين، كافة المؤسسات الأهلية تعمل منذ عامين كجسم موحد، دون أدنى مبالغة، وتشهد كافة المؤسسات الوطنية والمحلية على ذلك، استطاعت اللجنة الوطنية أن تعقد في هذا العام ٧٠٠ مخيم صيفي في الضفة الغربية، استفاد من برامجها ٩٠ ألف طفل (من ١٢–١٨سنة) شارك في تنفيذ الإشراف على هذه المخيمات مجموعة من المنشطين الشباب والشابات المتطوعين.

نبيل : هل هناك رقابة على مستوى الخدمات المعيشية للفتيان والفتيات في فترة المخيم، ومن الذي يقوم على هذه الرقابة؟.

أبو زيد : بالتأكيد، قمنا قبل انعقاد المخيمات الصيفية بتدريب طاقم عدده ٣٠ شخصاً حسب كل محافظة ليكونوا مقيمين خارجيين محايدين، بناء على استمارة تقييم ودليل معيار وطني وضع لأول مرة في فلسطين، إضافة لدليل التدريب الوطني للقائمين والمنظمين للمخيمات الصيفية. عملية التقييم تتم في المخيمات على النحو التالي :

(١). تقييم يومي : تجلس إدارة المخيم الصيفي وتقيم ما حدث خلال اليوم لتصويب الأداء والاستفادة من الأخطاء في اليوم التالي.

(٢). تقييم يقوم به المشاركون من خلال الاستمارة وحلقات النقاش التي تسبق تقييم إدارة المخيم، من خلال المنشطين والمرشدين الذين يتواجدون معهم على مدار الساعة. ومن ثم يقوم المقيمون الخارجيون بناء على استمارة التقييم الوطنية، يزورون هذه المخيمات لأكثر من مرة ويعبؤونها بالنقاط والأرقام، وهذه الاستمارة تتضمن مجموعة من القضايا من حيث الموازنة، الطعام والشراب، القرطاسية والألعاب، الساحات، الغرف، الخدمات الصحية، الموقع، نشاطات المخيم، الجانب الإعلامي، التقدير والانتماء، مشاركة المجتمع المحلي، مشاركة الأهالي، مشاركة الأطفال في البرامج والأنشطة، جدول الزمني للمشاركين، مركز النشاطات، الأخصائي النفسي الاجتماعي في المخيم، مركز الصحة العامة، المرشد، مدير المخيم. . . . إلخ.

الآن نقوم نحن بالتحضير لعقد ورشة تقييم وطنية، ستحضرها اللجان الفرعية التي شكلت بناء على النظام الداخلي للجنة الوطنية في المحافظات، والتي تقوم بنفس ما تقوم به اللجنة الوطنية على مستوى الوطن، تقوم فيه في المحافظة نفسها بالتنسيق والتعاون واختيار المواقع والتركيز على المناطق المهمشة التي لا يوجد فيها خدمات، بحيث نحقق العدالة وتكافؤ الفرص لأطفالنا. وهذا من إنجازات اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية، حيث كانت المؤسسات الوطنية تعقد مخيماتها في مناطق داخل المدن لسهولة تنظيم المخيمات.

نبيل : دعنا نستمع لآراء بعض الأطفال والأهالي في المخيمات :

– أحببت الرياضة والفن والمختبر.

– الكمبيوتر والتكنولوجيا والصحافة.

– الصحافة والعلوم والتكنولوجيا والفن والكمبيوتر والرياضة.

– كل شيء ما عدا الغرف، مش حلوين كلهم عناكب.

الأهالي وما هو سبب إرسال أطفالهم للمخيم الصيفي :

– أولا لأن الصيف طويل، حتى أشعر أنهم يقضون ولو جزءاً من وقتهم في شيء مفيد وممتع، يوجد أناس قادرون على تنمية المواهب لديهم، واستغلال طاقتهم.

– حتى لا يبقوا في البيت ويجننوا والدتهم، ثم حتى يبقوا مع جماعة أطفال يندمجوا ويتعلموا، ثم البعد عن نظام المدرسة.

– الطفل يتعرف على مجالات ممكن أنه غير قادر على التعرف عليها في المدرسة. تخصص المجالات وعدد الأطفال يجعلني أشعر أنه ممكن يستفيد أكثر مثل الصحافة والتكنولوجيا والفن والرسم الزيتي.

– تنشيط فكري واجتماعي.

– لأنهم سوف يستفيدون من الأنشطة الرياضية والثقافية بدل البقاء في المنزل أو الحارة.

– هذه أول سنة أرسل فيها ابني للمخيم، حتى يستفيد من الأهداف.

نبيل : رهان كبير مجتمعي على المخيمات الصيفية كما لاحظت من قبل الأطفال والأهالي، كيف تتخيل أن يكون تأثير هذه المخيمات واتساعها في المستقبل في بلادنا فلسطين، حتى بعد أن تتغير الأحوال وننعم بالحرية؟.

أبو زيد : استطلاع الرأي أكد على أهمية وضرورة تنظيم المخيمات الصيفية، وتوسيع هذه المخيمات لتشمل كافة أطفالنا الذين يحتاجون إليها سنوياً.

نبيل : هل هذا ممكن لنفرض بعد ١٠ سنوات؟.

أبو زيد : نستطيع القول أننا حققنا قفزة نوعية في هذا العام، في ظل الظروف القاسية التي يعيشها شعبنا في كل مدن وقرى فلسطين، أعتقد أن ذلك يعتبر إنجازاً وطنياً، ولم يكن من الممكن أن يتحقق هذا الإنجاز لولا التعاون والتكاتف بين كافة المؤسسات الوطنية التي وافقت على العمل بشكل موحد ومشترك بالحوار والإقناع، وليس بالإملاء، فاللجنة الوطنية للمخيمات بدأت خطواتها الاصلاحية للعمل في هذا المجال منذ سنوات، وليس نتيجة ظروف واعتبارات معينة، بالتالي نحن نراهن على المستقبل ونعمل من أجله ونسعى بان تكون هذه المخيمات فعلاً هي مخيمات صديقة وملبية لاحتياجات الأطفال. ■

نبيل عمرو

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

حريــة الصحــافــة

نبيل: نلتقي اليوم الأستاذ نبيل عمرو، وهو عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، والإعلامي الفلسطيني المخضرم، ووزير الإعلام السابق، وذلك للبحث في رؤياه حول حرية الصحافة في بلادنا فلسطين.

. .مراكز نفوذ في السلطة تتغنى دائماً بحرية الصحافة في فلسطين، وآخرون أيضا عندنا يقولون أننا ما زلنا بعيدين عن المستوى المطلوب، كيف تقيمون أنتم حال حرية الصحافة في بلادنا؟

عمرو: هنالك قيود معنوية غير قانونية هي التي يشكو منها الصحافيون على ما يبدو في بلادنا، هنالك مخاوف من أن يعالجوا قضايا معينة خشية ردود فعل معينة عليها، الرقابة تقريبا غير موجودة وهي أكثر أنواع القيود سطحية، إنما القيود الاعمق موجودة، الخوف من ردود فعل، إساءة فهم، عدم الجرأة في دخول المناطق التي تبدو محرمة أمام بعض القوى أو الجهات في المجتمع أو في السلطة أو القوى السياسية. في اعتقادي أن القوانين الفلسطينية تكفل حريات الصحافة، المؤسسات الفلسطينية، إنما كما قلت القيد الاعمق هو الاعتبارات التي لا تفتح الباب واسعاً أمام الصحافي لكي يصل إلى حيث يجب أن يصل.

نبيل: هل هي بتقديراتك اعتبارات مدروسة، أي أن هناك من يقف وراءها أم هي تجارب سابقة؟

عمرو: أكثر من سبب يقف وراء ذلك، هناك قوى تقف وراء تحريم بعض المعالجات، هناك عادات وتقاليد واعتبارات ونوع من الخوف الداخلي من شبكة العلاقات والمفاهيم السائدة منذ زمن. مثلاً في العدد الثاني من صدور الحياة الجديدة قبل سنوات طويلة، قامت الجريدة بتحقيق صحافي حول جرائم الاعتداء الجنسي على الأقارب، وكانت المعالجة راقية بالمعلومات والأرقام، ببساطة وصراحة هددت الصحيفة وقوطعت وحوربت. . .الخ، هذا الاعتبار يبدو لي من الاعتبارات العملية التي تؤثر، إذاً وراء هذا ليس فقط نوع من التفكير وإنما أيضاً من يحركون الخطوات التي يقاومون بها هذا التوجه، لذلك أعتقد أن القوى التي لا تريد للمعالجة الصحافية أن تصل موجودة، كذلك التراكمات. والسلطة هي أحيانا مع حريات الصحافة ما دامت لا تمس بشكل مباشر انتقادات قاسية، لذلك أعتقد أن حرية الصحافة عندنا بحاجة إلى مزيد من الحمايات والانفتاح الموضوعي والجرأة لدى الصحافيين في اقتحام ما يمكن اعتباره مكامن الحساسية والخطر.

نبيل: هذا ما يقودنا إلى السؤال: ما هو بتقديركم المعيار الذي يمكن من تجربتكم أن تقيموا على أساسه حرية الصحافة، هل هي حرية قليلة، واسعة أو شاملة؟

عمرو: هي في مجالات معينة مفتوحة، مجالات معينة مقيدة جداً، ومجالات معينة محرمة يقع عليها التحريم. أنا صاحب تجربة شخصية والسياسة لا تنفصل عن الإعلام في هذا المجال، كان هناك عدوان وحصار على الرئيس وأعلنت أن فك الحصار عن الرئيس والصمود في وجه الاجتياح يكون بالتحدي عبر المؤسسات، أن تقوم المؤسسات بعقد اجتماعاتها رغماً عن الاحتلال، تنهض حالة المجتمع في وجه هذا الاحتلال، بعض الناس فهم ما أقوله على أنه نوع من الإخلال بقدسية حصار الرئيس فأطلقت النار على منزلي، إذا هذا أحد القيود التي لا يفرضها قانون ولا قضاء، وإنما قيود تفرضها اعتبارات معينة وتفسير معين للمبادرات والمواقف، إذاً أستطيع القول أن هناك انتقاص جدي من حرية الخيال والممارسة الصحافية وحرية الرأي فيه يجب أن تكون مفتوحة، لو قلت كلاماً مختلفاً آنذاك ربما لم يحدث شيء، إنما عندما وضعت اليد على الجرح ان تخريب المؤسسات بتجميدها تحت عناوين مجيدة أحيانا يؤدي إلى إضعافها والحد من حرية الحركة لدى قوى المجتمع الفعالة، عندما قلت ذلك، فهم على أنه نوع من التخلي عن طقوس التضامن الشكلية والعاطفية، ومع ذلك الذي فاجأني وصدمني أن العالم كله انشغل في هذا الموضوع، إنما الانشغال الفلسطيني. .مثلا منظمات حقوق الإنسان، حقوق المواطن، لم يجرؤ أحد على أن يقول إن هذا الذي حصل خطأ، إذاً هنا نستطيع أن نقيس بالفعل. الحرية لا تكون عندما يكون الوضع مفتوحاً ومستريحاً، بل تكون عندما يوجد تحديات جدية، هل هنالك من هو مستعد أن يمضي بها قدماً أم لا؟ هذه التجربة تعرضت لها شخصياً، بالنسبة لي مضيت قدماً بالخط الذي أفكر فيه، إنما للأسف الجهات التي كان يجب أن تدافع عن هذا الحق لم تظهر، تذرعوا: كنا مسافرين، لم نسمع. . .الخ.

نبيل : استطلاع آراء بعض الصحافيين والباحثين في البلاد .

السؤال : ما الذي يحد من حرية الصحافي لكتابة أي موضوع؟

– عمر (تلفزيون فلسطين) : واضح جداً في المجتمع الفلسطيني لدينا مؤسسات إعلامية تابعة لفئات وتيارات وأحزاب سياسية تحكمها السياسة والتوجه العام لهذا الحزب أو الفئة، وبالتالي يضطر الصحافي العامل في هذه المؤسسة أن يمضي مع التيار الموجه من قبل المسؤولين في هذه المؤسسة أو الحزب .

– محمد الصانوري (مراسل تلفزيون السودان) : أكثر شي يحد من حرية الكتابة في تقاريري هي الرقابة الذاتية، المصلحة الوطنية تتطلب إظهار الكثير من ما يتعرض له الشعب في ظل الاحتلال . الرقابة الذاتية تشكل الرادع الأول والأخير على عملية كتابة أي تقرير .

– عبد اللطيف سليمان (تلفزيون فلسطين) : الرقيب الذاتي على الإعلامي والرقيب المجتمعي على الشخص،اذا لم يكن هناك ثقة بالذات، إنسان حر،عقل منفتح، يكون الإعلامي محكوماً بما سيقوله الناس، فلا يمتلك الجرأة بالتكلم عن المحرمات الموجودة لدنيا (الدينية، السياسية، المرأة، الجنسية . .الخ) .

– ماهر الشلبي (مدير مكتب شركة فلسطين للإعلام والاتصالات) الصحافي الفلسطيني وجوده في هذه المنطقة الساخنة يميزه، أولاً من حيث قدرته على العطاء وممارسة مهنة الصحافة على حقيقتها . أكثر شي معيق للصحافي هو الاحتلال نفسه الذي يحد من حرية الحركة لدى الصحافيين، لذا أنا أعتقد أن العائق الأول أمام الصحافي الفلسطيني هو وجود الاحتلال والحد من الحركة .

– عبد الناصر النجار (سكرتير تحرير جريدة « الأيام ») : حرية الصحافة مفهوم واسع جداً ويختلف من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، ومن صحيفة إلى أخرى . الصراع الذاتي بين ما يتناوله الصحافي وبين ما هو مسموح اجتماعياً أو سياسياً خاصة في ظل مرحلة نسميها مرحلة النضال الوطني، هناك من الصحافيين من يتقبل الأمر بشطب فقرة أو كلمة أو سطر، وبعض الصحافيين يصر على ألا تشطب أية كلمة من مقالته لأنها ستخل بالمعنى .

نبيل : كما نلاحظ هناك العديد العديد من التقديرات من زملاء مختلفين، كل وفق تجربته، إذا كان الإعلام الداخلي أو الخارجي، ولكن السؤال الذي نريد أن نستوضحه منكم، كيف يمكن بتقديركم دفع حالة الإعلام الفلسطيني لمستوى أكثر من الحرية، هل هو اجتهاد شخصي أم هو مفاعيل واعتبارات اجتماعية تتعلق بمستوى وتطور المجتمع، وبالتالي معركة قادمة؟

عمرو : هذه مسألة لا يوجد مؤشر وحيد أو اعتبار وحيد للتأثير فيها، مما تقدم واضح تماماً أن هنالك مشكلة عامة، مشكلة الاحتلال، ولا تتعلق بالصحافة فقط وإنما بكل جوانب الحياة، إنما الذي أثار دهشتي أن هنالك إجماعاً لدى المتحدثين حول الاعتبارات الذاتية التي هي متأثرة بالاعتبارات المجتمعية، والتي أشرت إليها في المقدمة، وهي أخطر وأصعب وأعمق من الاعتبارات القانونية أو السلطوية .

في اعتقادي لدينا مشكلة جوهرية في الإعلام، هذه المشكلة أننا كمجتمع وكسلطة ومؤسسات لا نعطي الإعلام ذلك الحق البديهي في الإنفاق والتطوير والإعداد، وعدم تهيئة المجال لأن يولد إعلامي بكل مواصفات الإعلام المهني والسياسي، هذه مشكلة يعاني منها الفلسطينيون كثيراً وربما تكون العقبة الأساس في تطوير الإعلام الفلسطيني، إضافة إلى ذلك، هنالك الأدبيات التي تأثرنا بها في زمن الثورة المسلحة، زمن نظام منظمة التحرير الفلسطينية، هناك كم وجبال من الإنشاء والشعارات والتوجيهات الاوامرية للشعب باسم القضية وباسم الاعتبارات الوطنية، هذه الجبال من الأوراق والاعتبارات الإعلامية القديمة المتخلفة، تحتاج إلى وقت طويل كي نستبدلها بالإعلام الذي يقدم المعلومة والتحليل المفتوح ووجهات النظر المتعددة، لدينا أيضا الرعب من سيف التخوين، عندما تتقدم بمبادرة يجب ان تفكر بها مهما كان موضوعها، هكذا يتعامل العالم مع المبادرات، لديك قوى جاهزة .

في أحدى المرات صدرت بتصريح بسيط في احد القنوات الفضائية حول موضوع العمليات الانتحارية، احدهم قال أني أخرجت نفسي من الصف الوطني، ببساطة كأنه يملك حق ذلك . هذه الاعتبارات والحالة العامة تتظافر فيها عوامل عديدة لتلقي بجبال من التحديات أمام الصحافي الذي يرغب بالفعل أن يكون صحافياً مهنياً مئة بالمئة، والصعوبات هذه باعتقادي يمكن تجاوزها من خلال تطوير الوعي المهني لدى الصحافيين والجرأة وإقناع المجتمع الفلسطيني أن يحمي الصحافي، أن لا يخوض الصحافي معركته بمفرده، وإما يكون عميلاً للسلطة أو معارضاً لها . في اعتقادي هذه قصة طويلة وإذا أردنا بالفعل أن نتقدم جدياً لا يمكن عزل هذه المسألة عن التطوير العام للمجتمع ولكن خصوصية المهنة تحتاج إلى تطوير مهني أيضا .

نبيل : من تجربتكم الشخصية وموقعكم في المجلس التشريعي واهتماماتكم السياسية وواقعيتكم التي عرفتم بها، كيف تتخيلون أن يكون المشهد الإعلامي الفلسطيني خلال عشر سنوات على سبيل المثال؟

عمرو : حتماً سيتطور لان الحياة السياسية الفلسطينية محكومة بحتمية التطور، أعتقد نحن نرث من منظمة التحرير الجزء الأهم منها، وهو التحرير ومهام التحرير، إنما كنظام وبنية إدارية أعتقد بأنها لم تعد تناسب المجتمع الفلسطيني بعد تحدياته الجديدة، فالنظام السياسي الفلسطيني سوف يتطور، والمجتمع الفلسطيني الذي أصبح شرطاً عالمياً عليه أن يتطور لكي يحصل على دولة، ومضطر إلى ذلك، بل هي طبيعة الحياة أن يتطور، وأضيف عاملاً جدياً وايجابياً وهو التآلف مع التطورات من أجل أن تحصل على كيان . أنا متفائل بان الوضع الفلسطيني سيكون أفضل على صعيد المجتمع المدني، التعددية السياسية، الديمقراطية، مساحة أوسع لحرية الرأي، التآلف مع آليات ومفاهيم القرن الحادي والعشرين . لا يوجد لدي إلا بعض الملاحظات التي سيتولى التطور الطبيعي للأمور إزالتها، وهي أننا ما زلنا نعاني من معادلة استحداث نظام جديد من أحشاء وآليات واعتبارات نظام قديم، وهذه عملية سيكون بها قدر عالٍ من الصعوبة، ولكنها دائما ستكون لمصلحة النظام الجديد الذي ننشده . ■

هاني المصري

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

المحطات الاذاعية والتلفزيونية الخاصة

نبيل: نلتقي السيد هاني المصري، وهو مدير عام المطبوعات والنشر في وزارة الاعلام، القسم الذي يعنى بترخيص ومتابعة وتنظيم عمل وسائل الاعلام الفلسطينية، موضوع البحث هو المحطات الاذاعية والتلفزيونية الخاصة في فلسطين، والتي نلتفت لها لما للاعلام المرئي والمسموع من سطوة وجبروت عادة في تشكيل الوعي والرأي العام، بينما لا يوجد قانون مختص بعد في فلسطين ينظم عملها، وإنما مراسيم وأنظمة.

. .الانطباع [السائد] أن الوزارة وقسمكم لم يتابع باستمرار وعن كثب مدى التزام هذه المحطات بالأنظمة والقوانين المنصوص عليها لديكم؟

المصري: علينا أولاً أن نسجل أن من حق فلسطين أن تفتخر بتجربة انشاء محطات اذاعة وتلفزة خاصة، بغض النظر عن آرائها أو تشكيلتها الحزبية أو الاجتماعية، إلى آخره من الافكار التي تزخر بها الساحة الفلسطينية، فهذه تجربة تؤكد وتجسد التعددية والتنافس وحرية المنافسة والإبداع . هذا أمر لا بد من البداية به حتى ننطلق به لمعالجة السؤال الذي طرحته. بدون شك مواكبة عمل المحطات الخاصة يختلط بالظروف والعوامل التي تعيشها السلطة من ناحية، والتي تعيشها فلسطين من ناحية أخرى، وخاصة بعد العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني، الذي بدأ في الثامن والعشرين من ايلول العام ٢٠٠٠ والذي جعلنا نعيش في وضع استثنائي للغاية أضعف بكثير من امكانية متابعة عمل هذه المحطات؛ اضافة إلى الاشكالات الخاصة المتعلقة في السلطة نفسها وبظروف المجتمع الفلسطيني نفسه، ولكن نحن الآن بصدد إعادة إستئناف النشاط الذي كانت تقوم به وزارة الإعلام بصورة أكبر مما كانت في السابق بكثير.

نبيل : هناك من يقول أن الوزارة أو قسمكم احياناً كثيرة ما بين المطرقة والسندان ؛ بمعنى تريدون من ناحية اعطاء الفرصة لهذه المحطات ، ولكن من ناحية أخرى تخشون من تأثيرها السلبي ، اذا ما كانت فيها برامج غير مدروسة الخ . . وبالتالي من ناحية تريدون المبدأ ، ولكن لديكم تحفظات على المضمون ؟

المصري: بالتأكيد، سؤالك أصاب كبد الحقيقة، ويحوم حول الهموم والنيران الكثيرة التي هي أكثر من نارين تعيشها وزارة الإعلام، هناك نار عدم الوعي العميق والكافي بأهمية إنشاء محطات خاصة، وهذا يعني ما نلاحظه في بعض الأوساط في السلطة التي تخشى مما يمكن ان تدلي هذه المحطات أو تقوم به من نشاطات، يمكن أن تؤثر على الانضباط والنظام العام، وبالتالي تثير حتى قضايا حساسة يمكن أن تؤدي الى تداعيات لا تحمد عقباها، من ناحية أخرى هناك المجتمع الذي تنحو بعض فئاته نحو الفوضى باسم الحرية، وكأن الحرية أن نقول كل شيء بدون مراعاة أن المبدأ الأساسي الذي يحكم أية حرية أنها تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين. وهنالك قضايا لا يمكن باسم الحرية انتهاكها سواء تتعلق بالأمن أو الوحدة أو الأديان، هناك مسائل لا يمكن الحديث عنها وكأنه لا توجد أية قواعد أو أنظمة أوقوانين أو تجارب، مثلاً: لا يمكن أن تقوم بذم أو التشهير بأي أحد بدون أدلة وأثباتات وبدون الرجوع للمصادر الفعلية للخبر، وبدون الرجوع للقضاء. يوجد مسائل مهمة بحاجة الى وقت حتى تترسخ؛ السياسات والخبرات، ليس عند المجتمع فقط ودائماً بل عند السلطة و المجتمع باعتبار السلطة هي مجرد انعكاس لما يجري داخل المجتمع.

نبيل : أستاذ هاني المصري كان زملاء لنا اجروا بعض اللقاءات مع أصحاب ومدراء المحطات الخاصة. دعنا نستمع لما يواجهونه.

١) داني قمصية مدير راديو بيت لحم ٢٠٠٠ في محافظة بيت لحم.

السؤال: أستاذ داني أحب أن أعرف منك في البداية، ما هي أهم الاشكاليات التي تواجه محطاتنا الخاصة بشكل عام، وعلى صعيد السلطة الوطنية الفلسطينية؟

قمصية: طبعاً هناك مشاكل كثيرة تواجه الإذاعات والإذاعات الخاصة الموجودة في فلسطين: من أهم الأمور هي الأمور المادية والمالية للاذاعة، نحن نعيش في ظروف صعبة، في ظروف صعبة بسبب الأوضاع السيئة من إغلاق المدن ومنع التجول والحالة الاقتصادية المتردية، و في ظروف مثل هذه قلت نسبة الإعلانات أكثر من النصف عن قبل، ما سبب مشكلة للإذاعة، لأنه لا يوجد داعم آخر للإذاعات، إلا عن طريق الإعلانات التجارية، فنطلب من السلطة ان تراعي وتتساهل مع المواطنين ومع الإذاعات، اذا بالإمكان ان نتكلم بحرية رأي أكثر، لأننا في النهاية نهدف لخدمة المجتمع والقضية الفلسطينية كثيراً . الصحافيون الموجودون عندنا، يحتاجون إلى دورات في الصحافة، ان نعطيهم تقوية في الدورات التقنية والصحافة والإعلام .

٢) المصور الصحافي طلال أبو رحمة – صاحب راديو المنار:

أهم الإشكاليات هي إشكالية مع السلطة وإشكالية مع بعض المستثمرين أيضاً، السلطة لا توجد القوانين للمحطات لحدّ الآن، القانون الذي نخضع له للأسف هو قانون الإحتلال الإسرائيل لعام ١٩٧٢، حتى الآن ليس هناك قانون يحكم الإذاعات الفلسطينية الخاصة أو العامة، بشكل عام حتى إجراءات الترخيص صعبة جداً، تأخذ الكثير من الوقت، التحويل من وزارة لوزارة، فمثلاً وزارة الاقتصاد الوطني، الشهادات لتسجيل الشركة بقيت لمدة عدة أيام غير ممضية لأنه لا يوجد من يمضيها. لتسجيل الشركة نحتاج وزارة الإعلام، نرجع ثانية لوزارة الإعلام لتقول: ما ذنبي في تسجيل الشركة، وزارة الاقتصاد تريد من وزارة الإعلام أن تسمح لها. مجرد كل واحد « يرمي » على الآخر.

٣) معمر عرابي، مدير عام تلفزيون وطن:

بالتأكيد علاقتنا مع السلطة الفلسطينية، هي علاقة تناغمية بمقدار ما يكون هنالك حرية للإعلام ونحن نعتبر دورنا هو إعلام وطني، يبرز قضية شعبنا الوطنية والمجتمعية، بمقدار ما يكون هناك هامش للحرية تكون العلاقة جيدة، وبمقدار ما يتم تضييق الخناق على دورنا الإعلامي، بالتأكيد تكون العلاقة متوترة.

٤) سليم سويدان، مدير تلفزيون نابلس:

يمكن ان أهم الإشكاليات لا يوجد قانون واضح يحدد عمل المحطات، ما يجعل معظم المشاكل تحل بشكل شخصي، وليس من خلال قانون، نحب أن

يكون قانون ينظم هذه العلاقة بين السلطة وبين المحطات المحلية.

٥) وليد نصار، مدير راديو أجبال وأنغام (إذاعات محلية خاصة):

سؤال: ما الذي تطلبونه من السلطة الفلسطينية؟

نصار: أولاً، نطالب أن يصبح تنسيق أكثر بين السلطة الفلسطينية وبين إسرائيل بالنسبة لقضية تداخل الموجات، نطالب برفع قيمة الترخيص لكل إذاعة محلية، لأن هذا يعطي نوعية وجودة للإعلام الفلسطيني. «مش أي حدّ معه ثمن شراء ثلاثة أو أربعة أجهزة بفتح فيها استوديو، اللهم حطيت انتين صرت ابث للمنطقة التي انا فيها، إلا ونحن إذاعة وعلى الهواء». هذه مسؤولية أمام الله والناس والمستمعين وأمام فلسطين نفسها، انا حامل راية اعلام فلسطيني، هل أنا أكون غير قادر ودون المستوى و«أني أترخص»! هذا برأيي حرام، هناك ١٤ موجة، لو كنا ١٤ موجة بجودة عالية أو بكفاءة عالية، ها نحن نرفع مستوى الإعلام الفلسطيني فبالتالي هذا مطلب اساسي.

نبيل: أستاذ هاني المصري، مقابلات متعددة، انطباعات ومطالب متعددة باتجاهات مختلفة، فربما بعضها متناقض، ولكن بالإجمال يمكن القول أنها تتحدث عن عدم وضوح في العلاقة القانونية مع السلطة، غني عن القول أن هناك أيضاً تداخلات، وليس فقط وزارة الإعلام هي التي غالباً ما كانت تحدد مسار عمل هذه المحطات. هل هناك من ترتيبات في اطار الحكومة الجديدة والوزارة المعاد تشكيلها من أجل نظام قانوني يحصر المسؤولية في وزارة الإعلام؟

المصري: هنال ورشة نقاشات واجتماعات تجريها السلطة الوطنية على صعيد الوزارات المعنية، ومن المتوقع لهذه الورشة أن تنتهي خلال عدة أسابيع قليلة على الأكثر، والعناوين التي تحاول الخروج من هذه الاجتماعات من أجل تطوير عمل المحطات في المستقبل يمكن ان الخصها بما يلي:

- أولاً: تحديد وحسم المرجعية لدى السلطة الوطنية التي تعود لها المحطات الخاصة، وتحصل على الرخصة منها، بما يمنع التداخل والتنافس والتنازع ما بين الوزارات والدوائر والأجهزة الرسمية، وبما يقطع الطريق على كل انواع التجاوزات التي ترتكب ضد المحطات سواء من السلطة أو المجتمع.
- ثانياً: ضمان التزام المحطات بالشروط الواردة في نموج الترخيص، خصوصاً لجهة الالتزام بانتاج ٢٥٪ على الأقل من البرامج المحلية وبثها، وتقليل الاعتماد على البث عن المحطات الخارجية.
- ثالثاً: تشجيع رأس المال المحلي للإستثمار في الإعلام بأشكال مختلفة من دعم وإعلان وغيره، على أساس أن الإعلام ليس فقط مسألة تجارية، وأنما هو بالأساس رسالة وحاجة وطنية عامة.
- رابعاً: السعي للحصول على تعويضات لوسائل الإعلام، بما فيها محطات الإذاعة والتلفزة الخاصة، عن الخسائر التي تعرضت لها جراء العدوان الاسرائيلي الذي طال بشكل مباشر وغير مباشر معظم المحطات.
- خامساً: حث المحطات على تشكيل مجالس استشارية تضم كفاءات إعلامية وثقافية ودينية وقانونية ومجتمعية للمساهمة في تطوير عمل هذه المحطات.
- سادساً: حث المحطات على الإستمرار بتجربة تشكيل شبكات مشتركة، وتوحيد المحطات بمحطة واحدة في كل محافظة أو اثنتين، وتضم هذه الشبكات عدداً من المحطات تقوم بالتنسيق والتعاون وإنتاج البرامج المشتركة وتبادل البرامج. كذلك السعي لتطوير دور الاتحاد العام للمحطات الإذاعية والتلفزة الخاصة.
- سابعاً: وهذه النقطة الأكثر أهمية، الإسراع في سن قانون ديمقراطي عصري يعالج قضايا المرئي والمسموع، أو تعديل وتطوير قانون المطبوعات والنشر بما يشمل هذا القطاع المهم.
- ثامناً: الإسراع في الحصول على الحصة الفلسطينية في الطيف التذبذبي وذلك من خلال التفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. لأن هذه المسألة بصراحة هي العقدة الرئيسية، وهي التي حالت حتى الآن دون إقرار قانون للمرئي والمسموع، لأن الجانب الإسرائيلي يماطل ويناور ويحاول أن يؤجل هذه المسألة الى أقصى زمن ممكن حتى لا يدفع الإلتزامات المستحقة على الجانب الإسرائيلي في هذا الصدد.
- تاسعاً: تشكيل هيئة وطنية مختلطة رسمية وأهلية مهمتها تلقي الشكاوى من المواطنين وحلها وتطوير عمل المحطات.
- عاشراً: وهو البند الأخير، السعي لوضع برامج لتأهيل وتدريب العاملين في وسائل الإعلام مهنياً وخصوصاً في محطات التلفزة والإذاعة، خاصة ظروف العمل المناسبة لهم من حيث الراتب والعمل بعقد والضمان الإجتماعي وغيره من ضمانات، مفترض توفرها للعاملين في الإعلام حتى يستطيعوا القيام بدورهم على أحسن وأفضل شكل ممكن.

نبيل: نعم، استاذ هاني واضح ان هناك برنامجاً طموحاً الى حين ما يكون بالإمكان تنفيذ الكثير من هذه البنود المهمة، كيف يمكن برأيكم تحفيز القطاع الخاص الفلسطيني على الاستثمار في هذا المجال، وهو الذي غالباً ما يحجم، وبالتالي يجعل المنافسة فرصة ضعيفة والإعلانات قليلة وبالتالي مجمل العمل الإعلامي في المحطات الخاصة ضعيف لأنه فقير؟

المصري: يمكن عن طريقين:

- الطريق الأول: هو أن نقنع رجال الأعمال والقطاع الخاص أن لهذه المحطات دور، وأن لها مستمعين، لأن رأس المال والقطاع الخاص يبحث عن تسويق سلعه وعمله وبالتالي يمكن ان يعتمد على الإعلان عبر هذه المحطات، اذا وجد ان هذه المحطات يمكن أن تساعده في ترويج سلعته.
- الطريق الآخر: علينا أن نحث القطاع الخاص ورجال الأعمال على أن لرأس المال وظيفة اجتماعية عامة أكبر من مجرد الربح. لكي يتطور المجتمع الفلسطيني لا بد من تطوير وسائل الإعلام وليس فقط عبر الإعلان، وإنما من خلال تقديم تمويل وتشجيع الاستثمار في هذا المجال، لأنه بدون إعلام حرّ، أعتقد من الصعب ان نجد مجتمعا حرّاً وبدون مجتمع حرّ أيضاً من الصعب ان يكون الإعلام حراً.

نبيل: أستاذ هاني المصري لو قفزت الى خمس سنوات للأمام أو عشر حتى، كيف تتخيل، وإذا سمحت بإيجاز، المشهد الإعلامي؟ الإعلام المرئي في فلسطين.

المصري: أعتقد انه سيصبح أكثر تطوراً وستنتهي حالة التزاحم الشديدة التي نراها الآن، لأننا لدينا حوالي ٥٠ محطة إذاعية وتلفزيونية، وهذا التزاحم أصبح أكثر من المحتمل، لأن التزاحم ممكن أن يؤدي الى التنافس والتنوع والإبداع، ويمكن أن يعيق الحركة، نحن وصلنا الى مرحلة حرجة وأعتقد ان التجربة ستفرز الغث من السمين، والأفضل القادر على تقديم الرسالة وتلبية الحاجة سيستمر ويتطور والأضعف سيتراجع ويندثر.

هشام عبد الرازق

الأسرى

أجرى المقابلة: نبيل الخطيب

نبيل: نلتقي اليوم الأستاذ هشام عبد الرازق، وزير شؤون الأسرى والمحررين في السلطة الفلسطينية، وهي أيضاً الوزارة التي تعنى بتأهيل المحررين. كما أنه هو نفسه أسير محرر، فتأهيل المحررين هو موضوع بحثنا اليوم.

. . لماذا تأهيل الأسرى المحررين؟

عبد الرازق: موضوع التأهيل هو موضوع مهم وأساسي، بهدف أن يكون هذا المحرر لديه الإمكانية في الاندماج في اطار المجتمع، رغم إدراكنا أن هناك العديد من هؤلاء المعتقلين هم قيادات، وليسوا أناساً عاديين، وهم أناس جميعهم مناضلون، وبالتالي موضوع التأهيل ربما البعض يشعر أن به من المساس بصفة المناضل؛ موضوع التأهيل حقيقة ليس به ما يمس أحداً. وفي اعتقادي أن تجربة عشر سنوات أو على الأقل تسع سنوات منذ ايجاد برنامج التأهيل الذي أشرفت عليه السلطة الوطنية الفلسطينية، ودعمه العديد من الدول في العالم، وخاصة السويسريون والاتحاد الأوروبي، كانت تجربة في الحقيقة ناجحة، حيث استطاعت أن تقدم خلال التسع سنوات الماضية خدمات لحوالي ٣٥ ألف محرر.

نبيل: أ. هشام أنتم بأنفسكم كنتم لفترة طويلة في السجون الإسرائيلية: من تجربتكم هل فعلاً العائق الأساسي هو عائق مادي يتعلق بظروف المجتمع وقسوة الحياة؟

عبد الرازق: حقيقة أنا كنت معتقلاً لواحد وعشرين عاماً في السجون الإسرائيلية، وهناك العديد من أبناء شعبنا الذين دخلوا لهذه التجربة، ومن مجموع أبناء شعبنا في داخل الوطن هناك حوالي نصف مليون فلسطيني دخلوا منذ العام ١٩٦٧ حتى الآن السجون الإسرائيلية، وبالتالي إذا ما أردنا أخذ تجارب هؤلاء الذين تم اعتقالهم والذين أمضوا في داخل السجون فترات متفاوتة، فإن موضوع التأهيل للاندماج هو موضوع ضروري، وهناك احتياجات مادية، لا يمكن أن يكون هناك تأهيل بدون وجود إمكانيات مادية. على سبيل المثال: هناك حوالي ثمانية آلاف من هؤلاء المحررين خلال الفترة الماضية أخذوا خلال فترة التأهيل تعليماً جامعياً، وبالتالي إذا ما نظرنا إلى هذه المسألة فإنني أعتقد أنه كان بمقدورنا لو كان هناك إمكانيات أن نقدم ثلاثة أو أربعة أضعاف هذا العدد، لأن هذه الخدمة مطلوبة جداً، والكل يعلم أن الأغلبية الساحقة من هؤلاء المحررين هم طلاب سابقون، والفرص التي ضاعت عليهم من جراء الاعتقال يريدون أن يعوضوها، ولديهم القدرة والإمكانيات الذاتية من ناحية القدرات، ولكن وجودهم في السجن أعاق توفير الإمكانيات المادية من أجل أن يحصلوا على تأهيلهم العلمي، وبالتالي باعتقادي أن ما قامت به مديرية التدريب والتأهيل، التي أخذت على عاتقها من خلال هذا المشروع الوطني، أن تساهم مساهمة فعالة مهم جداً، وهناك العديد من الأخوة الذين أمضوا فترات قصيرة في داخل السجون، أيضا هناك إمكانيات للذين لم يرغبوا في التأهيل العلمي، هناك تأهيل تدريبي في كافة أنواع الحرف والمهن الموجودة لدينا، وهذا أيضاً أمر في غاية الأهمية، ويجعل من هذا المناضل الذي شارك في النضال الوطني لبنة في بناء الوطن بكل المجالات الوظيفية الرسمية أم في القيادات والقوى السياسية والحزبية، أو في المضمار التأهيلي والخدماتي والحرفي، وهذا يدلل على أن هذه الشريحة التي أعطت للوطن من حريتها ومن معاناتها أيضاً قادرة أن تشارك في بناء صرح الوطن بعطائها وعملها وجهدها وتعليمها من أجل بناء هذا الوطن.

نبيل: أ. هشام كما أسلفتم، عدد الذين قضوا في سجون الاحتلال مدداً مختلفة من الفلسطينيين تجاوزوا النصف مليون، ما هي المعايير التي عادةً ما تعتمد في برنامج التأهيل لمساعدة هذا الشخص أو ذاك؟

عبد الرازق: المعايير التي وضعت كانت تلتزم في إطار الاتفاقية المعقودة مع هذه الدول التي كانت تدفع الإمكانيات وتوفر الموازنات، وعلى سبيل المثال هذه الدول قالت منذ البداية: نحن نريد أن تدفع هذه الخدمات التي نقدمها للأسرى الذين تحرروا بعد العام ١٩٨٥، عندما بدأ البرنامج العام ١٩٩٤ هم قالوا من تم تحريره قبل أحد عشر عاماً من الآن نحن على استعداد أن يكون جزءاً من هذا البرنامج، بمعنى آخر، هم لا يستطيعون أو لا يرغبون أن يقدموا خدمات للذين تم تحريرهم قبل هذا التاريخ. وفي اعتقادي بهذا المنطق هناك نوع من الموضوعية: من له أكثر من أحد عشر عاماً قد خرج من السجن يمكن أن يجد له مجالاً في العمل هنا أو هناك. وبالتالي فهو ليس بحاجة ملحة كما هو الذي يتحرر من المعتقل حديثاً. وقبل فترة قصيرة قبل حوالي أقل من عام، تم عقد اجتماعات مع السويسريين ومع الأوروبيين الذين يقومون على دعم هذا البرنامج وتمويله، وكانت المبادرة منهم بأننا خلال الفترة الماضية قمنا بتقديم خدمات لهؤلاء المحررين الذين أمضوا أكثر من عام في داخل السجن منذ العام ١٩٨٥ الآن نحن نريد أن يرتفع هذا السقف

من أسرى تم تحريرهم بعد العام ١٩٩٧ . أي قبل حوالي ست سنوات .
وهنا يأتي هذا الأمر في أطارالتدرج في تقديم الخدمة .

نبيل : أستاذ هشام نستميحك عذراً على أن نستمع إلى التقرير التالي من قطاع غزة يستطلع آراء العديد من الإخوة المحررين حول تجربتهم :

– أنا أسير محرر أمضيت ثماني سنوات ونصف في السجن، أنا رب أسرة لدي سبعة أطفال، أنا وزوجتي تسعة أشخاص، تقدمت إلى الوزارة لم يقدموا لنا أية خدمات، لا يوجد أية خدمة، حتى مستحقاتي من السجن قدمت لها ثلاث مرات للوزارة، واليوم حضرت للمراجعة حول هذا الموضوع، ولا يوجد أية أجابة .

– لم أحصل على شيء، أجلس في المنزل، لم أحصل على أية مساعدة بعد خروجي من السجن، وأصبحت أكره حياتي وأطفالي .

– حصلت على قرض وأقمت مشروعاً في بداية خروجي من السجن، كانت عندنا أراضي والجرافات هدمتها، حالياً لا شيء .

– حالياً قدمت أوراقي حتى أحصل على المساعدات، حصلت على مساعدة من الأخ هشام مساعدة الخروج ٣٠٠٠ شيكل، قدمت لدورة مطابخ من ستة شهور، وكل ما يكون هناك مساعدات يرسلون لنا أن نحضر ونحصل على المساعدات .

– للأمانة نحن فخورون جداً أن هناك وزارة تعنى بشؤون الأسرى والمحررين، تتحدث باسمنا لتحصيل مستحقاتنا . فمن خلال هذه الوزارة حصلت على بعض المساعدات التي ليست بالشكل الكافي، ولكن نوعاً ما هناك مؤسسة تطالب بحقوقنا وتعمل على توفيرها .

– أنا حصلت على خدمة واحدة، (دورة كمبيوتر)، حصلت على مساعدة عن طريق الوزير . تم توظيفي وحصلت على مستحقاتي كسجين، أنا هنا لتقديم طلب مساعدة .

– لا لم أحصل، حصلت على قرض، حتى لم أحصل على وظيفة .

– أنا شخصياً لم أحصل على أية خدمات، لأن من الممكن أن التقصير من طرفي، لم ألجأ إلى أي مراكز خدماتية، التقصير شخصي مني وليس من المراكز .

نبيل : هناك من هو راض وهناك من هو غير راضٍ؟

عبد الرازق : هذا هو الأمر الطبيعي الذي يجب أن يكون، لا يمكن أن يكون هناك لدى أي منا القدرة إلى إيجاد حلّ لكل الأسرى المحررين لأن أعدادهم آلاف مؤلفة، وإذا أراد كل من هؤلاء المحررين أن يحصل على وظيفة، فهذا يعني أننا فقط لمحررينا نحتاج لنصف مليون وظيفة، وبالتالي هذه المسألة ليست سهلة، ولكننا فخورون بما قدمناه ونقدمه وما زلنا في المستقبل تجاه المحررين، حيث أننا استطعنا خلال الفترة الماضية أن نضم العديد من المحررين، وخاصة الذين أمضوا أكثر من خمس سنوات داخل السجن، سواء أكان بإلحاقهم بالسلطة الوطنية الفلسطينية على الصعيد الأمني أو المدني، أو يتم صرف راتب مقطوع لهم وخاصة في فترة الانتفاضة، حتى يتمكنوا من العيش بشرف وكرامة، والأخوة الذين أمضوا أقل من ذلك بتقديم مساعدة إما ببطالة أو من الأخ الرئيس بشكل دائم .

وبالتالي نحن لا ندعي ولم ندّع مطلقاً بأننا استطعنا أن نحل مشكلة الأسرى المحررين، لأنها كما قلت مشكلة صعبة، وتحتاج إلى إمكانيات هائلة من أجل تلبية كل الرغبات، ولكننا بالإمكانيات المتواضعة بين أيدينا وتملكها السلطة الوطنية الفلسطينية، سواء في إطار وزارة شؤون الأسرى أو في إطار برنامج تأهيل الأسرى، الذي هو جزء من هذه الوزارة، وتحت مسؤوليتها إدارياً، فإننا نستطيع أن نقول أننا استطعنا أن نقدم لهذه الشريحة المناضلة ما يمكن أن نقدمه، وموضوع المستحقات الذي تحدث عنه الأخوة، ربما لا يعرفه البعض، وأنا أعتقد أن المسألة فقط عبارة عن كلمة، المستحقات السابقة للأسرى الذين تم تحريرهم من داخل السجون تبلغ أكثر من ثلاثين مليون دولار، نحن اجتهدنا منذ عام ١٩٩٨ واستطعنا أن نحصل من هذه الأموال كل شهر ستمائة ألف شيكل نقوم بتوزيعها كحق للأسرى الذين لهم الحق كل شهر في الضفة الغربية وقطاع غزة بمعدل مائتي حالة شهرياً، وقد استمرت هذه الحالة حتى العام ٢٠٠١ وبعد الانتفاضة والعجز في الإمكانيات، توقف صرف ذلك على الموازنة وبالتالي أصبحنا لا نقدرعلى تقديم هذه الخدمة، ونحن نسعى إلى إعادة هذه الخدمة حتى نستطيع إعادة حقوق المحررين، وهي حق لهم وليست منّة من أحد، ولكن طبيعة الظروف التي نعيشها هي التي تجعل من الصعوبة بمكان على السلطة الوطنية أن تستمر في دفع ذلك، ونأمل أن نعيد ذلك في بداية العام القادم حتى نتمكن من تقديم استحقاق هؤلاء الأخوة، التي هي دين على السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحريرالفلسطينية .

نبيل : دعنا أستاذ هشام عبد الرازق نأمل ونشهد على المستقبل معاً أن تنتفي الحاجة لوزارة شؤون الأسرى والمحررين، وأن تنتفي الحاجة لتأهيل المحررين عندما نتجاوز هذه المحن المتلاحقة علينا .

ياسر عبد ربه

البيروقراطية

أجرى المقابلة: وليد العمري

وليد: ضيف هذه الحلقة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، السيد ياسر عبد ربه، رئيس لجنة الإصلاح في السلطة الفلسطينية، وتتناول فيها الثمن الذي يدفعه المواطن الفلسطيني نتيجة للبيروقراطية. لقد دعا المجلس التشريعي في وثيقة الإصلاح التي أصدرها في شهر أيار العام ٢٠٠٣ إلى إصلاح شامل في كافة المجالات، وحدد بان على الوزارات تحديث هياكلها الإدارية وتحديد وضعها الوظيفي، كما حث على دمج الوزارات المتقاربة في العمل، والحد قدر المستطاع من إنشاء الوزارات العديدة التي لم تعد موجودة الآن. إلا أن العمل داخل هذه الوزارات رغم رشاقة عددها يعاني من البيروقراطية والانقسام وتداخل الصلاحيات، ما يستوجب نظرة تحليلية تقود إلى علاج جذري.

.. ما الذي يمكن عمله لتفعيل عمل الوزارات، والحد من البيروقراطية التي يواجهها المواطن عندما يقصد هذه الوزارات لخدمة ما؟

عبد ربه: في الواقع هناك معوقات تعترض عمل الوزارات بعضها طبعا خارج عن إرادتنا ويتمثل في الحصار الإسرائيلي وكل أشكاله لخنق ومنع الحركة، الأمر الذي يعطل المئات والألوف من المواطنين ويمنعهم من الوصول إلى أماكن عملهم، هذا من ناحية، من ناحية أخرى كان هناك نمو للوزارات وتوسع فيها وبناء لهياكلها كل واحدة منها يمكن أن تختلف عن الأخرى، وبدون أن يكون هناك نموذج موحد، هذه المشكلة جعلت ربما بعض الوزارات تتبع في بنائها تقاليد وأنظمة لا تمت إلى التقاليد العصرية، ويمكن أن تكون معقدة، وبالتالي يمكن أن تؤثر على حياة المواطن. نحن وضعنا هيكلاً نموذجياً وحاولنا أن نبدأ بتطبيقه على خمس وزارات فلسطينية، وعلى أن نتابع العمل في هذا الاتجاه. تعدد مراكز القرار في الوزارة هو أحد المشاكل، هذا يحدث في الواقع ولذلك نحن اختصرنا هذا كله، وقلنا أنه يجب أن يكون بالإضافة للوزير، الذي هو منصب سياسي وصاحب قرار يخص السياسة العامة للوزارة، يجب أن يكون هناك مدير عام واحد للوزارة الذي ربما هو وكيلها، وهو الذي يختص في كل الشؤون التنفيذية التي تتعلق بالعمل اليومي.

هذا يسهل كثيرا من ناحية، من ناحية أخرى هناك أيضا تعيينات للمسؤولين على الصعيد التنفيذي، يعني: المسؤولين، المدراء العامين وغيرهم، ليس انطلاقاً من كفاءتهم في مجال عملهم، بل انطلاقا من اعتبارات سياسية، كل من هو دون الوزير يجب أن يعين انطلاقاً من الكفاءة والتخصص في مجال عمل الوزارة المعنية، هذا لم يحدث في كثير من الأحيان، وبالتالي هذا أيضا يشكل أحد المعوقات المهمة، وهو يتطلب إعادة تأهيل، وكنا نحن في صدد إعداد برامج للتأهيل وإعادة التأهيل من ناحية، ومن ناحية أخرى ربما [تساعد] بعض القوانين والأنظمة التي طالبنا بتنفيذها، من بينها قانون الإحالة عن المعاش بعد عمر الستين من أجل إتاحة المجال لأجيال جديدة من الموظفين والكفاءات الشابة والمؤهلة تأهيلاً جدياً بان تأخذ مكانها وموقعها في الهياكل والتشكيلات الحكومية، لان هذا أيضا يساعد على تقليص الفجوة التي تحدثنا عنها.

وليد: دعنا نستمع هنا إلى رأي الدكتور عماد غياظة، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، لمسألة خطط الإصلاح المعلنة والوضع الذي تعيشه الأجهزة الفلسطينية من وزارات وغيرها:

السؤال: أستاذ عماد، كيف تقيم وضع الوزارات الفلسطينية وعملها في ظل وجود بيروقراطية وانقسام وتداخل في الصلاحيات؟

غياظة: من الواضح أن تشكيلة البناء الإداري والمؤسساتي في الإدارة العامة الفلسطينية يعاني من الكثير من الإشكاليات ليس فقط في عملية التداخل أولا، بل في الأصل في عملية الصلاحيات لكل وزارة وتخصصاتها والإجراءات التي يجب أن تقوم فيها. هذا نتيجة لغياب القانون الواضح والصريح حول صلاحية ودور كل وزارة، والنقطة الثانية، من وجهة نظري، عملية تركيبة الحكومة والوزارات بناء على التوزيعية الناتجة عن تحالف تشكيل الحكومة، أكثر منه احتياجات البلد والقضايا التي هي بحاجة إليها. لذلك نرى في كل مرحلة من المراحل تتغير وزارة تقوم بالوظائف الفلانية، ثم يتم إنشاء أو دمج وزارة أخرى، ويتم تحويل وزارة إلى هيئة أو هيئة إلى وزارة، وما شابه ذلك، لذلك من الضروري أولا الحديث عن الهيكلية والقانون الذي تستند عليه الوزارات في عملها.

– ما هو تقييمك لخطط الإصلاح المعلنة، وما تحقق منها؟

غياظة: أنا من وجهة نظري حتى الآن الإصلاح هو مجرد شعار عند الجميع، ليس فقط لدى اللجنة الموجودة في الحكومة أو حتى في المجلس التشريعي أو في المنظمات غير الحكومية، الإصلاح كشعار جيد، لكن[على مستوى] التطبيق حتى الآن لا أرى شيئاً كل ما يتم من عمليات

ضبط السلوك الإداري والمالي في مؤسسات السلطة الوطنية هي عملية تنفيذ الاشتراطات المفروضة علينا من قبل الدول المانحة وجهات خارجية. عملياً الإصلاح بحاجة إلى برامج وخطط شاملة تكون متناسقة أولا مع أهداف هذه المؤسسات، وثانيا مع الطاقة والمصادر المتوفرة في البلد، القضية ليست عشوائية أو موسمية أو مرحلية.

- برأيك هل يمكن حدوث هذا في ظل الواقع الذي نعيشه؟

غياظة: من وجهة نظري، في ظل غياب القانون الواضح والتشريع المعبر عن المجتمع بأغلبيته النسبية، التي تتم من خلال إجراء الانتخابات، واختيار مجلس تشريعي تمثيلي صحيح مع اختيار إداريين جيدين، لا نستطيع أن نقوم بعملية الإصلاح، لكن علينا أن ننتبه هنا لقضية مهمة جداً في عملية الإصلاح، عملية الإصلاح، هي عملية مجتمعية وليست عملية سياسية أو مؤسساتية فقط، المجتمع الفلسطيني كمؤسسات عامة حكومية وغير حكومية بحاجة إلى استراتيجية للإصلاح تكون أشمل مما هو مطروح، لذلك نحن بحاجة إلى توجه مجتمعي للإصلاح، وليس فقط [لتغيير] مؤسسي بيروقراطي آني ومتغيرات آنية.

وليد: السيد ياسر عبد ربه، يقول اليابانيون: أنه ليس هناك موظف خاطىء وإنما هناك نظام عمل خاطىء، إلى أي مدى هذه المقولة صحيحة وتنطبق على الوضع الذي نعيش؟

عبد ربه: يمكن أن أصحح بأنه ممكن أن يكون[هناك] موظف خاطىء أيضا في ظل نظام عمل صحيح، وهذا أيضا ما دلت عليه تجاربنا، أنا أعتقد أننا نحتاج إلى الاثنين: عملية تأهيل لقطاع واسع من الكادر الوظيفي الذي تم تعيينه واستيعابه لأسباب مختلفة لا تنسجم مع المعايير والقواعد التي تستخدم عادة في تعيين الموظفين وفق كفاءتهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا بد أيضا من تطوير وتحسين من خلال إعادة النظر في بعض الأنظمة المعمول بها، أنا لا أريد أن أدخل في تعداد النواقص، لكني اتفق مع الذي يقول بان الإصلاح الرئيسي الذي نحتاج إليه هو انتظام عملية الانتخابات، إذا كان هناك انتخابات مستمرة للبرلمان وللمجالس البلدية وللمؤسسات المختلفة، هذا يحسن من دور الرقابة، ويوفر أيضا المجال لإعادة النظر بكثير من الأنظمة والقوانين والتشريعات، وتحديث هياكل السلطة بشكل دائم، ويخضع السلطة التنفيذية لرقابة جادة ومستمرة، الأمر الذي لا يتوفر بشكل كامل حتى هذه اللحظة، بالإضافة إلى إخضاع مختلف الهيئات على مستوى البلديات ومستوى الإدارات المحلية للرقابة الشعبية المباشرة، في [ظل] غياب ذلك يصعب الحديث عن الإصلاح، لأن عملية الإصلاح تبقى، في هذه الحالة، وكأنها عملية فوقية، أو كأنها مبادرة لمجموعة من الأفراد، أو كأنها تتم أيضا بناء على حث، وأنا هنا لا اعتبر ذلك أمراً مشيناً أو خاطئاً، حتى من قبل أطراف خارجية. أنت بدأت بالحديث عن المثل الياباني، الإصلاح في اليابان كان العامل القوي والرئيسي وراءه ضغط قوى خارجية، أرادت أن تحقق مصالحها من وراء هذا الإصلاح، ولكن اليابانيين كانوا بارعين وفطنين، إلى حدّ أنهم استخدموا هذا الضغط الخارجي في سبيل تأمين مصالحهم واقعياً.

وليد: أنت أشرت في حديثك من قبل إلى تعدد مراكز القرار في الوزارة أيضا كسبب أساسي لتعقيد الإجراءات، هل بالامكان فعلاً في عملية الإصلاح وضع حد [لذلك] خاصة وأن هناك خلافات بين مراكز القوى داخل الوزارة الواحدة.. بين غزة والضفة الغربية؟

عبد ربه: المشكلة ليست قضية توزيع جغرافي فقط، المشكلة كامنة في بعض التعيينات التي كانت تتم بناء على اعتبارات سياسية وليس اعتبارات وظيفية مهنية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعيين أكثر من وكيل في وزارة واحدة بدون أن تتضح الصلاحيات والمسؤوليات، وبدون أن تكون هناك هيكلية فعلا تضمن أن يكون هناك تسلسل واضح، وان يكون هناك أيضا تعريف لدور الوزارة كلها بأكملها، هذا كله يقود إلى اهدار عمل قطاع واسع في كل وزارة من الوزارات، بدل أن يكون هناك تدفق بشكل تلقائي ومرن وفق نظام يملك القدرة على أن يصحح نفسه، وان يجري تصحيحه أيضا بدون معاناة وعقبات، تصبح هناك انسدادات واختناقات حقيقية داخل كل وزارة، بحيث إذا أردت مثلا ان تغير مديراً عاماً من موقعه تحدث أزمة في الوزارة كلها، إذا أردت أن تبدل وكيلاً عن منصبه تحدث أزمة. إذا رأى الوزير أن هذا الوكيل أو المدير لا ينسجم مع مهام عمل الوزارة وخططها ويحتاج إلى تعديل حتى في دوره ومسؤولياته تحدث هناك أزمة.

هذا كله يحتاج إلى تعديل، تصحيح، ونحن بدأنا هذه العملية، وفق ما قلت، من خلال إعطاء تعريف واضح أيضا لدور الوزارة ككل، هذا الذي يشكل عنصر بداية ضرورياً، لكن هذا يجب أن يتكامل مع توفر رقابة مستمرة، ومع تجدد في بنية الهيئات التشريعية [ما يمنحها] قدرة من جانبها بالتالي على مواصلة دور هذه الرقابة.

وليد: على أمل أن يحقق ذلك في المستقبل، ويسهل على المواطن الفلسطيني أداء واجباته والحصول على حقوقه في الدوائر الرسمية، نشكر السيد ياسر عبد ربه، رئيس لجنة الإصلاح في السلطة الفلسطينية. ■

مجتمع يخلع ملابسه
قراءة ذاتية

تركنا صفحتين في آخر الكتاب لخلاصة يكون عنوانها «أجندة الإصلاح»، وتضم العناصر التي أشار إليها الضيوف الخمسون مما يمكن أن يشكل جدول أعمال لإصلاح الحال الفلسطينية. وأنيط بي أن ألم هذه العناصر في هاتين الصفحتين. ثم أخذت المقابلات تتوالى واحدة بعد أخرى، فإذا مادتها على غير ما قدرت هيئة التحرير. فلخصتها التلخيص الذي رأيت أنه يلائمها. وكان ذلك بعد أن انفرط عقد الهيئة، وصارالرجوع إلى أفرادها صعبا.

أقدم هذه القراءة الذاتية باسمي. لعلها تكون خيرا من صفحتين بيضاوين.

عارف حجاوي

أردناهم أن يرسموا صورة للمستقبل: سمينا البرنامج «شاهد على المستقبل»، وأعطيناهم علبة ألوان زاهية. فتركوها وغمسوا فراشيهم في برميل زفت ورسموا لوحة بعرض «الجدار» للماضي الأسود وللحاضر الأشد سوادا. كأنما قالت الشخصيات الخمسون لهيئة التحرير: ليست لدينا صورة عن المستقبل؛ ليس عندنا تصور للمستقبل.

إذا كانت هذه هي شهادة الخمسين شخصية من أصحاب الفكر وأهل الحل والعقد في البلد فلا بدّ أن تكون صحيحة.

يخلص القاريء المتمعن لهذا الكتاب، والسامع المتابع لتلك البرامج الإذاعية الخمسين التي هي أساس الكتاب، إلى أن الشخصيات الخمسين والمواطنين الذين أدلوا بآرائهم، ويزيد عددهم على ثلاثمئة، رأوا المشكلات، وبذلوا جهدا طيبا في تشخيصها. بعضهم كان أجرأ من بعض، لكنهم جميعا قدموا إفاداتهم باندفاع صادق لتحديد حجم المشكلات وتبيين أسبابها الحقيقية. غير أنهم عجزوا عن رسم الصورة الزاهية للمستقبل الزاهر.

لا بد أن موطن العلة إنما كان هيئة التحرير التي افترضت وجود مستقبل زاهر، أو التي شعرت بأنه في الإمكان تخيل هذا المستقبل.

هدف هذه الخلاصة أن تكون نظرة من عل لتضاريس التفكير الفلسطيني، بالضفة وغزة، في الواقع والمستقبل. ولكل قاريء أن يستخلص ما يريد، وأن يرى بعين الصقر الصورة الشاملة. ولكننا ننشر هذه الخلاصة في ذيل الكتاب حتى نحث كل قاريء على أن يعيد النظر في الصفحات المئة السابقة لكي يرسم صورته هو.

قد نختلف مع كل ضيف من الضيوف في بعض ما قال، ولكننا نقر أن ما انعقد عليه الإجماع لا يمكن إلا أن يكون صحيحا.

قالوا ونقول: مشكلتنا الكبرى هي الاحتلال.

الثغرة الكبيرة في مجتمعنا التي أحس بوجودها معظم من أدلوا بشهاداتهم هي غياب سيادة القانون.

لقد فشلنا كمجتمع وكسلطة في فهم، وفي تطبيق، الفصل بين السلطات. قالوا ذلك بأشكال شتى.

إرادتنا شلت بفعل تحكم الخارج فينا: والخارج إما خبيث في صورة الاحتلال، أو حميد في صورة المعونات والقروض. لكن هذين العاملين أديا إلى شلّ إرادتنا الوطنية. كثيرون أشاروا إلى ذلك.

نقطة الانطلاق لحقبتنا الحالية في الضفة وغزة كانت اتفاقات أوسلو. ثمة شبه إجماع على أن أوسلو كانت سيئة، وعلى أننا فشلنا في تحسينها. بعد القراءة الأولى لهذه الشهادات تبدأ في الظهور أمام عيني المرء صورة لمجتمع يتحلل. يخلع ملابسه. يتبرأ مما تعلّمه. يعود إلى الفطرة. مؤسسات تتهاوى، مفاهيم تنهار، وتحل محلها مفاهيم أخرى أقرب إلى البساطة وأبعد عن المدنية. فهل هذه هي طريقة المجتمع في الدفاع عن نفسه أمام هجوم قوة خارجية شديدة البطش تسعى إلى تحطيمه؟ هل هجر المجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة البنى المتمدنة القليلة التي عنده، وفرط نفسه إلى خلايا صغيرة حتى يكون أقدر على الصمود؟ هل الصورة سوداء لأنها ببساطة تمثيل صادق لمجتمع أدبرت عنه الدنيا وانهزم؟

أحاول رؤية صورة متماسكة: أرى مجموعة غرقى يصارعون الأمواج وكل منهم يبحث عن خشبة. كل واحد يعرف سبب غرق السفينة. لكن، لا أحد قال إنه أبصر اليابسة تلوح من بعيد.

المطلوب ليس إصلاحا بل إنقاذ.

ليتني أكون واهما في كل ما قلت في الأسطر السابقة. وليت الصورة التي تراءت لعيني تكون مجرد كابوس سينجلي مع الاستيقاظ.

تلك كانت صورتي، والخلاصة التي استخلصتها.

ولا أشك في أن لكل زميل في هيئة التحرير صورته، ولكل قاريء ومستمع صورته. ■

المحتويات

آصف قزموز – السلامة المهنية	٤
د. إلهام أبو غزالة – الحالة الحقوقية للمرأة الفلسطينية	٦
آمال خريشة – قضايا المراة العاملة	٨
أمين الحداد – أداء البنوك	١٠
إياد السراج – العلاج النفسي	١٢
أيوب رباح – البناء العشوائي	١٤
بثينة سالم – تشغيل الأطفال	١٦
جبريل الرجوب – فوضى السلاح	١٨
جمال الشاتي – مجتمعات اللجوء الفلسطينية	٢٠
جميل الطريفي – إجراءات المعابر	٢٢
د.جميل هلال – الشعوذة	٢٤
جورج إبراهيم – واقع المسرح الفلسطيني	٢٦
حسن خريشة – التقاعد الحكومي	٢٨
د. حسين الأعرج – الحكم المحلي وفرص إصلاحه	٣٠
د. حنا ناصر – الوضع المالي الجامعات	٣٢
د. خليل نخلة – التخصصات في الجامعات	٣٤
رفيق النتشة – النظام الانتخابي	٣٦
د.رياض الزعنون – التأمين الصحي	٣٨
د.رمزي صنصور – النفايات	٤٠
زياد عمرو – ذوو الاحتياجات الخاصة	٤٢
د.سامي مسلّم – السياحة في فلسطين	٤٤
سعاد أبو دية – جرائم الشرف	٤٦
سعاد القدومي – التسرب من المدارس	٤٨
د.سعدي الكرنز – إشكالات النقل والمواصلات	٥٠
سليمان أبو سنينة – القضاء العشائري	٥٢
د.سمير شحادة – المنظمات والاتحادات الشعبية	٥٤
صلاح العودة – انتشار البسطات	٥٦
د.صلاح ياسين – المناهج التعليمية	٥٨
د. عبد الرحمن التميمي – مشكلة المياه	٦٠
عبدالكريم أبوصلاح – القضاء الفلسطيني وتفعيله	٦٢
عزت عبد الهادي – الدورات الخارجية	٦٤
د.عزمي الشعيبي – العمل النقابي	٦٦
عطاف يوسف – الزواج المبكّر	٦٨
د. غسان الخطيب – البطالة	٧٠
كايد الغول – الازدواجية بين المنظمة والسلطة	٧٢
ماهر الدسوقي – حقوق المستهلك	٧٤
د.مجدي المالكي – العملاء	٧٦
محرم البرغوثي – العمل التطوعي	٧٨
د.محمد اشتية – المستقبل الاقتصادي لفلسطين	٨٠
محمد الحوراني – مسؤولية النائب	٨٢
د.محمد غضية – الفقر	٨٤
محمد المسروجي – حماية المنتج المحلي	٨٦
مروان عبد الحميد – مشاريع الإسكان	٨٨
ممدوح نوفل – الديمقراطية	٩٠
منير القزاز – التثقيف الجنسي	٩٢
موسى أبو زيد – المخيمات الصيفية	٩٤
نبيل عمرو – حرية الصحافة	٩٦
هاني المصري – المحطات الاذاعية والتلفزيونية الخاصة	٩٨
هشام عبد الرازق – الأسرى	١٠٠
ياسر عبد ربه – البيروقراطية	١٠٢

شاهد على المستقبل

الحلقات الخمسون كما أذيعت في الراديو

في هذا الكتاب .. خمسون شخصية فلسطينية

آصف قزمور

د. إلهام أبو غزالة

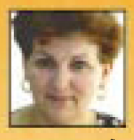
آمال خريشة

أمين الحداد

إياد السراج

أيوب رباح

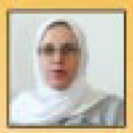
بثينة سالم

جبريل الرجوب

جمال الشاتي

جميل الطريفي

د. جميل هلال

جورج إبراهيم

حسن خريشة

د. حسين الأعرج

د. حنا ناصر

د. خليل نخلة

رفيق النتشة

د. رياض الزعنون

د. رمزي صنصور

زياد عمرو

د. سامي مسلم

سعاد أبو دية

سعاد القدومي

د. سعدي الكرنز

سليمان أبو سنينة

د. سمير شحادة

صلاح العودة

د. صلاح ياسين

د. عبد الرحمن التميمي

عبد الكريم أبو صلاح

عزت عبد الهادي

د. عزمي الشعيبي

عطاف يوسف

د. غسان الخطيب

كايد الغول

ماهر الدسوقي

د. مجدي المالكي

محرم البرغوثي

د. محمد اشتية

محمد الحوراني

د. محمد غضية

محمد المسروجي

مروان عبد الحميد

ممدوح نوفل

منير القزاز

موسى أبو زيد

نبيل عمرو

هاني المصري

هشام عبد الرازق

ياسر عبد ربه

تدلي بشهاداتها على المستقبل ■